المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا ـ فرع اللغة

قام الطالب بالتعديلات المطلوبة:
أ.د. عياد بن عيد الثبيتي مشرفاً:
أ.د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم مناقشاً:
د. عبد الله ناصر القرني مناقشاً:


٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٦٤٠٥

اعتراضات ابن الضائع النحوية
في شرح الجمل
على ابن عصفور

عرض ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب:
جمعان بن بنيوس بن رجا السيالي
إشراف سعادة الدكتور:
عياد بن عيد الثبيتي

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

عنوان البحث: « اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور ـ عرض ودراسة » .

<u>أهمية البحث:</u>

١ ـ أنني ألفيت ابن الضائع كثير الاعتراض على ابن عصفور، وألفيته مخطئاً إياه في أغلبها، ويحكم عليه بفساد الرأي والهذيان، فأردت التحقق من هذه الاعتراضات، هل كان محقاً فيها؟ وهل كان ابن عصفور مبتدعاً في آرائه أو متبعاً؟

٢ ـ أن هذا الموضوع لون من المناقشة العلمية بين عالمين بارزين لآرائهما قيمتها العلمية، ودراسة آرائهما فيها إثراء للدرس النحوي .

٣ ـ محاولة الوصول إلى الأسباب التي جعلت عدداً من العلماء يقفون من ابن عصفور موقف المعارضة والرد عليه في كثير من اختياراته .

٤ ـ محاولة التعرف على المنزلة العلمية لهذه الردود.

وقد جاء البحث في بابين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتقفوهما خاتمة وفهارس فنية .

ضمنت التمهيد نبذة موجزة عن كل من العلمين.

وأما الباب الأول فعنوانه (المسائل النحوية عرضاً ودراسة) ويضم ٨٢ مسألة .

وأما الباب الثاني فعنوانه (منشأ الاعتراضات ونتائجها) وقد عرضت عدة عوامل تلمست أنها كانت من الأسباب التي جعلت ابن الضائع يقف من ابن عصفور موقف المعارضة والرد، وبناء على هذه العوامل صنفت المسائل إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما نشأ فيه اعتراض بسبب اختلاف فهم عبارة سيبويه .

٢ ـ ما نشأ فيه اعتراض انتصاراً للشيوخ .

٣ ـ ما نشأ فيه اعتراض لحكم نحوي أو علة نحوية .

أما الخاتمة فقد عرضت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث وهي:

١ ـ تحقيق اسم ونسبة كل من ابن عصفور وابن الضائع .

٢ ـ رد بعض الأوهام حول شرح الجمل الكبير لابن عصفور .

٣ ـ أن ابن الضائع لم يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقاً .

٤ ـ أن ابن الضائع كان مولعاً بمخالفة ابن عصفور انتصاراً للسابقين أو بسبب اجتهاد ابن عصفور .

٥ ـ أن كلاً من ابن الضائع وابن عصفور مولع بالرد على السابقين .

٦ ـ أن كلاً منهما يحكم رأي سيبويه في قبول أو رفض ما سواه .

٧ ـ أن بينهما اختلافاً في فهم نصوص القدماء، ولهذا كان اختلاف الفهم منشأ للاعتراض .

٨ ـ أن لكل من ابن عصفور وابن الضائع اجتهادات وتعليلات واستدراكات تشهد بمكانتهما العلمية .

الباحث	المشرف	عميد الكلية
جمعان بن بنيوس السيالي	أ.د/ عياد بن عيد الثبيتي	أ.د/ حسن محمد باجودة

المقدمة

الحمدُ لله الذي أنْزل الكتابَ بلسانٍ عربي مُبِين، على أفْصَحِ العربِ وخَيرِ الخلقِ أجْمَعِين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، ومن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أمَّا بعد: فمما لا شك فيه أنَّ النَّحو العربي من أجَلِّ العلوم مكانة، وأجودها نفعاً، حيث به يَستَقِيمُ اللسان، ويَعلُو المرءُ في البيان .

وبهذا العلم يُصَان كِتَابُ الله، وتُصَانُ سُنَّة نبيه ﷺ من شَائنة اللَّحنِ والتَّحريف.

ولقد صنَّفَ سَلفُنا الصالح مصنفاتٍ جليلة في علوم العربية عامة، وفي النَّحو خاصة، ولم يقتصروا على كُتبِ التَّقعيد، بل تجاوزوا ذلك إلى أنْ بدأوا يتنافسون في أن يكون لكل قُطْرٍ مَذْهَبٌ نحوي، ويكونَ لكل عالم منهجٌ يميزه عن غيره، مفيداً اللَّاحق من السَّابق، مضيفاً ما تُمليه عليه القَرِيحةُ .

وبما أنَّ التنافسَ الشديد بين العلماء يُعَدُّ من أبرز عوامل ازدهار الفنون، فقد أخذَ التنافسُ بين علماء النحو طابعاً يتسم بالموضوعية والهدوء حيناً، وبالشدة والغلظة حيناً آخر، حتى أُلِّفت عِدَّةُ مؤلفات تدورُ حول الخلاف بين النُّحاة، سواء كان ذلك بين مدرستين من بيئتين مختلفتين، أم بين علمين من أعلام المدرسة الواحدة، مع ما صاحب هذا الخلاف من عوامل جانبية،ساعدت على تعدده، وتحديدِ مسيرته .

ثُم إنَّ من مسائل الخلاف ما له أهمية خاصة تفتح آفاقَ البحثِ النَّحوي أمام الباحثين، وتَدفعُهم للتفكير الجاد في كثير من المقولاتِ النَّحويةِ .

ولهذا آثرتُ أنْ يكونَ موضوعُ بحثي لمرحلة الماجستير متعلقاً بالخلاف النحوي بين علمين من مشاهير علماء النحو في الأَنْدلس .

علمين جَمعت بينهما ظروفٌ كَثيرةٌ مشتركة، من وحدة المكان والزمان، والمصير والصنعة، ولدا في إشْبيلية، ودرجا فوق ربوعها الخضراء، وتخرجا على جماعة من أكابر العُلَماء، كأَبي علي الشلوبين وغيره، وهما:

١ ـ أَبو الحسَن بن عصفور الإِشْبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ .

٢ ـ أبو الحسَن بن الضَّائع الكُتَامي الإِشْبيلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ .

والفَضلُ في اختياره يَرجِعُ إِلىٰ الله أولاً، ثم إلى أُستَاذِي الكريم سعادة الدكتور/عَيَّاد بن عيد الثبيتي، إذ طرح علي فكرة اختيار الموضوع، وتفضل علي بنسخة من شرح الجمل لابن الضَّائع، فجزاه الله خير الجزاء أولاً وآخراً .

أَمَّا عَن الأَسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع، فمن أبرزها ما يلي:

١ ـ كَثرةُ هذه المَسائِلِ التي رد فيها ابنُ الضَّائع على ابْنِ عصفور .

٢ ـ أَنَّني أَلفيتُ ابنَ الضَّائع يقسو في الرَّد كثيراً على ابن عصفور، فَيخطِّئُه حيناً، ويَحْكمُ عليه بالفساد والهذيان أحياناً أُخْرَى، فأَردتُ أَنْ أَتحقَقَ من هذه الاعتراضَاتِ، هل كان مُحِقّاً فيها ؟ وهل كان ابنُ عصفور مبتدعاً فيها أو متبعاً؟

٣ ـ أن هذا الموضُوعَ لونٌ من المُنَاقَشةِ العلميةِ بين عالمين بارزين، لآرائهما قيمتُها العلمية، ودراسة آرائهما فيها إِثراءٌ للدرس النَّحوي .

٤ ـ محاولة الوصُولِ إِلى الأَسباب التي جعلت عدداً من العُلماءِ يقفون من ابن

عصفور ـ صَاحبِ المؤلفاتِ الكثيرة والشُّهرة الكبيرة ـ موقفَ المعارضةِ والرَّد عليه في كثير من اختياراته .

وهل مَنْشأُ هذه الاعتراضات العوامل النَّفسية، أَوْ أَنَّ هذا دَلِيلٌ على جُرْأَة متزايدة من ابن عصفور، تجعله يفسر آراء السابقين بما يفتح عليه باب الرَّدِّ والمعارضةِ من الآخرين .

٥ ـ محاولة التعرف على المنزلة العلمية لهذه الردود وقيمتها .

وقد قَسَّمتُ البحثَ في بداية مراحله إلى ثلاثة أبواب، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويقفوها خاتمة وفهارس منهجية .

أمَّا التَّمهيدُ فيشتَمِلُ على نُبْذَة مُوجَزَة عن أَبِي الحسن بن عصفور، وأبي الحسن بن الضَّائع، وقد آثرتُ الاختصار اكتفاء بما دار حولهما، وقُدِّم عنهما من الدراسات.

وأمَّا الباب الأول فعنونت له بـ (المسائل النَّحوية عرضاً ودراسة) .

وكان الباب الثاني بعوان (المسائل الصرفية واللغوية) .

وأما الباب الثالث فعنوانه (منشأ الاعتراضات ونتائجها) .

إلَّا أنَّني لما وجدتُ المسائلَ النحويةِ تربو على ثمانين مسألة ـ يتشعب الحديث فيها، ودراستُها دراسةً متأنية تفيد البحث، وتزيده تعمقاً، يُرْجَى أن تكون ثمارها أجدى وأنفع ـ قصرتُ البحث على البابين الأول والثالث ليُصبحَ عنوانه:

(اعتراضاتَ ابْنِ الضَّائع النَّحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، عرض ودراسة)

وقد سرت في دراسة المسائل النحوية وفق المنهج الآتي:

(١) قمت باستقراء شرح الجمل لابن الضائع بنسختي دار الكتب رقم (١٩) ورقم (٢٠) وأخرجت منهما المسائل التي اعترض فيها ابن الضائع على ابن عصفور.

(٢) عنونت للمسألة ببابها الذي وردت فيه عند ابن الضائع، مع تخصيص بعض المسائل بعنوان يناسب الجزئية التي دار حولها الخلاف .

(٣) أنقل نص ابن عصفور إن وجد، وقد اعتمدت شرحه للجمل بتحقيق الدكتور/ صاحب أبي جناح مرجعاً أساسياً، والمقرب وضرائر الشعر مراجع ثانوية .

وما لم أجد فيه نصاً لابن عصفور أحمله على الحكاية عن ابن الضائع .

(٤) أنقل نص ابن الضائع معتمداً شرحه للجمل رقم: (١٩، ٢٠) جاعلاً معولي على النسخة رقم (٢٠) ومكملاً ما سقط من هذه النسخة من النسخة رقم (١٩) .

(٥) أعرض المسألة على مظانها ، فأقف على آراء العلماء المتقدمين، ليتضح الرأي الذي قال به ابن عصفور، أكان متبعاً فيه أم أنه رأي شخصي لم يسبق إليه .

(٦) أقف على ما تيسر لي من آراء العلماء المتأخرين عن ابن عصفور وابن الضائع؛ لأرى أتابعَ ابن عصفور أحدٌ فيما ذهب إليه أم لا ؟

(٧) أضمن المسألة الرأي الراجح في نظري معللاً ذلك ما استطعت .

(٨) جعلت ترتيب مسائل البحث وفق ترتيب ابن مالك لأبواب النحو في الألفية؛ لشيوع هذا الترتيب، ولكثرة الاستطرادات والخروج عن الباب عند ابن الضائع، الذي يمكن معه أن تصنف المسألة في أكثر من باب، ولعدم مطابقة المحتوى

للباب أحياناً[1] ، ولتفاوت النسختين في الترتيب والإحاطة بالمتن .

أما الباب الثاني فعنوانه: (منشأ الاعتراضات ونتائجها):

وقد عرضت فيه عدة عومل تلمست أنها كانت من الأسباب التي جعلت ابن الضائع يقف من ابن عصفور موقف المعارضة والرد .

وبناء على هذه العوامل صنفت المسائل إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما نشأ فيه اعتراض بسبب اختلاف فهم عبارة سيبويه .

٢ ـ ما نشأ فيه اعتراض انتصاراً للشيوخ والقدماء .

٣ ـ ما نشأ فيه اعتراض لحكم نحوي أو علة نحوية .

ثم ذيلت البحث بخاتمة عرضت فيها للنتائج التي توصلت إليها، وختمت الرسالة بفهارس منهجية متعددة .

وبعد: فهذا جهد المقل، أضعه بين أيد أمينة، يحدوني أمل كبير في تصويب خطئه، وتقويم معوجه، ولا أدعي الكمال فيه، لأنه لا ينبغي إلا لله وحده جل شأنه.

وختاماً: أجد لزاماً علي أن أشكر من له حق الشكر، فأحمد الله على إنعامه وتوفيقه، ثم الشكر كل الشكر لأستاذي الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، الذي زودني بآرائه النيرة، وتوجيهاته السديدة منذ فكرة اختيار الموضوع، حتى استوى على سوقه، إذ رعاه بعد الله بفكره ووقته، وتعهده بالعناية، فكل ما في هذا البحث من حق وصواب، فهو بفضل الله ثم بفضل توجيهاته ورعايته، وكل ما فيه من نقص وعيوب فهو من جهد المقل .

---

(١) انظر مثلاً: باب العطف، والإخبار عنه، والإخبار عن المخفوض .

ثم الشكر للقائمين على شئون جامعة أم القرى، وللقائمين على كلية اللغة العربية، وأخص منهم بالذكر سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد بن مريسي الحارثي عميد الكلية سابقاً، والأستاذ الدكتور/ حسن محمد باجودة عميد الكلية الآن، وسعادة الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد، رئيس قسم الدراسات العليا العربية الذي وجدت فيه سعة الصدرحباً للعلم وطلابه، فجزاه الله خير الجزاء .

وإن أنس فلا أنسى وزارة المعارف ممثلة في كلية المعلمين بالطائف، التي منحتني الفرصة لتحضير هذه الرسالة، وأخص منهم عميدها السابق سعادة الدكتور/ سراج بن محسن الغامدي، وسعادة الدكتور/ عبد الله بن محسن الهذلي، وعميدها الحالي سعادة الدكتور/ سالم القرشي، ووكيل الكلية سعادة الدكتور علي بن محمد الحارثي، وجميع الزملاء في قسم اللغة العربية على تحملهم المشاق في سبيل تمتعي بالتفرغ .

وأخيراً: أشكر كل من أفدت منه من أساتذتي وزملائي، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزي الجميع عني خير الجزاء، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين

الباحث

جمعان بن بنيوس السيالي

تمهيد

١ ـ أبو الحسن بن عصفور (٦٦٩هـ)
(حياته وآثاره)

٢ ـ أبو الحسن بن الضائع (٦٨٠هـ)
(حياته وآثاره)

أولاً:

أبو الحسن بن عصفور

(حياته وآثاره)

ابْنُ عصفور

اسمُه ولَقبُه وكُنيتُه ونَسَبُه:

هو/عَليّ بنُ مُؤْمِن بنِ أَحمد بنَ مُحمد بنِ عمر بن عبد ا لله بن عصفور، أَبُو الحسن الحضْرَمي الإِشْبِيلي(١).

ونَسَبَ مُحققَا « المقَرَّب » لعنوان الدراية أَنَّه (علي بن موسى) وقالا بشذوذه(٢)، وهما واهمان في هذا؛ لأَنَّ ما في عنوان الدراية هو (علي بن مؤمن)(٣).

ورواه ابن عبد الملك: (علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد ابن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد ا لله بن منظور بن عصفور الحضرمي)(٤).

ثُمَّ علَّق الدكتور صاحب أبو جَناح بعد أَنْ ساقَ نَصَّ ابنِ عبد الملك هذا بقوله: (فجعل أباه أبا الحسين، وزاد في سلسلة نسبه ستة من أجداده ممن لم يذكرهم غَيرُه من المؤرخين، والواقعُ أننا نَقِفُ أمام هذه الزياداتِ موقفاً لا يُمكن أَنْ نَحكُمَ فيه بشيء...، ولكن أبا الحسين ـ الذي جعله ابنُ عبد الملك أباً لابن عصفور، وهو ما لم يذكره معاصرو ابن عصفور مثل الغبريني وابن الزبير، ولا غيرهما ممن

---

(١) انظر ترجمته في:
١ ـ إشارة التعيين ص: ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .
٢ ـ فوات الوفيات ٣/١٠٩، ١١٠ .
٣ ـ البلغة ص: ١٦٠، ١٦١ .
٤ ـ البغية ٢/٢١٠ .
٥ ـ الأعلام ٥/٢٧ .

(٢) كل من أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد ا لله الجبوري، وانظر: المقرب ١/٧ .

(٣) عنوان الدراية ص: ٣١٧ .

(٤) الذيل والتكملة ١/٤١٣ .

أَرَّخَ له نَقِفُ أمامه بشيء من التردد، ويُحتَمَلُ أنَّه تَحريفٌ، أو وَهَمٌ سببه كنية ابن عصفور المعروفة وهي: أبو الحسن؛ ذلك لأَنَّ جَميعَ من أرخوا لابن عصفور ذكروا أن اسمه علي بن مؤمن، و لم يذكر واحدٌ منهم أبا الحسين هذا)[1].

وقد أَثْبَتَ الدكتور عَيّاد ما لَم يُثْبِت الدكتور صاحب أبو جناح عند قوله: (ممن لم يذكرهم غيرُه من المؤرخين)، فَعقَّب الدكتور عيَّاد بقوله: (... قلت: ذكر هؤلاءِ الستة أبو العبَّاس الكتَّاني تلميذ ابن عصفور في كتابه الدر المنثور[2]...، وزاد أشياء لم يذكرها ابنُ عبد الملك ولا غيرُه ممن اطلعتُ على كلامِهم، ونَقلَ ذلك منه ابنُ رُشَيد في ملءِ العيبة قال: « هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي، وجده أحمد بن عمر هذا يُكْنَى أبا القاسم، ذكره أبو عبد الله الخولاني في أَشْيَاخِه، وأبو عمر بن عبد البر في أشياخه، والحميدي، وابن بشكوال، عتاب وروى عنه ابن عبيد الله بن يوسف بن يحيى [...] أحد رجال الصلة)[3].

ثم بين الدكتور عَيَّاد ما تردد فيه الدكتور صاحب أبو جناح عند قوله: (ولكن أبا الحسين الذي جعله ابن عبد الملك أباً لابن عصفور، وهو ما لم يذكره معاصرو ابن عصفور... نقف أمامه بشيء من التردد) .

إذ قال: (قلت: عادة ابن عبد الملك أن يَذْكَرَ الكُنية بعد ذِكر المدينة

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١، ٢٢ .

(٢) نقل الدكتور عيَّاد عن ابن رُشيد قوله: « ومما أفادنيه صاحبنا الأستاذ [أبو العباس] الكتاني التونسي [ت] ما علقناه عنه من كتابه الذي ألفه في التعريف [بشيخه] الأستاذ أبي الحسن بن عصفور، وذكر سلفه، وذكر تصانيفه [...] أحواله، وأسماه الدر المنثور في أخبار ابن عصفور .

انظر: مجلة المورد ٣/٢٣٤، وانظر: ملء العيبة ٦/ ل ٩ .

(٣) انظر: مجلة المورد ٢٣٤، وانظر: ملء العيبة ٦/ل١٠ .

التي منها المُتَرجَم، قال في الترجمة التي قبل ترجمة ابن عصفور: « علي بن موسى... بلنسي أبوالحسن الشبارتي »، وقال في ترجمة ابن عصفور: « علي ابن أبي الحسين ... أشبيلي، استوطن بآخره تونس أبو الحسن بن عصفور ابن علي » ، وقال في الترجمة التي تليها: « علي بن ميمون بلنسي أبو الحسن ابن الشولية » .

وهذا يعني أنَّ أبا الحُسين المذكور ليس فيما أرجح ــ تحريفاً أو وهماً سببه كُنْيَة ابن عصفور، بل هو فيما أُرجح كنية لوالد ابن عصفور: مؤمن ابن محمد » وكلمة « ابن » التي بعدها مُقْحَمة، فَصِحَّةُ عبارة ابن عبد الملك ــ إن صح ما رجحته: علي بن أبي الحسين مؤمن ... »[1].

مولده ونشأته:

ولِدَ ابن عصفور بأَشبيلية سنة سبع وتسعين وخمسمائة للهجرة ٥٩٧هـ[2] وهو عام السيل الكبير، كما نص عليه أبو العباس الكتاني، وقيل: سنة تسعين وخمسمائة[3].

وأَمَّا عن نَشْأَته فكانَت في ربوع أَشْبيلية، تتلمذ على أشهر علمائها، حتى تصدر للإقراء، واستقل بحلقة حتى أصبح أقرانُه تلاميذاً له، وَقَرَّبَه إليه الأمير الهنتاني أبو عبد الله محمد بن أبي بكر[4].

وبعد ذلك أَخَذَ طموحُه يَنْتَقِلُ به من بلدة إلى أُخْرَى، فَأَقْرأَ بشريش، ومالقة، ولورقة، ومرسية، وكان دءوباً لا يَمَلُّ المطالعة، وفي كل منها ترك

(١) انظر: مجلة المورد ٢٣٤، وانظر الذيل والتكملة ٥/١/٤١٣، ٤١٤ .

(٢) انظر: الذيل والتكملة ٤١٤/١ ، والبغية ٢١٠/٢ .

(٣) انظر: إشارة التعيين ص: ٢٣٦ .

(٤) انظر: اختصار القدح المعلى ص: ٢٢، ٢٣، وابن عصفور والتصريف ص: ٥٧ .

آثاراً وطلبة[١].

ثُمَّ ودع الأندلس إلى المغرب، ودخل مراكش، وسكن في ثغر أنفا، وثغر أزمورة[٢].

ومنها انتقل إلى تونس فجعله أميرُ المؤمنين المستنصر با لله أبو عبد ا لله محمد بن أبي زكريا الحفصي من خواصه وجلسائه، وانتقل معه إلى بجاية، ثم عاد إلى أفريقية، ومنها إلى لورقة، ورجع إلى غربي الأندلس، ثم عبر إلى مدينة سلا، ثم عاد إلى أفريقية، واستقر في تونس، حتى ودع الدنيا وودعته[٣]- رحمه ا لله تعالى - .

ومما يحسن ذكره هنا أن أنقل ما نقله الدكتور عيّاد عن ابن رُشَيد عن أبي العبّاس الكتاني فيما يتعلق بميلاد ابن عصفور، وما أخذ عن شيوخه في صغره:

قال أبو العبّاس: « غير أنه كثيراً ما يقول - أي ابن عصفور -: يغلب على ظني أَنّي ولدت عام السيل [الكبير] بأَشْبِيلية؛ لأنَّ والدي رحمه ا لله كثيراً ما كان يقول ممازحاً لبعض [...] ممن لهم أولاد في مثل سني هؤلاء الأولاد[...]؛ لأنَّهم جاء بهم السيل الكبير، وكان مجيء السيل الكبير على أَشْبيلية على ما حكاه أبو الحجاج البياسي في أواخر جمادى الآخرة سنة سبع وتسعين وخمسمائة، في شهر مارس العجمي من السنة .

ولمَّا حصَّل الكتاب العزيز، شرع في تعلم العربية واللغة، فأول من فتق لسانه بالعربية، وعلمه الاسم والفعل والحرف الاصطلاحي أبو الحسن الدبّاج،و هو أول من تفرس فيه الإمامة في العربية من صغره، ثم انتقل إلى مجلس أبي علي الشلوبين، وعليه كان معوله، فلازمه عشرة أعوام إلى أن ختم عليه الكتاب في نحو سبعين

(١) انظر: فوات الوفيات ٣/١٠٩ .

(٢) انظر: ابن عصفور والتصريف ص: ٥٨ .

(٣) انظر: ابن عصفور والتصريف ص: ٥٨، وانظر: شذرات الذهب ٥/٢٣٢، ٢٣٣ .

طالباً، بَذّهُم في الذكاء مع نُبْلِهم، وكانوا من أصحابه فعادوا من تلامذته، وانتقل أَكْثَرُهم إلى القراءة عليه .

ولَقِي منه أُسْتَاذه أبو علي في أواخر كتاب سيبويه[(١)]، وخصوصاً في التصريف عَرَقِ القِرَبَة[(٢)]...

وسمعتُه - رحمه الله - يقول مراراً: ما انْتفعتُ بشيءٍ من قراءتي للعربية على أحد كانتفاعي بمطالعتي لنفسي، وكان من أصبرِ عبادِ الله على الدؤوب على النَّظر ليلاً ونهاراً، لا يَمَلُّ من ذلك، سمعته مراراً يقول:

كُنْتُ في أول قراءتي - وأنا شابٌ - أَجْلِسُ في أول الليل تماماً أو غير تمام لمطالعة دولي، فَيستَغْرِقني النظر، فما أشعر إلاَّ لإشراق الشمس، وكنت أقيم الأشهر الكثيرة لا أَخْرجُ من داري إلا وقت القراءة وأيام الجمع، مستغرقاً في المطالعة والتقييد ليلاً ونهاراً، حتى أني كُنْتُ إذا خَرجْتُ إلى القراءة يلقاني والدي أو أخي أو بعض أصحابي، فَيُكلِمُني فما أعرفُه ولا أعرفُ ما يقولُ، ولا أردُّ عليه كَلِمةً...)[(٣)].

ومما عقّبَ به الدكتور عيّاد على الدكتور صاحب أبي جناح عند قوله: (ثم غادر ابن عصفور الأندلس، وعبر البحر إلى أفريقية، وأقام

---

(١) هذا خير رد على من ذكر أن ابن عصفور لم يتم الكتاب على الشلوبين، وانظر: المقرب ٨/١ هامش رقم (٥) .

(٢) في اللسان (عَرِقَ): وقيل: لقيت منه عرق القربة، أي: شدة ومشقة .

(٣) انظر: مجلة المورد: ٢٣٤/١٤، ٢٣٥، عن ملء العيبة ٩٠/٦، ٩١ . ملاحظات ونقود الدكتور عيّاد على مقدمة الدكتور صاحب أبي جناح عند تحقيقه لشرح الجمل ٢٢/١ إذ يقول: (ولم تذكر لنا المصادر التي اطلعنا عليها شيئاً عن نشأته الأولى أو أحوال أسرته، ووضعها الاجتماعي والعلمي، كما لم تحدثنا عن مراحل تعليمه الأولى، وما أخذ من علوم العصر أو مبادئها...) .

- هذا وما أغفله الدكتور صاحب أبو جناح أغفله محققا المقرب ٧/١، ٨ .

بتونس مُدّة يسيرة مع الأمير أبي عبد ا لله محمد بن الأمير أبي زكريا يحيى بن أبي حفص صاحب تونس، ويظهر أنّ ذلك كان باستدعاء من الأمير المذكور ...)[١].

فقال الدكتور عيّاد: (قلت: حدد أبو العبّاس الكتاني السنة التي دخل فيها ابن عصفور تونس، وغرضه من مغادرة الأندلس، وذكر طرفاً من تنقلاته فقال ـ فيما نقله ابن رُشَيد ـ : « وخرج من أشْبيلية وتحوّل في بلاد الأندلس محترفاً بالتجارة، ومدرساً حيثما حَلّ منها، ثم انتقل إلى تونس فدخلها سنة ثلاث وثلاثين وستمائة عازماً على استيطان البلاد الشرقية، والتضلع فيها من العوم العقلية، والأقران تقعده، ولسان الحال ينشده:

فَهيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأهله ... وهيهات خِلٌ بالعقيق نواصلُه[٢]

فأقام بتونس مدة، وتحول في بلاد أفريقية معلماً ملكها وأبناءه، ثم خرج منها، وتحوّل في بلاد المغرب إلى أن وصل إلى مراكش، ثم عاد إلى بلاد الأندلس على مالقة [...] ثُم إلى تونس، وأقام بها إلى أن توفي »[٣].

شيوخه وتلاميذه:

سأكتفي في هذا المبحث بذكر الأسماء وسنة الوفاة ما أمكن، اكتفاء بما أثبته السابقون لدراسة ابن عصفور[٤].

---

(١) شرح الجمل ٣١/١ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه٩٦٥/٢، وانظر الخصائص ٤٢/٣، وشرح المفصل ٣٥/٤، والتصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢، وجاء بلا نسبة في الهمع ١٤٥/٥، ورواية الديوان:

فأيهات أيهات العقيق ومن به ... وأيهات وصل بالعقيق تواصله

(٣) مجلة المورد ١٤ ـ ٢٣٥/٣، وانظر: ملء العيبة ٩١/٦ .

(٤) ومنهم د/ فخر الدين قباوة في دراسة بعنوان: ابن عصفور والتصريف، والمقدمة التي مهد بها للممتع.

أ ـ شيوخه:

تلمذ ابن عصفور على أشهر علماء الأندلس في عصره، فأخذ عنهم العربية والأدب ومنهم:

١ ـ أبو الحسن الدّبّاج علي بن جابر بن علي بن أحمد اللّخمي الإشْبيلي، ولد سنة ٥٦٦هـ، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ[١].

٢ ـ أبو علي الشلوبين عمر بن محمد بن عمر بن عبد ا لله الأزْدي الإشبيلي، ولد سنة ٥٦٢ هـ، وتوفي سنة ٦٤٥هـ[٢].

ب ـ تلاميذه:

خير من أَحاط بجمع تلاميذ ابن عصفور الدكتور/فخر الدين قباوة[٣]، وهم على النحو التالي:

١ ـ أحمد بن يوسف بن يعقوب، أبو العبّاس الكتاني التونسي[٤].

٢ ـ ابن عذرة الأنصاري أبو الحكم، الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر الأوسي الخضراوي، ولد سنة ٦٢٢هـ، وتوفي بعد سنة ٦٤٤هـ[٥].

٣ ـ ابن حكم الطبيري أبو عثمان، سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد

= والدراسة التي قدّمها كل من د/ أحمد عبد الستار، و د/ عبد ا لله الجبوري عند تحقيقهما للمقرب.
والدراسة التي قدّمها د/ صاحب أبو جناح عند تحقيقه شرح الجمل.

(١) انظر: بغية الوعاة ٢/١٥٣.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٢/٣٣٢ ــ ٣٣٥.

(٣) في كتابه: ابن عصفور والتصريف ص: ٦٢ ــ ٦٤، وذكر بعضاً منهم في مقدمته للممتع ١/٥.

(٤) ملء العيبة ٦/ل٩١ فما بعدها، وانظر مجلة المورد ٣/٢٣٣.

(٥) انظر: نفح الطيب ٧/٤٥٩، والبغية ١/٥١٠.

ابن حكـم القرشي، ولـد سنة ٦٠١، وتـوفي سنة ٦٨٠هـ[1] .

٤ ـ أبو محمد عبد الله مولى سعيد بن الحكم المتوفى سنة ٦٩٧ هـ[2] .

٥ ـ علي بن عبد الله بن محمد بن علي بن رمان الرُّماني التونسي، أبو الحسن، توفي سنة ٧٠٩هـ[3].

٦ ـ علي بن موسى بن عبد الملك، أبو الحسن بن سعيد المدلجي، ولد سنة ٦١٠هـ، وتوفي في حدود سنة ٦٨٥هـ، وقيل غير ذلك[4].

٧ ـ أبو الفضل الصفّار قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، مات بعد سنة ٦٣٠هـ[5].

٨ ـ الشلوبين الصغير محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، توفي سنة ٦٦٠هـ[6].

٩ ـ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أُبي [7].

١٠ ـ أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النّفْزي، توفي سنة ٧٤٥ هـ[8].

١١ ـ الغمّاري التونسي، يحيى بن أبي بكر بن عبد الله النحوي أبو زكريا،

---

(١) انظر: نفح الطيب ٤٧١/٤، ٤٧٢، والبغية ٥٨٣/١، ٥٨٤ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٤١٤/٥ .

(٣) انظر: البغية ١٧٢/٢ .

(٤) انظر: نفح الطيب ٢٧٠/٢ ــ ٢٧٤، والبغية ٢٠٩/٢ .

(٥) انظر: البغية: ٢٥٦/٢ .

(٦) انظر البغية ١٨٧/١ .

(٧) انظر الذيل والتكملة ٤١٤/٥، وابن عصفور والتصريف ٦٤ .

(٨) انظر: البغية ٢٨٠/١ ــ ٢٨٥، وبها: النّفزي: نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر .

توفي سنة ٧٢٤ هـ(١).

وفاته:

اختلف المؤرخون في سنة وفاته، والرّاجح أنّه توفي سنة ٦٦٩هـ، وقيل ٦٥٩هـ، وقيل ٦٦٣هـ، وقيل ٦٦٧هـ(٢).

ومما يُرجح أنّ سنة تسع وستين وستمائة هي سنة وفاته ما أثبته الدكتور/عيّاد عن ابن رُشَيد عن تلميذ ابن عصفور أبي العبّاس الكتاني وهو قوله: « ... ثم عاد إلى تونس، وأقام بها إلى أن توفي من شكاية يسميها الأطباء: شطرغب، ومعنى ذلك حمى مركبة من حميين، بلغمية وصفراوية، إثر الزوال من يوم السبت الرّابع والعشرين من ذي القعدة عام تسعة وستين وستمائة، ووافق ذلك من العَجْمي الرابع من يولية، وصلي عليه بعد صلاة الظهر بنحو الساعتين بالجامع الأعظم، صلى عليه خطيبه أبو القاسم بن عوفه، ودفن بمقبرة ابن مهنا بمقربة من باب القصبة...»(٣).

آثاره:

مما لا شك فيه ـ أنّ من عُرِف بالنشاط وسعة الاطلاع، وقوة الصبر على التنقل والمطالعة ـ أن يكون له آثار علمية وافرة، ومن هؤلاء العلامة ابن عصفور ــ رحمه

---

(١) انظر: البغية ٣٣١/٢ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٤١٤/١، وإشارة التعيين ص: ٢٣٦ ، ٢٣٧، وفوات الوفيات ١٠٩/٣، ١١٠، والبغية ٢١٠/٢، وشرح الجمل ٣٤/١، ٣٥، وابن عصفور والتصريف ص: ٥٨ .

(٣) انظر مجلة المورد ١٤ ـ٢٣٦/٣، وملء العيبة ٩١/٦ .

هذا وفي شذرات الذهب ٢٣٠/٥ ــ ٢٣٣، والممتع ٤/١: « أنه دفن في جبانة الشيخ ابن تقيس » وهما واهمان في هذا .

ا لله ـ فقد صَنَّف مصنفات أثنى عليها اللاحقون، ووصفوها بالحسن، ونقلـوا عنهـا، ولسان حال ما وصل منها إلينا يشهد بهذا .

وما سبق من دراسات عن ابن عصفور أفاضت في الحديث عن هذه المؤلفـات، وقدمت فهرسة لأسمائها[1]، إلاَّ أنَّ ما نقله ابن رُشَيد عن أبي العَبَّاس الكتاني فيه من الفوائد ما يجعلني أنقله بنصه إذا يقول:

[قال أبو العَبَّاس: « ... ومنها: المقَرَّب[2]، والممتع في التصريـف[3]، والمفتـاح شرح أبيات الإيضاح، والهلالي: مقدمة في النحو، ألفها لقائد هلال .

والأزهار، وهو كتاب في تفضيل بعضها على بعض، وما قيل فيها .

وإنارة الدياجي في شرح الأحاجي التي صنعها أبو بكر بن الصابوني .

ومختصر الغرة لابن الدَّهان في شرح اللَّمع .

ومختصر المحتسب[4].

ومفاخرة السالف والعذار، هذه كُلُّها أَتَمَها.

ـ ومن الذي قد مات قبل إكماله:

شرح الإيضاح، انتهى فيه إلى آخر النِّصف الأول .

وشرح المقرَّب .

وشرح الجزولية إلى باب النعت، وكان لا يرضاه .

وشرح الأشعار الستة .

وشرح الحماسة .

---

(١) انظر ما سبق ص ٨

(٢) طبع بتحقيق كل من: د.أحمد عبد الستار الجواري، ود.عبد ا لله الجبوري سنة ١٣٩١هـ.

(٣) طبع بتحقيق د/ فخر الدين قباوة ١٤٠٧هـ بدار المعرفة .

(٤) المحتسب لابن بابشاذ .

وشرح المتنبي .

وسرقات الشعراء .

والبديع » .

وقال ابنُ رُشَيد: « قُلْتُ: أغْفَلَ أبو العبَّاس من ذكر تصانيفه وهو من أجلها وكان مما يفخر به كتاب ضرائر الشعر[١]، وهو فيما بلغني تأليف حسن،و غالب ظني أنِّي سَمِعْتُ صاحبَنا أبا العبَّاس يَذْكُره، وكان عنده منه نسخة، وكان يضن بها، وله أيضاً شرح الجمل[٢]، وغير ذلك .

وشرح كراس الجزولي الذي ابتدأه هو، وكمَّله أبو الحسن الأبذي، وجاء التكميل أحسن من الابتداء، رحم الله المبتدئ والمتمم »][٣].

ومما نُسِب إليه ولم أتحقق من صحة النسبة[٤]

١ ـ السلك والعنوان، ومرام اللؤلؤ والعقيان، وهو رجز في النحو مع شرح ، ومنه نسخة في الرباط برقم ٢٦٤[٥].

٢ ـ شرح كتاب سيبويه .

---

(١) طبع بتحقيق السيد إبراهيم محمد ١٩٨٠م بدار الأندلس .

(٢) جاء في البغية ٢/٢١٠: أن لابن عصفور ثلاث شروح على الجمل، طبع أحدها بتحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، وهو من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية في مجلدين، الأول بتاريخ ١٤٠٠هـ، والثاني عام ١٤٠٢هـ ، وسماه الشرح الكبير .
وقامت الدكتورة/قمر بتحقيق الشرح الصغير في رسالة علمية فيما أعلم .
أما الأوسط فلا أعلم عنه شيئاً .

(٣) انظر: مجلة المورد، المجلد الرابع عشر ـ العدد الثالث ١٤٠٥هـ، ص: ٢٣٦ ، عن ملء العيبة ٦/ل٩١ .

(٤) انظر: فوات الوفيات ٣/١٠٩، ١١٠، وبروكلمان ٥/٣٦٦، وابن عصفور والتصريف ٦٤، ٧١ .

(٥) انظر بركلمان ٥/٣٦٦.

٣ ـ المقنع، ومنه نسخة بجامع القرويين بفاس ١١٩٥[١].

٤ ـ ومنظومة في النحو، شرحها صدقة بن ناصر بن راشد الحنْبَلِي، ألَّفه سنة ١٠١٦ هـ ومنه نسخة في مشهد ١٢/٣٠ رقم ١٠٦[٢].

٥ ـ وله كتاب في القوافي .

٦ ـ إيْضَاح المُشْكِل « شرح المغرب » للمطرزي. ومنه نسخة في الأمبروزيانا ١٥٣[٣].

وبعد هذه الإضاءة التي حاولت فيها الاختصار اكتفاء بما كتب عن هذا العلَم إلاَّ ما كان استدراكاً على كتابات السابقين، أو إضافة مفيدة، فبسطت الحديث فيها على أنّه حَقٌ علمي .

ولعل مما يجب الحديث عنه فيما يتعلق بابن عصفور وآثاره قَضِيَّةً أثارها الأستاذ/جمال عزون الجزائري في جريدة المدينة بعددها ٩٠٦٧ الصادر في يوم الخميس ٩ رمضان ١٤١٢هـ بملحق التراث تحت عنوان « جولة مع التراث في الجزائر » إذ يقول:

(أمَّا الكتَابُ الأول فهو « شرح الجمل » لابن عصفور الأشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ، وكان زميلنا الدكتور/صاحب أبو جناح أصدره بتحقيقه (١٤٠٠ هـ ــ ١٤٠٢هـ) « شرح جمل الزجاجي » لابن عصفور، في مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، إحياء التراث الإسلامي، وكتب على غلافه بمجلديه « الشرح الكبير » ترجيحاً، بعد أن رأى السيوطي وغيره من

---

(١) بروكلمان ٣٦٦/٥ .

(٢) بروكلمان ٣٦٦/٥ .

(٣) بروكلمان ٢٤٨/٥، ٣٦٦ .

المتأخرين يشيرون إلى ثلاثة شروح لابن عصفور [على الجمل][1]: صغير وأوسط وكبير .

وخَلَص إلى نتيجة مفادها أن نسخة المكتبة التيمورية، ونسخة مكتبة ليدن، ونسخة الأحمدية تمثل الشرح الصغير .

وأن نسخة تركيا[2]، ونسخة امبرزيانا تمثلان « الشرح الكبير »[3] لذلك رأى أن ينهض بتحقيق الشرح الذي نشره وسمّاه الكبير.

وتابع قائلاً:

وقد ثَبَتَ عِنْدَنا من الموازنة بين المطبوع والمخطوط الذي تضمنته زاوية سيدي خليفة أَنَّ الشرح المنشور لجمل الزجاجي لابن عصفور - الملمح إليه - هو الشرح الأوسط - وليس الكَبِيرَ - وأَنَّ مخطوط الزاوية هو « الشرح الكبير » .

ثم ساق الأُستَاذ الأدلة على ذلك، وذكر أَوْصَاف المخطوط، وقد يَسَّرَ الله لي تصوير هذا المخطوط لأحد فضلاء المدينة النبوية لتحقيقه في رسالة علمية)[4]انتهى.

وسَأُحاوِلُ تحقيق هذه المسألَةِ مستعيناً بالله، مستنداً إلى أساسين:

الأول: المقارنة بين النُّسْخَة المخطُوطةِ التي ذكرها جمال عزون « نسخة زاوية سيدي خليفة »، وبين شرح الجمل المطبوع بتحقيق الدكتور/صاحب أبو جناح .

وقد تَفضَّل الأستاذ حسان الغنيمان علي بصورة من المخطوط « نسخة سيدي خليفة » .

الثاني: تتبع قدر كاف من نقول المتأخرين عن شرح الجمل لابن عصفور .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) بالأصل" تركية"ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) انظر: شرح الجمل ٣٨/١، ٧١/١ ـ ٧٨ بتحقيق د/ صاحب أبو جناح .

(٤) الباحث هو الأستاذ/ حسان بن عبد الله الغنيمان، وقد عدل عن تسجيله فيما أعلم .

والله أسأل التوفيقَ والسداد .

سأبدأ المقارنةَ بالتَّعريفِ بالنُّسخ التي اعتمدها الدكتور/صاحب أبو جناح في تحقيقه، فقد اعتمد نسختين، وعرَّف بهما على النحو التالي:

أ ـ نُسْخَة مكتبة يني جامع في اسطنبول بتركيا[1]، صوَّرها عن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، وجعلها أصلاً، ورمز لها بالحرف (ج)، وتقع في (٢٦٧) ورقة، وفي كل صفحة منها خمسة وعشرون سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر سبع عشرة كلمة .

وهي بخط علي بن سالم الشافعي، وبها تعليقات وهوامش تفيدُ مقابلة بعض صفحاتها .

كُتِبَ على الحاشية اليُمْنَى من ظهر الورقة ١٣١ عند بداية باب (ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز) ما يلي:

« وتم الجزء الأول»،وكانت هذه الإشارة هي الأساس الذي اعتمده المحقق في تقسيم الكتاب إلى جزءين .

ب ـ نسخة مكتبة امبروزيانا بإيطاليا[2]، ورمز لها بالحرف (ز)، وتقع في (٢٨٣) ورقة، وفي كل صفحة منها خمسة وعشرون سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر أربع عشرة كلمة .

وخَلَص المحققُ إلى أنَّ النسختين منقولتان عن أصل واحد، وبخط ناسخ واحد، وعلل لهذا[3].

---

(١) تحت الرقم ١٠٧٣ .

(٢) تحت رقم ١٥٤ .

(٣) انظر شرح الجمل ٧٦/١، ٧٧، والنسختان غُفْلٌ من تاريخ النسخ إذا استثنينا ما اجتهده مفهرس مخطوطات الجامعة العربية فؤاد السيد، إذ ذكر أن الأولى كُتِبَت في القرن الثامن الهجري وانظر شرح الجمل ٧٢/١ .

ومما تجب الإشارة إليه قبل أن نترك الحديث عن النُّسَخ ووصفها أَنَّ الدكتور/ عَيَّاد استدرك على أبي جناح نسختين لم يطلع عليهما، قال الدكتور عَيَّاد:

« وكان مما صورتُ من معهد المخطوطات عام ١٣٩٧ هـ شرحاً للجمل مجهول المؤلف، نسخته الأصلية في جامع المظفر بتعز باليمن، مبتوراً من أوله ومن آخره، ...»فتبين لي أَنَّ ذلك الشرح نسخة من شرح الجمل لابن عصفور، وقد أفادتني هذه النُّسْخَة اليمنية في حل كثيرٍ من الإشكالات التي اعترضتني في النُّسخَةِ الأخرى، إذ إنَّها - النُّسْخَة اليَمنِية - نُسْخَةٌ بقلم جيِّد من خطوط القرن الثامن تقديراً، والنُّسخة مقابلة »[1].

وقال:(... إنَّ من شرح الجمل لابن عصفور [نُسْخَةً] نفيسة لم يطلع عليها المحقق، ولا يجوز إعادة نشر الكتاب دون الاطلاع عليها، إذ إِنَّها بخط أبي حيَّان تلميذ ابن عصفور، وله عليها تعليقاتٌ جيدة، ذكر هذه النُّسخَة بروكلمان، لكنه ذكرها ضمن شروح عبد القاهر الجرجاني)[2].

أما نسخة زاوية سيدي خليفة التي رجَّحَ الأستاذ/جمال عزون أنَّها تُمثِّل الشرح الكبير فتقع في ثلاث وتسعين وثلاثمائة صفحة ، وفي كل صفحة سبعة وعشرون سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر أربع عشرة كلمة .

بدأت الصفحة الأولى بالعنوان في أعلاها:

شرح الجمل لابن عصفور رحمه ا لله آمين

وبعد العنوان في الصفحة نفسها دعاء الاستخارة، والحمد والثناء لله، والصلاة على النبي ﷺ.

وجاء في آخر صفحة - رقم ٣٩٣ - قول الناسخ:

---

(١) مجلة المورد ١٤ ـــ ٣/٢٣٣، ٢٣٤، وانظر تاريخ الأدب العربي ٥/٢٠٥ .

(٢) المرجع السابق .

كَمُلَ شرحُ الجمل لابن عصفور رحمه الله تعالى بحمد الله
وحسن عونه على يدي العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن
عبد الرحمن العدناني البرشكي، لطَفَ الله به وبوالديه
وبجميع المسلمين، وكان الفراغ منه في أواخر شهر
ذي القعدة من عام اثنتين وتسعين وسبعمائة.
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

واتّضح من المقارنة بين النسختين أن كل نسخة تفردت بأبواب لم ترد في الأُخرى، فمما تفردت به النسخة المخطوطة (نسخة سيدي خليفة) الأبواب التالية:

وهذه الأبواب في آخر النسخة إذا استثنينا المبحثين الأولين .

هذا بالإضافة إلى اختلاف في ترتيب الأبواب بين النسختين أَحْيَاناً كالتقديم والتَّأخير، أو استعمال لفظ مكان آخر، أو زيادة لفظ في إحدَىٰ النُّسخَتين دون الأخرى .

كما أنَّ النُّسخة المطبوعة بها أبوابٌ ومباحث لم ترد في المخطوطة وهي:

أمَّا عن نص الأبواب المشتركة بين النُّسختين ففيه خلافٌ يتمثل في أَنَّ الشرح المخطوط مجرَّد غالباً من النقولِ عن العلماء، وذِكْرِ الكتب، والشواهد، والخلافات، والردود، التي شاعت في المطبوع .

وهذه نماذج من المخطوط مقابلة بنظائرها من المطبوع ليتَّضحَ الفرقُ بين النَّصين:

قال ابن عصفور في نسخة « سيدي خليفة » في باب العطف:

« ... وأمّا « لكن » فلا يخلو أن يقع بعدها مفرد أو جملة، فإن وقعت بعدها جملة كانت حرف ابتداء، ولا تخلو الجملة التي بعدها من أن تكون موافقة للجملة التي قبلها في المعنى [...][1]ومضادة لها أو مخالفة غير مضادة .

فإن كانت موافقة لم يجز الكلام باتفاق، وذلك نحو قولك: قام زيد لكن قام عمرو، وقام زيد لكن وقف عمرو ...

وإنْ كانت مضادةً لها جازت باتفاق وذلك نحو قولك: قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم، وقام زيد لكن عمرو قعد، وما قام زيد لكن عمرو قام .

وإنْ كانت مُخَالِفَة غيرَ مضادة فمن النّاس من أَجَاز، ومنهم من منع، والصحيح الجواز، وذلك نحو قولك: قام زيد لكن عمرو آكل، وآكل زيد لكن عمرو خرج .

وإن وقع بعدها مفرد فلا بُـدّ إذ ذاك مـن أنْ يتقدمهـا النفـي، ولا يخلـو مـن أن يدخل عليها حرف عطف، أو لا يدخل، فإن دخل عليها حرف عطف كان معناها الاستدراك، ولم تكن من حروف العطف، بل يكون العطف بالحرف الداخل عليها، وذلك نحو قولك: ما قام زيد ولكن عمرو .

قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾[2]، فإن لم يدخل عليها حرف عطف كانت هي العاطفة بنفسها، ويكون معناها الاستدراك أيضاً نحو قولك/ ما قام زيد لكن عمرو»[3] .

ويقابل هذا النص في المطبوع قوله:

« ...، وقِسمٌ اختلف النحويون في كونه من حروف العطف وهو « لكن » ، فمذهب يونس أنها ليست بعاطفة، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها،

---

(١) طمس بالأصل بمقدار كلمتين .

(٢) سورة الأحزاب: آية: ٤٠ .

(٣) انظر ص: ٤٠، ٤١ .

قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾.

فـ « رَسُولَ الله » معطوف على خبر كان، ولو كانت « لكن » هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف .

ومذهب سيبويه أنّها عاطفة؛ لأنّها إذا دخل عليها حرف العطف تخلّصت للاستدراك، ولم تكن عاطفة، ومثال العاطفة: ما قام زيد لكن عمرو .

فإن قيل: إنَّ العرب لا تستعمل لكن إلاَّ مع الواو، فالجواب: إنه قد حُكِي من كلامهم: ما مررت برجل صالح لكن طالح، بغير واو .

فإنْ قِيل: فلعل « لكن » هنا غير عاطفة، و « طالح » هنا محمول على إضمار خافض[1]؛ لدلالة ما تقدم عليه، كأنَّه قيل: لكن مررت بطالح، فالجواب: أنَّ إضمارَ الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله:

رَسمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه[2]

يريد: رُبَّ رَسْمِ دَارٍ .

أو في نادر كلام لا يقاس عليه نحو: خَيرٍ عافاك الله، يريد: بخير عافاك الله، فتبين إذن أن الصحيح في « لكن » أنها من حروف العطف »[3].

ـ ومن هذا قوله في المخطوط باب « التمييز » :

---

(١) بالأصل « على إضمار فعل » والسياق يقتضي ما أثبت .

(٢) هذا صدر بيت لجميل بثينة في ديوانه: ص ١٨٧ وعجزه:

كِدتُ أَقْضِي الغداةَ مِن جَلَلِه

وانظر: الخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠، والمغني ١/١٢١، ١٣٦، وفيه:

كدت أقضي الحياة ...

والخزانة ١٠/٢٠، و « من جلله » : أراد من أجله .

هذا والرضي يراه شاذاً لا ضرورة ٤/٢٩٧، وتابعه البغدادي .

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٢٢٣، ٢٢٤ .

« التمييز هو كل اسم نكرة منصوب مفسر لما ابنهم من الذوات، فإن جاء ما ظاهره أن التمييز معرفة تؤول نحو قول بعض العرب: ما فعلت العشرون الدرهم[١]، فإنه يحمل على أن تكون الألف واللام زائدة، ونحو قول الشاعر:

إلى رُدُحٍ من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد[٢]

فإن « لباب البر » ينبغي أن يحمل على أنه مفعول بعد إسقاط حرف الجر لملاء، والأصل: ملاء بلباب البر »[٣].

ونصه في المطبوع هو:

« التمييز كل اسم نكرة منصوب مفسر لما انبهم من الذوات .

فقولنا: التمييز كل اسم نكرة منصوب، احتراز مما عدا ذلك من المنصوبات، فإنها تكون نكرات ومعارف .

وقولنا: مفسر لما انبهم من الذوات، تحرز من الحال، فإنه مفسر لما انبهم من الهيئات .

وزعم ابن الطراوة وبعض النحويين أنه يكون معرفة، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

لـــــه داع بمكة مشمعل وآخر فوق رابية تنادي

إلى رُدُحٍ من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٣، ٣٤، والمقتضب ٢/١٧٥ .

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت يرثي عبد الله بن جدعان من سادة قريش في الجاهلية، وانظر ديوانه: ٣٨١ .والمشمعل: الخفيف الظريف، وجاءت في البيت بمعنى المبادر في الطللب. اللسان (شمعل) .
والرُدح: جمع رداح وهي العظيمة، وأراد بها جفاناً، والشيزى: شجر تتخذ منه القصاع والجفان، يلبك: يخلط. انظر اللسان (ردح، لبك، شهد)، وانظر: شرح الجمل المطبوع ٢/٢٨١ .

(٣) انظر المخطوط ص: ١٩٢ .

«فلباب» تمييز، وهو مضاف إلى معرفة، قال: ولغة العرب مشهورة: ما فَعَلَتْ الخمسةَ عَشَرَ الدِّرْهَمَ، والعشرون الدرهم .

وهذا الذي استدل به فاسد .

أما قوله: إنَّ «لبابَ» «البر» تمييز فباطلٌ؛ لأنَّه يحتمل أن يكونَ مفعولاً بعد إسقاط حرف الجر .

وأما قوله: إنَّ للعربِ لُغَةً مشْهُورَةً: ما فَعلَت العشرون الدرهم، فباطلٌ؛ لأنَّ هذا إنَّما حكاه أبو زيد الأنصاري، ولم يقل إنَّها لغة للعرب، ويمكن أن يقال: إنَّ الألف واللام فيها زائدة مثل قوله:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا   حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا[1]

ويكون شاذاً، فلا دليل فيه »[2] .

ولعل مما يَزِيدُ المسألةَ وضوحاً في المقارنة بين النسختين أنَّ ابن عصفور عند حديثه عن « كَمْ » في المخطوط، لم يَسْتَشْهِد إلاَّ ببيتٍ واحد، وهو:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ   وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[3]

بينما استشهد في هذا الباب من الشرح المطبوع بسبعة أبيات عدا هذا البيت، ومنها قول امرئ القيس:

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي/ وانظر: المقتضب ٤٩/٤، والمغني ٥٢/١، وشرح أبيات المغني ٣٠٢/١

(٢) انظر شرح الجمل ٢٨١/٢، ٢٨٢ .

(٣) هذا البيت مما اختلف في نسبته، فقيل: هو لأَنَس بن زُنَيْم، ولأبي الأسود، ولعبد الله بن كريز .

وانظر في الاستشهاد به: الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، والجمل ص:١٣٦، وشرح المفصل ١٣٢/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢ . والمُقْرِفُ: اللئيم أبوه من الخيل والكريمة أمّه . وانظر اللسان (ق رف)

هـو المنزل الآلاف من جو ناعط

بني أسد حزناً من الأرض أوعرا[(١)]

وقول الآخر:

كم ملوك باد ملكهم ونعيم سـوقة بادوا[(٢)]

كـم عمة لك يا جرير وخالة

فدعاء قد حلبت علي عشاري[(٣)]

وهذا خلاف التفصيلات والاستطرادات والتعليقات[(٤)].

أما الأساس الثاني الذي اعتمدتـه في التمييز بـين النسـختين، فيتمثـل في بعـض نقول العلماء عن شرح الجمل لابن عصفور، وبالتحديد من ميَّزَ الشرح المنقول عنه:

أولاً: النقل الصريح عن الشرح الكبير:

أ ـ قال البغدادي:

« من أمثلة تثنية اسم الجمع قومان، قال الفرزدق:

---

(١) انظر الديوان: ٦٥، وانظـر شـرح الجمـل ٤٧/٢ . وروايـة الديـوان (الألاف) جمـع ألـف، وهم الذين يؤمـون طلباً للمعـروف. ونـاعط: جبـل بـاليمن. والحـزن: مـا غلـظ مـن الأرض .

(٢) البيـت لعـدي بـن زيـد، وروايتـه: « ونعيـم سـوقة بـاروا » ، وانظـر: مجـاز القـرآن ١٥٣/٢، وشـرح الجمـل ٤/٢ . والسوقة: مـا دون الملوك، وانظـر الأشمونـي ٨٠/٤ .

(٣) البيـت للفـرزدق، وهـو في ديوانـه ٣٦١/١ .
وانظـر الكتـاب ٧٢/٢،وشـرح المفصـل ١٣٣/٤،والهمـع ٢٥٤/١،والخزانـة ٤٥٨/٦، ٤٨٩ وروايـة الديـوان:

كم خالة لك يا جزير وعمة

والفدعـاء: هـي الـتي خـرج مفصـل إبهامهـا مـع ميـل في قدمهـا قليـل، والفـدع: اعوجـاج في أصـابع اليـد لكـثرة حلبهـا النـوق. انظر: اللسـان (فـدع)، وشـرح الجمـل ٤٩/٢ هـامش (٣)، والعشـار: جمـع عشـراء وهـي الناقـة الـتي أتـى علـى حملهـا عشـرة أشـهر . اللسـان (عشـر)، وشـرح الجمـل ٤٩/٢ .

(٤) انظـر شـرح الجمـل المطبـوع ٤٦/٢ ـــ ٥٢ .

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا
تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ[1]

واستشهد به ابن عصفور في « شرح الجمل الكبير على تثنية قوم ... »[2].

وهو ما جاء في الشرح المطبوع، إذ يقول ابن عصفور:

« ...، وكذا اسم الجمع أيضاً نحو: «قَوْمٌ ورَهْطٌ»، وجمع التكسير، لا يُثنيان إلاَّ في ضرورة شعر، أو في نادرِ كلام، قال الشاعر في تثنية اسم الجمع:

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا
تَعَاطَى الخنا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ » [3]

وكذلك استشهد ابن عصفور بالبيت في النسخة المخطوطة، وقال:

« وجمع التكسير: وهو ما تغير فيه بناءُ الواحد نحو: رجال، واسم الجمع: وهو ما ليس له واحد من لفظه نحو: قوم، لا يثنيان إلاَّ في ضرورة شعر نحو قوله:

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا
تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ »[4]

ثانياً: النقل الصريح عن الشرح الصغير:

١ ـ قال أبو حيان:

« وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: العدد من الثلاثة إلى العشرة إذا كان مفسره جمعاً إضافته لمفسره أكثر من فصله، وإن كان اسم جمع أو اسم جنس،

---

(١) انظر ديوان الفرزدق ٣٢٩/٢، والمغني ١٩٦/١، وشرح أبيات المغني ٢٠٨/٤، والخزانة ٥٧٢/٧، ٥٧٣، ٥٧٩ .

(٢) الخزانة ٥٧٢/٧ .

(٣) انظر شرح الجمل ـ المطبوع ـ ١٣٨/١، ويظهر أن كلمة « الخنا » تحريف من القنا .

(٤) انظر المخطوط ص: ٢٠ نسخة سيدي خليفة .

فالفصل هو الفصيح، وإضافته إليهما قليل .

فظاهر قوله: قليل ، أنّه ليس بنادر لا يصلح للقياس عليه ... »[١].

وهو ما نَصَّ عليه ابنُ عصفور في المخطوط بقوله:

« ... وينبغي أن تعلم أنّ العدد من الثلاثة إلى العشرة إذا كان مفسره جمعاً، فإنّ إضافته إلى مفسره أكثر من فصله عنه، فقولك: ثلاثة رجال أكثر من قولك: ثلاثة من الرجال .

وإن كان مفسره اسم جمع أو اسم جنس، فإن فصل العدد عنهما هو الصحيح، وإضافته إليهما قليل، فثلاث من البطِ، وثلاث من الخيل أفصح من قولك: ثلاثُ بطٍ، وثلاثُ خيل، وألفاظه بينة، وبا لله التوفيق»[٢] .

٢ ، قال أبو حيان:

« وقوله: وهمز الواو المكسورة مُطردٌ على لغة، مثال ذلك: وسَادة، ووعاء، ووشاح، ووكاف، ووفادة، وهذه المسألة فيها خلاف، فذهب الجمهور إلى أنّ إبْدالها همزة مُطردٌ مُنْقَاسٌ .

واختلف النقل عن المازني، فنقل عنه ابن عصفور في الممتع عدم القياس[٣]، ونقل عنه في شرح الجمل الصغير القياس، وكذلك نقله عنه الأستاذ أبو علي .

وكذلك اختلف النقل عن الجرمي، فنقل عنه شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع في كتاب « الملخص » ، وابن عصفور في شرح الجمل الصغير عدم القياس»[٤].

وبما أن باب التصريف غير موجود في المطبوع، فقد اكتفيت بعرض النّصِّ على

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/١١٩/ب، باب العدد .

(٢) انظر شرح الجمل المخطوط ١١٨، ١١٩ .

(٣) انظر الممتع ١/٣٣٣، وقد خطأه ابن عصفور ورد عليه .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٦/١٤٣/ب باب التصريف .

المخطوط، وفيه:

« وكل واو انكسرت في أول الكلمة خاصة فهمزها جائز نحو وشاح وإشاح [وهذا] الذي ذكره من إبدال الواو المكسورة إذا كانت أول الكلمة هو مذهب المازني، وجمهور البصريين...، وزعم الجرمي أنه لا يجوز همز الواو المكسورة إذا كانت أولاً بقياس، بل [...] في ذلك السماع، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور»(١).

وهو ما نص عليه أبو حيان .

٣ ـ وقال أبو حيان:

« ...، وفي دخول إن على ما خبره نهي خلاف، وصحح ابن عصفور جوازه في شرحه الصغير للجمل، وتأول ذلك في شرحه الكبير في قوله:

إن الرياضة لا تنصبك للشيب(٢)

وعلى المنع نصوص شيوخنا، وقال في شرحه الصغير لكتاب الجمل: « أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنها تقع في موضع خبرها . انتهى»(٣).

ونص ابن عصفور في المخطوط هو:

« وما كان خبراً للمبتدأ كان خبراً لها، إلا أسماء الاستفهام، وكم

---

(١) شرح الجمل المخطوط ٢٣٧ .

(٢) هذا عجز بيت، وصدره:

فلو أصابت لقالت وهي صادقة

وقائله: منقذ بن الطماح الأسدي الملقب بالجميح، وانظر المفضليات ص ٣٤ وأمالي ابن الشجري ٨١/٢، ورصف المباني ٢٠٠، وروايته: « للكذب » .

وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨/١، والأشباه ٢٣٤/٦، والخزانة ٢٤٦/١٠، وروايته: «ولوأرادت». والرياضة: تهذيب الأخلاق النفسية، وتنصبك: تتعبك، والشيب: جمع أشيب على غير قياس. وانظر الخزانة ٢٤٨/١٠ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٢/٢، والخزانة ٢٤٦/١٠، ٢٤٧ .

الخبرية، وأمّا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنّها قد تقع في موضع خبرها »[١].

وهو ما نص عليه أبو حيّان بعد الاستشهاد بالبيت .

ثالثاً: الإحالة بالمعنى على الشرح الكبير:

١ ــ قال أبو حيّان: « وقال ابن عصفور: ... العدد من الثلاثة إلى العشرة إذا كان مفسره جمعاً، إضافته لمفسره أكثر من فصله، وإن كان اسم جمع أو اسم جنس، فالفصل هو الفصيح، وإضافته إليهما قليل، فظاهر قوله: قليل أنه ليس بنادر لا يصلح للقياس عليه، وكذلك ظاهر كلامه في الشرح الكبير أنّه يُضَاف إلى اسم الجمع المذكر كقَوْمٍ ورَهْطٍ ... »[٢] .

ونَصُّ ابنِ عصفور في الشرح المطبوع هو:

« ... والمعتبر من أسماء الجموع لفظها، فما كان منها لمن يعقل فحكمه حكم المذكر؛ لأنّ الإخبار عنه إخبار المذكر، قال الله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ ﴾[٣] فعلى هذا القول: ثلاثة قَوْم »[٤].

وهو ما أشار إليه أبو حيّان .

٢ ـ وقال أَبو حيّان عند الاستشهاد بقول الراجز:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ ناراً مِثْلُها

---

(١) انظر: الشرح المخطوط ص: ٦٨ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٣/ ١١٩/ب .

(٣) سورة النمل: آية: ٤٨ .

(٤) انظر: شرح الجمل المطبوع ٢/ ٤٣ .

قد علمت ذاك معد كلها[(١)]

« ... وتأول أصحابنا هذا البيت على أن يكون « لم ير » علمية، و « مثلها » المفعول الأول، وهو مرفوع بـ « ير » ، وانتصب « ناراً » على أنه المفعول الثاني، والتقدير: لم يعلم مثلها ناراً .

ووهم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحه الكبير...، وتبعه شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع في شرحه للجمل، فحملا هذا البيت على أنه من توسط التمييز بين الفعل العامل فيه ومعموله نحو: طاب نفساً زيدٌ، وهو وهم فاحش »[(٢)].

وفي شرح الجمل المطبوع قول ابن عصفور: « والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعل... فإن كان العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلا خلاف، وعليه قوله:

ونارنا لم ير ناراً مثلها ... »[(٣)]

وهو ما أشار إليه أبو حيان .

هذا ولم يرد الشاهد في النسخة المخطوطة مع أنه تعرض للمسألة، وأجاز توسط التمييز بين العامل والمعمول إذا كان فعلاً[(٤)].

٣ ـ وقال أبو حيان:

« وترك التاء أجود إذا كان الفاعل مذكراً قد كني به عن مؤنث مراعاة للفظ، وفي كلام ابن عصفور في الشرح الكبير ما يوهم أنك إذا قلت: هذا البلد نعم الدار، لا يلحق العلامة، وإن كان الدار عنيت بها البلد، والدار مؤنثة،و البلد

---

(١) لم ينسب هذا الرجز، وانظر: شرح الأشموني مع شواهد العيني ١/٤٤٧، ٤٤٨، والصبان ٢/٢٠١.

(٢) انظر التذييل والتكميل ٣/١١٦/ب، ١١٧/أ.

(٣) انظر: شرح الجمل المطبوع ٢/٢٨٣ .

(٤) انظر ص: ١٩٤ .

مذكر...»[١].

وقول ابن عصفور في المطبوع هو:

« ... وتقول: هذا البلد نعم الدار، فلا تلحق العلامة، وإنْ كَانت الدار مؤنثة؛ لأنّك عنيت بها البلد، وهو مذكر ... »[٢].

وهو ما أَشار إليه أبو حيَّان .

أما النسخة المخطوطة « سيدي خليفة » فلم يَرِدْ فيها النصُّ .

٤ ـ وقال أبو حيَّان: « وفي دخول«إن»على ما خبره نهي خلاف...، وتأول ذلك في « شرحه الكبير » في قوله:

إنَّ الريَاضَةَ لا تُنْصِبْكَ للشَّيبِ

وعلى المنع نصوصُ شيوخِنا ... »[٣].

ونصّ ابن عصفور في المطبوع هو:

« ... وما كان خبراً لمبتدأ كان خبراً لها، إلا اسم الاستفهام، وكم الخبرية، وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب فلا يجوز أن تقول: إن زيداً اضربه... فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبراً تؤول، نحو قوله:

إنَّ الذين قَتَلتُم أمسِ سَيِّدَهُم
لا تحسبوا ليلَهُم عن ليلِكُم نَامَا[٤]

فأوقع « لا تحسبوا » موقع خبر" إن"وهي نهي، وقول الآخر:

إنَّ الرّيَاضَة لا تُنْصِبك للشَّيب

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٣/١٧٠/أ .

(٢) انظر الشرح المطبوع ١/٦٠٧ .

(٣) انظر: الارتشاف ٢/١٣١، ١٣٢، والخزانة ١٠/٢٤٦، ٢٤٧ .

(٤) البيت من غير نسبة في امالي ابن الشجري ٢/٨، والمغني ٢/٥٨٥، والتصريح ١/٢٩٨ . ونسبه البغدادي رحمه الله في الخزانة ١٠/٢٤٧، ٢٥٠ إلى أبي مكعت الأسدي .

فأوقع « لا تُنْصِبك » وهي نهي موقع خبر إن، فينبغي أن يحمل ذلك على إضمار القول...، وقد تقدم أنَّ القول كثيراً ما يُضْمَر... »[١].

وهو ما أشار إليه أبو حيان، وأمَّا عن وروده في المخطوط فسبق إثباتُه .

* ومما توافقت في نصِّه النسختان المطبوع والمخطوط (سيدي خليفة) قول البغدادي: « وأغْرَبَ ابن عصفور في قوله: « في شرح الجمل الصغير » : ﴿والقسم كل جملة أكد بها جملة أخرى، كلتاهما خبرية...﴾[٢] .

ونص ابن عصفور في المطبوع، والمخطوط:

« فالقسم كل جملة وكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية ... »[٣].

ـ وللإجابة على هذا أنَّه حَدٌّ لمصطلح يحد به ابن عصفور وغيرُه .

٥ ـ ومما نقله السيوطي عن أَبي حَيَّان:

« وذهب بعضُ النحويين إلى أنَّه يجوز النَّصبُ بعد أفعال الشَّك نحو: « حسبته شتمني فأثبَ عليه » وذلك لأن الفعل غير المحقق قريب من المنفي، فَأُلحِقَ في النَّصب بعده، قال: وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عصفور، فأجازه في « شرح القانون » ومنعه في « شرح الجمل الكبير » ، قال: والصحيح جواز ذلك، وإليه ذهب سيبويه»[٤] .

وفي المطبوع قال ابن عصفور:

« ومما ينتصب بعد الفاء الفعل إذا كان بعد أفعال الظَّن وذلك: حسبته

(١) انظر شرح الجمل المطبوع ٤٢٨/١ .

(٢) انظر الخزانة ٤٧/١٠ .

(٣) انظر المطبوع ٥٢٠/١، والمخطوط ص: ٨٠، وكذلك النص في نسخة أبي حيَّان ص: ٩٠ .

(٤) انظر الهمع ١٣٧/٤ .

شتمني فأثب عليه؛ لأن الفعل هناك لم يثبت، فالنصب جائز.. »[١] .

أما النسخة المخطوطة فلم أجد فيها ما يشعر بهذا .

هذا وبالمقارنة بين شرح الجمل المطبوع، والنسخة المخطوطة (نسخة سيدي خليفة) تبين:

١ ـ أن المطبوع هو الشرح الكبير؛ وذلك لأنه أكثر تحريراً للمسائل بالتوسع في الأدلة والشواهد وذكر الخلافات، والنقول عن العلماء .

٢ ـ وأن ما أحال عليه العلماء في الشرح الكبير ورد فيه بالنص، أو بالإشارة .

٣ ـ وبالمقارنة بين المطبوع ونسخة أبي حيان تبين تطابقهما تماماً في ترتيب الأبواب وفي المادة العلمية .

٤ ـ قول أبي حيان في الورقة الأخيرة من النسخة التي بخطه:

« كمل والحمد لله تعالى، وأما شرح ما بقي من الجمل وهو التصريف فعليه موضوع على حدة، كمله بالنسخ أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الأندلسي »[٢].

٥ ـ نسخة أبي حيان تبلغ ثلاثمائة وثلاث عشرة لوحة، وفي كل صفحة خمسة وعشرون سطراً، وفي كل سطر خمس عشرة كلمة، وباب التصريف فصل عنه، مع أنه بلغ في نسخة (سيدي خليفة) إحدى وثلاثين صفحة .

وهذا دليل يرجح أن شرح الجمل المطبوع ونسخة أبي حيان شرح موسع وهذا لا يدع مجالاً للشك في أنهما نسختان للشرح الكبير،وا لله أعلم .

---

(١) شرح الجمل المطبوع ٢/١٥٥ .

(٢) انظر اللوحة الأخيرة ٢١٣/ب .

أمّا نسخة (سيدي خليفة) فأُرجّح أنَّها تمثل نسخة أُخرى للشرح الصغير وذلك:

١ ـ لأنَّ كل ما أحال عليه العلماء وقيدوه بالشرح الصغير ثبت بالنقل أو بالمعنى عنه .

٢ ـ الاختصار الواضح في شرح الأبواب، والاستغناء ببعض الشواهد والنقول .

٣ ـ حجم المخطوطة مع أنّها اشتملت على باب التصريف لا يتناسب مع الشرح الكبير إذا قورنت بالنسختين المرجح أنّهما تمثلان الشرح الكبير .

أما ترجيح الأستاذ جمال عزون فأظنّه بناه على وجود باب التصريف في آخر النسخة المخطوطة، وهو لم يَرِد في المطبوع، وهو ترجيح يرده نَصُّ أبي حيّان بأنَّ التصريف موضوع على حدة .

ولو تتبع المطبوع لوجد أنَّه يشتمل على أبواب لم ترد في المخطوط، وقد سبق بيان ذلك . ص١٨، ١٩

وثمّة تساؤل آخر هو:

هل ثبت أنَّ لابن عصفور شرح أوسط ؟

الذي أراه في هذه المسألة ـ والله أعلم ـ أنَّ وجود شرح أوسط أمر بعيد من الواقع؛ وذلك لأنّني لم أجِد نقلاً ـ فيما اطلعتُ ـ أستدل من خلاله على تصنيف ذلك الشرح، بَل إنَّ إحالات العلماء التي وقفت عليها هي إمّا على الشرح الكبير وإما على الشرح الصغير .

ولعل السيوطي ـ رحمه الله ـ وقف على نُسَخٍ بها شيء من الاختلاف فقال بوجود ثلاثة شروح[1]، وعنه نقل اللاحقون .

---

(١) انظر البغية ٢/٢١٠، ٢١١ .

والسيوطي نفسه لم يُعوِّل إلاّ على الشرحين: الكبير والصغير، حتى إنّ ما أحال عليه بعض العلماء بأنّه في شرح الجمل لابن عصفور دون وصف بكبير أو صغير، ثبت أنّه في الشرح الكبير (المطبوع) غالباً، ومن ذلك قول البغدادي ــ رحمه الله ــ:

« وذهب ابن عصفور في « شرح الجمل » إلى خلاف قول سيبويه، فإنّه لمّا أنهى الكلام على روابط الجملة الواقعة جواب قَسم قال: إلّا أنْ يكون جواب القسم "لو" وجوابها، فإنّ الحرف الذي يربط المقسم به بالمقسم عليه إذ ذاك إنّما هو « أن » نحو: والله لو أنْ قام زيد لقام عمرو، ولا يجوز الإتيان باللام كراهة الجمع بين لامين، فلا يجوز: واللهِ لو قام زيدٌ قامَ عمرو. انتهى»[1].

وهو نصّ ابن عصفور في المطبوع[2]، ولم يرد في المخطوط .

(١) انظر الخزانة ١٠/٨٢ .

(٢) انظر شرح الجمل ١/٥٢٨، ومثله ما جاء في الخزانة ١٠/٤٢٩، ٤٣٠، نقلاً عن الشرح المطبوع ٢/٤٢٦، ٤٢٧، وغير ذلك .

ثانياً:

أَبو الحسن بن الضَّائع

(حياته وآثاره)

ابن الضّائع

على الرغم من المكانة العلمية التي بلغها ابن الضّائع إلاّ أنّه لم يحظ إلاّ بمذكرات يسيرة عند من ترجم له، ثم إنّ نتاجه الفكري لم تكتب له رؤية النور إذا استثنينا شرحه لجمل الزجاجي الذي قام بتحقيقه كل من:

الدكتور: يحيى علوان البدراوي، الذي تقدم لجامعة الأزهر ببحث عنوانه: (ابن الضّائع الإشْبِيلي، وأثره النحوي، مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي) انتهى بباب الإغراء، ونال به درجة الدكتوراة .

والدكتور: نَادي حسين عبد الجواد، الذي تقدم للجامعة نفسها ببحث عنوانه: (القسم الثّاني من شرح الجمل الكبير للزجاجي ـ شرح أَبي الحسن علي بن محمد الإشْبِيلي المعروف بابن الضّائع ـ تحقيق ودراسة) بدأ بباب الحكاية، حتى نهاية الكتاب ونال به درجة الدكتوراة .

وقد قدم كل من الباحثين دراسة مستفيضة عن المؤلف، وآثاره، ومكانته العلمية، اطلعت عليها بمكتبة الكلية بجامعة الأزهر، وأفدت منها كثيراً .

ومع هذا فإنّني سَأُقدم دراسة مختصرة عن أبي الحسن ابن الضّائع إسهاماً مِنّي في التعريف بهذا العالم البَارِع، وتيسيراً لباحث قد لا يتيسّر له الإطلاع على عمل الباحثين السابقين، وبخاصة أنّ عملهما لا يزال رسائل علمية تحتضنها جامعة الأزهر .

اسمه ونسبه، ولقبه وكنيته[١] :

هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، والمُكنى بأبي الحسن .

وجاء بخط ناسخ كتابه شرح الجمل: (الفقيه النحوي الأصولي، أبوالحسن ابن الضائع الإشبيلي)[٢] .

وفي إشارة التعيين، والبلغة: (بالعين المهملة والضاد المعجمة) .

وزاد الذهبي: (عالم غرناطة أبو الحسن علي بن محمد ...)[٣] .

وفي نفح الطيب: (الأستاذ المحقق أبو الحسن ابن الضائع)[٤] .

والكُتامي: نسبة إلى كُتامة، قبيلة من البربر ببلاد المغرب[٥] .

وأما الإشبيلي: فنسبة إلى إشبيلية، بالكسر فسكون، وكسر الباء

---

(١) انظر ترجمته في:
الذيل والتكملة لابن عبد الملك ٣٧٣/١ .
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ٥٥١/٢، ٥٦١، ٧٠١ .
إشارة التعيين ص: ٢٣٥ .
البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص : ١٦٠ .
بغية الوعاة ٢٠٤/٢ .
الأعلام ٣٣٣/٤ .
وانظر رسالة الدكتور: يحيى علوان، والدكتور: نادي حسين عبد الجواد .

(٢) شرح الجمل، نسخة ٢٠، الورقة الأخيرة من الجزء الثاني .

(٣) المشتبه ٤٠٦/٢ .

(٤) نفح الطيب ٧٠١/٢ .

(٥) انظر اللباب ٨٣/٣ .

الموحدة وياء ساكنة... مدينة أندلسية ينسب إليها كثير من أهل العلم[١] .

هذا وقد وهم السيوطي حين قال في باب الكنى والألقاب من البغية: (الأُبَّذي: جماعة أشهرهم من المتقدمين أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي، شيخ أبي حيان ...)[٢] .

فذكره باسمه ونسبه إلى (أبذة)[٣] ، ولم أجد من ينسبه إليها في مصادر ترجمته[٤] ، ولعله خلط بينه وبين الأبذي شارح الجزولية .

وقد تابع الدكتور شوقي ضيف السيوطي في هذا، فلقب ابن الضائع بالأبذي[٥] .

مولده:

ولد أبو الحسن بن الضائع في إشبيلية سنة أربع عشرة وستمائة للهجرة (٦١٤هـ)[٦] .

شيوخه:

مما لا شك فيه أن العصر الذي عاشه ابن الضائع يعد ذهبياً للعلوم، ازدهرت فيه، وبلغت ذروتها، ولم يتحقق هذا الازدهار إلا ببذل الأنفس لخدمة العلم، وذلك بتصدر الشيوخ للإقراء، والتلاميذ للتنقل بين الحلقات، والتلقي عن الشيوخ، إلا أن مصادر ترجمة ابن الضائع ضنت بأسماء شيوخه، ولم تذكر إلا شيخين أخذ عنهما العربية، والنحو على وجه الخصوص، وهما:

---

(١) انظر معجم البلدان (إشبيلية) .

(٢) البغية ٢/ ٣٦٧ .

(٣) انظر: البغية ٢/٢٠٤ .

(٤) انظر: الذيل والتكملة ٥/٣٣٧ .

(٥) انظر: المدارس النحوية ص: ٣١٨ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ١/٣٧٣ .

١ - أبو علي الشلوبين[١]:

وهو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أَبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين، المولود سنة اثنتين وستين وخمسمائة (٥٦٢هـ)، وإمام عصره في العربية، ذا معرفة بالشعر، لازمه ابن الضّائع ردحاً من الزمن،، وأفاد منه إفادة عظيمة، وقُرِنَ ذكرهما ببعض في أكثر الكتب التي ترجمت لابن الضّائع، توفي رحمه الله في منتصف صفر سنة خمس وأربعين وستمائة (٦٤٥هـ) .

والشلوبين بلغة روم الأندلس: (الأشقر الأزرق) وذكر أبو حيّان أَنّه لقَبٌ لأبيه ثم غلب عليه[٢] .

ومن مؤلفاته: شرح الجزولية، والتوطئة، وتعليقات على كتاب سيبويه، وكتاب الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال، وحواشي المفصل وغيرها .

٢ - أبو زكريا ذي النون[٣] :

وهويحيى بن ذي النون الإشبيلي، أخذ عن الدبّاج والشلوبين وغيرهما، توفي سنة ثلاثين وستمائة (٦٣٠هـ).

أما تتلمذه في علم الكلام وأصول الفقه فكان على جماعة منهم:

١ - أبو العبّاس بن فرتون[٤] :

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢ - ٣٣٥، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣ - ٤٥٢، وإشارة التعيين ص: ٢٤١، والبلغة ص: ١٦٢ - ١٦٣، والبغية ٢٢٤/٢، وشرح المقدمة الجزولية ١٠/١ .

(٢) انظر: الذيل والتكملة ٤٦١/٢، والتذييل والتكميل ٢/ ١٢٦ - ب، وشرح الجزولية ٤٤/١ - ٤٧

(٣) انظر: البغية ٣٣٢/٢ .

(٤) انظر:الذيل والتكملة ٥/١ - ٣٧٣ .

وهو أحمد بن يوسف بن فرتون السُّلمي، من أهل مدينة فاس، ولد بها سنة ثمانين وخمسمائة (٥٨٠هـ) يكنى أبا العباس، توفي في السادس والعشرين من شهر شعبان سنة ستين وستمائة (٦٦٠هـ)، ومن آثاره: ذيلٌ على الصلة .

٢ ـ عبد ا لله العراقي[١] ، ولعله أبو محمد الفاسي عبد ا لله بن أبي القاسم أبو محمد الأنصاري المتوفى بمراكش في حدود سنة ست وأربعين وستمائة (٦٤٦هـ) .

٣ ـ أبو محمد بن ستاري[٢] . ولعله عبدا لله بن علي بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٦٤٧ هـ .

٤ ـ أبو الحسن پن السراج[٣] ، وهو الشيخ الفقيه المسن المعمّر الرّاوية أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد ا لله بن قاسم الأنصاري، عرف بابن السرَّاج، من أهل إشبيلية، سَمِع من ابن بشكوال وغيره، ورحل إلى العدوة، واستوطن بجاية، وتوفي بها يوم الأَحد السابع لصفر من عام سبعة وخمسين وستمائة.

٥ ـ أبو الفرج بن فاخر[٤] :

وهو أبو الفرج بن فاخر الفارسي ثم الإشبيلي، أخذ عن ابن خروف وغيره، توفي سنة خمس وثلاثين وستمائة (٦٣٥هـ) .

٦ ـ أبو بكر بن محرز[٥]. وهو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سليمان بن محمد الزهري، من أهل بلنسية، قرأ بالأندلس، ولقي بها أفاضل من أهل

---

(١) انظر: إشارة التعيين ص: ٢٣٥، والذيل والتكملة ١/٢٧٣، وفي البلغة: ١٦٠: عبد ا لله العراقي القارئ .

(٢) انظر صلة الصلة ٣/١٦٠ .

(٣) انظر: عنوان الدراية ٢٠٢، هذا وفي الذيل والتكملة ٥/٣٧٣ (أبو الحسين) ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) انظر: البغية ٢/٢٤٤ .

(٥) انظر: عنوان الدراية ٢٨٣ .

التحصيل، وتوفي رحمه الله ببجاية يوم الأحد الثامن عشر لشوال سنة خمس وخمسين وستمائة (٦٥٥هـ) .

٣ ـ أبو عامر بن ربيع[١] وهو القاضي أبو عامر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع .

* ومن ذكرهم ابن عبد الملك[٢]، ولم أستطع التحقق من أسمائهم والتعريف بهم:

٨ ـ ابن جوبر أبو عبد الله .

٩ ـ أبو الخطاب بن خليل .

١٠ ـ أبو زكريا المسرايط .

١١ ـ أبو عبد الله الأَزدي السبتي .

١٢ ـ أبو عبد الله السماتي المعروف بالشريشي .

تلاميذه:

من الطبعي أن عالماً كابن الضّائع ذاعت شهرته، وعلا صيته، وانْبَرى لشرح الكتاب، والجمل، واشتهر بمناقشة أراء النحاة السابقين وتصويبها، أن يتتلمذ على يده أناس كثيرون منهم:

١ ـ أبو جعفر بن الزبير[٣] :

هو أحمد ين إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين بن عاصم بن مسلم بن كعب بن مالك بن علقمة بن حيان بن مسلم بن علي بن مُرّة بن كعب الثقفي، توفي سنة ثمان وسبعمائة (٧٠٨هـ)،و من مؤلفاته: تعليق على كتاب سيبويه، وصلة الصلة، ومعجم شيوخه، وغيرها .

٢ ـ أبو العبّاس الرصافي[٤]، هو أحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالرصافي،

---

(١) انظر: الذيل والتكملة ١/٥ ـ ٣٧٣ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ١/ ٥ ـ ٣٧٣ .

(٣) انظر: الإحاطة ١٦٢/١ .

(٤) انظر: الحلل السندسية ٨٠١/١ ـ ٨٠٤، وفيها ابن الصائغ بالصاد المهملة والعين المعجمة،

=

تتلمذ على ابن أبي الربيع وابن الضّائع، ولد سنة ٦٥٠هـ .

٣ ـ أبو جعفر بن شراحيل[(١)] :

وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن سعدة بن سعيد بن مسعدة بن ربيعة بن صخر بن شراحيل بن عامر بن الفضل بن بكر بن بكار بن البدر بن سعيد بن عبد الله العامري، يكنى أبو جعفر، من أهل غرناطة، أخذ عن أبي الحسن بن عامر بن ربيع، وأبي يحيى بن عبد المنعم الخزرجي وغيرهما، توفي سنة تسع وتسعين وستمائة (٦٩٩هـ)

٤ ـ أحمد بن فركون[(٢)] (٧٢٩هـ):

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن هشام القرشي، كُنيته أبو جعفر، من أهل غرناطة، قرأ على أبي القاسم علي بن الأصفر ، والقاضي أبي الحسن محمد بن يحيى بن أبي الربيع، وعلي الدّباغ، توفي سنة تسع وعشرين وسبعمائة (٧٢٩هـ) .

٥ ـ أبو محمد الغرناطي (٦٣٠ ـ ٦٨٨هـ)[(٣)]

وهو عبد المؤمن بن عبد الله بن أحمد بن عبد الصمد الغسّاني الكُتَامي المتوفى سنة ثمان وثمانين وستمائة ٦٨٨هـ .

٦ ـ أبو الحسن القيجاطي (٦٥٠ ـ ٧٣٠هـ)[(٤)] :

هو علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني القيجاطي، توفي بغرناطة ضحى يوم السبت التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة من عام ثلاثين وسبعمائة ٧٣٠ هـ .

٧ ـ ابن الفخّار الأركشي (٦٣٠ ـ ٧٣٣هـ)[(٥)] :

هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجُذامي، له : شرح مشكلات

والصواب ما أثبته؛ لأن ابن الصائغ متوفي سنة ٧٧٦ هـ .

(١) انظر الإحاطة ١٦٢/١ .

(٢) انظر: الإحاطة ١٥٣/١ .

(٣) انظر: البغية ١١٨/٢، وفيها: (الكنساني) بنونين بينهما ألف، والصواب: (الكتامي) بالتاء المثناة وبعدها ألف بعدها ميم، وانظر: الأبذي ومنهجه في النحو ٢٦/١ .

(٤) انظر: الإحاطة ١٠٤/٤،١٠٥، والبغية: ١٨٠/٢ .

(٥) انظر: درة الحجال ٨٣/٢، والبغية ١٨٧/١، ١٨٨، وبها وفاته: ٧٢٠هـ .

سيبويه، وشرح قوانين الجزولية، والرد على من نسب رفع الخبر بـ « إلاّ » إلى سيبويه، وغيرها

٨ - أبو عبد الله المراكشي (ت ٧٠٣هـ)[١]

هو محمد بن محمد بن عبد الملك أبو عبد الله الأوسي المراكشي المتوفى سنة ثلاث وسبعمائة .

٩ - أبو حيّان النحوي (٦٥٤ - ٧٤٥هـ)[٢] :

وهو : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي النّحوي، شيخ العربية والنحو والقراءات، ولد سنة أربع وخمسين وستمائة (٦٥٤هـ) ، وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة (٧٤٥هـ)، أخذ العربية عن أبي الحسن علي بن محمد الأبّذي (ت ٦٨٠هـ)، وابن الضّائع (ت ٦٨٠هـ)، وابن الزبير (ت ٧٠٨هـ)، وأخذ عنه جماعة ممن يشار إليهم بالبنان منهم: تقي الدين السبكي (ت ٧٥٥هـ)، والمرادي (ت ٧٤٩هـ)، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)/ وناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) .

ومن آثاره: التذييل والتكميل، وارتشاف الضرب، والبحر المحيط، والمبدع، والموفور، وغيرها .

أخلاقه وصفاته:

كان ابن الضّائع - رحمه الله - حسن الأخلاق طوالاً، جاحظ العينين، يخضب بالحناء[٣] .

---

(١) انظر الذيل والتكملة ١/ ٣٨ .

(٢) انظر ترجمته في: البغية ١/ ٢٨٠، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٣٠، وممن خصه بالدراسة الدكتور: عبد الحميد السيد طلب في تقديمه للمبدع، والدكتور النمّاس في تقديمه للارتشاف، والدكتور محمد القرشي في بحث بعنوان: (تعقبات أبي حيّان النحوية لجار الله الزمخشري)، والدكتورة: خديجة الحديثي في كتابها: (أبو حيان الأندلسي) وغيرهم .

(٣) انظر: البلغة ص: ١٦٠ .

مكانته العلمية:

بما أَنَّ ابن الضَّائع عاش في القرن السابع الهجري، وبالرَّغم من اضطراب الحياة السياسية، إلاَّ أَنَّ الحركة العلمية زاد ازدهارها، وبالأَخص فن النحو الذي بلغ النهاية، حتى شُبِّه هذا العصر بعصر الخليل وسيبويه، وكثر علماؤه الذين دوى ذكرهم، واكتظت المكتبات بمؤلفاتهم بمناهجها المتعددة(١) .

ومن بين هؤلاء العلماء ابن الضَّائع، فقد بلغ مكانةً عظيمة في فنون عدة، وبالأخص في النحو، يظهر ذلك من شرحه على الجمل الذي جاء حافلاً بالنحو والصرف واللغة والشعر والقراءات... إضافة إلى ما يمتاز به من منافشات للعلماء السابقين في كثير من اختياراتهم تَنْتَهي إِمَّا بالرَّد عليهم مع التعليل، أو بالموافقة لمجموعة والرَّد على الأخرى .

إضافة إلى هذا فقد أجاز له جماعة منهم: أبو الحسن بن السَّراج، والقاضي أبو الخطاب بن خليل، وأبو بكر بن محرز، وأبو عبدا لله الأزدي، والشريشري المقرئ المعمر أبو بكر، وأبو عبد ا لله بن جوبر، وغيرهم(٢) .

ومما يشهد بمكانته العلمية ثَنَاءُ العلماء عليه، فهذا تلميذه ابن الزبير يقول عنه: «بلغ الغاية في الفن النحوي، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم، وله في مشكلات الكتاب عجائبً، وقرأ ببلده أيضاً الأصلين، متقدماً في هذه العلوم الثلاثة، وَأَمَّا العربية والكلام فلم يكن في وقته من يقاربه فيهما، وأَمَّا فهمه وتصرفه في كتاب سيبويه فما أراه سبقه إلى ذلك أحد، وله إملاء على طائفة كبيرة من إيضاح الفارسي، ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي، واعتراضاته على سيبويه،

---

(١) انظر: نشأة النحو ص: ١٩٠، وخصائص مذهب الأندلس النحوي ص ١٩.

(٢) انظر: الإحاطة ٤/١٢٠، ١٢١، والبغية: ٢/٢٠٤، والأعلام ٤/٣٣٣ .

واعتراضات البطليوسي على الزَّجَّاجي، وكان بالجملة إماماً في هذا كله لا يُجَارى .

وأَمَّا اختياراتُ أَبِي الحسن بن عصفور في مقرَّبه، وغير ذلك من تعاليقه، وما قَيَّد في ذلك، فردَّ عليه معظمها أو أكثرها، ولم يُلْقَ بالأندلس والعدوة، ولا سمعنا بأنبه منه، ممن وقفنا على كلامه أو شاهدناه، ولا رأيت مختلفاً عليه من أهل بلده من أترابه ومن فوقهم، وكان إذا أخذ في فَنٍّ أتى بعجائب... »[1]

وهذا الفيروز أبادي يقول: « إمام في العربية والكلام، وله مشاركة في المنطق والفقه واللغة ... »[2] .

وقد قال عنه الطنطاوي عند الحديث عن اهتمام الأندلسيين بكتاب سيبويه: «... وما انفكت العناية به تزداد حتى انتهت رياسة النحو إلى ابن الضَّائع، فقد شرح كتاب سيبويه، وأبدى مشكلات فيه عجيبة ... »[3].

وفاته[4] :

عاش ابن الضَّائع ما يقرب من سبعين سنة، وكانت حافلة بالعطاء، والدِّفاع عن أئمة النُّحَاة حيناً، والردِّ عليهم حيناً آخر، باحثاً عن الرأي الصواب في الدراسات النَّحوية .

وقد أَجْمَعَتِ المصادر على أَنَّه توفي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثمانين وستمائة للهجرة (٦٨٠هـ) رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته .

---

(١) انظر: الإحاطة ٤/١٢٠، ١٢١ .

(٢) انظر: البُلغة ص: ١٦٠ .

(٣) نشأة النحو ص: ٢٢١ .

(٤) انظر: الإحاطة: ٤/١٢١، وإشارة التعيين ص: ٢٣٥، والبلغة ص: ١٦٠ والبغية: ٢/٢٠٤، والأعلام ٨/٣٣٣ .

آثار ابن الضَّائع[1] :

ترك ابن الضَّائع رحمه الله عدداً من الآثار تدل على غزارة علمه، ومكانته بين أقرانه من العلماء، وتلك المصنفات هي:

١ - شرح جمل الزَّجاجي، وهو من أفضل شروح الجُمَل، وقد جاء عنه في الإحاطة: (قلت: العجب من الشيخ الخطيب رحمه الله، كيف لا يذكر للمترجم به رحمه الله، شرحه لجمل الزَّجَّاجي، بل شرحيه الصغير والكبير، و لم يكن اليوم على الزجاجي أجدى منها ولا أنفع، ولا أقل فضولاً، ولا أفصح عبارة، ولا أوجز خطابة، ولا أجمل إنصافاً، ولا أجود نظراً)[2] .

٢ ـ شرح كتاب سيبويه، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف، (ووصف بالحسن) .

٣ - إملاء على إيضاح الفارسي[3] .

٤ - رد اعتراضات ابن الطراوة على سيبويه .

٥ - رد اعتراضات البطليوسي على الزَّجَّاجي .

٦ - له ردود ونقود على ابن عصفور .

٧ - اختصار شرح الإرشاد لابن المرأة .

٨ - شرح التنقيحات للسهروردي .

---

(١) انظر في ذلك: البلغة ص: ١٥٩ ـ ١٦٠، والبغية ٢/٢٠٤، والأعلام ٤/٣٣٣، ورسالة الدكتور يحيى علوان، قسم الدراسة ص: ٨٨، ورسالة الدكتور نادي، قسم الدراسة ص: ٣٧ .

(٢) ٤/١٢١ ـ ١٢٢، وقد أسند هذا النص المحقق للناسخ أو المختصر، وهو الظاهر، وقد حُقِقَ الشرحُ كاملاً، وانظر ص: ٣٦ .

(٣) وفي هدية العارفين: ٧١٣: له الرَّد على الإيضاح، هذا وقد عده الدكتور عبد الفتاح شلبي من شراح الإيضاح، انظر: أبو علي الفارسي ص: ٥٣٨ .

هذا والذي أراه في هذه المؤلفات أنّ ما وسِم بأنّه ردٌّ لا يكون كتاباً قائماً بذاته، لأن هذه الردود ضُمِّنَت شرحه على الجمل، ولا شتهاره بكثرة ردوده على العلماء بما فيهم سيبويه والزجاجي والشلوبين .

ولعل ربط هذه الردود بهؤلاء العلماء الثلاثة لكثرة ردوده عليهم، إذ تصدى لهم في شرحه على الجمل، حتى أصبحت ردوده على كل منهم تقوم كتاباً بذاته .

ابن الضائع
والاستشهاد بالحديث

تناقَلت أقلامُ الباحثين قديماً وحديثاً أن ابن الضائع يمنع الاستشهاد بالحديث، ويأخذ على ابن خروف وابن الطراوة وأمثالهم استشهادهم به .

ولإعطاء صورة واضحة ـ إن شاء الله ـ لقضية الاستشهاد بالحديث، وموقف ابن الضّائع منها سأذكر نصوصَ ابن الضّائع التي اتخذها الباحثون دليلاً على أنّ ابن الضّائع يمنع الاستشهاد بالحديث، ومن ثم أَعرِضُ مفاهيمَ بعض العلماء لهذه النصوص، فهذا ابن الضّائع يقول:

(فاعلم أنّ الأفصح في اللغة على ما زعم إذا أضمر خبر كان وأخواتها أن يكون منفصلاً، فالأفصح أن تقول: ليس إيّاي، كقوله:

لَيْتَ هَذا الليلَ شَهْرٌ ... لا نَرَىٰ فيه عَرِيبَا
لَيسَ إيّـَاي وإيّـَا ... كَ ولا نَخْشَى رقيبًا[1]

---

(١) البيتان لعمر بن أبي ربيعة، انظر ديوانه: ٦٧، وبينهما:

مُقْمِر غَيبَ عَنا ... مَنْ أَردنَا أَنْ يغيبا

قال سيبويه: « كأنه قليلة في كلامهم، قال: وبلغني عن بعض العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكانني[1] ، فهذا نص مؤكد على أن الأفصح في كلامهم: كان إياه » .

هذا كلامه في المضمرات، وليس يناقض هذا قوله في أول الكتاب: غير مقيد بقلة إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم[2] ، وإنشاده لأبي الأسود الدؤلي:

إذا لم يكنها أو تكنه فإنه ... أخوها غذته أمه بلبانها[3]

وزعم ابن الطراوة أن الصحيح ما قال في أول الكتاب، وهو الأفصح، قال: والدليل على ذلك قوله ﷺ: « كن أبا خيثمة، فكانه »[4] .

قال الأستاذ أبو علي رحمه الله: هذا تكذيب للعلماء، ومع احتمال مثل هذا لا تبقى ثقة بجميع ما ينقلون، ومبنى هذا الغلط الذي انبنى عليه هذا التكذيب ظنه أن « فكانه » من كلام النبي ﷺ، وإنما المروي عن النبي ﷺ : « كن أبا خيثمة » ، قال

= وهما بلا نسبة في الكتاب ٣٥٨/٢، والأصول ١١٨/٢، ٢٨٩، والمقتضب ٩٨/٣، وشرح المفصل ٥٧/٣، ١٠٧، وفي الخزانة ٣٢٢/٥، ٣٢٤ له، وللعرجي عن الأغاني، إلا أن الذي في ديوان العرجي:

غير أسماء وجمل ... ولا نخشى رقيبا

وعريبا: بمعنى أحد، وهو بمعنى (معرب) أي: لا نرى فيه متكلما يخبر عنا ويعرب عن حالنا. وانظر الخزانة ٣٢٣/٥ .

(١) انظر الكتاب ٣٥٨/٤، ٣٥٩ .

(٢) انظر الكتاب ٤٦/١، ورواية الكتاب: (فإن لا يكنها) .

(٣) انظر الكتاب ٤٦/١، والمقتضب ٩٨/٣، وشرح المفصل ١٠٧/٣، والخزانة ٣٢٧/٥ .

(٤) هذه رواية كتب النحويين، أما كتب الحديث فروايتها في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « رأى رجلاً يزول به السراب، فقال الرسول ﷺ : « كن أبا خيثمة » ، فإذا هو أبو خيثمة الأنصاري، وهذا يؤيد تقدير ابن الضائع، وانظر: صحيح مسلم ٨٩/١٧، وفتح الباري ١١٨/٨، ١١٩، وانظر الإصابة في تمييز الصحابة ٥٤/٤ .

وانظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ص: ٦٣٢ هامش (٢) .

الراوي: « فكانه » ، وهذا لا يخفى على من له مسكة نظر . قلت: ولو كان مروياً في متن الحديث، لم يصح أنه من كلام النبي ﷺ؛ لأنه قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي ﷺ بالمعنى، وعليه حذاق العلماء، فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي ﷺ أفصح العرب .

وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه ﷺ فحسن، وإن كان يريد أن من قبله اغفل شيئاً، وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى، والله)[1] والله أعلم .

وقد أعاد الحديث مرة أخرى في باب المفعول فأورد الشواهد واحتجاج ابن الطراوة بالحديث، ثم قال: « واعلم أن الإخبار عن خبر كان كالإخبار عن المفعول، وقد تقدم الرد على من منعه، غير أنك إذا أضمرته فالمختار الفصل، فتقول في « كان زيد أخاك » : الذي كان زيد إياه أخوك، أو الكائن زيد إياه أخوك .

وزعم سيبويه أن الكلام على كان « إياه » وليس « إياه »[2]، كقول عمر بن أبي ربيعة:

لَئِن كان إِيَّاه لَقَد حَال بَعدنا ... عن العَهْدِ والإِنْسَان قد يَتغيرُ[3]

وقوله أيضاً:

لَيْتَ هذا الليلَ شَهرٌ ... لا نرى فيه غَرِيبا

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٩٥/ب .

(٢) انظر الكتاب ٣٥٨/٢ .

(٣) انظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ص:١٢١، وشرح التصريح ١٠٨/١، والخزانة ٣١٢/٥ .

لَيْسَ إِيَّـــايَ وإِيَّا ... كَ وَلا نَخْشَى رَقِيْبَا

وقولهم: عليه رجلاً ليسني ضعيفٌ.

وكذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

فَإِنْ لا يَكُنْها أَوْ تَكُنْه فإنَّه ... أخُوهَا غَذته أمُّـــه بلبَانِها

وزعم ابن الطراوة أَنَّ الأجود الوصل، وهذا تكذيب لسيبويه، واحتـج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: « كُنْ أَبَا خَيثمة ».

وقد تقدم غير مرة أَنَّ الحديث وقع في روايته تَصْحِيـفٌ كثيرٌ ولحنٌ، هـذا مـع أنهم كانوا يجيزون النقل بالمعنى، وعليه حُذّاق الأَئمة، وإنّ كان المحدثـون أخيراً قـد تجنبوا هذا كثيراً، وحافظوا عليه ولكن لم تَبْقَ ثِقَةٌ مع تجويز من تقدم ذلك، هـذا مـع أَنَّ قوله: « فكانه » يظهر أَنَّه ليس من كلام النبي ﷺ، بل من كلام الراوي.

وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي يحمله وهو بَيِّن)[1].

هـذان النصّـان همـا اللـذان استدل بهمـا العلمـاء علـى أن ابـن الضـائع يمنـع الاستشـهادَ بـالحديث، وألحقـوا بـه أبَـا حيَّـان؛ لأَنَّـه أكثرُ صراحـة بـالمنع مـن ابـن الضّائع[2]، وتابعهما السيوطي بقوله: « ومما يـدل علـى صحـة مـا ذهـبَ إليـه ابـن الضّـائع وأبـو حيّـان أَنَّ ابـن مـالك استشـهد علـى لُغَـة أَكلُونِـي البـراغيث بحديـث الصحيحين: « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »[3].

وأكثر من ذلك حتى صار يسميها: (لغة يتعاقبون)، وقد استدل بـه السُّـهَيلي

---

(١) انظر: شـرح الجمــل ٣٠/٢.

(٢) انظـر التذيــل والتكميـل ١٦٨/٥، ١٦٩، وانظـر الاقـتراح ص: ١٦١.

(٣) انظـر: صحيـح البخـاري، كتـاب مواقيـت الصـلاة، بـاب فضـل صـلاة العصـر برقـم ٥٥٥، وفي كتـاب بـدء الخلق بـاب ذكـر الملائكـة برقـم ٣٢٢٣، وفي كتـاب التوحيـد برقـم ٧٤٢٩، وفي كـلام الـرب مـع جـبريل برقــم ٧٤٨٦، ومسـلم في كتـــاب المســاجد رقــم ١٤٣٠، والنسـائي ٢٤٠/١، ومـالك في الموطأ ٣٤٦/١ بشـرح الزرقـاني رقـم ٤١٢.

ثم قال: لكني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأَنَّه حَدِيثٌ مُخْتَصَرٌ .

ورواه البزار مطولاً مجوداً فقال فيه: « إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » .

وقال ابن الأنباري في « الإنصاف »[1] في منع « أَنْ » في خبر « كاد » : « وأما حديث « كاد الفقر أن يكونَ كفراً »[2] فإنه من تغييرات الرواة؛ لأنه ﷺ أفصح من نطق بالضاد »[3] انتهى كلام السيوطي .

وأما البغدادي فقال: « وقد منعه ابن الضّائع وأبوحيّان، وسندهما أمران:

أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي ﷺ، وإنّما رويت بالمعنى .

وثانيهما: أَنَّ أَئمة النحو المتقدمين من المِصْرَين لم يحتجوا بشيء منه .

ورُدَّ الأول: ـ على تقدير تسليمه ـ بأَنَّ النَّقل بالمعنى إِنَّما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق، على أن اليقين غير شرط، بل الظن كاف .

ورُدَّ الثاني: بأَنَّه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة، وأهل البيت، كما صنع الشارح المحقق)[4] .

ثم نقل بعض النصوص لابن الضّائع وأبـي حيّان، على أَنَّهما يمثلان مدرسة المنع، ونصوصاً لآخرين على أَنَّهم مجوزون، أو متوسطون[5] .

---

(١) انظر: الإنصاف ٥٦٧/٢ .

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ٢٠٦/٤، وأبو نعيم في الحلية ٥٣/٣، وانظر تخريج أحاديث مشكلة الفقر للألباني ص/٩-١٠ .

(٣) انظر: الاقتراح ص: ١٦١ .

(٤) الخزانة ٩/١ .

(٥) الخزانة ١٢/١، ١٣، ويمثل المجوزين ابنُ مالك، والمتوسطين الشاطبيُّ .

ومن ثم انطلق الباحثون الذين كتبُوا عن هذه القضية، وابن الضَّائع يحلق عندهم جميعاً مانعاً الاستشهاد بالحديث، وكانوا معولين على الاقتراح أو الخزانة، ومن تيسر له الرجوع إلى شرح الجمل لابن الضَّائع، أخذ منه ما يوهم بالمنع .

ولهذه الأسباب آثرت إثبات نصوص ابن الضَّائع التي استدل بها الباحثون على أَنَّه يمنع الاستشهاد بالحديث .

وأَضفتُ إلى هذه النصوص ما وقفت عليه مما خَلص إليه باحثان كان لهما اهتمام خاص بابن الضَّائع وشرحه للجمل، وهما:الدكتور يحيى علوي البدراوي، والدكتور نادي حسين عبد الجواد، فقد انتهيا في بحثيهما إلى النتائج التالية[1] :

١ ـ أَنَّ ابن الضَّائع هو أول من تنبه لقضية الاستشهاد بالحديث، وعلل ترك السابقين الاستشهاد بالحديث بسببين:

أ ـ أَنَّ الأحاديث لم تنقل من النبي ﷺ، وإِنَّما رويت بالمعنى .

ب ـ أَنَّه وقع التصحيف واللحن كثيراً فيما روي من الحديث .

٢ ـ ذكر ابن الضَّائع أَنَّ ابن خروف كان يستشهد بالحديث كثيراً، و لم يقل إِنَّه أول من احتج بالحديث الشريف .

٣ ـ أَنَّ ابن الضَّائع لم يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقاً، بل الذي رآه هو أَنَّ ترك الأوائل من النحاة الاستشهاد بالحديث كان للسببين ماضيي الذكر .

٤ ـ أَنَّ ابن الضَّائع استشهد بالأحاديث النبوية الشريفة، ففي معرض حديثه عن اللام الفارقة قال:

---

(١) انظر: ابن الضَّائع وأثره النحوي مع تحقيق ودراسة القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي للدكتور يحيى علوان ص: ١٣٩ .
والقسم الثاني من شرح الجمل الكبير للزجاجي، شرح أبي الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضَّائع، تحقيق ودراسة الدكتور نادي حسن عبد الجواد ص: ٨٨.

(... قال الأستاذ: وعلى هذا جرى الخلافُ بين أَبي العافية وابن الأخضر، فيما وردَ في الحديث من قوله عليه السلام: « قَدْ عَلِمنا إنْ كُنْتَ لمؤمناً»[١].

ففتح « أن » ابن أبي العافية؛ لأنَّ هذه اللام عنده ليست لام الابتداء، وكسرها ابن الأخضر؛ لأنَّها هي ...

والصحيح عندي أنَّها لام الابتداء، والحديث عندي دليل على أنَّها لام الابتداء)[٢] .

وقد أثبت هذا الدكتور الهيتي، واستدل به أيضاً على أنَّ ابن الضَّائع يستشهدُ بالحديث[٣] .

وما قاله هؤلاء الباحثون من أنَّ ابن الضَّائع لا يمنع الاستشهاد بالحديث هو الرَّاجح، والدليل على هذا أَنَّ نصه في شرح الجمل لا يعني منع الاستشهاد بالحديث، وإنَّما الأقرب إلى الصواب أن يكون المعنى كثرة الاستشهاد في قوله: «...، في ترك الأئمة كسيبويه وغيره [كثرة] الاستشهاد ... » .

وأُرَجِّح هذا بدليلين:

أحدهما: أنَّه قال: كسيبويه وغيره، وسيبويه استشهد في كتابه بعدة أحاديث، ولا يمكن أن يغفل عنها ابن الضَّائع وهو من شراح الكتاب ـ وإن لم يَنصّ سيبويه ـ عن أنَّها أحاديث، إلاَّ أنَّ ما بين سيبويه وابن الضَّائع من قرون متتالية اتَّضح فيها ذلك .

أما الثاني: فيؤخذ من قول ابن الضَّائع: « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً » ، فالوصف بكثير قيد الإطلاق الذي أطلقه الباحثون على ابن الضَّائع .

---

(١) أخرجه البخاري بالكسر في كتاب العلم حديث رقم (٨٦)، وكتاب الوضوء رقم (١٨٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب ذكر عذاب القبر ، رقم (١١) .

(٢) انظر: شرح الجمل ٢/١٠ .

(٣) انظر خصائص مذهب الأندلس النحوي ص: ٢٠٤ .

إضافة إلى كل ما سبق، لو تساءلنا: كيف يمنع ابن الضائع الاستشهاد بالحديث، ويستشهد في كتابه « شرح الجمل » بأكثر من عشرين حديثاً، ينص في أكثرها على أنها من قوله ﷺ، مع ذكر الروايات المتعددة في بعضها .

ومما استشهد به ابن الضائع على أحكام وقواعد:

قال ابن الضائع:

١ ـ (قال أبو القاسم: « ورووي أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾[1] ... » لما كان الأكثر في الكلام أمر المخاطب الفاعل بغير لام، أخذ يقوي مجيئه باللام، فأسندها قراءة، وكذلك قوله عليه السلام: « لتأخذوا مصافكم»...[2])[3] .

٢ ـ وقال:

(قال أبو القاسم: « ولا تقصد بكراً تندم »[4] تقديره: إن لا تقصده تندم، فإن كان المعنى على إن تقصده تندم لم يجز الجزم عند البصريين، ولذلك منع سيبويه: لا تدن من الأسد يأكلك، بقبح الجزم[5] ، وقال: إنه ليس وجه كلام الناس، هذا نقل عن العرب أنهم لا يجزمون في هذا، وما حكي عن الكوفيين من إجازته لا ينبغي أن يعول عليه، وعلى هذا ينبغي أن يكون كما ورد في الحديث من قوله ﷺ: « من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذينا برائحة الثوم »[6] مرفوعاً بيؤذينا، ولا يجوز جزمه .

---

(١) سورة يونس: آية: ٥٨ .وقراءة الجمهور (فليفرحوا) بالياء.انظر البحر ١٧٢/٥ .

(٢) رواه أحمد ٣٤٢/٥، وانظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، والمحتسب ٣١٣/١، والجنى الداني ص: ١١١، والأشباه والنظائر ٦٤/١ .

(٣) انظر: شرح الجمل ٨٨/١، باب الأمر والنهي .

(٤) والمثال عند أبي القاسم: « لا تقصد زيداً تندم » .

(٥) هكذا بالأصل، ولعل الصواب : « لقبح الجزم » باللام .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، نهي آكل الثوم والبصل ونحوهما عن حضور المسجد ٤٩/٥ بشرح النووي، والحديث له ألفاظ وروايات كثيرة منها ما جاء في صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) رقم: ١٠٠١٥ ك/٣٢٤، ونصه: « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا، ولا يؤذينا بريح الثوم » .

وكذلك قوله: : « لا تُشْرِف يا رسول الله يُصِيبُك سَهْمٌ[1] » برفع يصيبك)[2].

٣ - وقال:

(...،كما قالوا: ثلاثة قروء، فاستغنوا بها عن أقروء، قلت: هذا يدل أن واحد القروء: قَرء بفتح القاف، وكذا ضبطه السيرافي، قال السيرافي: غير أنّه جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال للمستحاضة: « دعي الصلاة أيام أقرائك »[3]، قال: فإن صح مضبوطاً فهو كـ « أزناد » في « زند » ، وقال ابن خروف: لما لم يكن أفعال فيه قياساً استغنوا بقروء ...)[4] .

٤ - وقال:

(وأمّا ما كان على فعول، فإن جمعه على فُعُل، أُريد به المذكّر أو المؤنث؛ لأنّه لا تدخله التاء...، وقد يجمعون ما كان وصفاً للمؤنث منه على فعائل، كما جمعوا عليه فعيلة؛ لأنّه مؤنث مثله، قالوا: عجوز، وعجائز، وعُجُز، وفي الحديث: « إنّ الجنّة لا يدخلها العجُز » ...)[5] .

ويضاف إلى هذا أنّه استشهد في شرح الجمل بأحاديث على ظواهر ومعان لغوية، ومنها قوله ﷺ:

---

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي والسير، رقم ٤٠٦٤ .

(٢) انظر شرح الجمل ١/٨٩/أ، ب، باب ما يجزم من الجوابات .

(٣) رواه أبو داود كتاب الطهارة رقم ٢٩٧، ١/٨٠، والترمذي رقم ١٢٦، ١٠/٢٢٠، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها ١/٢٠٤ .

(٤) انظر: شرح الجمل ٢/٤٠ .

(٥) انظر: شرح الجمل ٢/٥٨، وانظر الحديث في الدر المنثور ٦/٢٢٤ .

١ - « أُمِرتُ بالسِّوَاك حَتَى خِفْتُ لأَدْرَدَنَّ »[١] .

استدل به على أنَّ « خفت » تأتي بمعنى العِلْم[٢] .

وقوله:

٢ - « مَن استطاع مِنكُم الباءَة فليتزوجَ، وإلاَّ فعليه بالصَّوم، فإنَّه له وجَاءٌ... »[٣] .

قال ابن الضَّائع: (وفي بعض رواياته: « فعليه الصوم »[٤] . استشهد به على إغراء الغائب .

وقوله:

٣ - « في كل كَبْدٍ رَطبة أَجْرٌ »[٥] .

---

(١) ورد من حديث سهل بن سعد، وأنس بن مالك: أما حديث سهل بن سعد فرواه الطبراني في المعجم الكبير ٦/٥٦، والمعجم الأوسط كما في مجمع الزوائد ٢/٩٩، ولفظه في الكبير: « أمرني جبريل بالسواك حتى ظننت أنني سأدرد ... » .
ولفظه في الأوسط: « لزمت السواك حتى خشيت أن يدردني » .
وأما حديث أنس بن مالك فرواه البزار في مسنده كما في مجمع الزوائد ٢/٩٩، وانظر السلسلة الصحيحة ٤/٧٧، ولفظه: « أمرت بالسواك حتى خشيت أن أدرد، أو خشيت على لثتي » .

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٨٠ .

(٣) رواه البخاري: كتاب النكاح، باب قول النبي ﷺ « من استطاع الباءة فليتزوج » رقم ٥٠٦٥، وفي كتاب الصوم، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة رقم ١٩٠٥ .
ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح رقم ٣٣٨٤ .
وأبو داود: كتاب النكاح، باب التحريض على النكاح رقم ٢٠٤٦، ٢/٢١٩،
والترمذي: كتاب النكاح رقم ١٠٨١، ٣/٣٩٢ .

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٩٤ .

(٥) رواه البخاري: كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء رقم ٢٣٦٣، وكتاب المظالم، باب الآبار التي على الطريق إذا لم يتأذ بها رقم ٢٤٦٦، وكتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم رقم ٦٠٠٩ .

=

استدل به ابن الضَّائع على تأنيث الكبد[١] .

٤ ـ قال ابن الضَّائع في باب مواضع إنَّ المكسورة المخففة: « ... وزعم أَنَّها تكون بمعنى « إذ » ... وقوله ﷺ ـ وهو أبين في المعنى ـ « سلامٌ عليكم دار قَوْمٍ مؤمنين، وإنَّا إنْ شاء الله بِكُم لاحقون »[٢] أي: إذا شاءَ الله)[٣].

٥ ـ وقال:

(وقد روي في بعض خطب النبي ﷺ:

« إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه »[٤] فهذه بمعنى نعم »[٥] .

وبعد هذا العرض نستطيع القول: إنَّ إسناد منع الاستشهاد بالحديث لابن الضائع يتعارض مع نصوصه واستشهاداته، ويحتاج لتصحيح الرؤية والمفهوم الذي أصبح مرتبطاً بابن الضَّائع .

وصِحةُ هذا أنَّ ابن الضَّائع لم يمنع الاستشهاد بالحديث، وإنَّما هو أول من أثار قضية الإكثار من الاستشهاد بالحديث، قاصداً بهذا الدِّفَاع عن سيبويه وأئمة النحو إذا كان ابن خروف وابن الطراوة يستدركان عليهم عدم كثرة الاستشهاد بدليل قوله: (وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه ﷺ فحسنٌ .

= ومسلم في صحيحه: كتاب الحيوان رقم ٥٨٢٠ .
وأبو داود كتاب الجهاد رقم ٢٥٥٠، ٢٤/٣ .

(١) انظر: شرح الجمل ١٨٧/١/أ، باب المذكر والمؤنث .

(٢) رواه مسلم في كتاب الجنائز رقم ٢٢٥٢، وأبو داود رقم ٣٢٣٧، ٢١٩/٣، وأحمد ٣٠٠/٢ .

(٣) انظر: شرح الجمل ١١/٢ ـ ١٩ .

(٤) رواه الترمذي: كتاب النكاح ٤١٣/٣ رقم ١١٠٥، والنسائي ٨٩/٦، وابن ماجه ٦٠٩/١، رقم ١٨٩٢، وأحمد في مسنده برقم ٣٧٢١، ٤١١٦ .

(٥) انظر: شرح ابن الجمل ١٤/٢ ـ ١٩

وإنْ كان يريدُ أَنْ من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى، وا لله أعلم)[١] .

وقوله:

(وزعم ابن الطراوة أنَّ الأجود الوصل، وهذا تكذيب لسيبويه، واحتج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: « كُنْ أَبا خيثمة فكانه » .

وقد تقدم غير مرة أَنَّ الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن...، مع أن قوله: « فكانه » يظهر أنه ليس من كلام النبي عليه السلام، بل من كلام الراوي، وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي رحمه ا لله يحمله، وهو بَيِّن...)[٢] .

---

(١) انظر: شرح الجمل ١/٩٥ .

(٢) انظر: شرح الجمل ٢/٣٠، وقد سبق هذا النص بشواهده ص: ٤٧

الباب الأول

الاعتراضات

عرضها ومناقشتها

المسألة الأولى

باب معرفة المعرب والمبني

موجِبُ البنَاءِ في « أَيّ » :

اختلف النُّحاةُ في موجب البناء في « أَيّ » ، أهو الخروج عن النظير، أم شبه الحرف؟

قال ابن عصفور:

« وأمّا الاسم فمعربٌ إلاّ ما أَشْبه الحرف كالمضمرات والموصولات...، أو تضمّن معناه كأسماءِ الشرط والاستفهام...، أو خرج على نظائره كـ « أي » من الموصولات، في أنّها إذا وصلت بالمبتدأ والخبر، ولم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام نحو: جاءني أيّهم قائم، ولا يجوز في غير « أي » إلاّ ضرورة، أو في قليل من الكلام .... »[1] .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله:

(فَعدَّ المتأخرون هذه الستة[2] في موجبات البناء، وأسقط الجزولي منها السادس، واستدركه ابن عصفور، وسمّى موجب البناء فيه الخروج عن النَّظير .

---

(١) انظر المقرب ٢٨٩/١، ٢٩٠، وشرح الجمل ٣٢٨/٢، ٣٢٩ .

(٢) وموجبات البناء هي: شبه الحرف كالمضمرات، أو تضمن معناه كأسماء الشرط، أو الوقوع موقعه كالمناديات؛ لأنها تقع موقع ضمائر الخطاب، أو ما وقع موقع المبني، وهو كل اسم معدول لمؤنث على فعال، أو ما أضيف إلى مبني نحو:

عَلَى حِين عاتَبت المشيبَ عَلى الصِّبَا

والخروج عن النظير ، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/٢، ٣٢٩، وشرح الجمل لابن الضّائع ١٣٤/ب، ١٣٥/أ .

وللجزولي أن يقول: موجب البناء في « أي » هو شبه الحرف؛ لأنها إنما ردت إلى أصلها من البناء، وهو الذي أوجب بناء أخواتها من الموصولات، لكن أعربت لتمكن الإضافة، فلما زال على ما تقدم ردت إلى أصلها، فليس الخروج عن نظائرها بموجب للبناء حقيقة...، والأشبه أن يقال: بنيت لخروجها عما كان ينبغي أن تكون هي عليه من ألا يحذف ضميرها كأخواتها، فلما خرجت عما كان ينبغي أن تكون عليه، أخرجوها على ما يجب لها من الإعراب فردوها إلى البناء الذي كان أصلاً في جميع الموصولات... »[١].

الدراسة:

حكى ابن الضائع تعقب ابن عصفور للجزولي، إلا أنه بعد الاطلاع على ما وصل من كتب ابن عصفور[٢] لم أجد ما يفيد استدراكه عليه، وما عده ابن عصفور هو استقصاء للمسألة، ويعد فضلاً له .

والقياس في « أي » البناء عند البصريين؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها وهو « بعض » ، وعلى نقيضها وهو « كل » ، وذلك خلاف القياس .

فلما دخل نقص بحذف العائد ضعفت، فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس[٣] .

أما عن الخلاف في موجب البناء في « أي » هل هو لخروج عن النظير كما قال ابن عصفور؟ أو شبه الحرف كما قال ابن الضائع؟ وتأويله لمعنى الخروج عن النظير؟

---

(١) انظر: شرح الجمل ١٣٧/ب .

(٢) منها المقرب وشرح الجمل .

(٣) أخذ بتصرف من الإنصاف ٧١٢/٢، م ١٠٢، وشرح المفصل ١٤٥/٣ .

أقول: إن ما ذهب إليه ابن عصفور هو الصحيح؛ لأنه هو الـذي قـرره سـيبويه فيما فهمته من قوله: « وأرى قولهم: اضـرب أيهـم أفضـل، علـى أنهـم جعلـوا هـذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر...، ففعلوا ذلك بـأيهم حـين جـاء مجيئاً لم تجـئ أخواته عليه إلا قليلاً ... »[1].

وذهب إليه ابن الأنباري بقوله: « فكذلك... لما خالفت [أي] سائر أخواتها، وخرجت عن مشابهة نظائرها، وجب بناؤها »[2].

وقال به الأبذي[3]، وكأن ابن الضـائع لمـس أن ابـن عصفـور سُبق إلى ذلـك، فحاول أن يتأول معنى الخروج عن النظير، وبهذا يكون قـوّى حجـة ابـن عصفـور وا لله أعلم .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠٠ .

(٢) انظر الإنصاف ٢/٧١٣، والمغني ١/٧٧، والصبان ١/٥٥، ١٦٧ .

(٣) الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية ١/٢٣٢، ٢٣٥، ٤٧٥.
والأبذي هو: علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبـذي أبـو الحسـن، نشـأ بإشبيلية، ولازم الشلوبين والدباج، إمام في النحو واللغة والأشعار، توفي سنة ٦٨٠ هـ .

المسألة الثانية

« أَمْسِ » تعريفه والدليل عليه:

قال ابن عصفور:

« والدليل على أنّه معرفة وقوعه على اليوم الذي يليه يومُك »[١] .

* فاعترض ابن الضّائع بعد أن أورد نصّ ابن عصفور بقوله:

« وهذا كما ترى، فـ « غَداً» أيضاً يقع على اليوم الذي بَعد يَومِك، وأيضاً فقد لا يُراد به اليوم الذي قبل يومك، لقول امرئ القيس:

لعَمْرِي لَقَوْمٌ قَد نَرَى أَمْسِ فِيهمُ ... مَرَابِطَ لِلأَمْهَارِ والعَكَرِ الدَّثِرْ[٢]

فـ « أَمْسِ » هنا واقع على ما مضى من الزمان، والصحيح في الاستدلال الوصف، فالعرب تقول: ذهب أمس الدابر، فعلته أَمْسِ الأحدث، وأيضاً فامتناع دخول لام التعريف، ويبقى مبنياً دليل عليه »[٣] .

الدراسة:

اعترض ابن الضّائع على استدلال ابن عصفور، ونَظَّر بأنّ « غداً » يقع على اليوم الذي بعد يومك، وكأنّه يريد أن يقول: إذا كان « أمس » اكتسب التعريف لوقوعه على اليوم الذي قبل يومك، فكذلك «غداً»؛ لأنّه يقع على اليوم الذي بعد

---

(١) انظر شرح الجمل ٣٣٦/٢ .

(٢) انظر ديوان امرئ القيس ١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/٢، والبسيط ٢٤١/١، واللسان (دثر) وفيه: « قد نرى في ديارهم» ولا شاهد فيها .
والعكرة: قطعة من الإبل ما بين الخمسين إلى المائة، وقيل إلى السبعين، والجمع: عكر. والدثر: المال الكثير، وانظر اللسان، وحواشي الديوان، وشرح الجمل .

(٣) انظر شرح الجمل لابن الضائع ١٤٠/ب .

يومك .

وهذا الذي قال فيه نظر، حَيْثُ إنَّ « أَمْسِ » يَدُلُّ على زمان مضى فهو في حكم المعلوم، وحصلت معرفته بالمشاهدة .

وأما « غداً » فهو في حكم المجهول؛ لدلالته على المستقبل[1]، ومما يؤيد هذا قول زهير:

وأَعْلَمُ عِلمَ اليومِ والأَمسِ قبلَه

ولكنَّني عَنْ علمِ ما في غَدٍ عَمِي[2]

وأمّا عن احتجاج ابن الضّائع بأنّ « أَمْسِ » قد يراد بها ما مضى من الزمان، وليس اليوم الذي يليه يومك، فَأَرى أنَّ هذا الاحتجاج لا تقوم به حجة على ابن عصفور؛ لأنَّ ابن عصفور عقد باباً شرح فيه كلمة « أمسِ » من حيث وضعها، ودلالتها، وإعرابها، وبنائها، قال فيه:

« ... فإن كان ظرفاً، فهو مبني على الكسر، ويكون له معنيان:

أحدهما: أن يريد[3] به اليوم الذي قبل يومك .

والآخر: أن تريد به ما تقدم يومك، وذلك لا يكون إلاَّ مجازاً... »[4] .

ثم استشهدببيت امرئ القيس الذي استشهد به ابن الضّائع .

والجمهور على أنّه إذا أطلق لفظ « أمسِ » فالمراد به اليوم الذي يليه يومك[5] .

ولهذا عدَّ ابن عصفور ما وقع على ما مضى من الزمان مجازاً .

وبهذا يمكن القول أنَّ ما ذهب إليه ابن عصفور هو الرّاجح؛ لأنَّ مطالبةَ ابن

---

(١) وانظر شرح المفصل ١٠٧/٤ .

(٢) انظر ديوانه بشرح ثعلب ص: ٣٥، و « عمي » : أي جاهل عنه .

(٣) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب [تريد] بالتاء الفوقية .

(٤) انظر شرح الجمل ٤٠٠/٢ .

(٥) انظر: نتائج الفكر ص: ١١٥، وشرح المفصل ١٠٧/٤، والارتشاف ٢٤٨/٢ .

الضائع بالوصف لا تضيف إلى الكلمة معنى أكثر من أنها تدل على زمان قد مضى، وقامت فيه المشاهدة مقام التعريف، فأصبح في حكم المعلوم .

وأما عن استدلال ابن الضائع بامتناع دخول لام التعريف، وبقائه مبنياً، فربما تدخل عليه الألف واللام، ويبقى على كسره، كقول الشاعر:

وإني حبست اليوم والأمس قبله

ببابك، حتى كادت الشمس تغرب[1]

وهذا رأي الفراء[2]، وا لله أعلم .

(١) انظر شرح القصائد السبع للأنباري ص: ٢٩٠، إلا أن البيت عنده غير منسوب، ونسب في اللسان (أمس) إلى نصيب الأسود ت ١٠٨هـ؛ وفيه:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله

ويروى جراً ونصباً .

(٢) انظر معاني القرآن ١/٣٤٢، ٤٦٧، ٤٦٨ .

ومنها:

قولُ الزجّاج: « وحقيقة ما قال سيبويه: أَنَّ « أَمْسِ » وجب ألا يعرب؛ لأَنَّه أَشْبه الحروف التي جاءت لمعنى؛ لأنَّ معناه أَنَّ كل يوم يليه[1] يومك يقال له: « أمس » فهو معرفة...، فلما كان كذلك وكان ظرفاً، وضمن معنى الألف واللام وجب إسكانُه، ولكنه كسر لالتقاء الساكنين ... »[2] .

وبهذا يمكن القول : إنَّ ما ذهب إليه ابن عصفور هو مذهب الجمهور[3]، وهو الرّاجح، ولا يرد عليه اعتراض ابن الضائع؛ لأنَّ ابنَ الضّائع لمس أنّه سيُرَدُّ عليه بنصوص بعض العلماء، فأخذ يتأولها بما يوافق ما ذهب إليه إذ قال: « فإن قيل: فقد قال سيبويه: إنّهم إنّما كسروه كما كسروا « غَاقٍ »[4] ، قلت: إنّما أراد سيبويه أن يُبيِّن أنَّ كسره بناء خاصة، لا أنّه يستحق البناء على السكون، وكسر لالتقاء الساكنين، وإنّما جاء سيبويه بهذا بياناً أنّه إذا سمي به صار مصروفاً؛ لئلا يتخيل أنّه معدول، وأنه في التسمية ينبغي ألا ينصرف... على هذا ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، وسياق كلامه يقتضي ذلك، فإن لم يرد بهذا إلا ما أراد ابن عصفور ، فهو عندي خطأ... »[5] .

أقول: عجب أمر ابن الضّائع، حتى إمام النّحاة أدخله في دائرة الخطأ لَمّا لمس أنّه يمكن أنْ يُحْتَج بنصه لابن عصفور، والله أعلم .

(١) بالأصل: « يلي » والسياق يقتضي ما أثبت .

(٢) ما ينصرف وما لاينصرف ص: ٩٤، وانظر: الأصول ١٤٢/٢، والتصريح ٥٨/١ .

(٣) انظر المقتضب ١٧٣/٣، وشرح المفصل ١٠٦/٤، والتصريح ٥٨/١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٨٢/٣ .

(٥) شرح الجمل ١٤٠/ب، ١٤١/أ .

المسألة الثالثة

« أَمْسِ » الأصل في بنائه:

قال ابن عصفور:

« أمّا « أَمْسِ » فمَبنيٌّ على الأصل وهو السكون، ثم حُرِّكَ بالكسر على أصل حركة التقاء الساكنين...»(١) .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله:

« « وزعم ابن عصفور أيضاً أنَّ الأصل فيه أن يُبْنَى على السكون، لكنه كُسِر لالتقاء الساكنين، وهذا عندي خطأ؛ لأنه متمكن، ألا ترى أنَّك تضيفه فتقول: كان أمسنا يوماً طيباً، وكذلك: كان الأمس، فلو كان « أمس » محرك ما قبل الآخر لانبغى أن يبنى على حركته... »(٢) .

الدراسة:

ليس الغريبُ اختلاف وجهات النظر في المسألة الواحدة، وإنَّما الغريبَ أَنَّ ابن عصفور يتحدث عن « أَمْسِ » الباقية على بنائها، ويُعلل سبب العدول عن الأصل إلى البناء .

وابن الضّائع يُخَطِئُه، ويرد عليه بالمعرب؛ أي: بالمحلى بأل ، والمضاف .

وحقيقة الأمر أَنَّ ابن الضّائع استطرد في المسألة ليُثْبِت خطأ ابن عصفور، واستشهد بأقوال، وبعد الاطلاع عليها أقول: إنَّها حجة لابن عصفور لا عليه،

---

(١) انظر شرح الجمل ٢/٣٣٦ .

(٢) انظر شرح الجمل ١٤٠/ب .

المسألة الرابعة

« أَمْسِ » بناؤها على الفتح:

قال ابن عصفور:

« وزعم الزجّاج وأبو القاسم أنَّ « أَمْسِ » إذا كان ظرفاً يجوز فيه البناء على الفتح، واستدل على ذلك بقوله:

لَقَدْ رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمسَا[١]

وهذا لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ « أَمْسِ » ليس بظرف، وإنما هو اسم بدليل دخول حرف الجر عليه، لأنَّ دخول حرف الجر على الظرف ينقله عن الظرفية...، وإذا كان غير ظرف فلا يخلو أن يكون في موضع رفع أو نصب أو خفض، فإن كان في موضع نصب أو خفض لم يجز فيه عندهما إلاَّ البِنَاءَ على الكسر أو الفتح .

وإنْ كان في موضع رفع فهو عندهما يجوز فيه الوجهان: البناء والإعراب إعراب ما لا ينصرف »[٢] .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله:

« قال أبو القاسم: ومن العرب من يبنيه على الفتح »[٣]، هذه اللغة لم يحكها غَيرُه، غير أَنَّ ابن عصفور حكى عن الزجّاج ذلك، والذي رأَيتُ للزجّاج خلافه...، فإن قيل: ولعل من حكى تلك اللغة وهي إعرابه، إعراب اسم لا ينصرف في جميع

---

(١) هذا الرجز ينسب إلى العجاج، ولم أجده في ديوانه المطبوع، وهو من شواهد الكتاب ١٦٧/٣، وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٥، والجمل ص: ٢٩٩، وشرح المفصل ١٠٧/٤، والخزانة ١٦٧/٧ .

(٢) انظر شرح الجمل ٤٠٠/٢-٤٠١ .

(٣) انظر الجمل ص: ٢٩٩ .

الأحوال، مَسْتَنَده فيها هذا الرجز، فلا يكون في ذلك حجة على أبي القاسم، وهو ظاهر كلام سيبويه .

فالجواب: أَنَّه قد تقدم أَنَّ غيره صرح بأَنَّ منع صرفه في الأحوال الثلاثة لغة، وأيضاً فحمله في الرجز على ما قد استقر من منع الصرف فيه أولى من البناء على الفتح الذي لم يثبت فيه أصلاً ... »[١] .

الدراسة:

الخلاف في هذه المسألة في تناول العلماء لنص سيبويه إذ يقول: « وقد فتح قوم « أَمْسَ » في « مذ » لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها »[٢] .

واستشهد بالبيت، فكان النُّحَاة حول هذا النص فريقين:

فريقاً أخذ النَّص على ظاهره، واعتبر الفتح لُغَةً، وصرحوا بذلك ومنهم الزجّاجي .

وآخر أَوْجَس خيفة فأبهم في شرحه، ومنهم الزجّاج إذ يقول: « فإنما جر بـ « مذ » وقد كان يرفع بها، فأجراه في ترك الصرف في الجر كما فعل في الرفع، إذ معنى الرافعة معنى الجارة »[٣] .

وإلى نحو من هذا ذهب الأعلم[٤] .

وما نسبه ابن عصفور إلى الزجّاج نسبه إليه أبو حيّان[٥] .

ولعل ما ذهب إليه البغدادي ـ رحمه الله ـ في الخزانة هو الرّاجح في المسألة،

---

(١) انظر شرح الجمل ١٩٥/أ .

(٢) الكتاب ٢٨٤/٣ .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ٩٥ .

(٤) انظر النكت ٨٦٠/٢ .

(٥) انظر الارتشاف ٢٤٩/٢ .

حيث قال: « فما اعترض به الشارح المحقق على الزجاجي في زعمه أنّ « أَمْسِ » في البيت مبنية على الفتح، حقٌّ لا شبهة فيه...، وإنما هي على لغة بعض بني تميم، وليس في العرب من يبنيها على الفتح وهي مخفوضة بـ « مذ » ، ولكنها لا تنصرف عندهم للتعريف والعدل[1]، وإنّما دخل عليه الوهم من قول سيبويه: (وقد فتح قوم « أَمْسَ »)، فتوهم أنّه لمّا ذكر الفتح الذي هو لقب البناء أنّه أراد أنّ « أَمْسِ » مبني، ولو تأمل لبَانَ له العذر في ذكر الفتح هنا، إذ لا يمكن أن تُسمى الحركة التي يحدثها عامل الجر نصباً »[2] .

وأورد البغدادي نصاً للنحاس يُثْبِتُ الإبهام في نص سيبويه إذ يقول:

« وقال النحاس،قال سيبويه: قد فتح قوم « أَمْسَ » في مُذْ... هذا من كلام سيبويه مشكل يحتاج إلى الشرح... »[3] .

وبهذا يتضح أنّ ابن عصفور لم يتجن على الزّجاج، ويؤيده ما في الارتشاف والخزانة[4] .

و لم يتجن على الزجاجي لثبوته في الجمل[5] .

وما غاب من كتب الأقدمين أكثر مما وصل ومن يحفظ حجة على من لا يحفظ، بل قد نسب للزّجاج، وذُكِرَ أَنَّه في المُنْتَخب[6]، وا لله تعالى أعلم .

---

(١) وقد ذهب إليه ابن عصفور في رده .

(٢) انظر الخزانة ١٦٩/٧ - ١٧٠ .

(٣) انظر الخزانة ١٧٠/٧ .

(٤) انظر الارتشاف ٢٤٩/٢، والخزانة ١٦٩/٧ .

(٥) انظر الجمل ص: ٢٩٩ .

(٦) انظر الخزانة ١٦٩/٧، هامش رقم (١) .

المسألة الخامسة

ما جاء من المعدول على فَعَالِ

السبب في بنـاء (إسحارّ) على الفتـح:

قال ابـن عصفـور:

« وكذلـك لـو رخَّمـت مضاراً لقلـتَ: يـا مُضَـارُّ؛ لأنَّ أصلَهـا الضَّـم، فعندمـا تضطـر إلى التحريـك حركـت بالحركـة الـتي هـي أصـل للحـرف، فـإن لم يكـن لـه أَصْـلٌ في الحركـة رجعـت إلى الفتـح مثـل: أسـحار[١]، تقـول: يـا إِسْـحَارَ .

ومـن هنـا أَخـذ الأسـتاذ أبـو علـي الشـلوبين أَنَّ حركـة التقـاء السـاكنين مـع الألف أصلها الفتح، واستدل علـى صحـة مذهبـه بـأَنَّ سـيبويه ــ رحمـه ا لله ــ قـد قـال: إذا رخمـت أَسْـحَارّ علـى لغـة مـن نـوى قلـتَ: يـا أسـحارَ، فلـو كـانت حركـة التقـاء السـاكنين مـع الألـف [الكسـرة][٢] لم تقـل: يـا أسـحارَ بـالفتح...، وهـذا كلـه لا دليـل فيـه، أمّـا قولـه: يـا أسـحارَ، فإنّمـا عـدل سـيبويه ــ رحمـه ا لله ــ عـن حركـة الأصـل فيـه؛ لأَنّـه لـو كَسـرَه علـى الأصـل لالتبـس بالمضـاف إلى المتكلـم، فلـم يبـق إلاّ الفتـح أو الضـم، ولا سـبيل إلى الضـم؛ لئـلا تلتبـس لغـة مـن نـوى بلغـة مـن لم ينـو، فلـم يبـق إلاّ الفتـح، ومهمـا أمكـن الفـرار مـن اللبـس كـان أولى »[٣] .

* فاعترض عليـه ابـن الضّـائع بقولـه:

---

(١) إسحارٌّ: بقلة يسمن عليها المال، وفيهـا لغتـان: فتـح الهمـزة وكسـرها، والكسـر أكـثر، الواحـدة: إسحارة وأسحارة، انظر اللسان (سحر)، والكتاب ٢٤٦/٢، هامش رقم (٤) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر شرح الجمل ١١٧/٢ - ١١٨ .

« وما يقول ابن عصفور في الرّد على الأستاذ من أنّ سيبويه لم يفتح في ترخيم (إِسحارَ) إلاّ لِئَلا يلتبس لو كسره بالمضاف إلى المتكلم ـ تعسفٌ، ولم يعرض سيبويه للّبس أصلاً، بل لم يعلّل إلاّ بالفتح فقط »[1] .

الدراسة:

لعل مما يزيد المسألة وضوحاً أن نَقِفَ سوياً على نص سيبويه إذ يقول: « وأمّا رجل اسمه إسحارٌ، فإنّك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بد من أن تُحرك الراء الساكنة؛ لأنّه لا يلتقي حرفان ساكنان، وحركته الفتح، لأنّه يلي الحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف ... » [2].

فجاء الشلوبين وأخذ من نص سيبويه أنّ الفتح للاتباع يظهر من قوله: « فإنّ التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر، ولذلك قال في ترخيم « إسحارّ » اسم رجل على لغة من حذف ونوى: « يا أَسحارَ » بفتح الراء إتباعاً لها وللفتحة قبلها، ولم يكسر الراء على أصل التقاء الساكنين »[3] .

وبهذا يتبين أنّ ما اختاره الشلوبين وقوّاه ابن الضّائع هو رأي سيبويه، وعند السيرافي حرك بالفتح؛ لأنه ليس له أصل في الحركة، وللمجانسة، وأنّها حركة أقرب المتحركات[4] .

(١) انظر شرح الجمل ٢٠٧/ب .

(٢) الكتاب ٢٦٤/٢ - ٢٦٥ .

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤١٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٧/٢، وشرحها لابن الضائع ٥٨/أ .

(٤) انظر شرح السيرافي٣/ل٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٤/٣ .

ودَلّلَ ابن الضّائع على صحة ما ذهب إليه بأنّه لما كان الأفصح في ﴿لَا تُضَآرَّ﴾[1] ونحوه الفتح مع الفصل بين التّابع والمتبوع، فينبغي في « إِسحار» أن يلتزم[2] .

وهذا استدلال جَيِّد، ويقويه قول سيبويه: « ألا ترى أنّ المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، وجعل حركته كحركة أَقْرَب المتحركات منه، وذلك قولك: لم يرد، ولم يرتد...، فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الحركة المفتوحة، ولا يكون ما قبله إلاّ مفتوحاً، كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة؛ لأنّه حيث قرب من الحرف الذي منه الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحاً، فإذا قرب منه هو كان أجدر أَنْ تَفْتحه، وذلك لم يُضَارَّ »[3] .

هذا وبعد تتبع المسألة لم أجد نصاً يعلل سبب الفتح في « إسحارَ » بخشية الالتباس، كما قال ابن عصفور ــ مع أن تعليله وجيه ــ وإنما تعليلهم هو الاتباع لأقرب متحرك، وهو رأي سيبويه، وبه أخذ الجمهور[4]، وهو الراجح؛ لأنّ الهدَفَ من الترخيم التخفيف، ويتحقق بالتحريك بالفتح، ويقويه قول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ مَوْلودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ   وذي وَلد لم يَلْدَهُ أَبَوانِ[5]

(١) سورة البقرة من الآية ٢٣٣ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢٠٧/ب .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٥/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢٦٤/٢ - ٢٦٥، والأصول ٣٦٤/١، وشرح الرضي ٤٠٧/١ - ٤٠٨، والارتشاف ١٥٨/٣، والمساعد ٥٥٤/٢، والهمع ٨٩/٣ .

(٥) البيت لرجل من أزد السراة، وهو من شواهد الكتاب ٢٦٦/٢، ١١٥/٤، ١٥٤،

=

حيث فتحت الدال من « يلدَه » إتباعاً لفتح الياء، والأصل: يلده مضارع وَلَد[1] .

ورد الرضي بقوله: « وذلك لأنه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على الاستقلال، شابه الفعل الذي هو الأصل في التصرف، فحرك بالفتح لإزالة الساكنين دون الكسر إتباعاً لما قبله، كما أتبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما أمكن نحو: لم يلْدَه، وانطلْقَ، و لم يضارَّ بالفتح على الوجه المختار.

وغير سيبويه يجيز في نحو: أسحار مرخماً الكسر أيضاً للساكنين على حاله على هذه اللغة، أي الكثيرة كما في هرق .

والفراء يحذف الراء الأولى أيضاً في أسحار مع الألف قبلها[2] .

وشرح الكافية للرضي ٤٠٨/١، والخزانة ٣٨١/٢ . ويقال: إن المراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، والذي لم يلده أبوان هو آدم عليه السلام، وهذا البيت أشبه بالألغاز، وبعده:

وذي شامة سوداء في حر وجهه مخلدة لا تنقضي لأوان
ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معاً وثمان

ويقال: المراد بهما القمر، وانظر تفسير الأبيات في الخزانة ٣٨١/٢ .

(١) انظر الكتاب ٢٦٦/٢، وشرح الرضي ٤٠٨/١، هوامش التحقيق .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٤٠٨/١، والارتشاف ١٥٩/٣، والمساعد ٥٤٤/٢ .

المسألة السادسة

ما جاء من المعدول على فعال:«عن مصدر أو عن صفة أو علم معدول عن فاعله»

قال ابن عصفور:

« واختلف في السبب الموجب لبناء هذه الأقسام الثلاثة من فَعَال...

ومنهم من قال: إنما بنيت لتوالي العلل عليها، ، وذلك لأنها قد كانت ممنوعة الصرف قبل العدل للتأنيث والتعريف، فلما زاد العدل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء بنيت، وهو مذهب أبي العباس المبرد(١)...، وباطل أيضاً أن يكون موجب البناء كثرة العلل؛ لأن هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسم بها مشبهاً للفعل، وشبه الفعل لا يوجب البناء، بل الذي استقر في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منع الصرف...، وأما من رد على أبي العباس المبرد بأن كثرة العلل لا توجب البناء، واستدل على ذلك ببعلبك، وأنك إذا سميت امرأة بسلمان فإنك تمنع الصرف، ولا يجوز البناء، فلو كانت كثرة العلل توجب البناء لبني، ألا ترى أن سلمان قد اجتمع فيه زيادة الألف والنون والعلمية والتأنيث، وفي بعلبك التعريف والتأنيث والتركيب، فباطل؛ لأن أبا العباس إنما ذهب إلى أن الاسم إذا كان لا ينصرف فحدثت عليه علة فإنه يبنى؛ لأنه ليس بعد منع الصرف إلا البناء، وأما ما دخلته علل كائنة ما كانت في أول أحواله، ولم يثبت له منع الصرف قبل ذلك، فإن ذلك لا يوجب بناءه؛ لأنها دخلت عليه وهو مصروف فنقلته إلى منع الصرف...»(٢) .

---

(١) انظر المقتضب ٣/٣٧٤ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٤٤، ٢٤٥ .

فاعترض ابن الضّائع بقوله:

« ورد ابن عصفور على السيرافي فقال: إنّما أراد المُبرِّد...، قلت: وهذا الردّ الذي لابن عصفور على السيرافي خطأ، ألا ترى أنّ « أَحْمَرَ » قد كان ممنوعاً، فحدثّتْ به علةٌ زائدة، فإنْ قال: لم يستقر اسماً لمؤنث فيه علة زائدة وهو اسم لمؤنث، قلت: ومتى كان حَذَامِ، حَاذِمَة، ثم عُدِلَ، فكان حاذمة وحذام اسمين لامرأة، ثم يجب في « تَضَارَب » اسم امرأة إذا صُغِّرَ أَنْ يُبْنَى لحدوث وزن الفعل فيه، وقد كان ممنوع الصرف »(١) .

الدراسة:

تباينت آراء النُّحاة في سبب بناء ما جاء على « فَعَالِ » معدولاً عن مصدر معرفة أو عن صفة غالبة .

فسيبويه يرى أَنَّها بُنِيَتْ لشبهها بـ « فَعَالِ » الذي هو اسم الأَمر(٢) .

والمبرد يرى أَنَّ السبب في بنائها توالي العلل(٣).

والرَّبعي يرى أَنَّها بُنِيَتْ لتضمنها معنى الحرف، وهو تاء التأنيث(٤).

وبعرض هـــذه الآراء على كتب النحو نجد أَنَّ ما ذهب إليه المبرد وتفرد به - كما تُشِير المراجعُ - خَطَّأَهُ فيه كثيرٌ من النُّحاة، ومنهم ابن جني وإنْ لم يصرح بالمردود عليه في قوله:

---

(١) انظر شرح الجمل ٢٠٩/أ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٣٧٤/٣ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٣٦٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/٢ .
والرَّبعي: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي الشيرازي، أخذ عن السيرافي والفارسي، توفي سنة ٤٢٠ هـ، وانظر البغية ١٨١/٢، ١٨٢ .

« فأما قول من قال: إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلاً ففاسد عندنا من أوجه:

أحدها: أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف، وترك الصرف إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير .

وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام وقطام... فلاحقٌ في الفساد بما قبله؛ لأنه منه وعليه حذاه، وذلك أن علة منع هذه الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك ونزال...، ومما يفسد قول من قال: إن الاسم إذا منعه السببان الصرف، فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب، أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف...، وهو مع ذلك معرب غير مبني، وذلك كامرأة سميتها بأذربيجان »[١] .

وابن الشجري صرح بأن المبرد صاحب هذا الرأي، وأنه مردود عليه، وعرض لما علل به ابن جني[٢] .

وأما الرضي فعلل رد رأي المبرد بأنه لم يقم دليل على عدلها ، ولا على علمية المصادر والأوصاف، وعلل باجتماع أكثر من علة في « أذربيجان »[٣] .

كما أبطل رأي المبرد هذا ابن عصفور[٤].

وبهذا يمكن القول بأن ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة هو الصحيح، وعليه الجمهور[٥].

---

(١) انظر الخصائص ١/١٧٩، ١٨٠ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٦١، ٣٦٢ .

(٣) انظر شرح الرضي ٣/١١٤ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢/٢٤٥، وقد مضى النص ص:

(٥) انظر الكتاب ٣/٢٧٤، والخصائص ١/١٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٦٢، وشرح الرضي ٣/١١٥ .

وقد أفصح عن ذلك ابن عصفور بقوله:

« فمنهم من قال: إنَّما بُنِيَت لشبهها بــ « فَعَالِ » الذي هو اسم الأمر، وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح »[١] .

أَمَّا عن وجه اعتراض ابن الضَّائع على ابن عصفور فهو محق فيه؛ وذلك لأنَّ نصَّ المبرِّد مؤداه أَنَّ كثرة العلل توجب البناء.وعبارته لا تحتاج للتأويل إذ يقول:

« ولما كان المؤنث معدولاً عمَّا لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب؛ لأنَّه ليس بعد ما لا ينصرف إذا كان ناقصا منه التنوين إلاَّ ما ينزع منه الإعراب؛ لأنَّ الحركة والتنوين حَقُّ الأسماء، فإذا أَذهبَ العدلُ التنوين لعلة أَذهَبَ الحركة لعلتين »[٢] .

ولأنَّ ابن عصفور نفسه اعترض على المبرد [٣].

ثم إنَّ الجمهور ردوا هذا الرأي على المبرِّد، وبينوا وجه ضعفه[٤]، إلاَّ أنَّه لا ينكر أَنَّ هذا اجتهادٌ من ابن عصفور، ومن محاسنه التأدب مع السابقين، وا لله أعلم.

---

(١) انظر شرح الجمل ٢/٢٤٤ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٧٤ .

(٣) انظر ما سبق ص: ٧٤

(٤) سبق عرض ذلك ص: ٧٤، ٧٥

المسألة السابعة

ما جاء من المعدول على فعال: « عن مصدر أو عن صفة غالبة »

قال ابن عصفور:

« ومنهم من قال: إنما بنيت لتضمنها معنى الحرف وهو تاء التأنيث، وهو مذهب الربعي، وهذان الوجهان اللذان ذهب إليهما أبو العباس[1] والربعي ليسا بصحيحين؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم الربعي لم يجز في الاسم العلم المؤنث إلا البناء خاصة، كما لم يجز في المعدول عن المصدر وعن الصفة الغالبة إلا البناء؛ لأن الاسم المتضمن معنى الحرف لا يجوز فيه إلا البناء خاصة »[2] .

فاعترض ابن الضائع بقوله: « وزعم بعض المتأخرين أن علة بناء « فعال » تضمنها معنى حرف التأنيث .

ورد عليه ابن عصفور بإعراب بني تميم[3] فقال: المعدولة في الأسماء الأعلام مع أنه متضمن لتلك العلامة، وهذا ليس بشيء؛ لأن التضمين أمر راجع إلى القصد، ألا ترى أن « أمس[4]» مبنية؛ لأنها ضمنت معنى حرف التعريف، ومنعت « سحر » الصرف، ولو عكس الأمر فيهما لكان،وإنما يرد عليه بأن المؤنث في كلام العرب ليس[5]؛ لأنه بعلامة تأنيث، فالمؤنث بغير علامة أكثر من أن يحصى، فإذا كان حرف التأنيث ليس مضطراً إليه في كل مؤنث، فلا يحتاج حتى يضمن، ولا يلزم أن

---

(١) هو أبو العباس المبرد، وقد سبقت مناقشة رأيه ص: ٧٤ فما بعدها .

(٢) انظر شرح الجمل ٢/٢٤٤، وانظر رأي الربعي في أمالي ابن الشجري ٢/٣٦٢ .

(٣) بنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، إلا إذا كان في آخره راء، فإنهم يبنونه، وانظر الكتاب ٣/٢٧٨، والمقتضب ٣/٣٧٥، وما بنته العرب على فعال ص: ٣٢ .

(٤) هكذا في الأصل، وهو تحريف صوابه « أمس » .

(٥) بالأصل: « ليس ولأنه » بزيادة الواو .

يكون كل مؤنث بغير علامة مضمناً معنى العلامة فيبنى، أو يلزم أن يرد شيء منه. هذا المختلف فيه قد بني لتلك العلامة، و لم يرد من ذلك شيء، وكما ينبغي فإن الذي ينبغي أن يضمن هو الذي لا بد منه، وليست العلامة كذلك »[1] .

الدراسة:

سبق عرض آراء النحاة في تحديد سبب بناء ما جاء معدولاً على فعال[2]، وابن الضائع في هذه المسألة لم يعترض على ابن عصفور، وإنما يرى أن رده لا يكفي في المسألة، لأنه يرى أن التضمين أمر يرجع إلى القصد، واستدل ببناء « أمس » وغيرها، ثم إنه لا حاجة للتضمين لوجود أسماء مؤنثة بغير علامة، وعليه فلا حاجة لتضمين حرف التأنيث .

والوجه في هذه المسألة أن كلا الردين من ابن عصفور وابن الضائع رد حسن، ووارد على تعليل الربعي، وقد رد عليه ابن الشجري، وقال: « ألا ترى أنهم قد عدلوا « جماد » عن الجمود، وهو خال من تاء التأنيث »[3] .

ورد عليه الرضي أيضاً بقوله: « وقيل: بنيت لتضمن معنى تاء التأنيث، وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث في المصادر فهو منقوض بنحو: هند، ودار، ونار، مما لا يحصى »[4] . وا لله أعلم .

(١) انظر شرح الجمل ٢٠٩/أ،ب .

(٢) انظر ص: ٧٥

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣٦٢/٣ .

(٤) انظر شرح الرضي ١١٤/٣، ١١٥ .

المسألة الثامنة

باب المعرفة والنكرة: « ابْن عِرْسٍ » و « ابن أَوْبَرَ »

قال ابن عصفور:

« وأمّا « ابن عِرْسٍ »(١) فيجوز فيه وجهان: التعريف، والتنكير؛ لأنّك تقول: هذا ابن عِرسٍ مقبلاً ومقبلٌ، مسموعان .

وأمّا « ابن أوبر » ففيه خلاف؛ فمذهب سيبويه أنّه معرفة، واستدل بامتناعه الصرف .

ومذهب المبرّد أنّه نكرة، واستدل على صحة مذهبه بدخول الألف واللام عليه في قوله:

وَلَقَد جَنيتُك أَكْمؤاً وعَساقِلاً ... ولقَد نَهيتُكَ عَن بَناتِ الأَوْبَرِ(٢)

وهذا يتخرج على زيادة الألف واللام في العلم ضرورة، كما زيدت في قوله:

رأَيتُ اليزيدَ بن الوليد مباركاً ... شديداً بأَعباء الخِلاَفة كَاهِلُــــه(٣)

---

(١) في المطبوع « ابن عرض » بالضاد المعجمة، والصواب ما أثبت، و « ابن عرس » : حيوان دقيق طويل هو عدو الفأر، يدخل جحرها ويخرجها، ويحب الحلي والجواهر. انظر عجائب المخلوقات ١٨١/٢، وهامش المقتضب ٤٥/٤ .

(٢) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين، وانظر المقتضب ٤٨/٤، والخصائص ٥٨/٣، والمغني ٥٢/١ . والأكمؤ: جمع كمء، وهو نبات ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر، والجمع: أكمؤٌ وكمأةٌ، وعن سيبويه أن كمأة اسم وليست اسم جمع، وعساقل: نوع من الكمأة كبار بيض، والأصل: عساقيل، حذفت ياؤه ضرورة، و « بنات الأوبر » ضرب من الكمأة مزغب..، وهي أولها/ وجنيتك: أي جنيت لك، وانظر اللسان (كمأ) و (وبر)، وهوامش المقتضب ٤٨/٤، وشرح الجمل ١٣٩/٢ .

(٣) البيت لابن ميادة في ديوانه ص: ١٩٢ ،يمدح الوليد بن يزيد، والرواية:

=

ولم يجئ دخول الألِف واللام على « ابْن أَوْبَرِ » إلاَّ في ذلك البيت خاصة، فدل على أنَّها زائدة »[1] .

فاعترض ابن الضَّائع بقوله:

« وأخذ هذا ابن عصفور من كلام سيبويه على أنَّ فيه لغتين، وليس كذلك، ألا ترى سيبويه قد قال بعد ذلك، وعلى هذا تقول: هذا زيد مقبلٌ، تريد: هذا رجل مقبلٌ، وعلى هذا ينبغي أن يتأول بيت المبرِّد، لا على الزيادة كما زعم السيرافي[2]، وقد تأوله ابن خروف على أنَّ الألف واللام فيه مثلها في « الحارث » و « العبَّاس » ، قال: لأنَّ « أَوْبَر » صِفَةٌ في الأَصْلِ، وقد زعم الأَصْمَعي إنَّ إدخال الألف واللام في بنات الأَوْبَرِ ضرورةٌ »[3] .

الدراسة:

أسند ابن عصفور القول في هذه المسألة إلى السماع، وذكر رأي كل من سيبويه والمبرِّد، ونَصُّ سيبويه: « وقد زعموا أنَّ بعض العرب يقول: هذا ابن عِرْسٍ مُقْبِلٌ، فرفعه على وجهين:

فوجه: مثل هذا زيد مقبلٌ .

ووجه: على أنَّه جعل ما بعده نكرة، فصار مضافاً إلى نكرة، بمنزلة

رأَيتُ الوليد بن اليزيد

وانظر: معاني القرآن ٣٤٢/١، ٤٠٨/٢ روايته: (وجدنا الوليد)، والمغني ٥٢/١، وشرح = التصريح ١٥٣/١، والخزانة ٢٢٦/٢، ٢٤٧/٧، ٤٤٢/٩، ورواية الشطر الثاني:

شديداً بأحناء الخلافة كاهله

(١) انظر شرح الجمل ١٣٨/٢، ١٣٩ .

(٢) انظر شرح السيرافي ٢٠٤/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن الضَّائع ٦٥/ب .

قولك: هذا رجل منطلقٌ »[١] .

واستدل سيبويه على أن « ابنَ عِرْسٍ » معرفة، أنك لا تدخل في الذي يضاف إليه الألف واللام[٢] .

وحكى عنه ابن عصفور الاستدلال على أنه معرفة بمنعه الصرف[٣].

وأما المبرد فأجاز أن يقال: هذ ابن عرسٍ مقبلٌ، كما تقول: هذا زيد مقبلٌ، إذا أردت زيداً من الزيدين، نحو: جاءني زيد وزيد آخر[٤] .

وما قاله ابن عصفور في « ابن عِرْسٍ » ذهب إليه السيرافي بقوله:

« يريد أن ابن عرس، وإن كان موضوعاً للتعريف في الأصل، فقد يجوز أن ينكر كما ينكر زيد وعمرو، وإن كان موضوعهما معرفة .

فإذا قلنا: هذا ابن عرس مقبلٌ، فيكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون « ابن عرس » على تعريفه، وترفع مقبل على ما ترفعه عليه لو قلت: هذا عبد الله مقبل، وقد مضت وجوه الرفع فيه[٥].

---

(١) انظر الكتاب ٢/٩٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٩٦ .

(٣) انظر شرح الجمل ٢/١٣٨ .

(٤) انظر المقتضب ٤/٣٢١ .

(٥) الأوجه التي أشار إليها السيرافي ــ رحمه الله ــ هي:

قال السيرافي: « قوله : هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة... » أفرد الباب لجواز رفع « منطلق » من قولك: هذا عبد الله منطلق، ورفعه من أربعة أوجه:

أحدها: أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا أو هو .

والثاني: جعلهما خبرين للمبتدأ السابق كقولك: هذا حلو حامض . وحكاهما عن سيبويه عن الخليل .

وأضاف وجهين:

أحدهما: أن يكون عبد الله معطوفاً على هذا عطف بيان، كأنه قال: عبد الله منطلق،

=

والوجه الآخر: أن تجْعَل «ابْنَ عِرْسٍ» نكرة، ومقبل نعت له[1] .

وما نسبه ابن عصفور من تعريف « ابْن أَوْبَر » عند سيبويه صحيح، وذهب إليه الفراء فيما نقله عنه ثعلب[2] . أَمَّا ما نسبه إلى المبرِّد من تنكيرها ففيه نظر؛ لأنَّ المبرِّد صَرَّح في المقتضب بأنَّها معرفة في بابين عقدهما، عنوان الباب الأول: (ما كان معرفة بجنسه لا بواحده، ولِمَ جاز أن يكون كذلك)[3] .

وعنوان الثاني: (المعرفة الداخلة على الأَجْنَاس)[4] .

ولعل ابن عصفور عَدَّ مناقشةَ المبرِّد لسيبويه في استدلاله لعلمية « بنات أَوْبَر » رأياً مخالفاً، عندما رَأى المبرِّد اختار رأي الأصمعي بأنَّ «أل» للمح الأصل في قول الشاعر:

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

حيث قال المبرِّد: فإن دخول الألف واللام على وجهين:

١ ـ أن يكون دخولهما كدخولهما في الفضل والعبَّاس...؛ لأنَّ أوبر نعت نكرة في الأصل .

٢ ـ والآخر: على قولك: هذا ابن عِرْسٍ آخر، تجعله نكرة، كما تقول:

= ويكون أيضاً بدلاً من هذا في هذا الوجه .

والثاني: أن يكون منطلق بدلاً من زيد، فيكون التقدير: هذا منطلق، وتقديره: هذا زيد رجل منطلق، فتبدل رجل من زيد، ثم تحذف الموصوف، وتقيم الصفة مقامه .

انظر الكتاب ٢٦٥/١ بولاق، وانظر شرح السيرافي ١٩٧/٢ .

(١) انظر الكتاب ٢٥٨/١، بولاق، وشرح السيرافي . ١٩٧/٢

(٢) انظر الكتاب ٩٥/٢ - ٩٧، ومجالس ثعلب ٥٥٦/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٤٤/٤ .

(٤) انظر المقتضب ٣٢٠/٤ .

هذا زيد من الزيدين، أي: واحد ممن له هذا الاسم .

وقال في مناقشته لسيبويه: « زعم أنّ قولهم لضرب من الكمأة: هذا بنات أَوْبَر معرفة، وإنّما حجته في تعريف هذا الضرب وتنكيره ترك صرف ما لا ينصرف منه في النّكرة، ولا ينصرف في المعرفة .

فإذا رآه لا يَنْصَرِف عَلِم أنّه المعرفة...، فأما بَنَاتُ أَوْبَر، فلا دليل فيه بترك صرفه؛ لأنّ «أوبر» أفعل الذي هو صفة، ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وقد دخل عليه حرفا التعريف، فدل على أنّه كان قبل دخولهما نكرة...

وأما الأصمعي فزعم أنّهم أدخلوا الأَلف واللام مضطرين وذهب إلى مثل ما قال سيبويه : إنّه معرفة، ولكنهم اضطروا اضطرارا الذي قال:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِن أَسِيرِهَا[1]

فهذا بمنزلة الحارث والعبّاس يجريه كما كان صفة، ولا أرى بهذا بأساً»[2] .

وما ذهب إليه ابن عصفور ذهب إليه كثير من النُّحاة ومنهم: الفراء، والفارسي، وابن جني، وابن يعيش وابن هشام[3] .

وللفارسي قول آخر ذهب فيه إلى أَنّ دخول « أل » على بنات الأوبر

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي، وانظر المقتضب ٤/٤٩ .

والشاهد فيه زيادة « أل » في عمرو ضرورة، وبه شاهد آخر وهو أن «عمراً» إذا دخلته اللام للضرورة لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر، وتمام البيت:

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

(٢) انظر هوامش المقتضب ٤/٤٨، ٤٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٤٢، ٢/٤٠٨، والمسائل الحلبيات ص: ٢٨٨، والمنصف ٣/١٣٤، وشرح المفصل ١/٤٥، والمغني ١/٥٢، ٢٢٠، وأوضح المسالك شاهد رقم ٦٢ .

قد يكـون اعتوره تعريفـان مثـل: الفَيْنَـة، وأَجَـاز كونهـا للتعريـف علـى أنَّ «أَوْبَـر» نكـرة[١] .

وفي التصريـح أنَّـه إذا جمـع ينـوى تنكـيره، وإذا كـان مضافـاً تعـرف بتعريفـه[٢]، وبهـذا يمكـن القـول أنَّ مـا ذهـب إليـه ابـن عصفـور هـو مذهـب الجمهـور، وهـو الراجـح لما سبق مـن تعليـلات، ولـورود شـواهد منهـا قـول الشـاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبارَكاً[٣]

ويؤيده قول ابـن مـالك:

وَلاضْـطِـرَارٍ: كَبَنَاتِ الأَوْبَـرِ

كَذَا،وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ،السَّرِي[٤]

(١) انظر المسائل الحلبيات ص: ٢٨٨ .

(٢) انظر التصريح ١/١٥٣ .

(٣) سبق الاستشهاد به ص: ٨٠

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١/١٧٨ .

المسألة التاسعة

مبحث الصلات [ذو]:

قال ابن عصفور:

« وأما « ذو » في لغة طيِّئ فإنها تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل من المذكرين، وزعم بعض النحويين أنها تقع على المؤنث[(١)]، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فإن المــاء مــا ء أبي وجدي   وبئري ذو حفرت وذو طويت[(٢)]

فقال: معناه بئري التي حفرتها والتي طويتها .

وهذا لا حجة فيه؛ لأنه جاء على تذكير البئر لا على تأنيثها، وذكر على معنى قليب، كأنه قال: وقليبي الذي حفرته والذي طويته، ومثال ذلك قول الشاعر:

يَـابِئـْرُ يابِئـرَ بني عَـدِيِّ
لأَنـزَحَن قعْرَكِ بالـدُّلِيِّ
حتى تَـعُودِي أَقْطَعَ الوَلِيِّ[(٣)]

---

(١) ينسب هذا إلى أبي زيد، وأبي حاتم، والمرزوقي، انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٧ هامش (١) .

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائي، شاعر أموي، والبيت من أبيات الحماسة ص: ٣٠٢، وانظر في الاستشهاد به أمالي ابن الشجري ٣/٥٥، والانصاف ١/٢٤٤، وشرح المفصل ٣/١٤٧، والخزانة ٦/٣٤ .

(٣) هذا الرجز ورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١/٢٤٢، والخزانة ٦/٣٤، وفيها: يا بئرنا .

قطعاء»[1].

فاعترض ابن الضائع بقوله:

« وزعم ابن عصفور أن قوله:

وبئري ذو حفرت

كقوله:

حتى تعودي أقطع الولي

وقد تقدم أن الخطاب للبئر...، وعندي أنه لا يجوز ذلك في « ذو » قياساً على الصفة؛ لأن ذلك في الصفة بالحمل على الفعل، فالصفة الجارية مجرى الفعل يجوز فيها ما لا يجوز في غير الجارية[2]، ألا ترى أن من قال: جاء موعظة، لا يقول مشيراً إليها: هذا الموعظة، ولذلك زعم الخليل في قوله تعالى: ﴿ هَـٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾[3] أن الإشارة إلى المطر لا إلى الرحمة .

و « ذو » أقرب لأسماء الإشارة منها إلى الصفة...، والأشهر في « ذو » التي بمعنى الذي البناء ... »[4].

الدراسة:

كثر جدل النحاة في « ذو » ومما وقع فيه الخلاف أتستعمل للمذكر أم للمؤنث؟ وتخصصها بالمذكر هو اختيار ابن عصفور .

والجمهور على أنها تستعمل للمذكر أو المؤنث حسب ما يقتضيه

---

(١) انظر شرح الجمل ١٧٧/١ .

(٢) النعت الجاري هو الذي يكون مجيئه مشتقا من فعله على غير قياس مطرد كضَارِب من ضَرَب ، وغير الجاري هو ما لا يكون مجيئه في بابه مطردا كمضراب من ضرب. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/١ .

(٣) سورة الكهف: آية: ٩٨ .

(٤) انظر شرح الجمل ٣/١أ،ب، « ن » ١٩ .

السياق[1]، وهو الرّاجح؛ لأنّ لفظ « البئر » موجود في بيت الاستشهاد، ولا داعي لتقدير معنى القليب، ثم إنّ تذكير القليب بالتغليب، وقد جاء فيه التذكير والتّأنيث .

وفي حالة التأنيث يجمع فَعِيل على " أفْعُل " كيَمِين وأيْمُن[2]، ثم إنّ أقطع ـ فيما نظّر به ابن عصفور ـ مضافٌ إلى مذكر .

وابن الضّائع فرق بينهما، بأنّ أقطع صفة فيحمل على الفعل، بخلاف « ذو » .

---

(١) انظر في ذلك أمالي ابن الشجري ٥٤/٣، وشرح المفصل ١٤٩/٣، والمقرب ٥٦/١ ٩٧، وشرح التسهيل ١٩٩/١، والبسيط ٢٩١/١، والتصريح ١٣٧/١، والخزانة ٣٤/٦ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢٤٢/١ .

المسألة العاشرة

الصلات: « أل » في أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين:

ذهب الأخفش إلى أَنَّ الألف واللام في أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين حرف تعريف، وأَنَّ انتصاب « زيداً » في (هذا الضارب زيداً) على التشبيه بالمفعول به، كانتصاب الوجه في (الحسن الوجه) ، وعلَّل بأَنَّ الألف واللام خاصة من خواص الأسماء كالجر والتصغير، فلا يعمل ما دخلت عليه عمل فعله[1].

فردَّ ابن عصفور بأَنَّ هنالك فرقاً بين المعمول في اسم الفاعل واسم المفعول، وبين الوجه المنتصب في الصفة؛ لأَنَّ الوجه لا يكون إلاَّ سبباً، ولا يكون إلاَّ نكرة، أو بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، أو إلى ضميره، وليس كذلك في قولك: الضارب زيداً[2] .

* فاعترض ابن الضَّائع بأَنَّ هذا رَدٌّ فاسدٌ من ابن عصفور؛ لأَنَّ الأخفش لم يقل: (إنَّ الضاربَ زيداً) من باب (الحسن الوجه) حتى يرد عليه بالتفريق، وإنَّما قال: إنَّ عمله ضعيف ليس كعمل اسم الفاعل الذي ليس فيه الألف واللام، فامتنع تقديمه كما امتنع تقديم الصفة .

ثم تعقَّب الأخفش بأنَّ الرَّد يَرِدُ عليه من جهة المعنى قائلاً: إنَّ المعمول في باب الصفة هو الموصوف بها، وليس كذلك في (الضارب زيداً)[3] .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٣/٢أ، وانظر الارتشاف٣/١٨٥ .

(٢) حكاه عنه ابن الضائع في شرح الجمل ٣/٢أ .

(٣) انظر شرح الجمل ٣/٢أ .

الدراسة:

للنُّحاة في أل الداخلة على اسم الفاعل آراء عدة[١]:

١ ـ أَنَّها موصولة، فيعمل اسم الفاعل مطلقاً، ولا يجوز تقديم معموله عليه، وهذا مذهب الجمهور .

٢ ـ أنَّها للتعريف فلا يعمل اسم الفاعل إلَّا ماضياً، ونسب هذا إلى الرَّماني .

٣ ـ أنَّها للتعريف، وما بعد اسم الفاعل نصبه على التشبيه بالمفعول وليس مفعولاً، ونسب هذا للأخفش .

٤ ـ أنَّها حرف موصول لا اسم موصول، وهذا يُنْسَبُ للمازني .

والرَّاجح في نظري أَنَّها موصولة؛ لأنَّها لو كانت مُعَرِّفَة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحاً في عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك؛ ولأنَّ الضمير يعود إليها، وربما تُوْصَل بظرف أو جملة اسمية أو فعل نحو:

مَنْ لاَ يَزالُ شَاكِراً على الْمَعَهْ

فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَة ذَاتِ سَعَهْ[٢]

وقوله:

مِنَ القَومِ الرَّسُولُ ا للهِ مِنهُمْ لَهُمْ دَانَتَ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ[٣]

أَمَّا قول الأخفش: إنَّ نصبه على التشبيه بالمفعول به، فمسبوق بظاهر قول سيبويه: « وإنَّما تقول: الضاربُ زيداً على مثل قولك: الحَسَنُ وجهاً »[٤].

---

(١) انظر شرح المفصل ٧٧/٦، ورصف المباني ص: ١٦٢، ١٦٤، والارتشاف ١٨٥/٣، والجنى الداني ص: ٢٠٢ .

(٢) البيتان بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٦٠/١، والهمع ٢٩٤/١ .

(٣) البيت بلا نسبة في ابن عقيل ١٥٨/١، والهمع ٢٩٤/١، هذا والتعليل مأخوذ بتصرف من شرح التسهيل ٢٠٠/١، والجنى الداني ص: ٢٠٢ .

(٤) انظر الكتاب ١٣٠/١ .

والجمهور على أَنَّ « أل » الداخلة على اسم الفاعل بمعى الذي[١] .

ومن ذلك قول سيبويه: « ...، وإذا قلت: هذا الضاربُ، فإنَّما تعرفه على معنى الذي ضرب »[٢] .

وبهذا يمكن القول : إنَّ اختيار ابن عصفور هو رأي الجمهور[٣] .

وأمَّا عن احتجاج ابن الضّائع للأخفش ففضل يُحْسَب له؛ لأنَّ الأخفش لم ينصَّ على أنَّ هذا من باب هذا، بل جاء ذلك في عبارة سيبويه: « وإنَّما تقول الضاربُ زيداً على مثل قولك: الحسنَ وجهاً »[٤] .

وإنَّما يؤخذ على ابن الضّائع حكمه بفساد رد ابن عصفور، مع أَنَّ ابن يعيش رحمه الله يرى أَنَّ اسم الفاعل المتصل بـ « أل » في معنى الفعل[٥] فيعمل عمله، وذهب إلى أنَّه اسم لفظاً وفعل معنى، وأنَّ لفظ الفعل حول ليسوغ دخول « أل » عليه، ورد بهذا رأي الأخفش[٦]، والله أعلم .

---

(١) انظر الجمل ص: ٣٦٧، وشرح المفصل ٧٧/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١، والارتشاف ١٨٥/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٣٠/١، وشرح المفصل ٧٧/٦ .

(٣) انظر شرح الجمل ٥٥١/١، ٥٥٢ .

(٤) انظر الكتاب ١٣٠/١ .

(٥) في الأصل (في مذهب الفعل)، ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) انظر شرح المفصل ٧٧/٦ .

المسألة الحادية عشرة

الصلات: « الفصل بين الصلة والموصول » :

قال ابن عصفور :

(واعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، أعني بما ليس من الصلة إلاّ أن يكون الفاصل جملة اعتراض ، وهي ما كان فيه ـ من الجمل ـ تأكيد، أو تبيين للصلة ... ومثال التبيين قوله تعالى :

﴿ والَّذِيْنَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُم ذِلَّةٌ ﴾[1] .

فقوله: ﴿ وتَرهقُهُم ذلّةٌ ﴾ ، من كمال الصلة ؛ لأنَّه معطوف على كسبوا ، وفصل بينه وبين الموصول بقوله: «جَزاءُ سَيئة بمثلها » ، وهو جملة من مبتدأ وخبر، والباء زائدة في الخبر ؛ لأنَّ فيه تأكيداً لقوله تعالى: ﴿ وتَرهَقهم ذلّةٌ ﴾ ألا ترى أنَّ جزاء السيئة بمثلها من رهوق الذلّة لهم) [2] .

فاعترض ابن الضّائع بقوله :

(قلت : والأولى أن يكون المبتدأ محذوفاً ، ويكون التقدير : والذين كسبوا السيئاتِ جزاؤهم جزاء سيِّئة بمثلها ، أو على حذف مضاف ، أي : وجزاء الذين)[3]

---

(١) سورة يونس ، آية : ٢٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٦ .

(٣) شرح الجمل لابن الضّائع ٣/٥ ـ أ .

الدراسة :

ضعَّف ابن الضَّائع توجيه ابن عصفور في الآية ، وحقيقة الأمر أنَّ ما وجَّه به كلٌّ منهما واردٌ في المسألة [(١)] .

إلاَّ أنَّ تقدير ابن عصفور يحتمل التأويل في « الباء » هل هي صلة أو لا ؟

وبهذا يحتاج إلى مزيد من التقديرات [(٢)] .

وكذلك تقدير مبتدأ محذوف عند ابن الضَّائع يحتاج إلى تأويل ، ويكون فيه حذف عُمدة في الكلام إذ قدَّره : جزاؤهم جزاء سيئة بمثلها .

ففيه حذف المبتدأ والضمير الواقع مضاف إليه .

وفيه عطف عاملين يتمثل في عطف الذين كسبوا على الذين أحسنوا .

وقد عدل عنه الزمخشري [(٣)] ، وإن كان غيره أجازه [(٤)] .

وفي التوجيه الثاني عند ابن الضَّائع طولُ فصلٍ بين المتبدأ والخبر . وإن قاله به غيره [(٥)] .

ولعل الرَّاجح في المسألة : أن يكون « جَزَاءُ » على ظاهره مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : « لهم جزاءُ سيِّئة بمثلها » ؛ وذلك لسلامته من الاعتراض ، والتأويل .

وقد رجحه الفراء بقوله : (رفعت الجزاء بإضمار لهم ، كأنَّك قلت :

« فلهم جَزاءُ السيِّئة بمثلها » ... ، وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله :

---

(١) انظر بسط هذه التوجيهات في : الفريد ٢/٥٥٢ ، ٥٥٣ ، والبحر ٥/١٤٧ .

(٢) وانظر الفريد ٢/٥٥٣ ، والبحر ٥/١٤٧ .

(٣) انظر الكشاف ٢/٢٣٤ .

(٤) انظر الكشاف ٢/٢٣٤ ، والفريد ٢/٥٥٣ ، والبحر ٥/١٤٧ .

(٥) انظر الفريد ٢/٥٥٣ ، والبحر ٥/١٤٧،١٤٨ .

(فَجزاءَ سيئة بمثلها) ، والأول أعجبُ إليَّ) [١] .

ونَسب هذا التقدير أبو حيّان للحَوْفي [٢] .

وأمّا مَنْ عطَف « تَرْهَقُهُم » على كسبوا ، فمسـألة خلافيـة بـين مـانع ومجـيز ، ومن المجيزين الأنباري [٣] ، وهو اختيار ابـن عصفـو ر [٤] ، وحجتهمـا أنّهـا جملـةٌ مبيِّنة وليست بأجنبي .

ومن منع ذلك يحتج بـاختلاف لفظهمـا ، وقـالوا بعطفـه علـى قولـه : (جـزاءُ سيِّئة) على تقدير يجازون بمثلها ، وترهقهم ، وأن يكون حالاً [٥] ، والله أعلم .

---

(١) انظر معاني القرآن ١/٤٦١ ، ورجحه الهمداني في الفريد ٢/٥٥٣ .

(٢) انظر البحر المحيط ٥/١٤٧

والحوفي هو / علي بن إبراهيم بن سيعد بن يوسف الحَوْفي ، له : البرهان في تفسير القرآن ، وعلوم القرآن ، والموضح في النحو . ت٤٣٠ هـ ، عن البغية ٢/١٤٠ .

(٣) انظر البيان ١/٤١٠ .

(٤) شرح الجمل ١/١٨٦ .

(٥) انظر الفريد ٢/٥٥٣ .

المسألة الثانية عشرة

الصلات : (جملة الصلة)

قال ابن عصفور : (وزعَمَ قَومٌ من قدماء النّحويين أنّه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك أيضاً لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء ، إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول .

وذلك عندنا جائز قياساً وسماعاً .

أمّا القياس فإنّ الجُملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أنّ كلّ واحدة منهما لا تفيد إلاّ باقترانها بالأخرى ، فاكتفي فيها بضمير واحد ، كما يُكتفى به في الجملة الواحدة .

وأمّا السماع فقوله تعالى : ﴿ وإنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُّكَ أعمَالَهُمْ ﴾ [1] .

فـ « ما » موصولة في موضع خبر إنَّ ، واللام الدّاخلة عليها لام إنَّ ، وليُوفّينهم جواب القسم المحذوف ، والقسم بجوابه في صلة « ما » .

فإنْ قيل : فلعل « ما » حرف زائد وليست بموصولة . فالجواب : أنَّ ذلك يؤدي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتى كأنّك قلت : لَلَيُوَفيَنّهم ، وذلك لا يجوز) [2] .

فاعترض ابن الضّائع بقوله : (قلت : المتنع أنْ تدخل اللام على اللام ، فإذا فصل بينهما الزائد جاز ، ألا ترى أنّ القسم أيضاً فاصل في التقدير ، ثُمّ أيُّ فرق

(١) سورة هود آية : ١١١ .

(٢) شرح الجمل ١٨٢/١ .

بين الوصل والخبر ، فكما يجوز الخبر بجملة الشرط والجواب ، وكذلك يجوز الوصل....) [١] .

الدراسة :

احتج ابن عصفور على أنَّ « ما » لابد أن تكون اسما موصولا، ومنع جواز اعتبارها زائدة ؛ بأنّه لا يجوز دخول لام الابتداء على مثلها .

وابن الضّائع أجاز كونها زائدة ، وجعلها مسوغاً لدخول اللام على مثلها .

وللنحويين آراء عدة وتقديرات في الآية منها :

١ ـ ذهب الفراء إلى أنَّ الأصل « لمن ما » وقُلِبَت النون ميماً للإدغام ، فاجتمعت ثلاث ميمات ، فَحُذِفت الأولى لاجتماع الأمثال ، وأدغمت الباقيتان . وساغ حذف الأولى ، وإبقاء الوسطى ، وهي ساكنة ؛ لاتصال اللام بها [٢] .

٢ ـ نُسِبَ للمازني أنَّ الأصل « وإنَّ كلاًّ لَمَا » بتخفيف (ما) ، ثم ثقلت ، واعترض بأنَّ المثقل يخفف وليس العكس [٣] .

٣ـ أمَّا أبو حيَّان فاعتبر (لما) الجازمة فعلها محذوف دل عليه الجواب [٤] ، وقيل غير ذلك [٥] .

أمَّا عن اختيار ابن عصفور فهو مسبوق فيه بالفراء ، ومكي .

وهو الرّاجح لكثرة الحذف والتقديرات التي تؤدي إلى ثقل وُبعد نظر فيما

---

(١) شرح الجمل ٣/٥ ـ ب .

(٢) انظر : معاني القرآن ٢٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/٢ ، والفريد ٦٧٢/٢ .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/٢ .

(٤) انظر : الارتشاف ٥٤٥/٢ ، والبحر ٢٦٧/٥ .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، والفريد ٦٧٢/٢.

ذهب إليه ابن الضَّائع .

وتكون اللام الداخلة على « لما » هي الداخلة « في خبر » إنَّ « وفي » ليوفينهم للقسم[١] .

أمَّا قول من قال إنَّ (لما) بمعنى إلاّ ، فهذا فيه نظر ؛ لأنَّها لم تسبق بطلب أو نفي والقراءة بنصب « كُلاًّ » [٢] .

ومما حملني على ترجيح اختيار ابن عصفور إضافة إلى ما سبق كثرة القراءات الواردة في الآية [٣] .

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/٢٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٥،٣٤٧ ، والفريد ٢/٢٧٢ .

(٢) انظر : الفريد ٢/٦٧٣ .

(٣) انظر : بسط ذلك في : السبعة ٣٤٠،٣٣٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٤ ، والبحر المحيط ٥/٢٦٦ ، وحواشي التخمير ٤/٥٧ ، ومن هذه القراءات .

أ - قرأ ابن كثير ونافع بتخفيف « إنْ » و « لَمَا » .

ب - قرأ عاصم في رواية أبي بكر « إنْ » مخففة ، و « لَّما » مشددة .

جـ - قرأ حمزة والكسائي (إنَّ) مشددة ، واختلفا في (لَمَا) فشددها حمزة (لمَّا) وخففها الكسائي (لَمَا) .

وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي ، وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة .

د - وقرأ حفص (وإنَّ) مشددة ، و (لمَّا) مشددة .

المسألة الثالثة عشرة

باب أفعال المقاربة : « عَسَىٰ »

قال تعالى : ﴿ عَسَىٰ أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مقاماً محمُودا ﴾ (١) .

قال ابن عصفور : « وفي عَسَىٰ لغتان : عَسَى وعَسِيَ ، إذا كان فاعلها مضمرا، فإن كان ظاهراً فلا يجوز إلاّ الفتح . وتستعمل استعمالين : تستعمل بمعنى « قارب » فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، إلاّ أنّهما ليسا مبتدأ وخبراً فتقول : عسى زيدٌ أنْ يقومَ ، وتستعمل بمعنى قرب فتكتفي بالمرفوع فتقول : عسى أنْ يقوم زيدٌ ، فإن قيل : فهلا جُعِلَتْ بمعنى قاربَ وتكون على التقديم ؟

فالجواب : أنّا قد وجدناها اسْتُعمِلت استعمال قَرُب بدليل قوله تعالى : ﴿عَسى أَنْ يَبْعثك ربُّكَ مَقاماً محمُوداً ﴾ .

فربُّك هنَا فاعل يَبعثك ، ولا يُتصوَّر أن يكون فاعلاً بعسَىٰ ، لأنَّ مقاماً حال من يبعثك ، ولا يجوز أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ...) (٢) .

فاعترض ابن الضّائع بعد عرضه لنصّ ابن عصفور بقوله :

(قلت : لا يلزم من هذا الدليل إذا سُلِّم أن يكون مرفوع « عسى » أنْ والفعل، بل يكون مضمراً في « عسى » يعود على ذلك وهو من باب الإعمال ، و«أنْ » في موضع نصب ، فلا دليل فيما قال بل الدليل قوله تعالى : ﴿وعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً ﴾ (٣) .

---

(١) سورة الإسراء آية : ٧٩ .

(٢) شرح الجمل ٢/١٧٧،١٧٨ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢١٦ .

لو كان « أنْ » في موضع نصب لكان مرفوع ، « عسى » المخاطب فكان يلزم إبرازه كما برز في : ﴿ عسيتم إن توليتم ﴾ [(١)] وأيضاً فيدل على ذلك قولهم: عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، لو أعمل الأول للزم أن يضمر في الثاني ويبرز، ولو أعمل [في] الثاني للزم أن يضمر في الأول ويبرز ..) [(٢)] .

الدراسة :

قليل من تعرض للإعراب في هذه الآية ، ولهذا أرى أنَّ ابن الضائع اضطرب في توجيهاته ، فقد منع الاستتار في المسألة التي تتلو هذه ، ثم عاد وقال ب في هذه الآية .

أما ما قال به ابن عصفور فيعضده قول الهَمَذاني [(٣)] : (... أنْ وما اتصل بها في موضع رفع بعسى، أي : وجب ، أو قَرُب بعث ربك إياك ، وفي نصب مقام ثلاثة أوجه : أحدهما [(٤)] : حالٌ من الكاف على معنى : أنْ يبعثك ذا مقام .

والثاني : ظرف ، وفي عامله وجهان : أحدهما : محذوف تقديره : عسى أن يبعثك ربُّك فيقيمك في مقام .

والثاني : على تضمين البعث معنى الإقامة [(٥)] .

والثالث : هو مصدر من غير لفظ الفعل المذكور بمعنى أن يبعثك فتقوم مقاماً)[(٦)] .

---

(١) سورة محمد أية : ٢٢ .

(٢) شرح الجمل ٨٢/أ ـ ب .

(٣) هو / حسين بن أبي العز رشيد الدين يعقوب الهمذاني ، أبو يوسف ، ويلقب بالمنتجب ـ بالجيم ـ وينسب إلى همذان بالذال المعجمة ، وقيل المنتخب ـ بالخاء ـ وينسب إلى همذان بالذال وقيل المنتجب ـ بالجيم وينسب إلى همدان بالدال ـ له : الفريد في إعراب القرآن المجيد وشرح المفصل وغيرها / ت٦٤٣هـ عن البغية ٢/٣٠٠ ومقدمة الفريد ٢٩/١ .

(٤) هكذا بالأصل ، والصواب [أحدها] .

(٥) سبق إليه الزمخشري في الكشاف ٤٦٢/٢ .

(٦) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٩٥/٣ .

واختار أبو حيان أن تكون « عسى » تامة ، وفاعلها : أن يبعثك ، و « مقاماً » نصب على الظرفية (١) .

ومنع أن تكون ناقصة ، لأنَّ فيه تقدم الخبر على الاسم فيكون ربك مرفوعاً اسم عسى ، وأنْ يبعثك الخبر .

وبهذا يترجح قول ابن عصفور على أنَّها تامة ، وفاعلها المصدر ويؤيده الاجماع، وعدم مخالفة القياس ؛ ولأنَّ السيوطي ضعف توجيه ابن الضائع بقوله : (وقال : أعني ابن الصَّائغ (٢) : يمكن أن تكون الآية من باب التنازع ، بأن يعمل الثاني ويجعل في الأول ضمير يعود على ربِّك ، فهو كما تراه أجاز التنازع مع أنَّ العامل الأول لم يستقل ...) (٣) .

---

(١) البحر المحيط ٦/٦٩،٧٢ ، وذكر جميع الأوجه السابقة .

(٢) هكذا ، أثبتها الناسخ بالصاد المهملة والغين المعجمة ، فإن لم يكن تحريفاً فإن ابن الضائع سبق ابن الصائغ ، ويكون أولى برد السيوطي . وابن الصائغ هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي الشيخ شمس الدين الحنفي النحوي، شرح الألفية والتذكرة وغيرها، توفي سنة ٧٧٦ هـ. عن البغية ١/١٥٥، ١٥٦ .

(٣) الأشباه والنظائر ٥/٢٧٦ .

المسألة الرابعة عشرة

أفعال المقاربة : « عسى »

قال ابن عصفور : (وهذه الأفعال لا يخلو أن يكون فاعلُها ظاهراً أو مضمراً ، فإن كان فاعلُها مضمراً فإنّه يستتر في حال الإفراد ويبرز في حال التثنية والجمع ، إلاّ « عسَىٰ » فإنّه يجوز فيها وجهان :

أن يستتر وأن يبرز ، فمثال أن يبرز قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُواْ ﴾ (١) .

ومثال استتاره قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تكْرَهُواْ شَيْئاً ﴾ (٢) . وقال بذلك في حال التثنية والجمع (٣) .

فاعترض عليه ابن الضّائع بقوله :

(وزعم ابن عصفور أن الضمير في « عَسَىٰ » يجوز أن يستتر ، وإن كان ضمير تثنية أو جمع بخلاف أخواتها ، فزعم في قولهم : (الزيدان عسى أن يقوما) أنّ مرفوع (عسى) ضمير مستتر ، وهذه دعوى مجردة ، ومخالفة لما زعم غيرُه بل (أَنْ) مع ما بعدها هنا هي المرفوعة ، ولا ضمير فيها ، وكذا زعم في قوله تعالى : ﴿وعَسَى أنْ تكْرَهوا شَيئاً ﴾ وفي هذا زيادة دعوى : أنّ ضمير المخاطب يستتر في الفعل الماضي ، أمّا الغائب فقد يضمر المثنى منه والمجموع إضمار المفرد ، فيستتر

---

(١) سورة محمد آية : ٢٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢١٦ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٠ .

وذلك قليل) [١] .

الدراسة :

لعل الخلاف في « عَسَى » وما يتعلق بها ناشئ عن اختلافهم في ماهيتها حيث قيل فيها :

إنَّها فعلٌ مطلقاً ، ونُسِبَ للسيرا في القول بحرفيتها ، وكونها تامة أو ناقصة وتضمنها أكثر من معنى كالرجاء ، والإشفاق في قوله تعالى :

﴿وعَسَى أنْ تكْرهُوا شيئاً ... وعَسَىَ أنْ تُحبوا شيئاً﴾ [٢] .

وكذلك اقتران خبرها بأنْ وعدمه ، وحملها على « لَعَلّ » [٣] .

والمسألة خلافية وكثير من النُّحاة لجأ فيها إلى التأويل حيث إنَّ سيبويه قال :

(ومن العرب من يقول : عسى ، وعسيا وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسين، فمن قال ذلك كانت«أنْ»فيهن بمنزلتها في"عسيتُ"، في أنَّها منصوبة) [٤] .

وأكثر النُّحاة على أنّ « عَسَى » يَجِبُ تجريدها من الضمير [٥] إلاَّ أبا حيَّان فقد ذكر فيها الإضمار وعدمه ، ونسبه إلى محمد بن دريود [٦] ، وذكر تعليله بأنَّها إذا سُبقَت « بما » أو قد ، أو هل « فلا بُدَّ من الإضمار [٧] .

والذي أُراه في المسألة أنَّ كِلَا الأمرين جائز إلاَّ أنَّ التجريدَ أكثر ، وله شواهد

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٨٢/أ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢١٦ .

(٣) التعليل مقتبس بتصرف من الارتشاف ١١٩/٢ ، والصبّان ٢٦٧/١ .

(٤) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٥) انظر : المقتضب ٦٩/٣،٧٠ ، والإيضاح العضدي ١١٨ ، وشرح المفصل ١١٨/٧ . ، والتصريح ٢٠٩/١ ، والصبّان ٢٦٧/١ .

(٦) هو محمد بن الحسن بن دريود المتوفى ٣٢١هـ .

(٧) الارتشاف ١٢٤/٢ .

تؤيده ، ومنها إضافة إلى ما سبق قوله تعالى : ﴿ لا يَسْخَر قَومٌ مِن قَوم عَسَىٰ أن يكُونُوا خَيراً مِنْهُم ، ولاَ نِسَاء مِن نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُن خَيراً مِنْهُن ﴾ [(١)] .

وهو اختيار الجمهور وابن الضّائع وقد سبق تعليلهم له .

وهذ لا يعني تخطئة ابن عصفور ؛ لأنَّ عبارته تفيد جواز الوجهين إذ يقول :

(.. إلاَّ عسى فإنَّه يجوز فيها وجهان : أن يستتر وأن يبرز ، واستشهد على ظهور الضمير بقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا .. ﴾ [(٢)] .

ويؤيده ما نقل السيوطي عن أَبي حيَّان إذ يقول : وقال أَبو حيَّان : وقفتُ من قديم على نقل ، وهو أنَّ التَّجْرِيد لغةٌ لقوم من العرب ، والإلحاق لغة لآخرين ، ونَسِيتُ اسم القبيلتين ، فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنَّما ذلك بالنسبة إلىّ لغتان...) [(٣)] .

وأرى أنَّ حملها على أنَّها لغتان هو أحسن وجه تُحْمَل عليه المسألة ، ولعل هذا النَّص هو الذي ذكره الأزهري حيث ذكر أنَّ التَّجْرِيد من الضمير على أنَّ « عسى » تامة لغة أهل الحجاز ، والالحاق لغة بني تميم ، وعسى ناقصة ، ذكر قول النَّاظم :

وجَرِّدَنْ عَسَى،أَوِ ارْفَع مُضْمَرَا   بِهَا،إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا [(٤)] .

وتوجيه إعراب « أنْ » والفعل بعدها على تقدير الإضمار نصبٌ على الخبر لها، أمَّا على تقدير بروز الضمير فالمصدر رفع على الفاعلية [(٥)] وا لله أعلم .

أمَّا عن تنكر ابن الضَّائع لاستتار الضمير المخاطب في الفعل الماضي في قوله

---

(١) سورة الحجرات آية . ١١ .

(٢) سورة محمد آية : ٢٢ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/٢ .

(٣) همع الهوامع ١٤٥/٢ .

(٤) التصريح ٢٠٩/١ .

(٥) انظر المقتضب ٧٠/٣ ، والتصريح ٢٠٩/١ .

تعالى : ﴿ وعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً ﴾ [١] ، حيث إنَّ ابن عصفور مثَّل بالآيـة علـى الاستتار .

فَحُمِلَت علـى أَنَّ « عَسَـى » تامـة مكتفيـة بمرفوعهـا وهـو المصـدر ، أو يكـون الفعلان متنازعين في « شيئاً » وقد أُعْمِل الثاني [٢] .

ولعل المجيزين حَملوا ذلك على معنى الرجاء ، وقد بَحَثْتُ المسألة في بعض كتب الإعراب و لم أجد نصاً فيها ، ثم إن ابـن الضَّـائع مضطـرب في المسـألة حيـث أجـاز استتار الضمير في عسى في قوله تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثك رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُودَاً ﴾[٣]، فقال : إنَّ مرفوع « عسى » مضمرٌ يعود على ذلك [٤] وهو من باب الإعمال [٥].

---

(١) سورة البقرة آية : ٢١٦ .

(٢) انظر الرضي ٢١٧/٤ ، والهمع ١٤٤/٢ .

(٣) سُورة الإسراء آية : ٧٦ .

(٤) هكذا بالأصل « ذلك » ولعل الصواب (يعودعلى لك) أي على الكاف في قولـه تعـالى في الآيـة نفسها : ﴿ ومِنَ الليل فَتَهَجَّد به نَافِلَة لك عَسَى أَنْ يبعثك ..﴾ والله أعلم .

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ٨٢/أ،ب .

المسألة الخامسة عشرة

باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتُمسى حروف الرَّفع .

قال ابن عصفور :

(وهذه الأدوات تنقسم إلى قسمين : قسم لا يقع بعده إلاَّ الجملة .

وقسم يقع بعده المفرد والجملة ، فالذي يقع بعده المفرد والجملة : متى ، وأين، وكيف ، وبينا . فإنْ وقع بعدها المفرد كانت في موضع الخبر نحو : كيف زيدٌ ، وأين زيد وأين عمرو ، ... ؟

وإن وقع بعدها الجملة كانت في موضع نصب على الظرف بما بعدها ، إلاَّ « كيف » فإنَّ في إعرابها خلافاً ، ... ، ومذهب الأخفش أنَّها من الأسماء ، فإذا قلت: كيف زيدٌ قائم ؟ فتقديره عنده : أمسرعاً زيدٌ قائم أم غيرُ مسرع ؟

ويكون في موضع نصب على الحال .

وذلك فاسدٌ ، لأَنَّ الحال خبر من الأخبار ، وكيف استفهام ، فلا يصح وقوعها خبراً ..) [1] .

فاعترض ابن الضائع بقوله : (ورد ابن عصفور على الأخفش في جعله : كيف زيد جالس ؟ ، نصباً على الحال .. وهذا غلطٌ فاحش ، فليس معنى قولهم: في الحال أنَّها خبر ، ما يريد في وصف الجملة ، بأنَّها خبر، بل ذلك لفظ مشترك ، فخبر في وصف الجملة قسمٌ من أقسام الكلام ، قسيم الأمر والنهي ، ونحوهما .

وخبر في الحال،كقولنا في خبر المبتدأ خبر : أي سُمِّي مسنداً إلى المبتدأ، ألا ترى

(١) شرح الجمل ٢/٤٠٤ .

أَمَّا نقول في "زيد : هل ضربته" ؟

أنَّ هذه الجملة خبرٌ عن المتبدأ ...) [١] .

الدراسة :

الخلاف في إعراب « كَيْفَ » واردٌ ، دون أن يحمل المسألة ابن الضَّائع على المباحث البلاغية .

ومما جاء فيها : [٢]

- أَنَّها عند سيبويه منتصبة على الظرف ، ورجَّحه ابن عصفور ، وعند الأخفش والسيرافي اسمٌ غير ظرف .

وقد عرض للخلاف فيها ابن هشام وبيَّن ما بُني على هذا الخلاف من أمور عدَّ منها :

- أَنَّها عند سيبويه في موضع نصب دائماً ، وعندهما رفعٌ مع المبتدأ ، نصبٌ مع غيره .

- وتقديرها عند سيبويه : على أي حال ، وعندهما تقديرها في نحو « كيف زيد » أصحيح زيدٌ ، ..

- أَنَّ الجواب المطابق عند سيبويه أَنْ يُقَال : « على خير » ونحوه ؛ ولهذا قال رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت - « خَيرٍ عَافَاكَ الله » أي على خير ، فحذف الجار وأبقى عمله ، فإنْ أُجيب على المعنى دون اللفظ قيل : صحيح ، أو سقيم .

---

(١) انظر شرح الجمل ١٩٦/ب ١٩٧ / أ .

(٢) انظر الكتاب ٢٥٨/٣ ، وشرح السيرافي ١١٠/٤ . وانظر : شرح المفصل ١٠٩/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٤/٢ ، والمغني ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ .

وعندهما على العكس [١] .

ثم ذهب إلى أنَّ « كَيْفَ » اسم ، وعلل بدخول حرف الجر عليه ، بلا تأويل في نحو : على كيف تبيع الأحمرين [٢] .

وبإبدال الاسم الصريح منه نحو : كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم ؟

وبالإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو : كيف كنت ؟

وقال : (فبالإخبار به انتقلت الحرفية ، وبمباشرته الفعل انتفلت الفعلية) [٣] .

هذا ومع أنَّ ابن يعيش رجّح كونها اسماً صريحاً غير ظرف مستدلاً بصحة إبدال الاسم منها ، وبوقوع الجواب في نحو : كيف أنت ، أصحيح أم سقيم ؟ [٤].

إلا أنَّ ابن مالك يرى أنَّه لا يُبدل منها ، ولا يجاب إلاَّ بصفة نكرة [٥] .

وقد استدل ابن هشام بنص لابن مالك بمعناه : (لم يقل أحدٌ إنَّ كيف ظرف، إذ ليست زماناً ، ولا مكاناً ، ولكنها لَّما كانت تُفسَّر بقولك : على أي حال ؛ لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سُمِّيت ظرفاً ؛ لأنَّها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يُطْلَقُ عليها مجازاً [٦] .

وقد نص على ذلك ابن مالك ، واستدل بأنَّ الإبدال منها يكون رفعاً ونصباً نحو : كيف زيدٌ أصحيح أم سقيم؟ [٧] .

والرَّاجح في المسألة أنَّ « كَيْفَ » ليست ظرفاً ؛ لما عرضناه من آراء وتعليلات

---

(١) انظر المغني ٢٠٦/١ .

(٢) الأحْمَران : الخمر واللحم ، عن المغني ٢٠٥/١ هامش (١) . وتطلق على الذهب والزعفران . انظر اللسان (حمر)

(٣) انظر المغني ٢٠٥/١ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٠٩/٤ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٠٤/٤ .

(٦) انظر المغني ٢٠٥/١،٢٠٦ .

(٧) انظر شرح التسهيل ١٠٥/٤ .

للنّحاة؛ولأنَّ ما نُسب لسيبويه يحتمل التأويل حيث قال: (فهذه الحروف وأشباهها لمّا كانت مبهمة غير متمكنة شُبِّهتُ بالأصوات ، وبما ليس باسم ولا ظرف) (١).

فنصُ سيبويه هذا لا يُلزم بأنّه قال بظرفيتها ، وإنْ كان عقد عنوان الباب : «هذا باب الظروف المبهمة غير المتكمنة» (٢) .

فلعل هذا من تسمية الكل باسم الجزء ، إذ تحدث عن : أين ، ومتى ، وكيف، وإنما نص سيبويه في هذا كله هو قوله: « اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها لأنها مذكرات... وكذلك قبل وبعد، تقول: قبيل وبعيد، وكذلك أين وكيف ومتى عندنا؛ لأنها ظروف، وهي عندنا على التذكير، وهي في الظروف بمنزلة ما ومن في الأسماء... »(٣)

... وابن عصفور كغيره من النُّحاة نسب النص لسيبويه على ظاهره ، وأخذ يحتج له ويدافع عنه ، بدليل قوله : « وبابُ الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظروفاً»(٤)

ومما يؤخذ عليه ، ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور من أنّها اسم قوله :

« فإنْ قيل : فكيف تُجعل ظرفاً وهي ليست باسم زمان ولا مكان ؟ فالجواب: إنّها واقعة على الأحوال ، والحال قد تُشبه بالظرف » (٥)

والسبب في ذلك اختلاف المصطلح بين الأخفش ، وابن عصفور ، وإجمال عبارة سيبويه .

أمّا ردُّ الضائع على تقديرها « بأي » فليس حجة على ابن عصفور ؛ لأنها سؤالٌ عن الأحوال ، وقال به غير ابن عصفور (٦) . والله أعلم .

---

(١) انظر الكتاب ٢٨٥/٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٧/٣ .

(٤) انظر شرح الجمل ٤٠٤/٢،٤٠٥ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) انظر المغني ٢٠٥/١،٢٠٦ .

المسألة السادسة عشرة

الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع

قال ابن عصفور عند تفسير قول الشاعر :

بينا تَعنُّقِه الكماة وروغَهُ ... يوماً أتيح له جريء سَلْفَعُ [1]

قال : (ويُروَى : « تعانقهُ » بالرَّفع والخفض ، وزعم أبو محمد بن السيد أنَّ رواية الخفض غير جائزة ؛ لأنَّ تعانقه مصدر تعانق ، وتفاعل لا يتعدى .

وهذا الذي ذهب إليه باطل .

بل في ذلك تفصيل . وهو : أنَّ التاء الداخلة على فاعل لا تخلو أن تدخل عليه، وهو متعدٍّ إلى واحد أو إلى اثنين .

فإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى واحد نحو : عاطيت زيداً الدرهم ، وإن كان متعدياً إلى واحد صار غير متعدٍّ ، نحو : ضارب زيدٌ عمرا ، تدخل عليه التاء فتقول : تضارب زيدٌ وعمروٌ ، وقد تدخل على المتعدي إلى واحد فيبقى على تعدّيه نحو قولك :

تجاوزت موضع كذا ، ... ، ووجهه عندي ألا تقدَّر التاء داخله على فاعلَ ، بل أصلٌ بنفسها ، فكذلك تعانق يكون من هذا القبيل ؛ إلاَّ أنَّ ذلك يكون مما

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وانظر شرح أشعار الهذليين ٣٧/١، وفي الاستشهاد به انظر الجمل ٣٠٣ ، والخصائص ١٢٢/٣ ، ورصف المباني ١٠٦ ، والمغني ٥٢٣/٢ ، والخزانة ٧١/٧ ، وفي البيت روايات أخرى ذكرها السكري في شرح أشعار الهذليين منها : « تعانقه » عن شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٦/٢ ، وفي الجنى الدَّاني : أتيح له كمي سلفع . وفي الخزانة عن أبي عبيدة «فيما تعنقه» وعليه لا شاهد في البيت ، و«تعتقه» مجرور بفي . وسلفع: الجريء الواسع الصدر، وانظر شرح أشعار الهذليين ٣٧/١ واللسان (سلفع)، والألف واللام في (بينا) زائدة .

يُحفَظ ولا يقاس عليه) [١] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

(قُلت : وهذا الرَّدُ خطأ ؛ وذلك أنَّ ابن السِّيد لم يتخيل أنَّ تفاعل [لا تكون] إلا غير متعدية ، فيرد عليه بذلك ، وكيف يتخيل ذلك ، وهو قد ردَّ على المؤلف في ذكره تفاعل في أقسام الأفعال في التعدي في القسم الأول ، وهو مالا يتعدى ..) [٢] .

الدراسة :

ما اعترض به ابن الضائع في المسألة على ابن عصفور ، وُجِّه به نصُ ابن السِّيد عند ابن هشام إذ يقول :

« وإنَّما ذكر ابن السِّيد أنَّ « تعانق » لا يتعدى ، و لم يذكر أنَّ تفاعل لا يكون متعدياً ، وأيضاً فلم يخصَّ الرَّد برواية الجر ، ولا معنى لذلك » [٣] .

وما في كتب ابن السِّيد يَرُدُّ مانسبه إليه ابن عصفور ، ففي كتاب الحلل يقول: « ووقع في بعض نُسخ الجمل « تعانقه » بألف وهو خطأن والصواب : « تَعنِقُهِ » وكذا وقع في شعر أبي ذؤيب ، لأنَّ « تَعانَق » لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما يُقال : تعانق الرجلان ، والمعانقة والاعتناق ، والتعنُّق هي المتعدِّية » [٤] .

ومما يؤيد نفي ما نسبه ابن عصفور لابن السِّيد أنَّ ابن السِّيد ردَّ على الزجَّاجي قوله في باب أقسام الأفعال في التعدي [٥] : « ذكر في هذا الباب مالا يتعدى من

(١) انظر : شرح الجمل ٤٠٦/٢ .

(٢) شرح الجمل ١٩٨/أ .

(٣) انظر المغني ٥٢٢/٢ .

(٤) انظر : الحل في شرح أبيات الجمل ٣٥٢ ، وانظر الخزانة ٧١/٧ .

(٥) انظر الجمل ٢٧ .

متعدياً » (١) .

وبهذا يمكن القول أنَّ ابن عصفور واهمٌ في رده على ابن السِّيد ، وابن الضَّائع وابن هشام محقان ، ويؤيدهما النَّقل عن ابن السِّيد .

وأمَّا قول ابن عصفور :

« ووجهه عندي ألا تقدر التاء داخلة على « فاعل » بل أصلٌ بنفسها » (٢) .

ففيه نظر؛ لأنَّ الثابت في كتب الاختصاص أن التاء في تفاعل زائدة، وقد نصَّ على زيادتها ابن عصفور في الممتع بقوله : « فالقسم الذي يحكم عليه بالزيادة «التاء» في أوائل أفعال المطاوعة » ، والتاء في أول « تفاعل » (٣) .

فنصُّه في الممتع يَردُّ على نصه في الجمل ، وما في الممتع أولى بأنْ يُعتد به ؛ لأنَّه بصدد تحقيق المسألة وا لله أعلم .

(١) انظر اصلاح الخلل ١٠٢ .

(٢) انظر شرح الجمل ٤٠٦/٢ .

(٣) انظر الممتع ٢٧٢/١ .

المسألة السابعة عشرة

باب القول :

قال ابن عصفور :

« وأيضاً فَإنَّ هذه المفردات الواقعة بعد القول إنَّما تُحكى من كلام المتكلِّم بها ، وباطلٌ أن يتكلم بالمفردات من غير أن يُلفظ بها في جملة ، فإذا ثبت أنَّها منقطعات من جُمَل فينبغي أن تُعَامل معاملة الجمل ، وبذلك ورد السماع...، وعلى هذا ينبغي أن يُحْمَل قوله تعالى : ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[1] على تقدير يقال له : يا إِبْراهيمُ ، فحكى .

ومن رأى الإعراب في المفرد يحمل إبراهيم على أنَّه مفعول مرفوع بيُقَال»[2]

* فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

(فصحح ابن عصفور أنَّه مقتطع من جملة ، فحكي وهو مفرد ، وَيظْهَر من كلام سيبويه أنَّ المفرد لا يُحكي ؛ لأَنَّه قال : وإنَّما يُحكى بعد القول ما كان كلاماً، لا قولاً ...، قلت: الأولى عندي أنْ يكونَ عَبَّر بالقول ، وهو يريد التسمية ؛ لأن التسمية إنَّما تكون بالقول ، إذا كان الاعتقاد يُسمى قولاً ؛ لأنه يُعَبَّر به عنه)[3] .

---

(١) سورة الأنبياء ، آية : ٦٠ .

(٢) شرح الجمل ٢/٤٦٣ .

(٣) شرح الجمل ٢٧٦ / أ .

الدراسة :

ذهب النُّحاة إلى أنَّ المفرد المنصوب بالقول نوعان :

- المؤدي معنى جملة ، كالحديث ، والشعر ، وهذا يُعرَب مفعولاً به .
- والمراد به مُجَرَّد اللفظ ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة .

وأوجز ابن مالك الحديث في ذلك بقوله : « أي يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يُقَال مسمى الفاعل لنصب إبراهيم ... » [1] .

أما النَّص الذي عوَّل عليه ابن الضَّائع لسيبويه فهو : « وإنَّما تَحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً » [2] .

إلاَّ أنَّ سيبويه استطرد، وبيَّن اشتقاقات القول ثم قال :

« ... ، ولم تُجْعَل قُلْتُ كظننتُ ؛ لأنَّها إنَّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً ... » [3] .

وقد أَلمَح ابن عصفور للخلاف الواقع في المفرد الذي ليس اسماً للجملة، من حيث الحكاية وعدمها ، وصحح أنَّه يُحكى معللاً بأنَّ الحكاية فيه ترجع إلى اللفظ[4] .

وقد فسَّر الأعلم نصَّ سيبويه بقوله :

« يعني بالكلام الجملة التي عمل بعضُها في بعض ، وبالقول المصدر»[5].

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٩٤ .
(٢) انظر الكتاب ١/١٢٢ .
(٣) انظر الكتاب ١/١٢٢ .
(٤) انظر شرح الجمل ٢/٢٦٢ .
(٥) انظر النُّكت ١/٢٥٤ .

وبهذا يتبين أنَّ تشكيك ابن الضَّائع في نصِّ ابن عصفور في غير محله ؛ لأنَّ ما اختاره ابن عصفور هو اختيار الجمهور (١) .

وقد نصَّ ابن مالك على أنَّ ما تعلق من الجمل بقول يورد محكياً ، سواء كان فعلاً أو مصدراً ، أو اسم فاعل (٢) .

ثم إنَّ ابن الضَّائع يُلمَس من نصه الاعتراف بصحة قول ابن عصفور ، إلاَّ أنَّه درج على أن يرتبط ذكره لابن عصفور بالمخالفة ، والله أعلم .

---

(١) انظر في ذلك الكشاف ٢/٥٧٦ ، ورجّح أنّه فاعل .
وانظر شرح التسهيل ٢/٩٤ ، والبحر المحيط ٦/٣٢٣ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٩١ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٦٧ .

المسألة الثامنة عشرة

القول:

قال ابن عصفور :

« وإذا جرَى القول مَجْرَى الظَّن في اللفظ ، فهل يجري مَجْرَاه في المعنى ؟ مسألة خلافية بين النّحويين ، والصحيح أنّه يجري مجرى القول لفظاً ومعنى ، بدليل قوله :

إِذَا قُلْتُ أَنّي آيبٌ أهلَ بلدة   نَزعتُ بها عنه الوَلِيَّةَ بالهَجرِ (١) .

ألا ترى أنَّ المعنى : إذا ظننتُ أو قدرتُ ، ولذلك فُتِحَتْ همزةُ أنّي » (٢) .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله :

« قلت لو كان كذلك لاشترط سيبويه ذلك حيثُ حكى هذه اللغة ، وأيضاً فلا يُحتاج لذلك ؛ لأنَّ القول الذي هو النُّطق إنَّما يكون عن علم ، أو ظن ، فلا بُدَّ من الظَّن في ذلك » (٣) .

الدراسة :

المشهور أنَّ للعرب في إجراء القول مُجْرَى الظَّن مذهبين :

أحدهما : لجمهور العرب وهو إجراء القول مَجْرَى الظن بالشروط التالية :

ـ أن يكون الفعل مضارعاً ، للمخاطب ، مسبوقاً باستفهام ، ومتصلاً به ،

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ١٤٨ ، وانظر في الاستشهاد به شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/١ ، ٤٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، والتصريح ٢٦٢/١ ، والوّليه : البردعة التي توضع فوق البعير

(٢) انظر شرح الجمل ٤٦٤/٢ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢٧٧/أ .

نحو: « أتقول عمراً منطلقاً » .

ويتوسع في الفصل بين الاستفهام والفعل بشبه الجملة ومعمول الفعل .

- والمذهب الثاني لِسُلَيم ، وهو إجراء القول مُجْرَى الظن مطلقاً (١) .

وابن عصفور ذكر المذهبين (٢) .

أمَّا احتجاجه بفتح الهمزة بعد القول ، فاحتج به الفارسي ، ووافقه ابن مالك(٣) .

ولا أدري ما الذي يريد ابن الضائع اشتراطه من سيبويه ، وقد علل الأعلم هذا بقوله: « اعلم أن القول قد يُستعمل في معنى الظَّن والاعتقاد، وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة، فتصورهما في القلب هو الظن أو العلم، والعبارة عنها باللسان هو القول... وكثر هذا المعنى فأجروه مجرى الظنّ » (٤) .

وقد أوجز ابن مالك ذلك بقوله :

وكَتَظنَّ اجْعَلْ « تقول » إنْ وَلِي مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

بِغَيرِ ظَرفٍ ، أَو كَظَرفٍ أَوْ عَمَلْ وإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَل

وَأُجْرِيَ القَولُ كَظَنٍّ مُطْلَقاً عِنْدَ سُلَيمٍ نحو «قل ذا مُشْفِقَا»

وهذا مع جواز الحكاية (٥) والله أعلم .

(١) انظر الكتاب ١٢٣/١ ، ١٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/٢، ٤٦٤ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ وابن عقيل ٥٩/٢ ، والهمع ٢٤٦/٢ .

(٢) انظر شرح الجمل ٤٦٤/٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٩٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢ ، ٥٦٨ .

(٤) انظر النكت ٢٥٤/١ .

(٥) انظر شرح الكافية ٥٩٦/٢ ، وابن عقيل ٥٩/٢ .

المسألة التاسعة عشرة

ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره :

حكى ابنُ الضائع أنَّ ابن عصفور يمنع الرَّفع في قول الشاعر :

قَد قِيل ذلك إنْ حقّاً وإن كَذِباً   وما اعتذارُك من قَولٍ إذا قِيْلاَ [(١)]

قائلاً : « فأما ابن عصفور فزعم أن سبب ذلك أنَّ الرَّفع لا ينبغي أن يجوز فيه، ولولا ما سمعه سيبويه لم يجزه كما لم يجزه في قوله: قد مررت برجل إن طويلاً وإن قصيرا .

قال : لأنَّك لست تريد غير الأول ، وكذلك الحق ، والكذب ، هو الذي قيل فلست تريد غير الأول . » [(٢)] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

« قلت : ولو كان كما قال لأسند سيبويه الرَّفع إلى الكذب ، وهو لم يقل إلاَّ: ويجوز . واعلم أنَّ الحق والباطل مصدران في الأصل ، وصف بهما .

فبالنظر إلى الأصل يصح أنْ يقال : هما غير القول ، ومن حيث وصف بهما يكونان القول ... فزعم ابن عصفور أنه إنَّما جاز : إن حقٌّ ، وإنْ كذبٌ ، على وجه تجوز عليه : إن طويلٌ ، وإن قصيرٌ ، غير أنَّه لا يُقاس ، ... ، وليس كما قال من أنَّه غير منقاس ، بل هو فصيح ومطرد ، أن يقول : إنَّ لي من فلان الرَّاحم

---

(١) البيت للنُّعمان بن المُنذر ، وانظر الكتاب ٢٦٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٩٦/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/٢ ، والخزانة ١٠/٤ ، هذا وفي النُّكت ٣٣٩/١ ، قد قيل ما قيل « وبها في الارتشاف ٩٦/٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٢٠٠/ب .

العاطف ، وإنَّ لي منه : العفو ، الصفوح ، وهذا كثير في الكلام وفصيح » [١] .

الدراسة :

يستشهد النُّحاة بهذا البيت على حذف كان مع اسمها ، بعد إن الشرطية ، ولهم في توجيه « حق ، وكذب » أربعة أوجه : رفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول ، ونصب الثاني ، ونصب الأول ورفع الثاني .

والتقدير : إنْ وقع حقٌّ ، أو كان فيه حقٌّ ، أو كان المقول حقاً [٢] .

أمَّا منع ابن عصفور للرَّفع فمردودٌ عليه ، بالعقل والنَّقل ؛ وذلك لأنَّ له وجهاً في العربية ، واستشهد به كثيرٌ .

ولعل الذي دفع ابن عصفور إلى هذا قولُ سيبويه :

« وإذا أضمرت ، فأنْ تُضْمِر النَّاصب أحسن ؛ لأنَّك إذا أضمرت الرَّافع أضمرت له أيضاً خبراً ، أو شيئاً يكون في موضع خبره ، فكلَّما كثُر الإضمارُ كان أضعف » [٣] .

وبهذا يمكن القول أنَّ سيبويه يُجِيزُ الرَّفع على درجة أقل من النَّصب ، إلاَّ أنَّه لا يمنعه بدليل قوله :

« وإنْ أضمرت الرَّافع كما أضمرت النَّاصب فهو عربيٌّ حسنٌ » [٤] .

وبهذا فهو مقيس كما قال ابن الضَّائع ، ومما جاء عليه :

« إِنْ كانَ في أَعْمَاهم خيرٌ » [٥] .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٢٠٠/ب .

(٢) انظر في ذلك : النكت ٣٣٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٩٦/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/٢ ، وابن عقيل الشاهد رقم ٧٢ ، والخزانة ١٠/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٥٩/١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٥٩/١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٦١/١ .

وأمّا تنظير ابن عصفور وهو / « مررتُ برجل إنْ طويلا ، وإنْ قصيرا » [1] .

فقد فصَّل القول فيه سيبويه بقوله :

« لا يكون في هذا إلاّ النصب ؛ لأنّه لا يجوز أنْ تحمل الطويل والقصير على غير الأول ... ، وأمّا : إنْ حَقٌّ ، وإنْ كَذِبٌ ، فقد تستطيع ألا تحمله على الأول»[2].

واستشهد بقول الشاعر :

وأَحضَرتُ عُذْري عليه الشُّهو ... دُ إنْ عاذِراً لي وإنْ تاركاً [3] .

ثم قال : « فَنصَبه » لأنّه عنى الأمير المخاطَبَ ، ولو قال : « إن عاذرٌ لي وإنْ تاركٌ يُرِيدُ : إنْ كان لي في النّاس عاذرٌ أو غير عاذرٍ ، جاز .

---

(١) فيما حكاه ابن الضائع في شرح الجمل ٢٠٠/ب ، ٢٠١/ أ .

(٢) انظر الكتاب ٢٦١/١ .

(٣) البيت لعبد الله بن همّام السَّلولّي ، شاعر إسلامي ت١٠٠هـ ، وانظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٥١/٢ ، والخزانة ٣٥/٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٦٢/١ ، والنكت ٣٤٠/١ ، واللسان (رهن) .

المسألة العشرون

ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره :

حكى ابن الضّائع عن ابن عصفور عند قوله :

من لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها (١)

أنَّ سيبويه يعني بالسَّعة إقامة المصدر مقام الزمان في قوله :

« وقد جرَّه قوم على سعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين وإنما يريد حين كذا وكذا ، وإنْ لم يكن في قوة المصادر ، لأنّه لا يتصرف تصرفها»(٢) .

فابن عصفور يرى أنَّ هذا المصدر جُعِلَ بمنزلة المصدر الذي أريد به الزمان ، وهو مقدم الحاج وخفوق النَّجم (٣) .

* فاعترض ابن الضائع بقوله :

« قُلْتُ : ظاهر كلام سيبويه أنَّ الشول ليس بمصدر ، ولو أراد المصدر لقال : جعلوه مصدرا ، وقوله بعد : وإنْ لم يكن في قوة المصادر ؛ لأنَّه لا يتصرف

---

(١) هذا من الشواهد التي لا يُعرف قائلها ، وهو من شواهد الكتاب ٢٦٤/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ، والارتشاف ٩٩/٢ ، والتصريح ١٩٤/١ ، والخزانة ٢٤/٤ ، ٢٤٣

والشَّوْلُ : هي الناقة التي خف لبنها ، وارتفع ضرعها ، وأتى على نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية مفردها : شائلة ، وأمَّا الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ، ولا لبن لها أصلاً ، وجمعها (شُوَّل بتشديد الواو . انظر اللسان (شول) والتصريح ١٩٤/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٦٥/١ .

(٣) عن شرح الجمل لابن الضائع ٢٠١/ب .

تصرفها يدل على ذلك[١] .

الدراسة :

تعددت آراء النُّحاة في تفسير نص سيبويه عند تفسيره لقول الشاعر ، وقد علّق السيرافي بقوله : « المعنى أنَّ « لّدُ » إنما تُضاف إلى ما بعده من زمان تتصل به أو مكان إذا اقترنت بها « إلى » كقولك جلستُ من لّدُ صلاة العصر إلى وقت المغرب... ، فلما كان الشول جمعاً للنَّاقة الشائل ، لم تصلح أن تكون زماناً ، .. فأضمر ما يصلح أن يُقدَّر زماناً ، فكأنه قال : من لَدُ أن كانت شولاً ، ومن لَدُ كونها شولاً إلى إتلائها ، وإن كانت بمعنى كونها ، وهو مصدر ، والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة كقولك : جئتُكَ مقدم الحاج ، وخلافة المقتدر ، وصلاة العصر ، على معنى أوقات هذه الأشياء » [٢] .

وقد استشهد السيرافي به معلقاً بقوله : « فهذا فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون الشول مصدر شالت بذَنبها شولاً ، والناقة تشول بذنبها إذا لقحت ، والإتلاء : أن تلد فيتلوها ، ولدُها ، ومعناه : يتبعُها .

وقد أتلت فهي مُتلِية ، إذا تلاها ولدها .

فيقول : مذ كانت في وقت شول ذنبها إلى وقت إتلائها ، وحذف الوقت وجعل الشول ظرفاً ، كما تقول : أتاني مَقْدَمَ الحاج ، وخفوق النجم ، وإنما نعني في وقت مقدم الحاج ....، وصحة التقدير من طريق العربية :

مُذ لَدُ وقت أن شالت شَولا إلى وقت إتلائها ؛ لأنَّه لا يصح أن تقول : مُذ لّدُ أن كانت الناقة في وقت شولها إلى وقت إتلائها : لأنَّ ظروف الزَّمان لا تتضمن الجثث .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر شرح السيرافي ٦٢/٢، وانظر الكتاب ٢٦٥/١ هامش (١) .

والقول الثاني : أن يكون الشول جمع شائل ، وهي التي قلَّ لبنُها وليس من رفع الذنب .

تقول : ناقة شائلة ، ونُوْق شُول ، إذا قلت ألبانُها ... ، وناقة شائل ، إذا رفعت ذنبها ، ونوق شُوَّل ... ، والاختيار عند أصحابنا للأول ، فاعرفه إن شاء الله » [(١)] .

أمَّا الأَعْلَم فيرى أنَّه يمكن أن يجعل « شولا » مصدراً صحيحاً ، وجعل معنى ذلك ارتفاع اللبن ، وأجاز جعله وقتاً .

وحكى تفسيرا آخر ، وهو أن يكون قد حُذِفَ المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير : « من لَدُ كون الشول » [(٢)] .

وقريبٌ من هذا ما أثبته محقق الكتاب ، وذكر أنَّه مما تفردت به نسخة (ط) . ونصه : « أي جعلوا الشول بمنزلة المصدر كأنَّه قال : شالت شولاً ، فأضافوا «لَدُ» إلى الشول وجعلوه بمعنى الحين ، كما تقول : لَدُ مقدمِ الحاج ، فمقدم مصدر».

ونقل البغدادي عن أبي علي قوله : « الأشبه أنْ يكون المصدر في نحو هذا على « فَعَلان » فلذلك لم يقوه سيبويه [(٣)] .

وبهذا يمكن القول أنَّ ما فَسَّر به ابن عصفور هو ردٌ على الشلوبين في قوله : « إنَّ سيبويه لم يحفظ الشول مصدراً ، ولو حفظه لم يحتج إلى توجيهه على السعة وهو أن أقام الشول مقام المصدر ، وإن لم يكن مصدراً ... » [(٤)] .

فحاول ابن عصفور أن يُفسر معنى السعة عند سيبويه ، وهو ما قال به

---

(١) انظر شرح الكتاب ٢١٤/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٦٥/١ ، هامش (٢) .

(٣) انظر الخزانة ٢٤/٤ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن الضائع ٢٠١ / ب .

السيرافي عندما يُراد بالشَّول جمع النَّاقة الشائل [١] .

وأمَّا عن قول الشلوبين : إنَّ سيبويه لم يحفظ الشول مصدراً ففيه نظر ؛ وذلك لأنَّ السيرافي أثبت أن يكون الشول مصدراً على تقدير ظرف محذوف والمعنى : مُذ وقت شول ذنبها إلى وقت إتلائها ، ورجح هذا المعنى والتقدير واختاره [٢] .

هذا وقد نصَّ الأعلم على أنَّه يمكن أن يُجعل « شولٌ » مصدراً صحيحاً [٣] .

ويقوِّي هذا كُلَّه ما نقله البغدادي عن الفارسي .

إلاَّ أنَّ الذي أخذه النُّحاة على سيبويه تقديره « أن » المصدرية ، ورأوا أن الذي حمل سيبويه على هذا قلة إضافة « لَدُ » عنده إلى الجُمَل [٤] .

والرَّاجح في المسألة ما قاله ابن عصفور ؛ لتصريح كثيرٍ من النُّحاة بمصدريته وتأويلاتهم في ذلك تؤيده .

وإن كان كلام ابن الضَّائع جيداً ، إلاَّ أنَّه يَرِدُ عليه النَّقل عن العلماء ، وقوله : «وإن لم يكن في قوة المصادر » ، هو ما لمسه الفارسي ، وأثبت مصدريته على « فَعَلان » وجعله تعليلاً لعدم تَقْوية سيبويه له .

هذا وفيه رواية أخرى للجرمي :

« من لَدُ شوْلا »

بغير تنوين على أنَّه « شولاء » بالمد ، فقصره للضرورة ، ورُدت بأنَّ المحدَّثَ على هذه الرواية يُحدَّث عن ناقة واحدة [٥] والله تعالى أعلم .

---

(١) انظر : شرح الكتاب ٢١٤/١ ، والكتاب ٢٦٥/١ ، هامش (١) .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٢١٤/١

(٣) انظر : النكت ٣٤٢/١ ، والصَّبان ٢٤٤/١ .

(٤) انظر الصَّبان ٢٤٤/١ ، والخزانة ٢٥/٤ .

(٥) انظر : الخزانة ٢٥/٤ .

المسألة الحادية والعشرون

ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: [في الدعاء]:

ذهب ابن عصفور فيما حكاه عنه ابن الضائع إلى أنَّ « الظَفَر » مرفوع فاعل بالفعل الذي نصب « هنيئاً » في قول الشاعر :

إلى إمَامٍ تُغَادِينا فواضِلُهُ أظفَره ا الله فليهنِئ له الظَّفَرُ[1]

معللاً ذلك بأنّه لو عمل « هنيئاً » لزم أن يضمر فاعلاً للفعل المقدر .

وقدره : ليهنه الظفرُ هنيئاً له الظفر ، فيكون كقوله : جاء زيدٌ ضاحكاً زيد ، وهو قليل[2] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

« وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنَّ الفتح كان في هذه لتكرير اسم ، فيفتح إذا سُلِّم أنَّه في تقدير التكرير ، فَفَتحُ التكرير ، أمرٌ لفظي ، وقد زال .

الثاني : أنَّ عمل هنيئاً في الظفر إنّما هو بنيابته مناب الفعل ، فإذا قدرت الفعل ملفوظاً به صار العمل للفعل المقدر[3] .

واستدل على أنَّ العمل للمصدر بإضافة المصدر إليه كقوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ

---

(١) البيت للأخطل في ديوانه ١/١٩٦ ، وانظر الكتاب ١/٣١٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٤٩ ، وشرح المفصل ١/١٢٣ . وفي البيت روايات أخرى منها : « فليهنأ » ولا تعدينا فواضله « وانظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/١٧٢ ، وفيه : إلى أمرئ لا تعرينا نوافلُهُ ، وهي رواية الديوان .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢٠٤/ أ .

(٣) المرجع السابق .

الرِّقَاب ﴾ (١) . قائلاً : على أنَّ هـذا المصـدر لم يُعاقب فعله كما عـاقب هنيئـاً ونحوه» (٢) .

الدراسة :

استشهد سيبويه بهذا البيت مُصَرِّحـاً بـالفعل « فليهنـئ » دلالـة علـى أنَّـه علـى إضمار « هَنَأك ذلك هنيئاً » أي هنيئاً هو فليهنـئ ، فوضـع المصـدر موضـع الفعـل ، وقال :

« كأنه إذا قال : هنيئا له الظَّفَرُ ، فقد قال : ليهنئ له الظَّفَرُ ، وإذا قال : ليهنئ له الظَّفَرُ ، فقد قال : هنيئـاً لـه الظَّفَـرُ ، فكـل واحـد منهمـا بـدلٌ مـن صاحبـه...، فالظَّفرُ، والهنء، عمل فيهما الفعل » (٣) .

والذي وجدته لابن عصفور حول المسألة قوله :

« ...، وذلك أنَّ المصادر المنتصبة بإضمار لا بد لها من تقدم ما يدل على الفعل المضمر ، إلاَّ أنْ تكون المصادر موضوعة موضع فعل الأمر ، فلا تحتاج إلى شيء مـن ذلك ؛ لأنَّ الحال بيِّنٌ ، إذ ذاك الفعل المضمر نحو قوله : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (٤) .

وابن عصفور فيما حكاه ابن الضَّائع يرجح مذهب السيرافي (٥) ، معللاً بأنَّـه لو عمل « هنيئاً » للزم أن يُضمر فاعل للفعـل المقـدر ، وَنَظَّـر لـه بقولـه : جـاء زيـدٌ ضاحكاً زيد ، ووصفه بالقلة ، وهو تعليل جيِّد .

---

(١) سورة محمد : آية ٤ .

(٢) شرح الجمل ٢٠٤/أ .

(٣) انظر : الكتاب ٣١٧/١ .

(٤) انظر : شرح الجمل ٤٢٣/٢ .

(٥) انظر : شرح السيرافي للكتاب ٨٥/٢،٨٦ ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع ٢٠٤/أ .

وهو المفهوم من كلام سيبويه : « فالظَّفر ، والهَنء ، عمل فيها الفعل » [١] .

وأمَّا ابن يعيش فقال : « دعاء له بهنئ ، والظَّفرُ فاعله ، فصار : يهنأ لـه الظَّفـر بمنزلة : هنيئاً له الظَّفر ، وصار اختزال الفعل وحذفه في هنيئاً له كحذفـه في قولهـم : الحذر ، وتقديره : احذر الحذر » [٢] .

والذي أراه في توجيه البيت أنَّ « هنيئاً » مصدرٌ نائب مناب الفعل ، وأنَّ الظَّفـر « فاعل بهنيء » [٣] وهو اختيار ابن خـروف ، وبـه قـال ابـن الضّـائع [٤] وتعليلـه وجيه في المسألة ، وا لله أعلم .

وأمَّا عن تنظير ابن الضّائع بالآية ، فابن عصفور استشهد بها على جـواز عـدم ذكر ما يدل على الفعل ، لوضع المصدر موضع فعل الأمر ، وا لله أعلم .

---

(١) انظر : الكتاب ٣١٧/١ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٢٣/١ .

(٣) وانظر أمالي ابن الشجري ٢٥١/١ ، ٢٥٣ .

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢٠٤/أ .

المسألة الثانية والعشرون

ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : [في الدعاء]

قال ابن عصفور :

« ومن ذلك قوله : هنيئاً [...] [١] ، وهما حالان قائمان مقام الفعل الناصب لهما ، فإذا قال لك قائل : إن فلاناً أصاب خيراً [...] هنيئاً له ذلك ، وكان الأصل ثبت له ذلك هنيئاً ، فحُذف الفعل الذي هو ثبت ، وأقيم هنيئاً[...]...» [٢] .

وقد حكى عنه ابن الضائع أنّه علل لهذا التقدير : لتكون الحال مبيِّنة ؛ لأنه لو عمل فيه هنئ ، كانت مؤكدة وهو قليل [٣] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

« وزعم ابن عصفور ...، قُلتُ : ليست الحال المؤكدة النائبة مناب الفعل[٤]، فعلها بقليلة، ألا ترى كثرة : أقائماً وقد قعد النّاس .. ، وقد كان الأستاذ أبو علي يزعم أنَّ هنيئاً عند سيبويه موضوع موضع المصدر ، وأنَّ العامل فيه فعلٌ من لفظه» [٥] .

---

(١) ما بين المعكوفات طمس بالأصل .

(٢) انظر : شرح الجمل المخطوط (سيدي خليفة) ص٢٧٦ .

(٣) انظر شرح الجمل ٢٠٤/أ ، ب .

(٤) كلمة الفعل زائدة في الأصل، ولعل صحة العبارة: « مناب فعلها » .

(٥) المرجع السابق .

الدراسة :

لم أجد هذا النّص لابن عصفور فيما طبع من كتبه إذا استثنيا قوله : « فإذا قلت لمن هو في حال نعيم : هنيئاً لك ، فكأنّك قلت : أدام الله لك ما أنت فيه من النعيم هَنِيئاً»(١) ، وما نُقِل عن المخطوط أمَّا ما حكاه ابن الضّائع من تعليل واعترض عليه فلم أجده .

والخلاف في المسألة في ترجيح تقدير على آخر من تقديري سيبويه حيث قال :

هذا بابُ ما أُجري مُجْرَى المصَادر المَدْعُو بها من الصفات . وذلك قولك : هنيئاً مَرِيئاً ، كَأَنَّك قلت : ثبتَ لك هنيئاً مريئاً ، وهناه ذلك هنيئاً ، وإنَّما نصبته ؛ لأنه ذكر [لك] خيراً أصابه رجل .

فقلت : هنيئاً مريئاً ، كَأَنَّك قلت : ثبت ذلك لك هنيئاً مريئاً أو هنأه ذلك هنيئاً ، فاختزل الفعل ؛ لأنّه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هَنَأَك »(٢) .

فكلا التقديرين واردٌ عند سيبويه .

وما اختاره ابن عصفور سبقه إليه السيرافي فيما حكاه عنه ابن الضّائع حيث قال: « زعم السيرافي أنَّه حال مبيِّنه ، وتقدير عاملها :

« ثبت لك ما أنت فيه هنيئاً » (٣) .

وبهذا التقدير قال ابن جني ورجّحه ابن الشجري على تقدير الفارسي(٤) وعلل ذلك بأنَّ أبا علي زعم أنَّ هنيئاً وقع موقع لِيَهْنِئْكَ ، وهذا لفظُ أمر ، والأمرُ لا يقعُ حالاً، أو موقع هَنَأَك « وهذا لفظُ خبرٍ يُراد به الدُّعاء ... والدعاءَ أيضاً لا

(١) انظر شرح الجمل ٤١٢/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣١٦/١ ، ٣١٧ .

(٣) انظر شرح الجمل ٢٠٤/٢أ ، وشرح السيرافي ٨٥/٢ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٢٥٣/١ .

يكون حالاً [١] .

وقدره بـ « ثبت » ابنُ يعيش [٢] .

وبهذا يمكن القول أنَّ اختيار ابن عصفور هو الرَّاجح بالاجماع على « ثَبتَ » وإن كان التقديران قال بهما سيبويه ، واختيار الأَعلَم من لفظ الفعل [٣] .

وأمَّا كون الحال المؤكدة النائبة عن فعلها قليلة ، فيمكن القول أنَّ هذه القلة نسبية؛ لأنَّ الأصل في الحال أن تكون مبيِّنة .

وما قاله ابنُ الضَّائع سبق إليه ابنُ يعيش ، وابنُ مالك [٤] ، وله شواهد تؤيده منها قوله تعالى : ﴿ وأَرْسَلناكَ للنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [٥] .

وقولهم : أقاعداً وقد سار الرَّكب. وا لله تعالى أعلم .

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٥٢/١، ٢٥٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٢٣/١ .

(٣) انظر النكت ٣٦٩/١ ، ٣٧٠ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٢٣/١ ، وشرح التسهيل ١٩٣/٢ .

(٥) سورة النساء آية : ٧٩ .

المسألة الثالثة والعشرون

ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : [في غير الدعاء]

حكى ابن الضائع أنَّ ابن عصفور يرى أنَّه لا يستعمل « كفراً » إلاَّ مع « حمداً » و «شكراً» ولا يُقال : حمداً وحده أو شكراً [١] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

« ولفظ سيبويه لا يقتضي هذا ، ولو أرادهُما قال : حمداً لا كفراً وشكراً لا كفراً.. » [٢] .

الدراسة :

ذكر سيبويه هذه المصادر في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء « فقال :

« فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنَّك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكراً ، ... ، وإنَّما أُختزل الفعل ههنا ، لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل »[٣].

وعلى هذا فابن عصفور مُتَفردٌ بهذا الرأي ، وقد حكاه عنه النُحاة إلاَّ أنَّهم لم يعترضوا عليه ، وهذا يعني قبوله عند غير ابن الضائع ، خاصة وأنَّ هذه المصادر قد اشتهرت بالمعنى الذي استعملت فيه ، والإعمال هو الذي أجاز الإضمار .

وبهذا يتبين أنَّ ابن الضائع محقٌ في أنَّ لفظ سيبويه لا يقتضي ما قاله ابن عصفور ، ويؤيده نسبته عند المتأخرين لابن عصفور لا لسيبويه ، والله أعلم .

---

(١) انظر شرح الجمل ٢٠٤/ب ، ٢٠٥/أ .

(٢) انظر الكتاب ٣١٨/١ ، ٣١٩ .

(٣) انظر الكتاب ٣١٨/١ ، ٣١٩ .

المسألة الرابعة والعشرون

ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : [في غير الدعاء]

قال ابن الضائع: «وزعم ابن عصفور أيضاً أنَّ مسرَّة لا يستعمل إلا مع كرامة»(١)

ثم اعترض بقوله :

« فإن كان عنده من اللغة في ذلك ، فلقد كان ينبغي أن يظهره ، وسيبويه كان الأولى ببيان ذلك لو كان فيه ثبت كما بينه في القول » (٢) .

الدراسة :

تحدث ابن عصفور عن « كرامة ومسرَّة » بقوله : « وأما نعمة عين ، وكرامة ومسرَّة ، فأسماء موضوعة موضع المصادر » (٣) .

ومع هذا لم أجد له نصاً يفيد ما حكاه ابن الضائع ، ولا أظنُّ أنَّ ما لم يُظهره سيبويه يُرَدُّ ، خاصة وأن الفترة التي بينهما كفيلة بأن تُظهر ما لم يُظهره سيبويه ، وكم أظهرت ، وبينت ، وكم ترك السابق للاحق ، ثم إن سيبويه لمَّا تحدث عن هذه المسألة قرن بينهما بقوله : « ...، وأفعل ذلك ، وكرامةً ومسرَّةً » (٤)

---

(١) انظر شرح الجمل ٢٠٥/ب .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر شرح الجمل ٤١٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٣١٨/١، ٣١٩ .

وعلى ذكر الاسمين مجتمعين درج الجمهور [١] .

بل قد صرَّح صاحبُ التصريح بعدم جواز فصلهما قائلاً :

« أمَّا » وكرامة ، ومسرَّة « أي أَفْعَل ما تُريد ، وأكرمك كرامة وأسرك مسرَّة، ولا تُستعمل مسرَّة إلاَّ بعد كرامة وكرامة اسم مصدر » [٢] .

وبهذا تبيَّن أنَّ اعتراض ابن الضَّائع في غير محله ، خاصة وأنَّ هذه الأساليب أصبحت عند العرب أشبه بالأمثال التي يجب أنْ تُحكَى كماقيلت ، والله أعلم .

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٦٦٢/٢ ، وشفاء العليل ٤٥٦/١ ، والصبَّان ١١٨/٢ .

(٢) انظر التصريح ٣٣٢/١ .

المسألة الخامسة والعشرون

باب أقسام المفعولين الخمسة:

قال ابن عصفور :

« وأما منع أبي القاسم الرَّفع في : استوى الماءُ والخشبةَ [١] ، ففاسد ، وكأن الذي حمله على ذلك أنه لا يسوغ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ .

وهذا لا حجة فيه ؛ لأنَّه وإن لم يسمع ذلك فيه ، فلا يمتنع العطف ، كما لم يمتنع اختصم زيدٌ وعمروٌ ، بالرفع ، وإن لم يسغ : واختصم عمروٌ » [٢] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

« وزعم ابن عصفور أنَّ الذي غلَّطه أنَّه لا يجوز : استوى الماء وحده . قال : وهذا لا يلزم في المعطوف ، ألا ترى اختصم زيدٌ وعمرو ، قلت :

قلت: والأولى أنْ ينسب إليه أنَّ نسبة الفعل إلى الخشبة مجازٌ ، لأنها لم تتحرك في موضعها ، فالذي تحرك حتى ساواها هو الماء ، فيقرب هذا وإن لم يكن مثله من قولهم: ما زلتُ أسير والنيل ، ... ، فالأولى أن يُقال : يَضْعُف في استوى الماء والخشبة ، ولا يقطع فيه بالمنع من جهة القياس » [٣] .

الدراسة :

كثير من المسائل يحاول ابنُ الضائع النيل من ابن عصفور بأدنى ملابسة وإن لم يصرح بالتخطئة ؛ لأنَّ ما قاله ابن عصفور من إجازة العطف أجازة غيره ، ومنهم الجرجاني الذي يقول : « ويدلك على صحة ما ذكرناه أنه لا ينفك من معنى

---

(١) انظر الجمل ٣١٧ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٢/٤٥٥ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢٦٤/ب .

العطف ، أَلَا ترى أنَّ قولك : استوى الماءُ والخشَبَةُ ، واستوى الماءُ والخشبةَ واحدٌ ، وكيف لا يكون كذلك ، واستوى يقتضي فاعلين ؟ فلو لم يكن في الكلام معنى العطف لم يجز أَلْبَتَّةَ » (١) .

وصرح بهذا الرضي بقوله :

« وقيل لا يجوز العطف في : استوى الماءُ والخشبةُ أيضاً ؛ لأنَّ « استوى » هنا ليس بمعنى استقام ، بل بمعنى ارتفع كمافي قوله تعالى : ﴿ ذو مِرَّة فَاسْتَوى﴾(٢) .

وله أن يجوز العطف في هذا المثال أيضاً ، ويقول : استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ، ولا بمعنى ارتفع .

والمعنى : تساوى الماءُ والخشبةُ في العلو ، أي وصل الماءُ إلى الخشبة ، فليست الخشبة أرفع من الماء ، ... » (٣) .

وهذا هو المفهوم من تقديرات النُّحاة : أي بالخشبة (٤) .

وألجأ ذلك أَبا حيَّان إلى القياس ؛ لأنه يرى أنَّ العطف ليس نصاً في المعنى (٥) .

وبهذا يُمكن القول أنَّ اختيار ابن عصفور هوالرَّاجح ، ولا يُحتَاج لتأويل من ابن الضَّائع ، لما سبق من تعليل ، ولأنَّ الأصل في الواو العطف (٦) .

ولأنَّه لا يُقال في شيء من الأَشياء : استوى بنفسه حتى يُضَم إلى غيره (٧) .

ولأنَّ ابن الضَّائع لم يستطع نفيه من جهة القياس ، والله أعلم .

---

(١) انظر المقتصد ٦٦١/١ .

(٢) سورة النجم آية : ٦ .

(٣) انظر شرح الرضي ٥٢٠/١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٩٨/١ ، والأصول ٢١٠/١ .

(٥) انظر الارتشاف ٢٩٣/٢ .

(٦) انظر الأصول ٢١١/١ ، والمقتصد ٦٦١/١ .

(٧) انظر اللسان " سواء " .

المسألة السادسة والعشرون

أقسام المفعولين الخمسة :

قال ابن عصفور :

« والثالثُ (١) : كَيفَ أنت وزيداً ، لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلاّ النَّصب ؛ لأنَّك لو قلت : وزيدٌ ، لكان التقدير : كيف أنت وكيف زيدٌ ؟ فيكون سؤالاً عن كل واحد منهما على الانفراد ، فيتغير المعنى » (٢) .

* فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

« .. ، ومثَّل ابن عصفور هذا الوجه بقولهم : كيف أنت وزيداً ؟

فقال : لا يجوز التشريك ؛ لأنَّه يلتبس بالسؤال عن كل واحد منهما على الانفراد ، وهذا غَلَط ، بل قد نصَّ سيبويه على اختيار الرَّفع ، فهو من القسم الثاني من التقسيم الأخير ، وذلك أنَّك إذا سألتَ : مَنْ بينه وبين زيد اختلاط والتباس فهم المقصود ، فلا يقع ليس ، فقد كان ينبغي ألا يجوز فيه إلاَّ النَّصب ، إذ لا ناصب له، لكن زعم سيبويه أنَّه جاز على توهم « كان أو يكون » (٣) .

الدراسة :

أدرج النُّحاة هذا المثال في القسم الثالث من مسائل المفعول معه ، وهو ما يترجح فيه العطف ، ونصوا على الرَّفع فيما بعد الواو ورجحوه ، وذكروا فيه

---

(١) من أقسام المفعول معه وهي : قسمٌ يتساوى فيه النَّصب والعطف نحو قام زيد وعمروٌ ، وعمراً ، وقسم الاختيار فيه النَّصب ، مع جواز العطف ، نحو : قمت وزيداً ، وزيدٌ ، وقسم لا يجوز فيه إلا النصب وهو ما نحن بصدده ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٥ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢/٤٥٥ .

(٣) انظر شرح الجمل ٢٦٥/أ .

النّصب ، ووصفوه بالقلة ، كما ذكر سيبويه ، وقدّر فيه فِعْلاً ناسخاً إذ يقول :

« وزعموا أنَّ ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على « ما » ولا « كيف » ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيءٍ لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على « ما » و « كيف » ، كأنّه قال : ... ، وما كُنْتَ وزيداً ، لأنَّ « كنت » و «تكون» يقعان ههنا كثيراً ، ولا ينقصان ما تُريد من معنى الحديث ... » [1] .

وابن عصفور يوجب النصب ، وهو بهذا مخالفٌ للجمهور ، إلاّ أنّه يقيِّد النّصبَ بإرادة الجمع ، والرّفعُ جائز على تقدير الإنفراد .

وهذه تأويلات بعيدة في المسألة لا يُبنى عليها أثرٌ لفظي .

والجمهور يرجحون الرّفع ، ويجيزون النّصب مع القلة ، وتقديرفعل ناسخ حُذف تخفيفاً [2] .

وعلل ذلك الرّضي بقوله :

« والقسم الثاني : أعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي ، نحو : ما أنت وزيداً ، .. فها هنا العطف أولى بلا خلاف ، وإنْ قَصدت المصاحبة ؛ لعدم النّاصب ، وضعف الدّال عليه ، وهو « ما » الاستفهامية ، و « كيف » ؛ وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية » [3] .

وبهذا فما ذهب إليه الجمهور ، واختاره ابن الضّائع هو الرّاجح ، والله أعلم .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٣/١ ، والتبصرة ٢٥٩،٢٥٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٨/٢ ، والرضي ٥٢٤/١، والارتشاف ٢٨٨/٢ ، والهمع ٢٤٢/٣ .

(٣) انظر الرّضي ٥٢٤/١ .

المسألة السابعة والعشرون

أقسام المفعولين الخمسة:

حكى بَعضُ النحويين عن الأعلم أنّه لا بُدَ في نصب المفعول له من اتحاد الفاعل والزَّمان (١) .

والبعض الآخر ذهب إلى أنَّ هذين الشرطين واحد ؛ لأنَّه لا يُتصور أنْ يتفارقا إلاَّ إذا كانا لفاعلين ، كما تقول : أكْرِمُك لإجلالك إياي أمس (٢) .

* وردَّ ابنُ عصفور فيما حكاه ابن الضَّائع على من قال بعدم تفارقهما مجيزاً إيَّاه ، ومثَّل بقوله : « أكْرمتُكَ أمس طمعاً في معروفك غداً » .

* ثم اعترض ابن الضَّائع بقوله :

« وهذا الرَّدُّ فاسدٌ ؛ لأنَّك وقت إكرامك طامع ، ولو لم تكن طامعاً في ذلك الوقت لم يكن الطَّمَعُ علة في وجود الإكرام ، وإنَّما « الغَدُ » ظرفٌ لحصول المعروف » (٣) .

الدراسة :

حكى ابن الضَّائع عن الأَعْلَم هذين الشرطين كغيره من النُّحاة ، إلاَّ أنَّ الأزهري لم ينسب للأعلم ، إلاَّ اتّحاد الزمان (٤) .

أما ما نسبه لابن عصفور ، فلم أجده في كتبه ، ولم أجد أحداً غير ابن الضَّائع

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٢١/٢ ، وأوضح المسالك ٤٤/٢ ، والتصريح ٣٣٥/١ ، والهمع ١٣٢/٣ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الضائع ٢٦٩/أ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن الضائع ٢٦٩/أ .

(٤) انظر : التصريح ٣٣٥/١ .

حكاه عنه .

والمتقدمون لم يشترطوا ما اشترطه الأعلم ، بل يجيزون « أكرمْتُك أمس طمعاً في معروفك » (١) .

وهذا لا يَعني أنَّ ابن الضَّائع يُنْكِره ، وإنَّما يوجِّه المثال بأنَّ الإكرام والطمع في المعروف متلازمان وقت الإكرام ، وكلمة : « غَدٍ » ظرف لحصول المعروف فيه :

وقد نُسِبَ لسيبويه وغيره عدم اشتراط اتحادهما ، وأنَّه يجوز : جئتك أمس طمعاً في معروفك غداً (٢) ، ومن شواهدهم قول الشاعر :

فَجِئتُ وَقَد نَضَّت لِنَومٍ ثِيَابَها لَدى السترِ إلاَّ لبسَة المتَفَضِلِ (٣) .

على أنَّ وقت النَّوم متأخر عن وقت النَّض ، وإن كان دخول حرف الجر هُنا لَفقْدِ الشَّرط (٤) .

ومما انتفى فيه الاتحادان قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ (٥) .

وبهذا يمكن القول أَنَّ ردَّ ابن الضَّائع على ابن عصفور من بَابِ التَّمَحُك ولا يُبنَى عليه أثرٌ لفظي . والله أعلم .

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٢١/٢ ، والهمع ١٣٢/٣ .

(٢) انظر : التصريح ٣٣٥/١ ، والهمع ١٣٢/٣ .

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٤ ، وانظر أوضح المسالك شاهد رقم ٢٥٢ ، والهمع ١٣٢/٣ .

(٤) انظر أوضح المسالك ٤٤/٢ .

(٥) سورة الإسراء آية : ٧٨ .

المسألة الثامنة والعشرون

باب الاستثناء:

ذهَب بَعضُ النحويين إلى أَنَّ « نِصْفَه » بدلٌ من « قليل » بدل الشيء من الشيء في قوله تعالى : ﴿قُمِ اللَّيلَ إلاَّ قَلِيلاً * نِّصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنهُ قَلِيلاً﴾ [(١)] .

فَردَّ ابن عصفور قائلاً : .

« ... ، وهذا الذي استدلوا به لا حجة فيه ، بل النّصف بدل من القليل بدل بعض من كُلٍّ ، ويكون القليلُ مُعيَّناً بالعُرف أي بالعادة أنْ يُسمَّى قليلاً ، والدليل على فساد ما ذهبوا إليه من أنَّ النصف بدلٌ من القليل بدل شيء من شيء أنَّ من قام الليل إلاَّ نصفه لا يُقَال فيه أَنَّه قد قام الليل إلاَّ قليلاً » [(٢)] .

* ثم اعترض ابن الضّائع على ابن عصفور بقوله :

« .. ، قُلْتُ : أمَّا تعين القليل بالعادة ، فإنْ أَراد به أنَّ العادة قد عيَّنت شخصه حتى صار يقع على ثُلُثِ الليل مثلاً ، أو جزءٍ منه ، مُتعين فهو باطلٌ ولا بد بل كُل ما دون النّصف قليل ، فيقع على الثلث والرّبع والسدس إلى غير ذلك .

وإن أراد خلاف ذلك بل ما يقع عليه القليل ، فلا فائدة لبيانه ... والأولى أن يُقال في الانفصال : إنَّ النّصف بدلٌ من الليل بدل إضراب .. » [(٣)] .

---

(١) سورة المزمل آية : ٢،٣ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢/٢٥٠،٢٥١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢١١/أ .

الدراسة :

كَثُرَ كلام العلماء في تفسير وتوجيه هذه الآية :

فالفراء يرى أنَّ المعنى : أَوْ نِصفَه ، ثم رخص فقال : أو انقص منه قليلاً ، من النصف إلى الثلث ، أو زد على النصف إلى الثلثين ، وتوجيه هذا متعلق بالمعنى [(١)]

ووافقه الزجَّاج من حيث المعنى ، وزاد التوجيه الإعرابي ، إذ يرى أنَّ « نِصفَه» بدلٌ من الليل [(٢)] .

ووافقهما مكي وزاد انتصاب « نِصفَه » بـ « فعل » مضمر ، والتقدير عنده : قم « نِصفَه » كما يرى أنَّه ظرف زمان [(٣)] ، وقال بظرفيته الأنباري [(٤)] .

أمَّا الزمخشري ، فذكر وجه البدلية ، وزاد أنَّ « قليلاً » استثناء من قوله « نِصفَه » وقد قُدِّم المستثنى على المستثنى منه ، وبه قال الأنباري أيضاً ، ووافقهما السيوطي [(٥)] .

وقد وجَّه المسألة أبو حيَّان توجيهاً حسناً إذ يقول :

« والذي يَظْهَر أنَّ المأمور به أولاً قيام الليل ، إلاَّ ما ينطلق عليه قليل كـ « ساعة » أو غيرها ، ثم قوله : نِصفَه على إضمار قُم ثانياً ، وجاء بعد ذلك التخيير بين « قليل من النصف ، أو زائد على النصف .. » [(٦)] .

وردَّ وجه الاستثناء لما فيه من التكرار ؛ ولأنَّه يصير استثناء مجهول [(٧)] .

---

(١) انظر : معاني القرآن ١٩٦/٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٣٩/٥ .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢٦٧ .

(٤) انظر : البيان ٤٦٩/٢ .

(٥) انظر الكشاف ١٧٥/٤ ، والبيان ٤٦٩/٢ ، والهمع ٢٦٤/٣ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٣٥٨/٨،٣٥٩ .

(٧) انظر : البحر المحيط ٣٥٨/٨،٣٥٩ .

ثم أضاف قوله :

« إننا لو أبدلنا « نِصفَه » من « إلاَّ قليلاً » ، فهذا فيه إطلاق القليل على النصف، ويكون التقدير : إلاَّ نِصفَه فلا تقمه ، أو انقص من النِّصف الذي لا تقومه، أو زد عليه ، وهذا معنى لا يصح ، وليس المراد من الآية قطعاً إلاَّ إذا جعل «قليلاً » الثاني بمعنى نصف النصف [1] .

والرَّاجح في المسألة أنَّه بدلٌ من الليل ، بدل بعض من كل ليس بدلا من «قليلاً»؛ لأنَّ القليل مُبْهَم .

وعليه فاعتراض ابن الضَّائع واردٌ في كون العَرف لا يُعين القليل .

إلاَّ أنَّه زلت به القدم عندما قال :

« إنَّ النِّصف بدلٌ من الليل بدل إضراب » .

وذلك لأنَّ بدل الإضراب لا يأتي في القرآن ، بل هو منزه عنه ، وإنَّما يأتي في لفظ النَّاسي ، أو الغالط [2] .

وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

هذا ويرى بعضُ النُّحاة أنْ يؤتى في حالة الإضراب بـ « بل » للاشعار، وأنْ يُنْتَقل من الأدنى للأعلى .

كما فرَّق بعضهم بين الغلط والنسيان ، بأنَّ الغلط من اللسان ، والنسيان من الجَنان [3] والله أعلم .

---

(١) انظر البحر المحيط ٣٥٩/٨ ، بتصرف .

(٢) انظر المقتضب ٢٩٧/٤ ، والجمل ٢٦ ، والبسيط ٤٠٨/١، وشرح الرضي ٣٨٦/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢٨/١،٢٩٧/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/١ ، وتوضيح المقاصد ١٠٨/٢ .

المسألة التاسعة والعشرون

الاستثناء:

حكى ابن الضائع عن ابن عصفور أنَّ « سِوَى » ظرف متمكن ، وأنَّه أخذ على الفارسي تسويته في عدم التمكن بين « سِوَى ، وسواء » محتجاً بأنَّ الأصل في الظروف التمكن ، ولا يقال في شيء منها بعدمه إلاَّ تثبت[1]، كما أنَّ سيبويه اقتصر على « سواء » الممدودة ، ولم ينص على أنَّ المقصورة غير متمكنة [2] .

ثم اعترض ابن الضائع بقوله :

« قُلتَ : وليت شعري ما الفرق بين النَّص من سيبويه على أنَّ المقصورة غير متمكنة ، والنَّص على ذلك من أبي على ؟ .

فإن قال : سيبويه باشرالعرب ، فيُحمل كلامه على النَّقل ، وليس كذلك أبو علي .

قلت : هما مستويان في النفي ، فإنَّ سيبويه إذا نفى تمكن « سواء » الممدودة، فيحمله على الاستقراء ، أي لم يسمعا من كلامهم إلاَّ كذا ظرفاً .

وأي فرق بين سيبويه وأبي علي في ذلك ، فكلام العرب مروي .. يُمكن لكل متأخر أن يتتبعه ويستقريه » [3] .

الدراسة:

« سُوى » بكسر السين وضمها مقصورتين ، وبفتح السين وكسرها ممدودتين، لا خلاف في استخدامها للاستثناء .

وإنما الخلاف قائم في كونها ظرفاً ، فتلزم النَّصب أو اسماً بمعنى « غير » فتتأثر

---

(١) هكذا في الأصل ولعلها : بـ« تثبت » .

(٢) انظر شرح الجمل ٢١٢/ب .

(٣) المرجع السابق .

بالعوامل ، فالكوفيون يرون أنّها تُستعمل اسماً وظرفاً [١] .

واستدلوا على اسميتها بتأثرها بالعوامل في قوله الشاعر :

ولاَ يَنْطِقُ المكروه مَن كان مِنْهُمُ
إذا جَلسُوا مِنّا ولا من سِوائنا [٢]

والشاهد إدخال حرف الجر على سِواء ، وإعماله فيها .

ومثله قول شَهل بن سنان « بالمعجمة »

ولم يَبْقَ سِوى العدوا نِ دنّاهُم كَما دَانُوا [٣]

حيث الشاهد فيه إعراب « سِوى » فاعل .

ويوافق الكوفيين الرُّماني ، والعُكْبَري ، وابن هشام [٤] .

وحكى عنهم ابن الأنباري قولهم : « والذي يدل على ذلك [٥] أنّه روي عن بعض العرب أنّه قال : « أتاني سواؤك » فرفع ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه»[٦] .

وحكاه عنهم صاحب التصريح ، ونسبه للمُطَرّزي [٧] .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢٩٤/١ (مـ ـ ٣٩) ، والارتشاف ٣٢٦/٢ ، والتصريح ٣٦٢/١ .

(٢) البيت للمرار بن سلامة العجلي ، وانظر في الاستشهاد به : الكتاب ٣١/١، ٤٠٨ ، والانصاف (م٣٩) ، واللسان (س و ى) وفي الكتاب ٤٠٧/١ ، أنه لرجل من الأنصار ويروى : ولا ينطق الفحشاء .... إذا قعَدوا .

(٣) انظر : الرضي ١٣٢/٢ ، والتصريح ٣٦٢/١ ؛ هذا وينسب للفند الزّماني ، انظر الرضي ١٣٢/٢.

(٤) انظر : الارتشاف ٣٢٦/٢ ، والمغني ١٤١/١ ، والإنصاف م٣٩ ، والتصريح ٣٦٢/١ .

(٥) أي على تأثرها بالعوامل .

(٦) انظر : الإنصاف م٣٩ .

(٧) انظر التصريح ٣٦٢/١ ، والمطرزي هو / ناصر بن عبد السّيد بن علي المطرّز ، أبو الفتح النحوي، الأديب ، ... برع في النحو ، واللغة والفقه ، ولد في رجب سنة ٥٣٨ هـ .

ومات بخوارزم سنة ٦١٠هـ ، له شعر ومؤلفات كثيرة ، انظر ترجمته في إشارة التعيين ٣٦١ ، وابناه الرواه ٣٣٩/٣ ، ٣٤٠ ، والبغية ٣١١/٢ .

وأمّا البصريون ، فيلزمونها النّصب على الظرفية ، ويعللون ذلك باستعمالها في اختيار الكلام نحو : « مَررتُ بالّذي سِواك » ؛ ولأنّها في الأصل صفة ظرف ووقوعه صلة نحو : جاءَني الّذي سِوى زيد ، واستدلوا على أنّ العـاملَ يتخطاهـا ، ويعمـلُ فيما بعدها [١] .

أمّا ابن مالك ، فينفي عنها الظرفية مطلقاً ، ويرى أنّها اسمٌ يتأثر بالعوامل رفعاً ونصباً وخفضاً [٢] .

والرّاجح في المسألة مذهب الكوفيين ومن وافقهم ، لـورود الشـواهد عليـه مـن الشـعر والنثر [٣] ، وإنْ كـان المـبرِّد وصفـه بـالقُبح وخَـصَّ ماجـاء في الشـعر بالضرورة[٤] .

وأمّا ما حكاه ابن الضّائع عن ابن عصفور ، فلم أجـده في كتبـه بينمـا جـاء في شرح الجمل قوله :

« وسِوى ، وسُوى ، وسَواء ، بمنزلة « غير » في المعنى ، إلاّ أنّها أبداً تكـون في موضع نصب على الظرف ... » [٥] .

وهذا دليل على موافقته لجمهور البصريين .

ومن أجل ما وهم فيه ابن الضّائع بسطت الآراء في المسألة خوفاً من الزّلل وا لله أعلم .

---

(١) انظر : الكتاب ٣١/١ ، والرضي ١٣٢/٢ ، والانصاف م٣٩ ، وابن يعيش ٨٣/٢ .
(٢) انظر : شرح التسهيل ٣١٢/٢ ، وما بعدها .
(٣) انظر الانصاف (م٣٩) ، وشرح التسهيل ٨٣/٢ .
(٤) انظر : المقتضب ٣٥٠/٤ .
(٥) انظر : شرح الجمل ٢٥٩/٢ .

المسألة الثلاثون

الاستثناء :

قال ابن عصفور :

« وأما « بَلْهَ » (١) فإدخالها في باب الاستثناء فاسدٌ ، لأنَّك إذا قلت :
قام القوم بَلْهَ زيداً ، فإنما معناه عندنا : دع زيداً ، ولا يتعرض للإخبار عنه ، وليس المعنى إلاَّ زيداً ، قال الشاعر :

تَذرُ الجمَاجِمَ ضَاحِياً هاماتُها بَلهَ الأكُفَّ كأنَّها لم تُخلَقِ (٢)

ألا ترى أنَّ المعنى دع الأكفَّ فهذه صفتها ، و لم يُرِد استثناء الأكف من الجماجم » (٣) .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله :

« .. ، وهذا مُنَاقِضٌ لقوله : كأنَّها لم تُخلَق ، فَإِنَّما يُرِيد إذا كان فعلها في الجماجم كذا ، فالأكف أَحْرَى بذلك ، فكأنَّها لم تكن قط ، فيقال : إنَّها قطعتها فلا فرق بين معنى « لاسيما » و « بَلْهَ .. » (٤) .

(١) بَلْه : اسم فعل أمر بمعنى "دع"، ويأتي مصدراً بمعنى الترك ، واسماً مرادفاً " لكيف " انظر اللسان (ب ل هـ) وشرح الجمل ٢٦٢/٢ .

(٢) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥ ، واللسان " ب ل هـ " وانظر في الاستشهاد به شرح المفصل ٤٨/٤ ، والارتشاف ٣٣١/٢ ، والمغني ١١٥/١ ، والخزانة ٢١١/٦ . وتروى " الأكفِّ " بالنصب والجر ، وبالرفع على أنَّ " بَلْه " بمعنى " كيف " ورواية الديوان " فترى " " وضاحياً ، وظاهراً أوبارزاً .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢٦٢/٢ .

(٤) انظر : شرح الجمل ٢١٣/ب .

الدراسة :

تَحدَّث ابن عصفور عن إدخال « لا سيما » و « بَلْهَ » في الاستثناء، وحكم على إدخالهما بالخطأ ، معللاً بأنَّ الاستثناء إخراج بعض من كل .

إلا أنَّه التمس لمن أدخل « لا سيما » في نحو : قام القوم لا سيما زيدٌ أنَّ زيداً قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم في القيام ، لأنَّ قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم ، فلَمَّا كان فيها هذا القدر ، من الإخراج جعلها لذلك من هذا الباب (١) .

ولعل سبب الخلاف في « بَلْهَ » أنَّها توافق معنى الاستثناء في إخراج ما بعدها عن حكم ما قبلها ، وتُخَالِف معنى الاستثناء في أنَّ ما بعدها قد يجتمع مع ما قبلها في أصل المعنى (٢) .

وإدخالها في أدوات الاستثناء هو مذهب الكوفيين والبغداديين ، وهي عندهم بمعنى « لا سيما » وعند بعض الكوفيين بمعنى « غير » (٣) .

وأمَّا البصريون فلا يجيزون استعمالها للاستثناء ، لأنَّها لا تُستعمل « إلا » في مكانها ، ولأنَّ ما بعدها لا يكون إلاَّ من جنس ما قبلها ، ولأنَّ حرف العطف يجوز دخوله عليها .

والرَّاجِح في المسألة هو رأي جمهور البصريين وهو اختيار ابن عصفور لما سبق من تعليل ، ولأنَّ الكوفيين اضطربوا في قياسها ، فتارة جعلوها

---

(١) انظر : شرح الجمل ٢٦٢/٢ ، بتصرف .

(٢) هذا التعليل مقتبس من تذكرة النحاة ص٥٠٠ .

(٣) انظر في ذلك : الجنى الداني ٤٢٦ ، والارتشاف ٣٣١/٢ ، والهمع ٢٩٦/٣ .

بمعنى « غير » [1] وأُخْرَى بمعنى « لاسيما » [2] .

ولكثرة الجدل في الكلمة ، وهي فَرعٌ عن « لا سيما » عند من أعملها، و « سيما » لم يُدْخلها أكثرُ النَّحويين في أدوات الاستثناء ، فمن بابٍ أولى إخراج « بَلْهَ » أمَّا اعتراض ابن الضَّائع على تقدير ابن عصفور ، فلا يُبنَى عليه قضية نحويه ؛ لأنَّه اختلاف في العِبارة ، وابن عصفور أوجز لوضوح المعنى ، والله أعلم .



(١) الخزانة ٦/٢٣٢ .

(٢) انظر الهمع ٣/٢٩٦،٢٩٧ .

المسألة الحادية والثلاثون

الاستثناء:

قال ابن عصفور :

« ولا يجوز الوصفُ « بإلاّ » إلاّ في موضع يصلح فيه الاستثناء بـإلاّ ، فـلا يجـوز أنْ تقولَ : قام عمروٌ إلاّ زيداً ؛ لأنّ الاستثناء لا يسوغ هنا .

ويخالف الوصف بـ « إلاّ » وما بعدها الوصف بغير ذلـك مـن الصفـات في أنّـه يجوز أن يوصف بها الظاهر ، والمضمر ، والمعرفة والنكرة .

ويخالف أيضاً الوصف بـ « إلاّ » وما بعدها الوصف بـ « غـير » في أنّـه يجـوز أن تقوم « غير » مقام مصوفها ، ولا يجوز ذلك في « إلاّ » [(١)] .

فاعترض ابن الضّائع بقوله :

« وزعم ابن عصفور أنّه يُخَالفُ جَميع الأوصاف ، فيكون صفة للمضمر فتقول: قاموا إلاّ زيد ، ويكون صفة للنكرة ؛ وإن كان معرفة .

قلت : هذا وهم منه أما الأول فلا يجوز أصلاً ، كما لا يجوز في قاموا غير زيـد أن يكون صفة ؛ ولذلك كانت قراءة : ﴿ فَشَرِبُوا مِنه إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُـم﴾[(٢)] شـاذةً ، فوجهُها عند الزمخشري أنّه محمول على المعنى أي : لم يبق إلاّ قليل منهم.كذا قـدره ، وكأنّه يريد أن معنى يشربوا : لم يتركوه إلا قليل منهم .

---

(١) انظر شرح الجمل ٢/٢٥٤ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٤٩ ، والقراءة المشهورة بنصب " قليل " على الاستثناء ، وأمّـا قـراءة الرفع حملاً على المعنى فنسبت لـ " عبد الله ، وأُبي ، والأعمش ، إلاّ أنّه لم يُحْكَم عليها بالشذوذ ، عنـد غير ابن الضّائع ، انظر البحر ٢/٢٦٦ ، والفريد ١/٤٩٠ ، ٤٩١ ، ونص الزمخشـري هـو : فلمـا كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه حُمل عليه ، كأنه قيل : فلم يطيعوه إلاّ قليل منهـم .. " الكشاف ١/٣٨١ .

وأمَّا جَريانه على النكرة فضعيفٌ ؛ لأنَّ الوصف بـ « إلاَّ » مع ما بعدها فهي بمعنى « غير » و « غير » نكرة ، ومن الوصف بـ « إلاَّ » قوله :

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُه أَخُوه لَعَمْرُ أَبِيك إلاَّ الفَرْقَدانِ [(١)]

والتقدير : وكُلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقُه أخوه » [(٢)] .

الدراسة :

جمهور النُّحاة على أنَّ الأصل في « غير » أن تكون صفة ، والأصل في « إلاَّ » أن تكون أداة استثناء ، إلاَّ أنَّهما يتقارضان ، فتحمل إحداهما على الأخرى فيما هو أصل [(٣)] .

إلاَّ أنَّ كلامهم يَضْطَربُ في الوصف بـ « إلاَّ » .

فسيبويه عقد باباً للوصف بـ « إلاَّ » قياساً على « مثل وغير » ومثَّل لذلك بقوله: « لو كان مَعَنا رجلٌ إلاَّ زيدٌ لَغُلِبْنَا ، والدليل على أنَّه وصفٌ أنَّك لو قُلتَ : لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا ، وأنتَ تُريدُ الاستثناء ، لكنتَ قد أحلتَ » [(٤)] .

أما الأَخْفَشُ فيرى أنَّ « إلاَّ » تكون صفة لنكرة ، أو لما فيه « ألف ولام » نحو : مَررتُ بالقوم إلاَّ أخيك [(٥)] .

---

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب ، وينسب لغيره ، وهو من شواهد الكتاب ٣٣٤/٢ ، وانظر الكامل ١٤٤٤/٣ ، والإنصاف م٣٥ ، وشرح المفصل ٨٩/٢ ، والرَّضي ١٢٩/٢ ، والهمع ٢٧٢/٣ ، والخزانة ٤٢١/٣ ، ٣٢١/٩ ، ٣٢٢ ، هذا وللبيت توجيهات عدة بسطها صاحب الخزانة ٤٢١/٣ ، فما بعدها .

(٢) انظر شرح الجمل ٢١٣/ب ، ٢١٤/أ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٨٩،٨٨/٢ ، والمغني ٧٠/١ ، ١٥٨ ، والهمع ٢٧٠/٣ ، وما بعدها .

(٤) انظر الكتاب ٣٣١/٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ٣١٣/٢ .

ونَصَّ ابن السَّراج على أنَّ ما فيه « أل » ، وتكون إلاَّ فيه وصفاً ، لأبُدَّ أن تكون « أل » جنسية [١] .

وجميع هذا عن جريان الوصف بـ « إلاَّ » على النكرة ، وبه قال الجمهور ، ولا داعي لتضعيفه من ابن الضَّائع ، ومن شواهدهم عليه قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [٢] .

وقد أوجب فيها الوصف سيبويه [٣] .

ومن شواهدهم الشعرية قول الشاعر :

أُنِيخَت فَأَلقتْ بَلْدَة فوق بَلْدةٍ

قليلٍ بها الأصْواتُ إلاَّ بُغامُها [٤]

والتقدير : قليلٌ بها الأصوات غير بغامها .

هذا وفي البيت وجهٌ آخر : أن يكون « قليل » بمعنى النفي ، والتقدير : ما بها إلاَّ بُغامها .

وفي الهمع : « المراد بالوصف بـ « إلاَّ » عطف البيان » [٥] .

إلاَّ أنني أرى ردَّه ، ولذلك لعدم وروده عند النُّحاة ، ولأنَّ باب الصفة غير باب العطف ، وبعض النُّحاة منع البدلية في الآية السابقة معللاً بأنَّ شرط البدل في الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأل [٦] .

---

(١) انظر : الأصول ٢٨٥/١ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٢٢ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٢/٢ ، وانظر شرح التسهيل ٢٩٨/٢ .

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص٧١٦ ، وانظر في الاستشهاد به . الكتاب ٣٣٢/٢ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ، والخزانة ٤١٨/٣ .

(٥) انظر الهمع ٢٧١/٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٢٩٨/٢ .

والذي يظهر بعد عرض المسْأَلة أنَّ عدم وصف المضمر بـ « إلاَّ » هو الصحيح ، وهو مذهب الجمهور [١] ، وحكاه الرَّضي بقوله :

« لابُدَّ لـ « إلاَّ » إذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف ، جمعٍ أو شبهه ، منكرٍ أو معَّرف باللام الجنسية » [٢] .

وجواز الوصف بِهَا للظاهر والمضمر ، والنكرة والمعرفة نُسِبَ لبعض المغاربة[٣].

وهذا مُجْمَلُ ما في المسْألة ، والذي أراه أنَّ ابن عصفور توسع في المسألة بما لا ينبغي ، والوجه ألا يُقَال فيها إلاَّ بما ثبت عند النُّحاة ، وأَتت عليه الشواهد ، وذلك لأنَّ « إلاَّ » فرعٌ عن « غير » في الوصفية ، وتَقْصُر عنها في أنَّها لا يجوز حذف موصوفها ، ولا يُوصَف بها إلا حيث يصح الاستثناء ، وا لله أعلم .

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/٢ ، والرضي ١٢٩/٢ ، والارتشاف ٣١٣/٢ ، والهمع ٢٧٢/٣ ، والصَّبان ١٥٥/٢ .

(٢) انظر : الرَّضي ١٢٩/٢ .

(٣) انظر الهمع ٢٧٢/٣ .

المسألة الثانية والثلاثون

الاستثناء المقدم :

قال ابن عصفور : الاستثناء المقدم لا يخلو أن يتقدم على المستثنى منه أو على صفته ، فإن تقدم على المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاَّ النصب .

وزعم بعض النحويين أنَّه يجوز فيه النصب على الاستثناء ، وأن يكون ما بعد إلا مبنياً على ما قبلها ، ويكون المستثنى منه تابعاً للإسم الذي قبله على الصفة أو على البدل .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأنَّه إذا قال : ما قام إلاَّ زيداً أحدٌ ، فلا يخلو أن يجعل « أحد » فاعل قام ، وإلاَّ زيداً بدلاً منه ، أو يجعل إلاَّ زيداً فاعلاً وأحد بدلاً منه.

فإن جعل « أحد » فاعلاً بقام وإلاَّ زيداً ، بدلاً منه ، فباطل ؛ لأن البدل تابع وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع .

فإن جعله فاعلاً ، وأحداً بدلاً منه فباطل ؛ لأنَّ « أحد » أعم من زيد ، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل ؛ لأنه ليس من أقسام البدل بدل كل من بعض .

وقد يجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص ، فيكون بدل الشيء من الشيء إلاَّ أنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ ضرورة مثل قوله :

رَأَت إِخْوَتي بَعد الولاءِ تَتابعوا

فَلمْ يَبقَ إلاَّ واحدٌ منهم شَفْرُ (١)

---

(١) نسبه ابن منظور في اللسان (ش ف ر) لشمر بن العباس ، وهو بلا نسبة في المقرب ١٦٩/١ ، والهمع ٢٥٧/٣ ، وشَفْر بفتح الشين وضمها مع سكون الفاء فيها ، يقال ما بها " شفر " أي ما بها قليل ولا كثير ، وهو من " شفّر " بتشديد الفاء ، إذا قل ، وهي من الكلمات المختصة بالنفي، ورواية اللسان ، بعد الجميع تفرقوا ، فلم يبق إلا واحداً . وانظر تخريج البيت في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢، والهمع ٢٥٧/٣، والخزانة ٣٥٩/٧ .

أي لم يبق واحدٌ منهم إلاَّ واحدٌ .

ونظير ذلك من وضع العام موضع الخاص قوله :

أُحِبُّ ريَّا ما حييت أبـــداً

ولا أحبُّ غير ريَّا أحدا [١]

فأبدل أبداً من ما حييت وهو أعم منه [٢]

فاعترض ابن الضائع بقوله : « واعلم أنَّ هذا الذي قال خطأ ؛ وذلك أنَّه زعم أنَّ أحداً من قولنا : ما قام إلاَ زيدٌ أحد يراد به زيد وهذا بدلٌ منه ، وكذلك شَفْرا في البيت ، فيلزم أن يكون أحد وشفر مستعملين في الواجب ، وقد نص أهل اللغة على خلاف ذلك ، ولو كان ذلك لجاز : ما قام إلاَّ أحدٌ زيد ، وما قام إلا شفر عمرو ، وما بهما إلا صورة زيد، وذلك كله غير جائز، ويلزم على قوله: إن قيس مثل هذا أن يقال: ما قام إلا زيد أخوتك، ويريد بالأخوة زيد، وهو أقرب على بعده من ذلك الذي أجازه؛ لأن الأخوة ليس بممتنع تجمعهم في الإيجاب، وهذا كله خطأ .

وعلى ما تقدم وهو الظاهر من سيبويه يمكن أن يجوز : ما قام إلاَّ زيدٌ إخوتك؛ لأنَّ إلاَّ زيد في معنى غير زيد ، فيكون إخوتك بدلاً منه على معنى البيان ، ويكون في الحمل على المعنى كالعطف في قولهم : ماقام غير زيد وعمرو ، برفع عمرو ، ألا ترى أنَّه معطوف على غير زيد ، على معناه ، وهو إلاَّ زيد[٣] .

الدراسة :

الخلاف في المسألة متعلق بنص حكاه سيبويه حيث قال : « وحدَّثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلاَّ أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا : ما مررتُ بمثله أحد ، فجعلوه بدلاً .

وإنْ شئت قلت : مالي إلاَّ أبوك صديقا ، كأنك قلت : لي أبوك صديقاً »[٤].

---

(١) استشهد به ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢٦٤، ولم ينسبه ولم أستطع نسبته .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٦٣ ، ٢٦٤ ، وانظر المقرب ١/١٦٩ .

(٣) شرح الجمل ٢١٩/ب .

(٤) الكتاب ٢/٣٣٧ .

وقد حكى هذا النَّص سيبويه و لم يُعَلِق عليه ، إلاَّ أنَّ الظاهر من كلام سيبويه أنَّه يرجح وجه النصب على الاستثناء على وجه الاتباع عندما استشهد بقول كعب ابن مالك :

النَّاسُ أَلْبٌ علينَا فِيْكَ ، لَيْسَ لنَا
إلاَّ السُّيوفَ وأَطرافَ القَنا وَزَرُ (١)

فعلَّق بقوله : سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهيةَ أن يجعلوا ما حَدُّ المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى »(٢) .

ووجَّه الشَّاهد محقِقُ الكتاب بقوله : « والشاهد فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه ، والتقدير : ما لنا وَزَرٌ إلاَّ السُّيوفُ ، برفع السُّيوفِ على البدل أو نصبها على الاستثناء ، فلما قدمت على المستثنى منه لم يجز الإبدال ، فوجب نصبها على الاستثناء » (٣) .

أمَّا الرَّأي الذي اختاره ابن الضَّائع من جواز الاتباع على البدلية فيُعْزَى للكوفيين والبغداديين (٤)، وتابعهم ابنُ مالك (٥) .

وقد وصِفَ بالضعف والقلَّةِ كما نقل ابن عقيل عن ابن عصفور بقوله : «ونُقِل عن ابن عصفور أنَّه من القلَّةِ بحيث لا يُقَاس عليه ، ومرَّة إنَّه لُغيَّةٌ ضعيفة »(٦).

---

(١) انظر الديوان ٢٠٩ ، وانظر الكتاب ٣٣٦/٢ ، والانصاف ٣٦٢ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، والكاف في قوله " فيك " خطاب للرسول ﷺ، وألب بالكسر والفتح ، القوم مجتمعون على عداوة إنسان ، . والوزر : الملجأ والمعتصم وانظر هوامش الديوان ص٨٠.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ ، ٣٣٦ .

(٣) الكتاب ٣٣٦/٢ ، هامش رقم (١) . وهو رأي الأعلم في النكت ٦٢٩/١

(٤) انظر الإنصاف م٣٦ ، والمساعد ٥٦٧/١ ، والهمع ٢٥٦/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٢٩٠/٢ .

(٦) المساعد ٥٦٧/١ .

وكذلك روى ابن عقيل عن ابن الضائع أنه قال : « والمشهور في اللغة عند تقدم المستثنى على المستثنى منه النصب » [١] .

وكذلك وصفه المرادي بالقلة [٢] .

وبهذا نقول : الجمهور على منع البدل إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، ووصفوا ما جاء منه بالقلة [٣] .

حتى إنَّ المبرِّد عقد باباً بعنوان : « مالا يجوز فيه البدل » وقال فيه : « فلما قدَّمت المستثنى بطل وجه البدل ، فلم يبق إلاَّ الوجه الثاني » [٤] .

وما احتج به ابن عصفور احتج به غيره [٥] ، حتى إنَّ الأنباري ذكر أن اللغة الفصيحة العالية النَّصب [٦] وهذا هوالراجح، ولعل مما يؤيده إضافة لما سبق من تعليل أنَّ البدل تابع لا يمكن تقديمه .

ولا أدري ما الذي دفع ابن الضائع إلى تخطئة ابن عصفور مع أنَّه يرجح لغة النَّصب .

أمَّا عن جواز البدل حملاً على المعنى فلا أرى بأساً في ذلك لئلا يستعمل أحدٌ في الإيجاب كماقال [٧] ، وقد حكي عن ابن الضائع : أنَّ البدل في ا لاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عنيت في باب البدل ، وحقيقته أنه يقع موقع الأول ويبدل مكانه [٨] .

---

(١) المساعد ٥٦٧/١ .

(٢) توضيح المقاصد ١٠٦/١ .

(٣) انظر : المقتضب ٣٩٧/٤ ، والإنصاف م٣٦ ، وشرح المفصل ٧٩/٢،٨٠ ، والمساعد ٥٦٧/١،.

(٤) المقتضب ٣٩٧/٤ .

(٥) انظر شرح المفصل ٧٩/٢،٨٠ ، والتصريح ٣٥٥/١ ، ٣٥٦ .

(٦) الانصاف م٣٦ ، .

(٧) شرح الجمل ٢١٩/ب ، وانظر المساعد٥٦٧/١ ، والهمع ٢٥٤/٣ .

(٨) انظر الهمع ٢٥٤/٣ .

المسألة الثالثة والثلاثون

الاستثناء المقدم: (تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه):

قال ابن عصفور :

« الاستثناء المُقَدَّم ، لا يخلو أن يتقدمَ على المستثنى منه أو على صفته [(١)] ... ، فإن تقدَّم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاّ النّصب على الاستثناء وهو مذهب المازني [(٢)]، وأجاز يونس وغيره البدل ؛ لأنَّ الصفة النّية بها أن تكون إلى جانب المبدل ، وليس يلزم في ذلك ما يلزم في تقديمه على المستثنى منه من تقديم التّابع على المتبوع ، ولا من وضع العام موضع الخاص ، وهو مع ذلك ضعيف؛ لأنّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف بالبدل ، وحكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل ، هذا هو الأكثر من كلامهم ، والنّصب أضعف ، لأنّه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء ، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز إلا في ضرورة ... » [(٣)] .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله :

« قلت : إذا كان الفصل بين الصفة والموصوف بما هو من تمام الموصوف لم يكن ضعيفاً والاستثناء من تمام المستثنى منه ؛ لأنّه بيانٌ له ... ، فقياسه الفصل بالاستثناء على ما ذكر فاسد .

والصحيح في المسألة أنَّ النصب في المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه

---

(١) في نحو ما مررت بأحدٍ إلاّ زيد خير منك .

(٢) انظر : رأي المازني في المقتضب ٣٩٩/٤ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/٢ ، والهمع ٢٥٨/٣ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢٦٣/٢ ، ٢٦٤ .

أجود من النّصب فيه متأخر » (١) .

الدراسة :

ابن عصفور يحكي وجوب النّصب عن المازني ، ويحتج له بأنّ جواز الإتباع يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف ، وابن الضّائع يقول بفساد التعليل ، لأنّه لا يرى بأساً إذا كان الفاصل من تمام الكلام .

وحقيقة الأمر أنَّ كلاًّ من ابن عصفور وابن الضّائع ناقَضَ نَفْسَه .

فهذا ابن عصفور بعد أنَّ رَجّح النّصب وعلل له يقول : « هذا هو الأكثر من كلامهم والنّصب أَضْعَفُ ؛ لأنّه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء ، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز إلاّ في ضرورة نحو قوله :

أَمَرّتْ من الكتّانِ خَيطاً وأَرَسَلتْ

رَسولاً إلى أُخْرَى جريّاً يُعينُها (٢)

ففصل بين رسول وصفته بقوله : إلى أُخْرَى .. » (٣) .

وذاك ابن الضّائع يقول : « فزعم سيبويه أنَّ البدل والنّصب جائزٌ ، غير أنّه قدّم البدل ، وذكر النّصب عن بعض العرب ، وزعم المبرِّد أنَّ المختار البدل ...» (٤) .

ثم صرّح بصحة جواز الفصل بالمستثنى وعاد قائلاً : والصحيح في المسألة أنَّ النّصب في المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه أجود من النصب فيه

---

(١) انظر : شرح الجمل ٢٢١/ب ، ٢٢٢/أ .

(٢) البيت لم ينسب لقائل ، وانظر : الخصائص ٣٩٦/٢ ، والمحتسب ٢٥٠/٢ ، وشرح الجمل ٢٢٢/١ ، وهو في وصف إمرأة تتهيأ لأخذ زينتها بإمرار الخيط على وجهها ، وأمرّت : فتلت والحبل المريره : الحبل الشديد الفتل ، وانظر اللسان (مرر) وشرح الجمل ٢٢/١ .

(٣) شرح الجمل ٢٦٥/٢ .

(٤) شرح الجمل ٢٢١/ب ، وانظر الكتاب ٣٣٦/٢ ، والمقتضب ٣٩٩/٤ .

متأخراً...»[١] .

وكل ما في الأمر أنَّ المسألة فيها رأيان :

ـ أحدهما لسيبويه وهو الإتباع إذ يقول : « فإن قلت : ما أتاني أحدٌ إلَّا أبـوك خيرٌ من زيد ، وما مررت بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٍ من زيد ، كان الرفعُ والجرُ جائزين ، وحسُنَ البدل ؛ لأنَّك قد شغلت الرافع والجَّار ، ثم أبدلت من المرفوع ، والمجـرور ، ثُم وصَفْتَ بعد ذلك .. »[٢] .

ـ والآخر يُحكَى عن المازني ، وأقول يُحكَى لأنَّ النَّقل عنه مُخْتَلفٌ فيه .

إذ حكى المبرِّد اختياره للنَّصب بقوله :

« وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلتُ من الشيء فقد اطَّرحته من لفظي ، وإذا كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعتُ ما قد سقط » ؟[٣] .

إلا أنَّ المبرِّد ردَّ عليه هذا الاختيار بقوله : « والقياس عندي قول سيبويه ؛ لأنَّ الكلام إنما يُراد لمعناه »[٤] .

هذا وقد حكى ابن مالك عـن المـبرِّد اختيـاره للنَّصـب[٥] إلاّ أنـني لم أجـده ، والثابت في المقتضب يَرُدُ على ابن مالك .

والرَّاجِحُ في المسألة اختيار سيبويه ، والجمهور ؛ لأنَّ الصفة فَضْلَة ، فلا اعتـداد بالمقدم عليها ، ولأنَّ المستثنى في نحو:ما جاء أحدٌ إلاَّ زيد،إنما إتباعـه علـى نصبه ؛ لأنَّه إذا أُتبِع تشاكل مـا قبلـه لفظاً ولم يختلـف المعنـى ، ثـم إنَّ البـدل والمبـدل منـه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلاَّ في بدل الغلط ، والله أعلم .

---

(١) شرح الجمل ٢٢٢/أ .

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ .

(٣) المقتضب ٣٩٩/٤ ، وانظر شرح المفصل ٩٢/٢ .

(٤) المقتضب ٣٩٩/٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢،٧٠٨ .

المسألة الرابعة والثلاثون

باب التمييز: (تقديمه على عامله) :

قال ابن عصفور : « والتمييز لا يخلو أن يكون العاملُ فيه فعلا أو غير فعل . فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجز تقديمه ، ولا توسيطه ... ، وإن [١] كان العامل فيه فعلا جاز توسطه بلا خلاف ...، واختُلِف في تقديمه ، فمذهب المازني إلى أنّه يجوز ...، ومنهم من قال : لا يجوز تقديمه ، واخْتُلِف في المانع من ذلك ، فقال أبو علي والزّجّاج : إنّما لم يجز ؛ لأنّه منقول من الفاعل ، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه لا يجوز تقديم ما نُقِل منه ، وأيضاً فإن التمييز مبيِّن لما قبله كالنّعتِ ، والنّعتُ لا يجوز تقديمه على المنعوت فكذلك هذا .

ولا حجة فيما ذكر ، أمّا أنَّ التمييز منقول من الفاعل فقد يكون منقولاً من المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وفَجَّرنَا الأَرضَ عُيُونًا﴾ [٢] .

وأيضاً ، فلو كان كما زعمنا [٣] لجاز تقديمه في الأصل فاعلا ، بالنظر إلى اللفظ كما جاز : « أكرمتُه » و « زيداً أكرَمتُ » وإن كان في الأصل فاعلاً في : « كَرُمَ زيد » [٤] .

فاعترض عليه ابن الضّائع بقوله :

« ....، وقيل في سبب منع تقديم التمييز أنّه فاعل في الأصل ، والفاعل لا يتقدم

---

(١) بالأصل " فإن " ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) سورة القمر آية : ١٢ .

(٣) هكذا بالأصل ولعل الصواب [زعما] بألف الأثنين .

(٤) شرح الجمل ٢/٢٨٣،٢٨٤ .

على فعله ، وقد قال به الفارسي ، وردَّ عليه ابن عصفور بجواز تقديم ما أصله أنْ يكونَ فاعلاً وهو قولهم : زيداً أذْهَبْتُ ؛ ألا ترى أنَّه مَنْقُول من ذَهَبَ زَيْدٌ ، وهو خطأ من الرَّد ؛ لأنَّه سبب أذهب زيداً ، منقول صحيح ليس بفاعل لهذا الفعل وهذا التمييز لم يَصِر مفعولاً صحيحاً ، فيغلب حكمه الخاص على الحكم الذي قد تقدم ، فمنع التقديم في التمييز على الحقيقة الآن بخلاف ما سببه به فإنَّه مفعول حقيقة .

وقيل : إنَّه بيانٌ كالنعت فلا يتقدم كما لا يتقدم النعت ، واستحسن ابن خروف هذا ، ورد عليه ابن عصفور ، فقال : لو كان كالنعت لم يتقدم على المميَّز متوسطاً بينه وبين الفعل كما لا يتقدم النَّعتُ كذلك ، ولهم أنْ يفرقوا بأنَّ النعتَ بيانٌ للمنعوت فلا يجوز تقديمه عليه ، وإذا قلت : تفقأ زيدٌ شحماً ، فليس الشحم بياناً لزيد ، بل هو بيان لمن [...] حقيقته ، فهو بيان للفعل ، وإسناده حقيقة فلا يتقدم عليه .. » [1] .

الدراسة :

اختلف النَّحويون في تقديم التمييز المنقول [2] على عامله إذا كان فِعْلاً متصرفاً ، فأكثرُ البصريين والكوفيين يمنعونه [3] ، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرِّد إلى جوازه [4] ، ووافقهم أبو حيَّان وصححه محتجاً بكثرة الشواهد[5] عليه .

وحجة المانعين أنَّه فاعلٌ في المعنى ، وأنَّ تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز ؛ لأنَّ

---

(١) شرح الجمل ١/ ٦٧/ب .

(٢) أما إذا كان الفعل غير متصرف أو كان التمييز غير منقول ، فلا خلاف في منعه ، وانظر الارتشاف ٢/ ٣٨٥ .

(٣) انظر الإنصاف م١٢٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٥٧ ، والارتشاف ٢/ ٣٨٥ .

(٤) انظر : المقتضب ٣/ ٣٦ ، وشرح المفصل ٢/ ٧٣، ٧٤ ، والارتشاف ٢/ ٣٨٥ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢/ ٣٨٥ ، وقد أورد صاحب الإنصاف بعض هذه الشواهد في المسألة رقم ١٢٠ .

التمييز يفسر ما أشكل ، والمفسر لا بُد أَن يتقدم على التفسير [١] .

وقال ابن عصفور : « والصحيح أنَّ المانعَ من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلا ، فإذا كان فعلا ، فإنَّما العامل فيه تمام الكلام ... » [٢] .

واحتج المجيزون بالقياس والسماع .

أمَّا القياس فقالوا : إنَّه معمولُ فعل متصرف ، يجوز تقديمه كسائر معمولات الأفعال المتصرفة فردَّ عليهم المانعون بأَنَّ التمييز يفارقها في أنَّه منصوب لفظاً لا معنى، وفي نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، فالنصب لفظاً ومعنى ، وأن ما ذكروه من معنى معارض بمثله في المنع وإذا تعارض المعنيان في الإجازة ، والمنع كان الأصل المنع حتى يثبت البابُ عندهم سماعاً [٣] .

وأَمَّا السماع فانشدوا منه قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِراقِ حبيبها
وَمَا كانَ نَفْساً بالفِراق تطيبُ [٤]

على أنَّ الشاهد فيه نصب نفس على التمييز وعامله الفعل « تطيب »

فرد عليهم المانعون بأنَّ الرواية الصحيحة :

ومَا كَانَ نَفْسِي بالفِرَاقِ تَطِيبُ [٥]

وبهذا يسقط الاستدلال على جواز التقديم ، لورود الاحتمال ، وا لله أعلم .

---

(١) انظر : الايضاح في شرح المفصل ٣٥٧/١ ، والانصاف م١٢٠ .

(٢) شرح الجمل ٢٨٤/٢ .

(٣) انظر : الاحتجاج ورده في الانصاف م١٢٠ ، والايضاح في شرح المفصل ٣٥٧/١ .

(٤) يُنْسَب هذا البيت للمخبَّل السعدي/ربيع بن ربيعه التميمي (إسلامي مخضرم) ويُنْسَب إلى أعشى همدان ، وإلى قيس بن معاذ بن الملوح العامري وانظر : الكتاب ١٠٨/١ بولاق ، والمقتضب ٣٧/٣ (وبه : أتهجر ليلى) ، والأصول ١٦٧/١ ، والإيضاح العضدي ٢٢٤ وبه " للفراق " ، والانصاف م١٢٠ .

(٥) انظر : الكتاب ١٠٨/١ ، بولاق ، وانظر : الإيضاح العضدي ٢٢٤ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والإنصاف م١٢٠ .

المسألة الخامسة والثلاثون

بابُ الإضَافة : (إضَافة أفْعَل):

قال ابن عصفور :

« والذي في إضافته خلاف هو" أَفْعَل" التي للمفاضلة ، إذا أضيفت إلى معرفة ، إلى ما فيه الألف واللام نحو : أفضل القومِ ، والصفة المضافة للموصوف ... ، والموصوف المضاف إلى صفته[1] ، والصحيح أنَّ إضافة ذلك كلِّه غير محضة ؛ لما يذكر في موضعه إنْ شَاء الله»[2] .

ثُمَّ فَصَّل هذا بقوله :

« وأما"أَفْعَلَ" التي للمفاضلة، فاستدل الذي زعم أنَّ إضافتها غير محضة بأنَّك إذا قُلْتَ : مررتُ برجلٍ أفضلِ القوم ، تَصِف بها النكرة ، فنعتُ رجل بـ « أفضل القوم » دليل على أنَّ إضافتَها غير محضة ، إذ لو كانتمَعْرِفة لم يجز ذلك .. »[3] .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله :

« وصحح ابن عصفور أنَّ إضَافة « أَفْعَل من » غير مَعَرِّفة ، قال : لأنَّ أفضل القوم في معنى : أفضل منهم ، وإذا كان في معنى ما هو نكرة فهو نكرة ، فأجاز مررتُ برجل أفضل القوم ، علىأن يكون صفة .

وهو مُخالَف في أن أفضل القوم في معنى أفضل منهم من كل وجه ، بل في معناه من جهة إرادة تفضيله على كل واحد منهم ...، والدليل على أنَّ « أفعل »

---

(١) سيأتي الحديث عنهما بعد هذه المسألة .

(٢) انظر : شرح الجمل ٢٠٤/١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٧٠/٢،٧١،٧٢ .

المضاف ليس كالمذكور معه « من » في كل وجه امتناع : زيد أفضل إخوته ، وجواز، زيد أفضل من إخوته .

فَأَفْعَل المضافة بعض ما تضاف إليه ، والمذكور معها « مِنْ » لا يلزم أن تكون بعض من تفضل عليه .... »[1] .

الدراسة :

استدل ابن عصفور على ما ذهب إليه بأنَّه إذا قيل : مررت برجل أفضل القوم، فَنَعَتَ رَجُل بـ « أَفْضَل » دليل على أنَّها غير محضة ، وهو مسبوق في هذا بالفارسي[2] ، ويُنسب للجزولي ، وغيره [3] .

وابن عصفور يرى أن الذي زعم أنَّها محضة خرَّج ذلك على البدل ، فيكون من بدل المعرفة بالنكرة وذلك باطل ؛ لأنَّ البدل بالمشتق يقل ؛ لأنَّه البدل في نية استئناف عامل . فهو في التقدير يلي العامل ، والصفة المشبهة لا تلي العامل ، إلاَّ بشروط وكون العرب تقول : مررتُ برجل أَفْضَل القوم ، كثيراً دليل على أَنَّه نعت وليس ببدل ، ... ، فثبت أنَّ إضافتها غير محضة ، وقال : هذا مذهب سيبويه[4] .

وابن الضَّائع فرَّق بين المضاف إلى المحلى بـ « أل » وبين المقرون بـ « من » ممثلاً بـ « الياقوت أنفس من الذهب ، وليس الياقوت بعضاً من الذهب ، وعليه فيرى أن المضاف معرفة ، والمقرون بـ « من » نكرة ، فإضافة المضاف محضة عنده [5]

واختلف النقل عن سيبويه ، فابن عصفور نسب إليه عدم تمحضها ، وابن

---

(١) انظر : شرح الجمل ٤٨/أ ، ٦٤/أ ، ب .

(٢) انظر : الإيضاح العضدي ٢٨١، ٢٨٢ .

(٣) انظر : الصبان ٢/ ٢٤٢ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢/ ٧١، ٧٢ .

(٥) انظر : شرح الجمل ٦٤/أ، ب .

مالك نسب إليه القول بأنَّها محضة [١] ، وقال به ، وتابعه الأشموني [٢] .

وفسَّر ذلك الجرجاني بأَنَّ تشخيص الإضافة يتوقف على التركيب ، حيث يرى أَنَّها تُسْتَخدم بـ « حذف من » ونية إثباتها ، فهي في هذه الحالة غير محضة .

وتستخدم بـ « حذف من » مطلقاً ، والتقدير : زيدٌ الأفضل [٣] ، وهو الظاهر من كلام سيبويه كما رواه الرضي [٤] .

ثم ذهب الرضي إلى أنَّ إضافة « أَفْعَل » على ضربين :

أحدهما : أن يُراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله ، فتكون غير محضة ؛ لكونها بمعنى « من » ونسبه لابن السرَّاج وأبي علي والجزولي [٥] .

وثانيهما : أن يكون « أَفْعَل » مفضلاً على جميع أفراد نوعه مطلقاً ، ثم تُضيفه إلى شيء للتَّخصيص .. فهذه الإضافة محضة اتفاقاً بمعنى اللام [٦] .

وبهذا يتبين أنَّ ما اختاره ابن الضَّائع هو رأي الجمهور ، وهو الرَّاجح ؛ وذلك لأنَّه ينعت بالمعرفة ، ولا تدخل عليه « رُبَّ » ولا يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة [٧] .

وأمَّا قول ابن عصفور من عدم صحة بدل المعرفة بالنكرة مطلقاً ، ففيه نظر لأنَّه يجوز إذا وصفت النكرة [٨] . والله أعلم .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٢٥/٣ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٤٩٢/١ ، والصبان ٢٤٢/٢ .

(٣) انظر : المقتصد ٨٨٥/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ ، وانظر الرضي ٢٤٨/٢ .

(٥) انظر الرضي ٢٤٧/٢،٢٤٨ ، والأصول٦/٢ ، والإيضاح العضدي ٢٨٢/١ والمقدمة الجزولية ١٣١،١٣٢ .

(٦) انظر الرضي ٢٤٩/٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٢٢٩/٣ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ ، والتصريح ٢٧/٢ ، والتبيان ٢٤٢/٢ .

(٨) انظر : المقتضب ٢٩٥/٤ ، ونتائج الفكر ٢٩٨ .

المسألة السادسة والثلاثون

الإضافة: (إضافة الموصوف إلى صفته):

قال ابن عصفور :

« والذي فيه خلاف إِضَافة الموصوف إلى صفته ، مثل : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، ودارُ الآخرة ، وإضافة الصفة إلىموصوفها نحو قوله تعالى ﴿ جَدُّ ربِّنا﴾[١] أي : ربُّنا الجَدُّ ، أي : العظيم فَقُدِّمت الصفة وأضيفت إلى موصوفها ، ومنه قول الشاعر :

ياقُرَّ إنَّ أَباكَ حَيُّ خُويلدٍ [٢]

أراد : خويلد الحي فقدَّم الصفة وأضافها إلى موصوفها ...، فثبت أنَّ إضافتها غير محضة ، وهو مذهب سيبويه » [٣] .

وقال بهذا وصححه في موضع آخر [٤] .

فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

---

(١) سورة الجن آية ٣ ، هذا وفي الآية قراءات أخرى انظرها في المحتسب ٢/٣٣٢ ، والبحر ٨/٣٤٧،٣٤٨ .

(٢) هذا صدر بيت لـ « جبَّار . بن سلمى بن مالك » شاعر جاهلي ، وتمامه :

* قد كُنت خائفة على الأحماق *

وانظر : النوادر : ٤٥١ ، وكتاب الشعر ١/٣١ ، والخصائص ٣/٢٨ ، والمفصل ٩٥ ، وشرح المفصل ٣/١٣ ، والخزانة ٤/٣٢١،٣٣٤ .

وقُرَّ : مرخم قرَّة ، وهو المهجو ، والأحماق : ولادة الأحمق ، بفتح الهمزة وكسرها ، وحَمِق بدون ألف من الحُمق ، وفيه رواية « إلاحلاق » باللام مكان الأحماق ، انظر الخصائص ٣/٢٨ ، وعند الزمخشري عن الأخفش أن حي زائدة للتحقير، وانظر المفصل ٩٥، والخزانة ٤/٣٣٤ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢/٧١،٧٢ ، ،وانظر الكتاب ١/٤٢ ح٢ ح

(٤) انظر : شرح الجمل ١/٢٠٤ .

« واضطرب ابن عصفور في الموصوف المضاف إلى صفته فتارة حكم بتنكيره، وأُخْرَى حكم بتعريفه ، والصحيح أنَّه معرفة ، لأنَّ الحوالة فيه على شيء بعينه »(١).

الدراسة :

ابن عصفور ذهب إلى أنَّ الإضَافة غيرُ محضة ، إلا أنَّه يناقش هل هي من إضافة الشيء إلى نفسه ، كما استدل به من قال بأنها غير محضة ، أو لا ؟

وذهب في إضافة الموصوف إلى صفته إلى أنَّها ليست من إضافة الشي إلى نفسه بل تُتأول على صلاة الساعة الأولى ومسجد الوقت الجامع ، ودار الإقامة الآخرة ، فَحُذِف الموصوفُ وأُقِيمَتْ الصِّفةَ مقامه .

وأمَّا إضَافة الصفة إلى موصوفها فخرَّجه على أَنَّ الاسم مضافٌ إلى المسمى ، فـ« إِنَّ أبَاك حَيَّ خويلدٍ» أي صاحب هذا اللفظ الذي هو حي خويلد (٢) .

والجمهور على أنَّه لا يُضاف اسم لمرادفه ، ولا موصوف إلى صفته ، وإذا حدث ما يوهم بذلك يلجأ إلى التأويل ، فيقال : صلاة الساعة الأولى ، ..

واشترط الكوفيون اختلاف اللفظ فقط (٣) .

أما عن تحديد نوع الاضافة فللنُّحاة فيها آراء ثلاثة :

١ - أَنَّها محضةٌ ، وهو اختيار ابن الضَّائع ، وتابعه أبو حيَّان ، وعلل بعدم وقوعه بعد « رُبَّ » ولا بعد « أل » ولا ينعت بنكرة ، ولا ورد نكرة ، فلا يحفظ صلاة أولى ، ومسجد جامع ، ولا ينصب على الحال إلا في نادر من القول (٤) .

---

(١) انظر : شرح الجمل ٤٨/أ ، ٦٤/أ ، ب .

(٢) انظر : شرح الجمل ٧١/٢ .

(٣) انظر : التصريح ٣٢/٢،٣٣ ، والصبان ٢٤٩/٢ ، والهمع ٢٧٥/٤،٢٧٦ .

(٤) انظر : الارتشاف ٥٠٧/٢ ، والصبان ٢٤٢/٢ ، ٢٥٠ ، والهمع ٢٧٥/٤ ، ٢٧٦ .

٢ ـ أنّها غير محضة ، قالـه الفارسـي والدبّـاس [١] ، وتابعهمـا ابـن عصفـور ، وتعليلهم في ذلك أنه يشبه بـ « حسن الوجه » لأنَّ الأصل في « صلاة الأولى ونحوه : الصلاة الأولى ، على النعت ثم أزيـل عـن حـدِّه ، كمـا أنَّ أصـل « حسَـن الوجـه » حسنٌ وجهه ، فَأُزيل عن الرفع [٢] .

٣ـ الرأي الثالث تفرد به ابن مالك وقال بتوسطها معللاً بأنّ الإضافة تصـل مـا هي فيه بما يليه ؛ لأنّه يـرى أنَّ الأصـل إضافـة الأول إلىموصـوف الثـاني ، فَحُـذِفَ الموصوف وأُقيمَت الصفة مقامه ، وبهذا يمكن تمحضها ؛ لأنَّ الحكم لا يتغير بحـذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه .

وأمّا الانفصال في هذا النوع فمعتبر من قِبل أنَّ المعنى يصح به دون تكلـف مـا يخرج به عن الظاهر [٣] .

والرّاجح في نظري أنّها محضة لما علل به أبو حيّـان ؛ ولأنَّ الصبّـان عـزا القـول بعدم تمحضها للفارسي فقط ، ونسب على الإطلاق لغيره تمحضها ، ثـم علّق على الرأي الثالث بقوله :

« والذي يظهر أنّه ليس زائداً على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة[٤] وا لله أعلم .

---

(١) الدّباس هو / عمر بن عبد الله بن أبي السعادات ، أبو القاسم الدّباس النحـوي ، بـرع في النحـو واللغة ...سمع من أبي الفتح بن شاتيل وأبي الفرج بن كليب ، ولد سنة خمس وستين وخمسمائة ، ومات سنة إحدى وستمائة ... عن البغية ٢١٩/٢ .

(٢) انظر : الايضاح ٢٨٢/١ ، وشرح الجمل ٢٠٤/١ ، والارتشاف ٥٠٧/٢ ، والهمع ٢٧٦/٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٢٩/٣،٢٣٠ ، والارتشاف ٥٠٧/٢ ، والهمع ٢٧٦/٤ .

(٤) انظر : الصبان على الأشموني ٢٤٢/٢،٢٥٠ .

المسألة السابعة والثلاثون

باب نعم وبئس: (إعراب المخصوص):

قال ابن عصفور : « فإذا تأخر اسم الممدوح أو المذموم بعد « نعم ، وبئس » كان فيه ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون خبر ابتداء مضمر ، والآخر : أنْ يكون مبتدأ والخبر محذوف ، وكأنه في الوجهين لما قال : نعم أو بئس الرَّجل قيل له: فمن هذا الممدوح أو المذموم ؟ فقال : زيدٌ على تقدير : هو زيدٌ ، أو على تقدير : زيدٌ الممدوح أو زيدٌ المذموم .

والثالث : أن يكون مبتدأ ، ونعم الرجل جملة في موضع الخبر ، وقد تقدم على المبتدأ ، فيكون أمره كأمر : زيد نعم الرجل ... » [(١)] .

فاعترض ابن الضائع بقوله : « فإذا أخرنا الممدوح فقلنا : نعم الرجل زيدٌ ، فالأولى أن يبقى على إعرابه قدم خبره وقد أجازوا أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قال: نعم الرجل، سئل فقيل: من الممدوح؟ فقال: زيد، أي: هو زيد، أو زيد هو كذا . زعم ابن عصفور أنّه يجوز أن يكون زيدٌ مبتدأ وتقدير المضمر مؤخر ، ومن تقدم فزعم أنّه مبتدأ وهو الأولى ، لأن المخاطب إنما يستفيد هنا تعيين زيد ، لا المضمر الدال عليه نعم الرجل ، وما يتسجده المخاطب ويستفيده ينبغي أن يكون الخبر » [(٢)] .

الدراسة :

حقيقة الأمر أنَّ الخلاف في هذه المسألة ليس مقصوراً على ابن عصفور وابن الضائع ، بل للنحاة في توجيه رفع المخصوص إذا تأخر أربعة أوجه :

الأول : أنه خبر والمبتدأ واجب الحذف ، تقديره : الممدوح أو المذموم ، وعليه الجمهور [(٣)] .

---

(١) شرح الجمل ٦٠٥/١،٦٠٦ ، والمقرب ٦٩/١ .

(٢) شرح الجمل ٣٤/ب .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢ ، والتصريح ٩٧/٢ .

والثاني : أنَّه مبتدأ والجملة قبله خبر ، اختاره ابن خروف [(١)] ، وابن مالك[(٢)] وينسبُ لابن الباذش [(٣)] ، ورجَّحه ابن الضَّائع [(٤)] ، ونسبه الصَّبان لسيبويه [(٥)] .

والثالث : أنه مبتدأ حذف خبره ، وبه قال ابن عصفور [(٦)] .

والرَّابع : إعرابه بدلاً من الفاعل ، وهذا يُنسب لابن كيسان [(٧)] .

هذا مجمل آراء النُّحاة في توجيه رفع المخصوص ، وتعقُب ابن الضَّائع وجيه واختياره يُمثِّل أحد الرأيين المشهورين في المسألة ، ويُرجَّح على ما ذهب إليه ابن عصفور وتعليل ذلك .

أ ـ أنَّ ابن عصفور يكاد يكون متفرداً بهذا الرآي ، فتعقبه النُّحاة ومنهم ابن مالك إذ صرح بتخطئته قائلاً : « وأَجاز ابن عصفور أن يُجعلَ المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، وهذا أيضاً غير صحيح ، لأنَّ هذا الحذف ملتزم ، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلاَّ ومحله مشغولٌ بشيء يسدُ مسدَّه كخبر المبتدأ بعد « لولا » ، وهذا بخلاف ذلك فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور ... » [(٨)] .

ب ـ ما ذكره ابن الضَّائع من لزوم الفائدة وترجيح رأي القدماء .

وأقول يُرجَّح اختيار ابن الضَّائع على رأي ابن عصفور مع أنَّه يَرِد عليه تقدم

---

(١) عن شرح الجمل لابن الضائع ٤٧/ب،والتصريح ٩٧/٢،وانظر شرحه على الجمل ل ٤٣ تقريباً.

(٢) شرح التسهيل ١٦/٣،١٧ .

(٣) انظر : التصريح ٩٧/٢ ، وابن الباذش : هو علي بن أحمد بن خلف الغرناطي أبو الحسن ، له شرح كتاب سيبويه وشرح اصول ابن السراج ، وشرح الإيضاح ، وشرح الكافي للنحاس .. ولد سنة ٤٤٤هـ ، وتوفي ٥٢٨ هـ عن البغية ١٤٢/٢ .

(٤) شرح الجمل ٣٤/ب .

(٥) انظر الصبان ٣٧/٣ ، ولعله المفهوم من الكتاب ١٧٦/٢،١٧٧ .

(٦) شرح الجمل ٦٠٥/١ ، والمقرب ٦٩/١ .

(٧) التصريح ٩٧/٢ .

(٨) شرح التسهيل ١٧/٣ .

الخبر على المبتدأ وهو جملة فعلية ، وإذا وقع خبر المبتدأ جملة فلا بد من ضمير يربطها بالمبتدأ [(١)] .

وكذلك يَرِدُ على رأي ابن كيسان أنه لازم وليس البدل بلازم ، وزاد الصبان أنه لا يصلح لمباشرة نِعمَ [(٢)] ، وقد حاول الدكتور البنا رد هذا الاعتراض بأنه ينبغي أن يوجه إلى إعرابه لمخصوص « حبذا » وأجاز حذف مخصوص « نعم » للعلم به وصحح هذا الإعراب ، معللاً بأنه خال من التقدير والتقديم والتأخير [(٣)] .

وبعد هذا فالرَّاجح في نظري إعرابه خبر لمبتدأ محذوف ؛ لسلامته من الاعتراض.

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ تعدد آراء النُّحاة في توجيه رفع المخصوص ربما يكون سببه اختلاف النَّص الواقع في نُسخ الكتاب ، حيث أنَّ بعض النُّسخ سقط منها [أو] عند قوله : « وإذا قال : عبد الله نعم الرَّجُل فهو بمنزلة : عبد الله ذهب أخوه [أو] [(٤)] كأنه قال : نعم الرَّجُل فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله ، وإذا قال : عبد الله ، فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل ... » [(٥)]

وقد أثبت هذا السَّقط عبد السلام هارون ، وأثبته الزبيدي ، وعلل المسألة بأن [أو] تفيد تفصيل المجمل الذي قبلها ، وأن « مَنْ » في قوله : « من هو » استفهام يجوز أن يكون مبتدأ ، ومابعده الخبر ، وعبد الله وقع موقع « من » فيعربَ مبتدأ» [(٦)].

وهو تعليل جيد في نظري والله أعلم .

---

(١) من كلام ابن الحاجب في الايضاح ٢/٩٨،١٠١،١٠٢ .

(٢) انظر :التعليل في المقتضب /١٣٩ ، ١٤٠ والصبان ٣/٣٧ ، ونسبها البنا لابن مالك .

(٣) ابن كيسان النحوي ١٣٩،١٤٠ بتصرف .

(٤) الكتاب ٢/١٧٦ ، عن النسخة التي رمز لها بـ « ط » .

(٥) الكتاب ٢/١٧٦ ، ١٧٧ .

(٦) دراسة نحويه في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه ص١٧٤، والزبيدي هو عبد الكريم جواد كاظم .

المسألة الثامنة والثلاثون

باب النداء: (تعريف المنادى):

قال ابن عصفور :

« واختلف في المنادى الذي كان قبل النداء معرفة بماذا تعرَّف؟، فمنهم من زعم أنَّه معرفة بالنداء ، وأن تعريف العلمية قد زال عنه ... ، ومنهم من زعم أنَّه باق على تعريفه ...، وهذا المذهب هو الصحيح ؛ لأنَّ النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب ، ألا ترى أنك إذا قلت : أنت رجلٌ قائم ، فخاطبت ، فإن الرجل لا يتعرف ، بخطابك إياه بل بقي على تنكيره ، وإنما تعرفت به النكرة المقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام ، فإذا قلت : يا رجلُ ، فأصله : يا أيُّها الرجل ، فلذلك لم تحذف حرف النداء منه ؛ لأنَّه عوض من الألف واللام ، ولئلا يكثر الحذف، وقد تقدم ذلك ، ولم يجمع بين حرف النداء والألف واللام لئلا يكون كالجمع بين العوض والمعوض إلاَّ في ضرورة » [1] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

« وزعم آخرون أن تعريفه بالخطاب ، وردَّ عليه ابن عصفور بأن الخطاب لا يُعرِّف .. وفيه نظر ، فإن تعريف الألف واللام بالعهد ، وإذا قلت : يا أيها الرجل ، فلا عهد فيه ، فإن زعم أن الألف واللام تكون للحضور ، فالحضور هو المعرِّف...»، وهو معنى قول من قال: إنه تعرف بالخطاب) [2].

الدراسة :

مما لا شك فيه أنَّ اجتماع مُعرِّفين في الكلمة غير مُسَلَّمٍ به ، ولكن لو جاء ما

---

(١) انظر شرح الجمل ٨٩/٢ ، ٩٠ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٥١/ب .

يوهم باجتماعهما ، فأي منهما يعتد بأنه هو المعرِّف دون الآخر .

ففي هذه المسألة ذهب ابن عصفور إلى خلاف رأي الجمهور في نحو :

يا رجلُ أقبل .

فابن عصفور يرى أن تعريفه بـ « أل » المحذوفة .

والجمهور يرون أن التعريف للخطاب [١] .

فهذا المبرِّد يقول : « ألا ترى أنك تقول إذا أردت المعرفة : يا رجلُ أقبل ، فإنما تقديره : يا أيها الرجلُ أقبل ، وليس على معنى معهود ، ولكن حدثت فيه إشارة النداء ، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام ، وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف » [٢] .

وقال ابن يعيش : « صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره » [٣] .

والراجح في نظري ما ذهب إليه الجمهور ، واختاره ابن الضائع ، ولعله من باب : « إنَّ الحكم للطارئ » على حد قول ابن جني : « إذا ترادف الضدان في شيء منهما كان الحكم منهما للطارئ ، فأزال الأول ... » [٤] .

وبما أن النحاة يمنعون اجتماع معرفين في هذا التركيب خاصة وفي الكلمة عامة[٥] ، فالخطاب هو القائم في التركيب ، وهو الأولى بالتعريف والتخصيص .

ويظهر أنَّ ابن عصفور تفرد بهذا القول حتى أصبح يُنْسبُ إليه[٦]،وا لله أعلم.

---

(١) انظر : المقتضب ٢٠٥/٤ ، والأصول ٣٣٠/١ ، والايضاح العضدي ٢٤٤/١ . والتبصره ٣٤٤/١ ، وشرح المفصل ١٢٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٩١/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٦/١ .

(٢) انظر : المقتضب ٢٠٥/٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٢٨/١ .

(٤) انظر الخصائص ٦٢/٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١٨٧/٢ ، ١٩٥ ، والمقتضب ٢٤٠/٤ .

(٦) انظر المساعد ٤٨٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٦/١ .

المسألة التاسعة والثلاثون

باب مالا يستعمل إلا في النداء خاصة

(ما جاء على مفعلان)

قال ابن عصفور :

« وأما مَفْعَلان » فزعم أبو القاسم أنه مما اختص بالنداء [١] ، وحكى أبو حاتم السجستاني [٢] ، أنه قد جاء في غير النداء علماً صفة وحكى من كلامهم : هذا زيدٌ ملأمان ، وهذه هندٌ ملأمانة ، ولذلك امتنع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون .

فإن قيل : إنما امتنع الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، فالجواب : إنَّ الصفة وزيادة الألف والنون لا تمنع الصرف إلاَّ بشرط أن لا تكون الصفة مؤنثة بالتاء ، فدل ذلك على أنَّه علم ، والعلم لا يوصف به ، ويمكن أن يكون هذا بدلاً .

فإن قيل : إنَّ العرب لم تستعمله قطٌّ ، إلا تابعاً ، فالجواب : إنَّه تابع على طريق البدلية ، وأما أن يكون صفة فلا يجوز ، لأنَّ الصفة لا تكون إلاَّ بالمشتق ، والعلمية تُذهب منه معنى الاشتقاق ، فحصل من هذا أنه قد استعمل في غير النداء علما)[٣].

فاعترض ابن الضائع بقوله : « وزعم ابن عصفور أنَّ هذا علمٌ ، ولهذا امتنع صرفه ؛ لأنَّه لو كان صفة لا نصرف ؛ لدخول التاء في مؤنثه .

قال : وإنَّما هو « بدلٌ » والعلمية تمنع الصفة فيه ، والذي حكى النحويون أنَّه

---

(١) انظر : الجمل ١٦٣ .

(٢) انظر : سفر السعادة ٤٧٦/١،٤٧٧ . والسجستاني هو: سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبوحاتم، إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن، توفي سنة ٢٥٥ هـ. انظر إشارة التعيين ١٣٧ .

(٣) انظر شرح الجمل ١٠٨/٢، والمقرب ١٨٢/١ .

مختص بالنداء صفة ، فلم يستدرك على النحويين استعماله في غير النداء أصلاً ، واعلم أن تفريق ابن عصفور بينهما فاسد » (١) .

الدراسة :

حكى ابن عصفور عن أبي حاتم أنه جاء في غير النداء علماً صفة ، ولعله يشير إلى قول أبي حاتم : ملأمانٌ ، وملكعانٌ ، قال الجرّميُّ : يقولون : هذا مَكْرُمَانُ مقبلاً ، وملأمان ذاهبا ... ، قال : فيجعلونه معرفة ، ولا يصرفونه ، ويجرونه مجرى الأسماء ، وكان أصله الوصف ... ، ولكنه أزيل عن وجهه ، وألزم طريقة الأسماء ، قال : « ولا ننكر أن يحمله بعض العرب على أصله فيجعله وصفاً ولكن لم نسمعه»(٢) .

هذا وقد نسبه أبو حيان للأخفش (٣) .

وبهذا فابن عصفور ، وابن الضائع يتمثل فيهما رأيان للنُّحاة في : « مَفْعَلان » وما جاء عليه إذ ذهب الجمهور ، إلى أنَّ هذه الأسماء لا تستعمل إلا في النداء ، ولا تستعمل في غيره إلا ضرورة ، وأنها صفات مقصورات على السماع (٤) .

ولهذا قال ابن الضائع : « والذي حكى النحويون أنه مختص بالنداء صفة فلم يستدرك على النحويين استعماله في غير النداء أصلاً » (٥) .

وقد جاء في الكتاب ما يقوي حجة ابن عصفور في منع الوصفية ، حيث قال

---

(١) انظر : شرح الجمل ٥٤/أ .

(٢) انظر : سفر السعادة ٤٧٦/١، ٤٧٧ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٥٠/٣ ، ١٥١ .

(٤) انظر : المقتضب ٢٣٧/٤ ، والتبصرة ٣٥٤/١ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٣ . والارتشاف ١٥٩/٣، وشرح الجمل لابن هشام ٢٤٥ ، والصبان ١٥٩/٣ .

(٥) انظر : شرح الجمل ٥٤/ب .

سيبويه : « ويكون على « مَفْعَلان » نحو : مكرمان ، وملأمان ، وملكعان ، معارف ، ولا نعلمه جاء وصفاً » [١] .

وبهذا النّص ، ونصي السجستاني والأخفش يرجّح رأي ابن عصفور في تغليب الاسمية على الوصفية .

أمّا عن الاعتراض الآخر من ابن الضّائع ، وهو استخدامه في النداء ، ومانع الصرف فيه ، فالرّاجح فيه رأي الجمهور ، وهو اختيار ابن الضّائع وذلك للآتي :

أ ـ حكى ابن عقيل اضطراباً لابن عصفور في هذه المسألة ، حيث منع الصرف فيه تارة للعلمية والعدل ، وأخرى للتعريف ، وزيادة الألف والنون [٢] .

ب ـ قصَرَ ابن عصفور الوصف على المشتق فقد وصِفَ بالمؤول والمصدر نحو: مررت برجل عدل [٣] ، وإن كان ابن عصفور ذكر القاعدة العامة في المسألة .

جـ ـ توجيه ابن عصفور إعراب البدلية فيه تردد وشك بدليل قوله : «يمكن أنْ يكون هذا بدلاً » [٤] والله أعلم .

---

(١) انظر : الكتاب ١٦٣/٤ .

(٢) انظر : المساعد ٥٤٤/٢ .

(٣) انظر : التصريح ١١٠/٢ ـ ١١١ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١٠٨/٢ .

المسألة الأربعون

مالا يقع إلا في النداء خاصة : (فُعَل):

قال ابن عصفور :

« وأمّا "فُعَل" فهو مختص بالنداء ، ولا يستعمل في غيره ، وقد جاء في الحديث : « لا تقومُ الساعةُ حتى يلي أمرَ النّاس لُكَع بن لُكع » [١] .

ولُكع هذا ليس هو الذي اختص بالنداء ، وإنّما هو صفة مثل حُطَم ولُبَد ، فيكون غير « فُعَلَ » الذي اختص بالنداء .

وكذلك « لكاع » أيضاً لا يستعمل في غير النداء إلاّ في ضرورة » [٢] .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله :

« وزعم ابن عصفور أَنَّ هذا الذي في الحديث ليس الذي في النداء ؛ لأَنَّ هذا ليس بمعدول ؛ لأَنّه مصروف والذي في النداء معدول ، وهذا إنْ ثَبَت صرفُه في الحديث فيكون « كأُدَد » في أنّه كان ينبغي أن يُحكم عليه بعدله لولا السماع »[٣].

الدراسة :

الرّاجح عند كثيرٍ من النحاة أنَّ « فُعَل » المخصوص بالنداء معدولٌ ويمنع من الصرف للعلمية والعدل [٤] .

---

(١) انظر مسند الإمام أحمد ٥/٣٨٩ ، ونصه : لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لُكَع ابن لُكَع » وانظر غريب الحديث للخطابي ٣/١٠٣ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٢/١٠٨ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٥٤/ب

(٤) انظر : الكتاب ٢/١٩٩ ، والأصول ١/٣٤٦ ، والتخمير ١/٣٤٢ . والتصريح ٢/٢٢٤ .

وجاء في المساعد عن الأخفش الصرفُ في « لُكَع » ونحوه ، ونسبه لابن السِّيد[1]، ونصه عند ابن السيد: (... لأن « فُعَل » الذي لا يستعمل منه إلاّ في النداء... إذا سمي انصرف على كل حال؛ لأنّه إنّما عدل في النداء، فإذا سمي به وجب أن ينصرف لأنَّه فارق الحال التي كان فيها معدولاً ...)[1] .

وعلّل صرفه أبو عبيدة بأنّه ليس المعدول الذي يُقال فيه للمؤنثة « لَكَاع » بل كـ « حُطَمة »[2] .

والذي أرجحه ما ذهب إليه ابن عصفور من أنَّ ما في الحديث غير ما في النداء، وأنّه مصروف على رأي الجمهور[3] .

وذلك لأن « لُكَع » في الحديث تُلمس فيه الوصفيه أكثر من العلميه ، وإلى هذا ذهب أبو حَيّان بقوله :

« وأمّا : « حتى يلي أمر الناس لُكَع بن لُكَع » وقوله :

شَهادةً بيَديْ مِلحَادةٍ غُدَرِ[4]

فوصف كـ « حُطَم » و « لُبَدَ » ألا ترى صرف « ابن لُكع » وجَعل « غُدَر » صفةً لنكرة ، فعلى هذا لا يكونان من المختص بالنداء »[5] والله أعلم .

---

(١) انظر المساعد ٣/٣٦، وإصلاح الخلل ٢٧٥ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن الضائع ٥٤/ب، وغريب الخطابي ٣/١٠٣ ، والمساعد ٣/٣٦ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣/١٥١ ، والمساعد ٣/٣٦ .

(٤) هذا عجز بيت لأم عمران بن الحارث الراسبي الخارجي وانظر شعر الخوارج ص٧٣ ، وصدره :
يدعوه سراً وإعلاناً ليرزقه
من قصيدة في رثاء ابنها : وجاء بلا نسبه في الهمع ٣/٦٢ ، ونسبه صاحب شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ١٣٠٥ وغيره من المحققين ، والملحادة : مبالغة من ألحد : أي حاد عن الحق ، انظر اللسان (لحد) والهمع ٣/٦٢ هامش (٦) .

(٥) انظر الارتشاف ٣/١٥١ .

المسألة الحادية والأربعون

مالا يستعمل إلاّ في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره:

قال ابن عصفور :

« وأمّا اللّهمّ ففيه خلاف بين الخليل والفراء :

فمذهب الخليل رحمه الله - أنّ الميم المشددة التي في آخره عوض من حرف النداء ، وكانت مشددة ليكون عدّة حروفه على عدّة حروف المحذوف ، والدليل على أنّها عوض أنّه لا يجوز الجمع بينهما إلاّ في ضرورة شعر ...

ومذهب الفراء : أنّ أصله : يا ألله أُمَّنا بخير ، ثم حذف المجرور والمفعول، وحُذِفَت الهمزة تخفيفاً ...

ومذهب الفراء فاسد ؛ لأنّ الشرط إذا تقدمه الأمر استُغْنِي بالأمر عن جواب الشرط فتقول : اضربْ زيْداً إنْ قام ، ولا تقول : اضرب زيداً إن قامَ فاضربهُ ، وقد جاء في كتاب الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [١] فلو كان على ما ذكر لم يأتِ بعد ذلك بـ « أمطر علينا » ؛ لتقديم الشرط [٢] .

وأيضاً فإنه لا يتصور أن يتقدّر هنا : يا الله أُمَّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك ، فأمطر علينا حجارة من السماء ؛ لأنّ ذلك تَنَاقُض ، فدلّ ذلك على بطلان

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٢ .

(٢) هكذا بالأصل ولعله من وهم النساخ حيث المعنى لا يستقيم إلا أن تكون العبارة «لتقديم الأمر» وانظر هوامش محقق الشرح ٢/١٠٧ ، رقم ٣ .

ما زعم » [١] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

« ... ، لا حجة عليهم أيضا في هذا ؛ لأنَّهم يقولون هذا أصله ثم صار يُستعمل ملتزماً على جهة التقول بذلك الدُّعاء ، وإن كان المقصود بالكلام غيره .

وثبت عن ابن عصفور في بعض تفسيره أنَّ في كلامهم حذف همزة القطع ، وهولا يجوز إلاَّ شاذا كقراءة من قرأ : ﴿ إنها لاحدى الكُبر ﴾ [٢] .

بحذف همزة « إحدى » وهو صحيح غير أنهم يقولون :

إنه لما كثر استعماله ، وصير مع ماقبله كشيء واحد حُذفت همزته ، كما حُذفت همزة « ويْلُمِّه » يريدون : « ويل أُمِّه » [٣] « .

الدراسة :

حكى هذا ابن عصفور عن الخليل ، وذكر استدلاله على أنها عوض بأنه لا يجوز الجمع بينهما إلا في ضرورة شعر واستشهد بقوله الشاعر :

وَمَا عليكِ أنْ تَقُولي كُلَّما

هَلَّلتِ أو سَبَّحْتِ : يا اللَّهُمَّ ما

أُرْدُدْ عَلينا شيخنا مُسَلَّمَا [٤]

---

(١) انظر شرح الجمل ١٠٦/٢، ١٠٧ ، والمقرب ١٨٢/١ .

(٢) سورة المدثر آية : ٣٥ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٥٤/ب ، ٥٥/ أ .

(٤) هذا الرجز مجهول قائله وبعده :

من حيثما وكيفما وأينما

فإننا من حيرة لن نُعْدَمَا

وانظر في الاستشهاد به : معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، وجُمل الزجَّاجي ١٦٤ ، والإنصاف =

وأما الفراء فيقول : « ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مُخفَّفة مثل : الفم ، وابنم ... ، ونرى أنَّها كانت كلمةً ضُـمَّ إليهـا أُمّ ، تريـد : يـا الله أُمنا بخير ، فكثرت في الكلام ، فاختلطت ، فالرَّفعة التي في الهاء من همزة « أُمَّ » لمَّا تركت انتقلت إلى ماقبلها » [١] .

وبهذا يمكن القول بأنَّ الحديث عن دخول « ياء » النداء علـى كلمـة « اللَّهُـمَّ » وهل هذه الميم عوضٌ من الياء ، أو ليست عوضاً ليس خلافاً بين ابن الضائع ، وابن عصفور فحسب ، بل هو خلاف بـين مدرسـتي البصـرة والكوفـة ، وربَّمـا يكـون الخلاف في جزئيات من المسألة بين علمين من المدرسة الواحدة .

فالبصريون يرون أن الميم عوضٌ من الياء ، ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة [٢].

وأما الكوفيون فيرون أن الميم ليست عوضاً ، وأنَّ الأصل : يا الله أُمَّنَا بخير . فَحُذِفَ بعض الكلام طلباً للخفة لكثرة دورانه على الألسنة [٣]

وقـد بسـط القـول في هـذه المســألة صــاحب الإنصــاف ، ورجَّــح مذهــب البصريين[٤] ، وتبعه الزبيدي في ائتلاف النُّصرة [٥] .

وما ذهب إليه ابن الضائع لا يعني أنه يرجح رأي الكوفيين ، ويخالف الجمهور، ولكنه يخالف ابن عصفور في الاحتجاج ، حيث يرى أن الكوفيين وإن كـانوا يـرون

= م٤٧، وأسرار العربية ٢٣٣ ، واللسان (أله) والخزانة ٢٩٦/٢ ، هذا وفيه روايات منها : «تقـول» مكان « تقولي » وسبحت أو صليت ، ومُسلما : اسم مفعول من السلامة ، وانظر الخزانة.

(١) انظر : معاني القرآن ٢٠٣/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، واشتقاق أسماء الله ٣٢/٢٧ ، والتبصرة والتذكـرة ٣٤٦/١ ، والتخمير ٣٥٧/١ . والرضي ٣٨٤/١ ، والهمع ٦٤/٣ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، والانصاف م٤٧ ، والارتشاف ١٢٥/٣ .

(٤) انظر : المسألة ٤٧ ، وأسرار العربية ٢٣٤،٢٣١ ، .

(٥) انظر : المسألة السادسـة والعشـرين في الأسمـاء . والزبيـدي هـو: سـراج الديـن أبوعبـد الله عبـد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بـن عمـر الشـرجي الزبيـدي، تـوفي سـنة ٨٠٢ هــ. انظـر شـذرات الذهب ١٧/٧ .

أنَّ « اللهُمَّ » أصله : يا الله أُمَّنا بخير ، إلا أنهم يرونه بعد التركيب مسبوكاً لهذه الدلالة ، غير محتفظ بما كان له من مزايا وأحكام .

وبهذا أرى أنّ حجة ابن عصفور قوية راجحة ؛ حيث إنَّ المعنى مع تقدير ما ذهب إليه الكوفيون يتناقض .

وقد قال بفساده ابن الأنباري قبل ابن عصفور (١) .

وأما ما نسبه ابن الضائع لابن عصفور من جواز حذف الهمزه شذوذا من « أمِّنا » وتنظيره بحذفها من « إحدى » في آية المدثر ، فابن عصفور عَزَا القراءة لابن كثير ، إلا أنه لم يحكم بشذوذها (٢) ، وإن قال به في وموضع آخر ، فهو تابعٌ في ذلك حيث إنَّ ابن جني وصف حذف الهمزة في هذه الآية ، وما شاكلها بأنه إعتباطٌ وتعجرف (٣) .

وعند أبي حيَّان أنَّ قراءة الجمهور : « لإحدى » بالهمزة وهي منقلبة عن واو... ، وقراءة نصر بن عاصم ، وابن محيصن ، ووهب بن جرير عن ابن كثير بحذف الهمزة ، وقال بأنه حذف لا ينقاس ، وتخفيف هذه الهمزة أن تجعل بين بين(٤)

وبها يتبين أن ابن عصفور محقٌ في تعقبه للكوفيين فيما حكاه ابن الضائع ، وا لله أعلم .

---

(١) انظر : أسرار العربية ٢٣٣،٢٣٤

(٢) انظر : ضرائر الشعر ١٠١ ، ورسمها : « إنها لحدى الكبر » ، وانظر قراءة ابن كثير في المحتسب ١٢٠/١ ، والبحر ٣٧٨/٨ ، وانظر الخصائص ١٥٠/٣ .

(٣) انظر المحتسب ١٢٠/١ .

(٤) انظر البحر ٣٧٨/٨ ، بتصرف .

المسألة الثانية والأربعون

باب الاستغاثة:

ذهب ابن جني إلى أن لام الاستغاثة متعلقة بـ « ياء » النداء ،لما فيهـا مـن معنى الفعل في نحو : يالزيد [١] .

فرد عليه ابـن عصفـور بقولـه : « أمـا مذهـب ابـن جـني ففاسـد ، لأنَّ معـاني الحروف لا تعمل في المجرورات ، ولا في الظروف » [٢] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

«ولا بن جني أن يقول : قد عملت « كأنَّ » بما فيها من معنى التشبيه ، ألا ترى عملها في الحال كقوله :

كأنَّه خارجاً من جَنْبِ صَفْحَتِهِ

سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوه عند مُفْتَأَدِ[٣]

فـ « خارجاً » منصوب علـى الحـال ، والعـامل فيـه مـا في « كـأن » مـن معنى التشـبيه لكـن الأولى أن يُقـال : إنَّ الفعـل النَّـاصب للمنـادى هـو العــامل في هــذه اللام...» [٤] .

---

(١) انظر : الخصائص ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢ .

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوان ص١٩ ، وانظر : الخصائص ٢٧٥/٢ ، واللسان (فـأد) والخزانـة ١٨٥/٣ ، ١٨٧ . والشاعر شبه قرن ثور وحشي طعن به كلبا بسفود فيـه شـواء قـد تـرك ليـس عنده أحد، والمفتأد: موضـع اشـتوائهم اللحـم، وشَـرب: قـوم يشـربون، واحدهـم شـارب. انظـر الديوان .

(٤) انظر : شرح الجمل ٥٥/ب .

هو الأصل (١) .

هذا مع أَنَّ التماس ابن الضَّائع حسنٌ، وجاز ذلك في « كـأنَّ » لأنَّ فيهـا معنـى الفعل ، وهو التشبيه ، وأَنَّها ناصبة ورافعة كالفعل القوي المتعدي .

هذا وفي المسألة رأي آخر يقول بزيادتها (٢) ، و أظنُّ أن من ما يؤتى به ليفيـد معنىً لا يكون زائداً ، إلا إذا اعتبرناها للتّقوية كما عدَّ ذلك ابن هشام (٣) .

ورده ابن عصفور بأنـه مهمـا قُـدِّرَ ألا يُـزاد الحـرف كـان أولى ، ولأنَّ الزيـادة ليست بقياس (٤) والله أعلم .

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢ ، والارتشاف ١١٠/٣ بتصرف .

(٢) ينسب هذا لابن خروف في الارتشاف ١٤٠/٣ ، والمساعد ٥٢٦/٢ .

(٣) انظر : المغْني ٢١٨/١ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١٠٩/٢ .

المسألة الثالثة والأربعون

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة:

قال ابن عصفور :

و « إذن » جواب وجزاء ، كذا قال سيبويه ـ رحمه الله ـ في باب عِدَّة ما يكون الكلام ، ففهم الأستاذ أبو علي الشلوبين هذا على أنه شرط وجواب ، وأخذ الجزاء بمعنى الشرط والجواب جوابه ، فحيثما جاءت قدرها بفعلي الشرط والجزاء...، وكلامه معترض في هذا بيِّن الاعتراض ، لأنَّه بنى الأمر علىأنَّ « إذن » شرط وجواب ، وليس كذلك ، بل إنما هي جواب[1]، بمعنى أنها لا تُقال مبتدأة ، ولابد أن يتقدمها كلام ...، وتكون جزاء ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً...»[2] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

« وحكى ابن عصفور على الأستاذ أنه كان يحمله على أنَّ « إذنْ » [3] في كل موضع جواب وجزاء ، أي يتقدر ، بـ « إنْ » ورد عليه بأنَّ الشرطية والجزائية لا تتقدر في قوله : إذن أظنك صادقا .

وهذا الذي حكى عنه لم أسمعه قط منه ، وفيه أنه لم يأخذ الجزائية إلا بمعنى أن فيها معنى الشرط والجزاء ، وليس قولنا في « إنْ » إنَّها جزاء بمعنى أنَّ جوابها أبداً جزاء لفعل الشرط فيها...، بل قول النحويين في « إن » وأخواتها جزاء اصطلاح لمَّا كان جوابها قد يكون جزاء سموها بذلك .

---

(١) بالأصل: « جوانب » .

(٢) انظر : شرح الجمل ١٧٠/٢،١٧١ .

(٣) بالأصل « إذاً » بالألف والصواب ما أثبت لسببين : أحدهما أنَّ كل نون يوقف عليها، بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته ، وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أن تكتب على صورتها بـ « النون » والثاني : للتفريق بينها وبين « إذا » وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢ بتصرف.

فإنْ كان الذي حكى عن الأستاذ أراد بالجزاء فيه هذا المعنى فهو صحيح ، لأنَّ الجزاء هنا هـو الجـواب ، ويكـون قـول سيبويه « جـوابٌ وجـزاء » بمعنـى واحـد ، ويكون رده على الأستاذ بقوله : إذنْ أظنكَ صادقاً ، فاسداً ؛ لأنَّه جواب » [١] .

الدراسة :

اعترض ابن عصفور على الشلوبين في أنَّه أخذ الجـزاء بمعنـى الشـرط ، وقـال : فلما أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى : ﴿ فَعَلْتُها إِذَنْ وَأَنا مِن الضَّآلِّينَ ﴾ [٢] .

فلما قدَّر : إن كنت فعلتها فأنا ضالٌ وردَ عليه إثبات الضلال لـ « موسى عليـه السلام قال : ولم يُرِد إثبـات الضـلال لنفسـه ، فأثـار إشـكالاً علـى فهمـه ، فكـان انفصاله عن هذا بأن قال : معنى قوله : وأنت من الكافرين ، أي : بـأنعمي ، فقـال له موسى عليه السلام : إنْ كُنْتُ فعلتها كافراً بنعمتك ، فأَنا من الضـالين ، أي مـن الجاهلين بأَنَّ الوكزة تقضي على القبطي .

وهذا الكلام مُعتَرض ؛ لأن الكافر إذا أُطلق فإنَّما يُـراد بـه المضـاد للمؤمـن فـإن أردت غير ذلك قيدت ، وكذلك الضلال إنَّما هو على هذا الإطلاق، وكلامه معترض في هذا بين الاعتراض ؛ لأَنَّـه بنى الأمـر علـى أنَّ « إِذَنْ » شـرط وجـواب ، وليـس كذلك بل إنَّما هي جواب ... » [٣] .

والمسألة فيها نصٌ من سيبويه إذ يقول : « وأَمَّا « إذنْ » فجوابٌ وجزاء » [٤] .

فاختلف النُّحاة في تفسير هذا النص ، وتباينت آراؤهم فيها .

---

(١) انظر : شرح الجمل ٦٧/أ .

(٢) سورة الشعراء آية : ٢٠ ، والضَّـالين بمعنى الجاهلين وقرئ بها، وانظر معاني القرآن للفراء ٢٧٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٧/٤ .

(٣) انظر : شرح الجمل ١٧٠/٢، ١٧١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٣٤/٤ .

فمنهم من قال إنَّها كذلك في كل موضع ، ومنهم قال : في الأكثر [١] .

وابن عصفور أخذ فيها برأي الجمهور ، وهو أنَّ الأكثر فيها ، أن تكون جواباً ولم يمنع أن تأتي جزاء ، ولا يلزم أن يجتمعا فيها [٢] .

وهذا هو الرَّاجح ، لورود التكلف فيما خفي فيه أحد المعنيين ، في مثل :

إذن أَظُنُّكَ صادقا جواباً لمن قال : إنِّي أحبُّك .

فظَن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة ؛ لأَنَّه يدل على الحال ، والجزاء لا يكون إلاَّ مستقبلاً ، أَوفي الماضي .

وفَسَّر الأزهري معنى كونها للجواب بأَنَّها تقع في كلام يُجَاب به كلام آخر ، ملفوظ به ، أو مقدر وكونها للجزاء ، أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر [٣] .

وكذلك تكلف التوجيه في الآية ، إذ رده غير ابن عصفور علىالشلوبين [٤] .

أما ما نفاه ابن الضَّائع عن الشلوبين ، فلم يكن إتهاماً من ابن عصفور ، بل قد ورد في بعض كتب أبي علي الشلوبين [٥] .

ونسبه إليه كثيرٌ ممن جاء بعده ، واعترضوا عليه [٦] .

وما لجأ إليه ابن الضَّائع من تأويل فيه تكلف ، ولم أجد أحداً ذهب إليه والله أعلم .

---

(١) انظر : هذا في التصريح ٢٣٤/٢ .

(٢) انظر : الرَّضي ٤٠/٤ وما بعدها ، والارتشاف ٣٩٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٩١/٤ ، والمغني ٢٠/١ ، والمساعد ٧٥/٣ ، والتصريح ٢٣٤/٢ ، والصبان ٢٩٠/٣ .

(٣) انظر : الرضي ٤٢/٤ ، والتصريح ٢٣٤/٢ .

(٤) انظر : الارتشاف ٣٩٨/٢ ، والصبان ٢٩٠/٣،٢٩١ .

(٥) انظر : مثلاً شرح المقدمة الجزولية ٤٧٧/٢،٤٧٨ .

(٦) انظر : الارتشاف ٣٩٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٩١/٤ ، والتصريح ٢٣٤/٢ . وحاشية الخضري على ابن عقيل ١١٢/٢ .

المسألة الرابعة والأربعون

باب الواو:

قال ابن عصفور:

« فإن قيل: فكيف قال الشاعر:

وما أَنا للشيء الذي ليس نَافِعِي ويَغْضَبُ منه صاحبي بقؤول [(١)]

فنصب بعد الواو وليس قبلها فعلٌ يدل على المصدر ؟

فالجواب عن هذا شيئان : أحدهما : أن اسم الفاعل الذي هونافعي دليل على المصدر كأنه قال : ليس فيه نفعٌ معْ غضب صاحبي منه .

والآخر : أنْ تكون « ليس » دليلاً على المصدر بمعناها كأنه قال : الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه ... » [(٢)]

فاعترض ابن الضائع بقوله :

« أما الأول فجيدٌ لو صح المعنى معه فإنه يلزم منه على ما قدر ، من إثبات الغضب ونفي النفع أنَّ الشيء الذي يغضب منه صاحبه إذا كان له فيه نفع قد يقوله.

وليس هذا بمندرج .

---

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي شاعر إسلامي ، ويعرف بكعب الأمثال ، لكثرتها في شعره ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٦/٣ ، والمقتضب ١٧/٢ ، وكتاب الشعر ٤٢٦/٢ ، والمنصف ٥٢/٣ ، والخزانة ٥٦٩/٨ ، ويروى بالفاء : « فما » ، هذا وكلمة « قؤول » تكرر رسمها بهذه الصورة ، ولعل الصواب [قئول] لأن ما قبلها يمكن وصله بما بعدها .

(٢) شرح الجمل ١٥٧/٢ .

ثم إنَّ ذلك التقدير فاسِدٌ ، وهوإثبات الغضب فَإِنَّ النفي ينصب عليهما مجموعين .... » [١] .

الدراسة :

كثير من النّحاة يرون النّصب في هذا البيت مرجوح ، والرّفع هوالرّاجِح ، وتوجيه الرّفع عطفاً على صلة الذي ، والتقدير : ومَا أَنا للذي لا يَنْفعُني ويغضب منه صاحبي بقئول [٢] وحجتهم صعوبة التأويل في النّصب ؛ لأنَّ توجيه النصب فيه عطف الفعل على اسم غير مصدر [٣] .

وزاد الفارسي أنَّ فيه عطف المضارع على اسم الفاعل ، وكل واحد منهما يُعطف على الآخر لتشابههما [٤] .

إلّا أَنّهم وجدوا نَصّاً عربياً رواه سيبويه بالنّصب ، وأتبَعه بقوله : « ويغضب معطوف على الشيء ، ويجوز رفعه على أنَّ يكون داخلاً في صلة الذي ... » [٥] .

وقد أخذ المبرّد على سيبويه تقديم النّصب على الرّفع [٦] .

إلا أَنَّ بعض النُّحاة أرجع تقديم سيبويه للنصب لما بُني عليه الباب من النّصب بعد إضمار « أنْ » لا دليلاً على قوة النصب [٧] .

---

(١) شرح الجمل ٧١/ب .

(٢) انظر : المقتضب ١٧/٢ ، وكتاب الشعر ٤٢٦/٢ ، ٤٢٧ ، وشرح المفصل ٣٦/٧ ، والخزانة ٥٦٩/٨، ٥٧٠ .

(٣) انظر في التعليل كتاب الشعر ٤٢٧/٢ ، والايضاح في شرح المفصل ٢٧/٢، ٢٨ .

(٤) كتاب الشعر ٤٢٧/٢ .

(٥) الكتاب ٤٦/٣ .

(٦) المقتضب ١٧/٢ .

(٧) انظر : النكت ٧١٩/١، ٧٢٠ ، وشرح المفصل ٣٦/٧، ٣٧ .

والذي أختاره أنّ القول قد يكون سبباً في الغضب فينتفيان ، إلَّا أنّه لا ينتفي القول بإنتفاء الغضب ، لأنّه قد لا يكون سبباً فيه ، وتحقق النفع يتوقف على نوع المقول ؛ لأنّه قد ينتفي النفع بوقوع الغضب ، ويتحقق بإنتفاء الغضب [١].

وأمّا عن رده التوجيه الآخر بـ « ألاَّ » ينتصب مابعد الواو إلاَّ بعد تلك الأجوبة، وليست منها ليس ، فابن عصفور لم يقل بهذا ، وإنَّما قال : أن تكون « ليس » دليلاً على المصدر بمعناها كأنَّه قال : الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه ، والدليل على أنَّ « ليس » تجري مجرى الفعل التام قوله :

بِمَا لَسْتُما أَهل الخيانَةِ والغَدرِ [٢]

فأَدخل « ما » المصدريَة على « ليس » وهي لا تدخل إلاَّ على الفعل [٣] .

هذا وقد ذهب النّحاة في توجيه النّصب إلى عدة توجيهات منها :

- أن يكون « يغضب » معطوفاً على الشيء ، أجازه المبرّد على بعد ، وقال إنّما جاز ، لأنَّ الشيء منعوت والتقدير : الشيء الذي هذه حاله ، ولأنَّ يَغْضَبَ صاحبي، وهو كلام محمول على معناه ، لأنه ليس يقول الغضب وإنَّما يقول ما يوجب الغضب ، ومثل هذا يجوز » [٤]

وفيه تويجه : أَنَّه واقع في جواب النفي الأول « وما أَنَا »

- أما الفارسي فَوَجَّه النَّصب بالعطف على خبر ليس ، والضمير في « منه »

---

(١) مقتبس من الخزانة ٥٧٠/٨ .

(٢) هذا عجز بيت وصدره :

أليس أميري في الأمور بأنتما

مجهول القائل وانظر في الاستشهاد به المغني رقم ٥٠٧ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/٢،١٥٨ .

(٤) انظر المقتضب ١٨/٢/ والرضي على الكافية ٧٦/٤ ، ونسبه البغدادي للأخفش في الخزانة ٥٧٠/٨ .

يعود على اسم « ليس » والمقول هو الشيء [١] .

- وقال بعطفه على « الشيء » كالمبرِّد ابنُ أَبي الرَّبيع ، وأردف قوله : « ولو كان في غير الشعر لكان الأحسن وأنْ يَغْضَبَ» [٢] .

- وكذلك قال بجواز الإظهار ابن الضَّائع ، وعلَّل بأنَّه معطوف على اسم ملفوظ به [٣] .

وزاد البغدادي توجيهاً آخر للنصب على التقديم والتأخير ، والتقدير :

وما أنا بقئول للشيء الذي لا ينفعني ويغضب صاحبي « بالنَّصب » وعلَّل بأنَّ «قئول » خبر « ما » فهو مقدم في التقدير ويغضب مؤخر [٤] .

وبهذا يمكن القول بأنَّ المشهور في البيت الرَّفع لما سبق من تعليل ، وهذا لا يعني أنَّ ابن عصفور أخطأ في القول به ، وإنَّما الذي يؤخذ عليه أنَّه لم يتعرض لرواية الرَّفع ، وتوجيهها علماً بأنَّ من استشهد بهذا البيت عرض للروايتين إلاَّ إذا كان هذا من باب المسكوت عنه لاستحضاره عند ابن عصفور ، والله أعلم .

---

(١) كتاب الشعر ٢/٤٢٦،٤٢٧ .

(٢) البسيط ١/٢٣٤ .

(٣) شرح الجمل ٢/٧٢أ .

(٤) الخزانة ٨/٥٧٠،٥٧١ .

المسألة الخامسة والأربعون

بابٌ من مسائل حتى في الأفعال:

قال ابن عصفور :

(« حتى » لا يخلو ما بعدها أن يكون حالاً أو استقبالاً ، أو ماضياً ، فإن كان حالاً أو ماضياً فالرفع ليس إلاّ ، وإن كان مستقبلاً ، فالنّصب ليس إلاّ ... ، فإن كان حالاً أو ماضياً فالرَّفع ؛ لأنّها تكون سبباً بمنزلة الفاء ، والفاء لا تنصب ، فارتفع، فتقول : سرتُ حتَى أَدخلُها ...) [(١)] .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله : « وزعم ابن عصفور في بعض تفسيره أَنَّها إذا أُريد بها الماضي في الفعلين حرف عطف إذا قلت : سرتُ حتى أدخلها ، تريد : سرت فدخلت .

وفي الوجه الثاني حرف ابتداء ، وهو غلط ، لأَنَّها لا تكون عاطفة في الجمل أصلاً ... » [(٢)] .

الدراسة :

استعمال حتى حرف عطف مسألة خلافية ، فالكوفيون يمنعون أن تكون عاطفة ، ويحملون ما جاء موهماً بذلك على إضمار عامل [(٣)] .

---

(١) انظر : شرح الجمل ١٦٤/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٧/ب

(٣) انظر الارتشاف ٤٠٧/٢ والجنى ٥٤٧،٥٤٦، ٥٥٨،٥٥٧ والتصريح ١٤١/٢ ، والصّبان ٩٠/٢

أما عند البصريين فالعطف بها قليل ، ويشترطون لذلك عدة شروط منها :

- أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً لا مضمراً .
- أن يكون بعضاً من المعطوف عليه .
- أن يكون غاية [(١)] .

وابن عصفور عندما أجاز عطفها فعلاً على فعل مخالف للجمهور ، عدا الأخفش فهو يجيز ذلك ، إذا كانت بمعنى الفاء وكان سببا [(٢)] .

كما أنَّ ابن السيد أَجاز أن تكون عاطفة عندما أنشد قول امرئ القيس :

سَرَيتُ بهم حتى تكلُّ غُزَاتهم
وَحتّى الجيَادُ ما يُقَدْن بأرسَانِ [(٣)]

حيث قال : « وأمّا من رفع « تكلُّ مطيُّهم » فليست الجملة مخفوضة الموضع ولكنها معطوفة على « سريتُ » كأنَّه قال : سريتُ بهم حتى كلَّت مطيُّهم ، وهي حالٌ محكية بعد زمان وقوعها ، فلذلك تُقدَّر بالفعل الماضي» [(٤)] .

والمانعون لجواز عطفها الجمل يعللون ذلك أنَّ من شروط معطوفها أن يكون بعضاً مما قبلها ، ولا يتأتى ذلك إلاّ في المفردات .

- ثم إنَّها حرف يختص بالأسماء ، وما يختص بالأسماء لا يعمل في الأفعال .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٣،٢٢/٣ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، وشرح المفصل ١٩،١٥/٨ ، والبسيط ٣٣٣/١ن والارتشاف ٦٤٩/٢ ، والجنى الداني ٥٤٦ ، ٥٥١ ، والمغني ١٢٧/١ ، والتصريح ١٤١/٢ ، والصبان ١٩/٣ ، .

(٢) انظر : الارتشاف ٤٠٧/٢ ، والجنى ٥٥٨،٥٥٧ .

(٣) انظر الديوان ٩٣ ، وروايته :

مطوت بهم حتى تكلُّ مطيهم

وكذا في شرحه لـ « حسن السندوي ٢٣٢، وهو من شواهد الكتاب ٢٧/٣ ، والمقتضب ٣٩/٢ ، والجمل ١٥٣ ، وشرح المفصل ٧٩/٥ ، ١٩،١٥/٨ .

(٤) انظر : الحلل ٨٧ .

- وأنها فرع على حتى الجارّه .

- وأنَّ مما يُضعف كونها عاطفة دخول حرف العطف عليها في بيت امرئ القيس [١] وابن عصفور نفسه يرى أَنَّه لا بُدَّ من إعادة الخافض معها إذا عطفت على مجرور [٢] .

وبهذا يتبين أنَّ ما ذهب إليه ابن الضّائع هو مذهب الجمهور وهوالرّاجح لما سبق من تعليلات ، وا لله أعلم .

(١) التعليل مقتبس من الارتشاف ٦٤٩/٢ ، والمغني ١٢٧/١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٢٤٣/١ ، وانظر : الارتشاف ٦٤٨/٢ .

المسألة السادسة والأربعون

باب من مسائل الفاء :

قال ابن الضائع :

« وقد زعم الفراء أنه يصح الجزم مع وجود الفاء ، واحتج بقول امرئ القيس :

فقلتُ له : صوِّب ولا تُجْهِدَنَّه

فيدنكِ[1] من أخرى القطاةِ فتزلَقِ [2]

واعلم أنَّ ابن عصفور زعم أنَّ موضع الفاء هُنَا جَزْمٌ ، أعني إذا نصبت ما بعدها .

قال : والدليل على ذلك قوله تعالى :

﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [3] .

فجزمُ « وأَكُنْ » دليلٌ على أن موضع الفاء جزم ... » [4] .

ثم اعترض ابن الضائع بقوله :

« والصحيح عندي أنه ليس موضع الفاء يجزم ، لأن الجزم عند سيبويه في هذه

---

(١) بالأصل: « فيذرك » .

(٢) استشهد سيبويه بهذا البيت ونسبه لعمرو بن عمَّار الطائي ، وانظر الكتاب ١٠١/٣ . والمقتضب ٢٢،٢١/٢ ، وفي اللسان « ذرا » أنه لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ص١٧٤ .
وانظر الخزانة ٥٢٦/٨ ، هذا ورواية الديوان ، فيذرك « ورواه بها الفراء في معاني القرآن ٢٢٩/٢، واللسان « ذرا » وفيه « فتزلق » بضم القاف ، ورواية المقتضب « قرب » مكان «صوِّب» أي: خذ القصد في المشي، وأخرى القطاة: أخر مقعد الردف .
- وعمرو بن عمَّار الطائي شاعر وخطيب من ندماء النُّعمان وقتله . انظر مُعجم الشعراء ٢٣٦ ، والتبيين ٢٢٢/١ .

(٣) سورة المنافقين آية : ١٠ .

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٧٦/أ .

الأَشياء إذا حُذفت الفاء على تقدير الشرط ...»فالصحيح أنَّ الجزم في الآية بالحمل على المعنى ، لا بالعطف على الموضع ، ومما يدل على أنَّ موضع الفاء ليس مجزوماً نَصْبُها بعد النفي ، ولا يصح معه الجزم باتفاق ... »(١) .

الدراسة :

استشهد سيبويه بهذا البيت قائلاً : « فهذا على النَّهي ، كما قال : لا تمدُدها فتشققها ، كأنَّه قال : لا تجهدَنَّه ولا يُدنينك ، من أخرى القطاة ولا تزلقن .. »(٢).

وأما الآية فخرجها بالعطف على المعنى وقال : « فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جَزْمَاً ، ولا فاء فيه ، تكلَّموا بالثاني ، وكأنَّهم قد جزموا قبله ، ونظَّر بقول الشاعر :

بدا لي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى

ولا سابقٍ شَيئاً إذا كَان جَائياً (٣)

والشاهد في هذا الموضع جرُّ كلمة « سابقٍ » بالعطف على توهم دخول الباء في مدرك (٤) .

أمَّا الفراء : فقال : فجعل الجواب بالفاء كالمنسوق على ما قبله (٥) .

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٧٦/أ .

(٢) الكتاب ١٠١/٣ .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، وانظر ديوانه بشرح ثعلب ٢٠٨ . وهو من شواهد سيبويه ١٦٥/١ ، ١٠٠/٣ ، وغيرها ، وانظر الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والانصاف م٢٣ ، والمغني رقم ١٣٥ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢٤٢/٢ ، والخزانة ١٢٠/١ . ١٠٢/٩ ، وغيرها . هذا وقد نسبه سيبويه لضرمه الأنصاري ٣٠٦/١ ، وقيل لعبد الله بن رواحة كما في الخزانة ١٠٥/٩.

(٤) الكتاب ١٠٠/٣،١٠١ .

(٥) معاني القرآن ٢٣٠/٢ ، وبه قال البغداد في الخزانة ٥٢٦/٨ .

وقال المبرِّد بعد استشهاده بالبيت : « فإنّما هو على العطف فدخل كلّه في النفي[١] أراد : ولا يدنِكَ ولا تَزْلِقَن » [٢] .

وكذا قال شُرّاح شواهد سيبويه أنَّ الجزم على النَّهي [٣] ، وزاد ابن السيرافي«... ، ولم يجعل هذين الفعلين منصوبين على الجواب بالفاء ، ولونُصبا لكان نصبهما حسناً ...وإن قال قائلٌ : كيف عطف فعل الفرس على فعل الغلام ؟ فهذا سائغ ... والمعنى أنَّه نهى الغلام عن فعل يؤدي إلىأنْ يدنيه الفرس من أُخْرَى القطاة » [٤] .

وخَصَّ الأعلم جواز النَّصبِ بغير الشعر بقوله : « ولو كان في غير الشعر لجاز نصبُهما على الجواب[٥] .

وقال ابن مالك : ولو جَزَمْتَ ... جَازَ على التشريك في النَّهي ، وإن كانت الفاء للسببية [٦] .

أَمَّا عن الآية فابن عصفور يرى أنَّ موضع الفاء جَزْمٌ ، ولذلك عطف « أكنْ » بالجزم على موضع الفاء [٧] .

وابن الضَّائع يرى أنَّ الجزم في الآية بالحمل على المعنى ، لا بالعطف على الموضع، واستدل على أَنَّ موضع الفاء ليس مجزوماً بنصبها بعد النفي ؛ وبأنَّ الجزم

---

(١) أثبت محقق المقتضب أن المبرد يعبر عن النهي بالنفي ، وانظر المقتضب ١/١٢٥ .

(٢) المقتضب ٢/٢١،٢٢ .

(٣) شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١٣ ، وابن السيرافي ٢/٦٢ ، والنُكت ٢/٧٥٣ .

(٤) شرح أبيات سيبويه ٢/٦٢ .

(٥) النكت ٢/٧٥٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٤/٢٨ .

(٧) شرح الجمل لابن الضّائع ٧٦/أ .

عند سيبويه إذا حُذفت الفاء على تقدير الشرط[١] .

ولهذا أرى أنَّ مما يزيد المسألة وضوحاً إيرادُ بعض أقوال العلماء فيها :

أ - عطف « أَكُنْ » على محل فأصَّدَّقَ؛ لأنَّ موضعه جزم في جواب الأمر[٢] وهذا قول الجمهور[٣]، ونظَّروا له بجزم « يذرهم » عطفاً على موضع ﴿فَلا هَادِيَ لَه﴾ من قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾[٤] في قراءة الأخوين[٥].

وقال ابن الأنباري: (وقَوَّى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه...)[٦] ، واستشهد بقول الشاعر:

فأبلُوني بَليتكم لعَلِّي أُصالحْكُم وأَستَدْرِجْ نَوَيَّا[٧]

حيث جزم « وأستدرجْ » عطفاً على موضع « لعلي أصالحكم » ؛ لأَنَّه لو حذف « لعلي » انجزم «أصالحكم » جواباً للأمر[٨] ، وقال أبو علي: (عطف

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٧٦/أ .

(٢) اصطلاح (الأمر) يعني الطلب عامة، وقد خصص ابن الأنباري بقوله: « موضعه الجزم على جواب التمني.. »انظر البيان ٤٤١/٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٠/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٨/٥، والمسائل العضديات م٥١، وأمالي ابن الشجري ٤٢٨/١، والكشاف ١١٢/٤، والفريد ٤٧٤/٤-٤٧٥، والبحر ٢٧٠/٨ - ٢٧١ ، ٢٧٥ .

(٤) سورة الأعراف ١٨٦.

(٥) هما حمزة والكسائي ، انظر السبعة ٢٩٩، وبه إيضاح القراءات في الآية، وانظر أمالي ابن الشجري ٤٢٨/١، والمغني ٤٧٧/٢ .

(٦) انظر البيان ٤٤١/٢ :

(٧) البيت لأبي دُواد جارية بن الحجاج الإيادي شاعر جاهلي من وصاف الخيل ، وانظر في الاستشهاد : معاني القرآن للفراء ٨٨/١ ، والعضديات ١٢٠ ، والخصائص ١٧٦/١ ، ٣٤١/٢ ، وشرح شواهد المغني رقم ٦٦٩.

(٨) أمالي ابن الشجري ٤٢٨/١ ، والمغني ٤٧٧/٢ .

«أستدرج » على محل الفاء الداخلة في التقدير على «لعلي» وما بعدها)[١] .

وهذا مع أَنَّه مذهب الجمهور إلاّ أنه يَرِدُ عليه أمران:

أحدهما : قول ابن هشام بعد أن حَكى قولي أبي علي وابن السيرافي: (ويرده أَنّهما يسلمان أَنَّ الجزم في نحو: ائتني أُكْرِمك بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم؛ لأنَّ ما بعد الفاء منصوب بأَنْ مضمرة، وأَنْ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم ؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر ... ›[٢] .

والثاني : أَنَّ الفارسي قال في توجيه الآية بالعطف على محل « فَأَصَّدَّقَ »[٣] وعندما مثل بالبيت فعطف (وأَسْتَدْرِجْ) على الفاء المقدرة قبل « لعل » وما بعدها[٤] .

فَيلمس من هذا أَنَّ التفاوت في التعبير فقط والمعنى واحد،أَنَّه عَطَفَ على مجزوم في جواب النهي وإذا سلمنا بهذا فابن عصفور موافقٌ للجمهور ، والله أعلم .

ب ـ العطف على موضع الفاء لأن موضعها جزمٌ على جواب التمني لا على ما بعد الفاء ، وعبَّر به النَّحاس ، ومكي وهو ما حكاه ابن الضَّائع عن ابن عصفور[٥] .

جـ ـ أنه عطفٌ على موضع الفاء وماتصل بها قبل دخول الفعل والأصل (لولا أَخّرتني أَتَصدَّقْ وأَكُنْ)والله أعلم[٦] .

---

(١) العضديات ١٢٠ ، والمغني ٤٢٣/٢ .

(٢) المغني ٤٧٧/٢ .

(٣) العضديات ١١٩ .

(٤) العضديات ١٢٠،انظر المغني ٤٧٧/٢ .

(٥) إعراب القرآن ٤٣٦/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٣٧/٢ ، وشرح الجمل لابن الضَّائع ٧٦/أ .

(٦) قال به ابن خالويه في الحجة ٣٤٦ ، ولعله المراد بقول الفراء في المعاني ١٦٠/٣ .

د - ما حكاه سيبويه عن الخليل أنّه جزم « أَكُنْ » على تَوهمِ الشرط [1] الذي يدل عليه التمني [2] وعلّق أبو حيّان بقوله : ولا موضع هُنَا لأنَّ الشرط ليس بظاهر، وإنّما يُعطَف على الموضع حيث يُظَنُّ الشرط كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَه وَيَذَرُهُمْ ﴾ [3] .

ثم فَرَّق أبو حيّان بين العطف على الموضع والعطف علىالتوهم بقوله :

إنَّ العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره .

والعامل في العطف علىالتوهم مفقود وأثره موجود [4] .

- والرّاجح في المسألة أَنَّ العطف على محل الفاء ومابعدها ، وأَعتقد أَنَّ ابن عصفور قصد هذا ويحتمل أمرين :

أحدهما : أَنّه سكت عن كلمة « وما بعدها » من باب المسكوت عنه لاستحضاره .

والثاني : قد يكون وقع في النّص سقط للكلمة نفسِها، خاصة وأَنَّ النّص بالحكاية ولا أَظُنّ علماً مثل ابن عصفور تغيب عنه مثل هذه الأمور ؛ لأنَّ أَقل ما فيها عطف فعل على حرف ، والحرف لا معنى له في نفسه ، والله أعلم .

هذا وأصل « فأَصَّدَّقَ » فأتصدق ، فأدغمت التاء في الصادر لتقاربهما [5] . وقرأ بها أُبَيٌّ [6] . وآخرون .

---

(١) تأدباً مع القرآن يعبر عنه بالعطف على المعنى ، وانظر الهمع ٢٨٠/٥ .

(٢) عن البحر ٢٧٥/٨ .

(٣) سورة الأعراف آية . ١٨٦ ، وانظر البحر ٢٧٥/٨ .

(٤) البحر ٢٧٥/٨ .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٣٩/٤ ، والبحر ٢٧٠/٨،٢٧١ .

(٦) هو أبو المنذرأبي بن كعب الأنصاري ، أقرأ الأمة ، وسيد القراء ، عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقرأ عليه النبي بعض القرآن للإرشاد والتعليم ، شهد بدراً وغيرها ، وأخذ عنه

=

وأمَّا قراءة « وأَكُونَ » بإثبات الواو والنَّصب عطفاً على لفظ « فَأَصدقَ » فرويت عن أبي عمرو [١] . وقُرِئَت بالرفع « وأَكُونُ » على تقدير : « وأَنَا أَكُونُ» [٢] .

وروي عن ابن عباس (فَأَصَّدَّقَ وأُزَّكِي وأكنْ من الصَّالحين » [٣] .

وا لله تعالى أعلم .

ابن عباس وأبو هريرة وغيرهم توفي ٢٠هـ وقيل غير ذلك .

(١) انظر : معاني القرآن للزجاج ١٧٨/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٧/٤ ، والحجة ٣٤٧ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٣٨٨/٢ ، والبحر ٢٧٠/٨ فما بعدها .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣٩/٤ ، والكشاف ١٢/٤ ، والفريد ٤٧٤/٤ ، ٤٧٥ و البحر ٢٧٠/٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٣٩/٤ .

المسألة السابعة والأربعون

من مسائل الفاء :

قال ابن الضائع :

« ويجوز الرفع في : « ماتأتينا فتحدثُنا » على وجهين :

عل القطع مما قبلها والاستئناف .

وعلى التشريك مع الفعل الأول ، أي : ما تأتينا ولا تحدثنا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (١) .

أي : ولا يؤذن لهم ولا يعتذرون ﴾ (٢) .

ثم حكى عن الأعلم أن معنى الرفع هنا ومعنى النصب واحد ؛ لأن المعنى لو أذن اعتذروا ، ولو نصب فيعتذروا، لكان ربَّما فرَّق بين هذه الآية والآية المتقدمة ﴿لا يقضى﴾ » (٣) .

وحكى رداً لابن عصفور على الأعلم في الآية بأنه ليس الإذن سبباً في الإعتذار فيكون كآية القضاء ، لأنه سببٌ في الموت في النطق (٤) .

وأيضاً فالإذن والاعتذار منفيان بالقصد وفي الآية الأخرى لم يقصد إلا نفي القضاء فانتفى الموت بسببه،قال:وأما نفي آتيك فأحدثك،وهو ماتأتينا فتحدثنا فليس

---

(١) سرو المرسلات الآيتان / ٣٥،٣٦ . قراءة الجمهور يؤذن « بالنباء للمفعول ، وروى أبو حيان حكاية عن أبي علي الأهوازي أن زيد بن علي قرأ « ولا يأذن « مبنياً للفاعل أي ا لله » وانظر البحر ٤٠٨/٨ .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٧٥/أ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) يقصد قوله تعالى : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ سورة فاطر الآية ٣٦ .

فيه معنى : إنْ أَتيت لم تحدث ، وفي النّصب لابد من ذلك فكيف يستويان ؟ [١] .

* فرد عليه ابن الضّائع بقوله :

« أمّاالآية فيظهر من ابن عصفور منع النّصب فيها ، وليس كذلك .

وقوله : ليس الإذن سبباً في الاعتذار ، إن أراد به أنّه قد يتصور أنْ يُؤْذَن لهم في النّطقِ ، ولا يعتذرون فهو صحيح ، بخلاف القضاء ، لأنّه لا يتصور أنْ يُقضَى عليهم فلا يموتون .

لكن هذه السببية التي لا يُمكِن مع وجودها إلَّا أنْ يوجد مسبَبُها لا تشترط في النّصب ، ألا ترى أنّ الاتيان سببٌ في التحديث ، ويمكن أنْ يوجد ولا يوجد التحديث [٢] .

الدراسة :

يُجيزُ النُّحاة الرَّفع والنَّصب في الفعل الواقع بعد الفاء [٣] ، ولهم في توجيه كل منهما وجهان :

فالرَّفع على وجهين :

- أحدهما : أن يكون ما بعد الفاء شريكاً لما قبلها في النفي ومثلوا بقوله : « ما تأتينا فتحدثُنا » فينتفي الإتيان والحديث .

- والثاني : أن يكون ما بعد الفاء مقطوعاً مما قبلها ، فينتفي الإتيان ثم يجب الحديث كقوله تعالى : ﴿ ولَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعتَذِرون ﴾ [٤] تقديره فهم يعتذرون ،

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٧٥/أ ، ب .

(٢) المرجع السابق .

(٣) واشترط ابن عصفور أن تكون الجملة المنفية التي قبل الفاء جملة فعلية ، أما إذا كانت أسمية فالرفع على القطع فقط ، والنصب على ماذكر ، انظر : شرح الجمل ١٤٤/٢،١٤٥ .

(٤) سورة المرسلات آية ٣٦ .

والمعنى فكيف يعتذرون (١) .

أمّا النّصب فله معنيان :

أحدهما : أن يكون نفي الإتيان فانتفى من أجله الحديث : فكأنّه قال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟

والثاني : أن يكون أوجب الاتيان ونفى الحديث فكأنّ قال : لا ماتأتينا محدثاً بل تأتي غير مُحدِّث (٢) .

وهذه توجيهات الرّفع والنّصب ، وأمّا عامل النصب بعد الفاء ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها : أنّ النّصب بأنْ مضمرة وهو مذهب البصريين وهو الرّاجح .

والثاني : أنّه منصوب على الصرف أيّ على المخالفة للأول ، في عدم مشاركته له في المعنى ، وهذ مذهب بعض الكوفيين .

والثالث : أنّ الفاء هي عامل النصب ، ويُنْسَب للجرمي (٣) .

أمّا عن الاعتراض الذي ذكره ابن الضّائع من ابن عصفور علىالأعلم ، فلم أجد له نصاً عند ابن عصفور ، بل ابن عصفور عدّ في المسألة توجيهين للنّصب ، وتوجيهين للرفع (٤) كغيره من النّحاة و لم أجد له رداً على الأعلم .

كما أنّه لم يمنع النصب كما نسبه إليه ابن الضّائع ، ثم إنّ الأعلم تحدث عن المثال فقط و لم يتعرض لتوجيه الآية ، و لم يستشهد بها في كتابه مع أنّه عد فيها

---

(١) انظر : هذه التقديرات في شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٤ .

(٢) وانظر : تفصيل هذه التوجيهات في الكتاب ٢٩/٣-٣٢ ، والمقتضب ١٥/٢-١٦ ، والنكت ٧١٠/١،٧١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٤/٢،١٤٥ ، والهمع ١١٧/٤ ، ١٣٠ .

(٣) انظر الإنصاف م٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٤/٢ ، والجنى الداني ٧٤ ، والصّبان ٢٩٦/٣،٣٠٥ .

(٤) انظر شرح الجمل ١٤٤/٢، ١٤٥ .

توجيهات الرَّفع والنَّصب [١] .

وهـذا لا يعـني رد حكايـة ابـن الضَّـائع ، فقـد تكـون فيمـا لم يصـل إلينـا مـن مؤلفاتهما .

هذا وما قاله ابن الضَّائع تابعـه فيـه أبـو حيَّـان بقولـه : « وذهـب أبـو الحجَّـاج الأعلم إلىأنَّه قد يرفع الفعل ويكون معناه المنصوب بعد الفاء ، وذلـك قليـل ، وإنَّما جعل النَّحويون معنى الرَّفع غير معنى النصب رعياً للأكثر في كلام العرب ....، وقـد ردَّ ذلك عليه ابن عصفور وغيره » [٢] .

وقـال ابـن عطيـه : « ....، ولم ينصـب في جـواب النفـي لتشـــابه رؤوس الآي والوجهان جائزان » [٣].

وبهذا يمكن القول بأَنَّ اعتراض ابن الضَّائع لا يَرِدُ على ابن عصفـور ، لأَنَّ ابـن عصفور الثابت عنه توجيه النَّصب ، وليس كما قال ابن الضَّائع

كما أنَّ ما حكاه من رد على الأعلم حكاه أبو حيَّان لابن عصفور وغيره وا لله أعلم .

---

(١) النكت ٧٠٩/١-٧١١ .

(٢) البحر المحيط ٤٠٨/٨ .

(٣) انظر المحرر الوجيز ٢٧١/١٥، وانظر البحر ٤٠٨/٨ .

المسألة الثامنة والأربعون

باب الجواب بالفاء :

قال ابن الضائع : « وزعم ابن عصفور في بعض تفسيره أنه نقص للمؤلف معنيان مما ينصب بعد الفاء معها [١] ، وهما : التحضيض والدعاء .

فأما الدُّعاء فليس باستدراكٍ أصلاً ؛ لأن معناه معنى الأمر لا فرق بينهما إلا أن المطلوب منه في الدعاء فوق الطالب ، وهو بالعكس في الأمر ، فالخلاف في التسمية.

وأما التحضيض والعرض فمتقاربان جداً ، يجوز لذلك الاستغناء بأحدهما عن الآخر ... » [٢] .

الدراسة :

الظاهر في هذه المسألة أن ابن الضائع لم يهدف من مخالفة ابن عصفور إثبات قاعدة ، أو تحرير حكم نحوي ، بقدر ماهي مخالفة لابن عصفور في ذاته ، ولهذه المسألة نظائر ، ولعل ذلك لحاجة في نفسه .

وأقول هذا لأن ما حكاه عن ابن عصفور لم أجد له نصاً لا صريحاً ولا موهماً باستدراك على أبي القاسم فيما وصلنا من آثار ابن عصفور .

بل الثابت لابن عصفور أنَّ العرض والتحضيض مترادفان تقريباً ، بدليل قوله : «وأما التحضيض فلا يكون إلا بالفعل ، وهوالعرض نفسه ، وليس بينهما فرقٌ بأكثر

---

(١) عدَّ الزجاجي في الجمل ١٥٨ من المعاني التي تقع الفاء في جوابها: [الأمر ، والنهي ، والاستفهام، والجحد ، والعرض ، والتمني].

(٢) شرح الجمل ٦٩/أ .

من أن العرض ليس فيه طلب...، وحين حضضت ، فالمعنى إفعله ؛ لأنك تطلبه ، فالمسألة واحدة » [١]

وبهذا يمكن القول : إن اعتراض ابن الضائع لا يرد على ابن عصفور لما أثبته النقل عن ابن عصفور حيث سوى بين العرض والتحضيض فيما هو قمن [٢] بالاستدراك على أبي القاسم ، لو كان هنالك استدراك أصلا .

وفرق بينهما ابن هشام بأن العرض طلبٌ بلين ، والتحضيض طلب بحث [٣] وقال أبو حيان : والعرض والتحضيض متقاربان ، والجامع بينهما التنبيه على الفعل إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحثّ على الفعل، وكل تحضيض عرض[٤].

أما عن اعتراض ابن الضائع وتسويته بين الأمر والدعاء ، فابن عصفور يفرق بينهما من حيث الصيغة دون استدراك علىالزجاجي فيقول : « وأما الأمر فلا بد أن يكون بفعل أو باسم في معنى الفعل [٥] ، ... ، وأما الدعاء فلا بد أن يكون بجملة اسميه أو فعليه ، ... ، واعلم أن الدعاء إذا كان على صيغة الأمر والنهي ، فقد قلنا إن حكمه حكم الأمر ، ولكن ذلك ليس على الإطلاق ... » [٦] .

والذي أراه في المسألة أن بين الأمر والدعاء خصوصاً وعموما ، حيث يتفقان في أن كلاً منهما طلب ، ويفترقان في أن الأمر يصدر من الأعلى إلى من هو دون منه، على وجه الإلزام ، والدعاء على عكس ذلك ولا أدري مالذي حدا بابن

(١) شرح الجمل ١٥١/٢ .
(٢) أعني بهذا شرح الجمل .
(٣) انظر المغني ٦٩/١، وهوامش تحقيق شرح الجمل ١٥١/٢
(٤) انظر الارتشاف ٤١٠/٢ ، وانظر الهمع ١٢٣/٤ ، والتصريح ٢٣٩/٢ .
(٥) ومن أمثلته : عليك زيداً فيحسن إليك ، ونزال فأكرمك .
(٦) شرح الجمل ١٤٩/٢،١٥٠،١٥١،١٥٥ .

الضَّائع حتى زعم أنَّهما متساويان عِلْماً بأنَّ لكلٍ صيغة واستعمالاته (١) في الغالب(٢).

وذلك لأنَّ الرضي قال : وأمَّا الدُّعاء فهو داخل في باب الأمر والنهي ، عند النُّحاة ، لا عند الأصوليين » (٣) ثم شرح مراده بهذا : إذ يقول في تعريف الأمر (صيغة يَصِحُ أنْ يُطْلَبَ بها الفعل ... لكل مايسميه النُّحاة أمراً ، وذلك ، أنَّهم يُسمُّون به كل مايصح أنْ يُطْلَب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، سواء طُلِبَ به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمراً عند الأصوليين ...، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى،وهو الدعاء...، أو من غيره وهو الشفاعة ، أو لم يطلب به الفعل بل كان إمَّا على وجه الإباحة ، أوالتهديد...، أو غير ذلك .

وإنَّما سَّمى النُّحاة جميع ذلك أمراً ؛ لأنَّ استعمالَ هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء ، وهوالأمر حقيقة : أغلبُ وأكثرُ ... » (٤) .

إلاَّ أنني أرى أنَّ مافَصَّل القول به الرضي هو مبحث بلاغي ، وهو ما يُسَمى بخروج الأمر عن مقتضى الظَّاهر .

وما يتردد في كتب النحو حين تُعدَّد أوجه الطلب يقضي بأنَّ لكل منها معنى وصيغاً وابن عصفور مُحِقٌ في إفراد كل منهما بشرح . والله أعلم .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢٩/٢٨/٤ ، والتصريح ٢٣٨/٢، ٢٣٩ .

(٢) أردتُ بهذا الاحتراس ؛ لأن بعض النحاة يجتزئ بالأمر وحده لعموم اللفظ ، وانظر شرح المفصل ٢٦/٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٦٣/٤ .

(٤) الرضي ١٢٣/٤، ١٢٤ .

المسألة التاسعة والأربعون

باب ما يجزم من الجوابات :

قال ابن الضَّائع : وأنشد سيبويه في الجزم بعد الاستفهام :

أَلاَ تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكٌ وتَتَّقي   محارِمَنا لا يَبْوءِ الدَّمُ بالدَّمِ (١) .

ثم حكى عن ابن عصفور :

أنَّه إذا انصبَّ النفي على الشرط ، فالاستفهام على وجهه ، ولا « زائدة لفظاً ومعنى » .

وإذا جُعِلَ استفهاماً فالجزاءُ مجزوم لوقوعه في جواب الطلب (٢) .

* فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

إِنَّ هذا الذي زعم من زيادة « لا » في البيت لا يَنْبغِي أن يُحمَلَ عليه ما وجد عنه مندوحة ، وأمَّا تقديره الاستفهام تقريراً فقد زعم سيبويه أنَّه إذا أراد به التقرير لم يجز الجزم؛ لأنَّه واجب في المعنى ، فهو أيضاً خطأ » (٣) .

الدراسة :

لم أقف على نص ابن عصفور الذي حكاه عنه ابن الضَّائع ، فيما طُبِع من

(١) البيت لجابر بن حُني التغلبي ، شاعر جاهلي توفي نحو ٦٠ق هـ ، وانظر المفضليات ق٤٢ ، والاختيارين ق٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٩٥/٣ ، والكامل ٧٧٦/٢ ، وفي البيت رواية بترك الإعلال [لا يبوُؤ] أثبتها صاحب المفضليات ، وعبد السلام هارون في هوامش التحقيق ٩٥/٣ . وفي اللسان مادة « بوأ » [لا يباء] .

(٢) عن شرح الجمل لابن الضائع ٨٩/ب ، ٩٠/أ .

(٣) المرجع السابق .

مؤلفاته .

ومن استشهد بهذا البيت لم يتعرض لكون « لا » زائدة أو لا ولا لنوع الاستفهام [(١)] غير ما استشهد به سيبويه على جزم « يبؤ » في جواب الاستفهام وقدَّر ذلك محقق الكتاب : انتهوا عنَّا: أي : إن انتهت عنا [(٢)] على جواب ماتضمنه (ألا تنتهي) من معنى الأمر .

ويظهر لي مما حكاه ابن الضائع أن ابن عصفور يريد أن يقول : إن انتهت عنا هذه الملوك لا يبؤ الدم بالدَّم ، وإن لم تنته يبؤ الدَّم بالدم .

وبهذا يمكن القول بأنَّ زيادة « لا » واردة عندما ينصب النفي على الشرط ، ويكون ردُّ ابن الضائع فيه نظر ، حيث إنَّ المعنى يقتضي ما ذكره عن ابن عصفور .

أما عن جزم الجواب مع عَدِّ الاستفهام تقريرياً ، والذي ردَّه ابن الضائع ، فليس هنالك نصٌّ يلزم ابن عصفور بأنه قال هذا ، ونفيه عنه أولى ؛ وذلك لأن نص ابن الضائع فيه ما يوحي أن ابن عصفور لم يلزم الجزم إلا إذا عُدَّ الاستفهام على حقيقته، وجمهور النحاة على أنه إذا كان تقريراً و لم يكن استفهاماً على حقيقته لا يجوز جزم الجواب [(٣)] ، وابن عصفور أكبر من أن يند عليه مثل هذا وا لله أعلم .

---

(١) انظر : الكتاب ٩٥/٣ ، والكامل ٧٧٦/٢ ، والنكت ٧٤٧/٢ . ،

(٢) انظر الكتاب ٩٥/٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٩٤/٣، ٩٥ ، والأصول ١٦٢/٢ ، والتعليقة ٢٤/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/٧ .

المسألة الخمسون

باب الجزاء :

حكى ابن الضائع عن ابن عصفور أن « ربا » و « جاراً » أشبه بـالمنقول [١] في قول الأعشى :

تقول ابنتي حين جَدَّ الرَّحيـل فأبرحت رباً وأبرحت جارًا [٢]

ثم رد عليه ابن الضائع بقوله :

« وقول ابن عصفور أنه اشبه بالمنقول ليس كذلك ، بل هو كـ « ويحه رجـلاً » وبابه ومنه أيضاً :

رُبه رجلاً فهذا كله نمط واحد » [٣] .

الدراسة :

الظاهر من عرض ابن الضائع أن ابن عصفور يرى أنه يشبه أن يكون فـاعلاً في الأصل ثم أدخلت همزة التعدية علىالفعل فصـار مفعـولاً ، ثـم نُقـل والخـلاف هـل هومنتصب عن تمام الكلام فيكون تمييز نسبه وهو المفهوم من نص ابـن الضـائع عـن ابن عصفور ، أو عن تمام الاسم فيكون من تمييز الذّوات ، وهو رأي ابـن الضـائع ،

---

(١) المسألة مبنية على الحكاية لأنني لم أجد نصاً لابن عصفور فيها و لم أجد البيت فيما طبع من كتبه

(٢) انظر البيت في ديوان الأعشى ٨٢ ، والكتاب ١٧٥/٢ ، والأصول ٣٠٩/١ وشرح أبيات سيبويه للنحـاس ٢٣٤ ، والنكـت ٥٣٥/١ ، ونـوادر أبـي زيـد ٢٥٢ ، والرضـي ٧٣/٢ ، والارتشـاف ٣٨٢/٢ ، ورواية الديوان [أقول له حين جد الرَّحيل] ويكسر التاء في [أبرحت] وبهذه الرواية في التصريح ٣٩٩/١ ، وروايـة النحـاس ٢٣٤ ، والبغـدادي في الخزانيـة ٣٠٢/٣ [أبرحـت] . بإسقاط الفاء . وأبرح في البيت قيل معناها: ما أعجبه أي: عجبـت وبـالغت، وقيـل: معنـى هـذا البيت: أبرحت: أكرمت، أي: صادفت كريماً. وانظر اللسان (برح) والخزانة ٣٠٦/٣ .

(٣) عن شرح الجمل لابن الضائع ٩٢/ب، ٩٣/أ .

على أنَّه من مسائل التمييز عن التعجب .

والبيت استشهد به كثيرٌ من النُّحاة على نصب « ربًّا » و « جاراً » على التمييز.

وعلى هذا يكون الرأي المنسوب لابن عصفور فيه نظر ، لأَنَّني لم أجد أحداً من النُّحاة ذهب إليه غير ما نسبه أبو حيَّان للأعلم بقوله : « ذهب الأعلم إلى أنَّه مُنْتَصِبٌ عن تمام الكلام [1] ، وأَنَّه منقول عن فاعل [2] .

وقيد ذلك الأزهري بقوله : « فإنهما ، أي « فارساً وجاراً » وإن كانا فاعلين معنى...، إلَّا أَنَّهما غير محولين عن الفاعل صناعة ، ويجوز دخول « من » عليهما...»[3] .

والنُّحاة يستشهدون بهذا البيت على أَنَّه تمييز مفرد وقع فيما ليس مقداراً ؛ لأنَّ تمييز المفرد أكثر ما يكون مقداراً [4] .

ولعل الخلاف النَّحوي سببه الاختلاف في اشتقاق كلمة « أَبْرَحتَ » ومعناها من حيث قيل هي بمعنى « أكرمت وأعظمت » وصرت ذا شدة وكمال « وقيل : اخترت رباً عظيماً وجاراً [5] .

وبهذا يمكن القول أنَّ ما اختاره ابن الضَّائع هو الراجح للإجماع ، ولتفرد ابن عصفور بما نُسِبَ إليه ، ولوجود نصٍّ عن النَّحاس يؤيد قول ابن الضَّائع وهو : «... تعجب منه ، فعمل (أبرحتَ) في جاراً ، عمل عشرين في درهم ، حين تقول « عشرين درهماً » [6] والله أعلم .

---

(١) وبه قال الزمخشري في المفصل ٦٥، وابن يعيش في شرحه ٧٠/٢ .

(٢) عن الارتشاف ٣٨١/٢ .

(٣) التصريح ٣٩٩/١ .

(٤) انظر : الأصول ٣٠٩/١ وشرح المفصل ٧٢/٢ ، والارتشاف ٣٨١/٢ .

(٥) انظر في ذلك : النكت ٥٣٥/١ ، والرضي ٧٣/٢ ، والارتشاف ٣٨٢/٢ .

(٦) شرح أبيات سيبويه ٢٣٤ .

المسألة الحادية والخمسون

باب المبتدأ والإخبار عنه :

قال ابن الضائع: وزعم ابن عصفور أن ضميري المخاطب والمتكلم لا يجوز وقوعهما خبرين، فيلزم أن يخبر بالأعرف .

قلت: وهذا لا يلزم في المبتدأ والخبر، بل يجوز أن يخبر بالأعرف، فقد أجازوا: كان القائم عبد الله، بنصب الاسم العلم، وقد قالوا: إن المبتدأ والخبر متى كانا معرفتين، فالمتقدم منهما هو المبتدأ ولا بد، و لم يلتفتوا للأعرف، فإذا قال القائل: من القائم فأجابه مجيب فقال: القائم أنا، فأنا خبره، فزعم هو ألا يكون أحد الضميرين خبراً إلا في قولهم: أنت أنت ... قال: ويجوز الحذف فتقول: الذي أنت أنت ، قال: ولا لبس فيه؛ لأنه لا يجوز تقديره . قلت: بهذا يمتنع الإخبار عن الخبر، والمبتدأ اسم ظاهر؛ لأنك إذا قلت: الذي زيد هو أخوك، فالمضمر أعرف من العلم[1] .

الدراسة :

حقيقة الأمر أن ابن الضائع تعجل في إسناد هذا الرأي لابن عصفور ؛ وهذا يعني أن ما ينبى على ما نسبه إليه مردود بالنقل عن ابن عصفور إذ يقول : « وإن كان ضمير متكلم أو مخاطب ففيه خلاف ، منهم من أجاز الإخبار عنه ومنهم من منعه .

فالمانع يقول : لا يجوز الإخبار ؛ لأنك إذا أخبرت عنهما ... وضعت

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٣ / ١١ - أ . ن ١٩ .

موضعهما ضمير غيبة ، وضمير الغيبة أعمُّ منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز .

وهذا الذي قالوا ليس بشيء ؛ لأَنَّ ذلك جاء في كلام العرب ، فمما جاء منه قول الشاعر[١] :

فَلمَّا بَلغْنَا الأُمهاتِ وَجدتُمُ بني عَمّكُم كانُوا كِرامَ المضَاجِعِ

فوضع بني عمكم موضع المتكلم ، والتقدير : وجدتمونا كرام المضاجع)[٢]

والذي قال به ابن عصفور وتوهم خلافه ابن الضّائع هو مذهب الجمهور[٣] ولا أرى حاجة لتفريعات المسألة وا لله أعلم .

---

(١) هو يزيد بن الحكم الكلابي ، انظر الحماسة ١ / ١٣٢ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠٠ ، والأشباه و النظائر ١ / ١٤٠ ، هذا وفي حماسة البُحتري ١٦٢ ينسب لـ « المسور بن زياد العذري » .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٠٠ .

(٣) انظر الارتشاف ٢/٧ ، والمساعد ٢/٢٨٥ .

المسألة الثانية والخمسون

المبتدأ والإخبار عنه :

حكى ابن الضائع أن ابن عصفور يجيز حذف الضمير في (الذي ما هو منطالقاً زيد) . وإن كان مشتبهاً بالفاعل ؛ وعلل بضعف شبهه من وجهين :

أحدهما : أنه لا يضمر متصلاً .

والثاني : أن العامل فيه حرف . واستدل على جواز ذلك بحذفه من قوله تعالى: ﴿ ولاَتَ حِينَ مَناصٍ ﴾(١) .

فاعترض ابن الضائع بقوله : (قلت : هذا ينبغي عندي ألا يجوز ؛ لأن حذف المبتدأ في الصلة ضعيف مع كثرة ما جاء منه ، واسم « ما » لم يأت محذوفاً في موضع من المواضع ؛ لأنها ضعيفة العمل ، فإذا لم يذكر المبتدأ و الخبر بعدها زال شبهها بـ«ليس » ...)(٢) .

ورد على استشهاد ابن عصفور بالآية بقوله : (قلت : وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ، على أن فيه خلافاً كثيراً ...)(٣) .

الدراسة :

حكى ابن الضائع جواز حذف المضمر واستدلاله والتعليل لذلك عن ابن

(١) سورة « ص » آية : ٣ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٣ / ١١ ــ أ ن ١٩ ، وحكى عنهما الخلاف أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٩ ـ ١٠ .

(٣) انظر شرح الجمل ٣ / ١١ / أ ن ١٩ .

عصفور وردَّ عليه إلَّا أنَّ الذي وَقَفْتُ عليه لابن عصفور قوله : (فإن أخبرت عن المشبه بالفاعل كان حكمه حكم الفاعل من اتفاق واختلاف غير أنَّه كل ما رفع من الحروف أسماء وأردت أَنْ تُخْبِر عنه فَإِنَّ ذلك المرفوع لا يتصل بعامِلِهِ ؛ لأنَّ الحروفَ لا تتصل بها المرفوعات ، فتقول إذا أَخْبَرت عن « زيد » من قولك : ما زيدٌ قائماً ، الذي ما هو قائماً زيدٌ)[1] .

والقياس أن حذف المرفوع لا يجوز بعد « لات » ؛ لأنها محمولة على « ليس » ومرفوع « ليس » لا يحذف ، وهذا فرعٌ تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله ، ولعل هذا هو السببُ في اختلاف حركة « الحين » بعد « لات »[2] إلَّا أَنَّ الرَّاجح في الآية قراءة النَّصب وفقاً للجمهور [3].

وتَضْعِيف ابن الضَّائع لحذف المبتدأ من الصلة جيدٌ ووجيه ؛ وذلك لافتقار الموصول إلى جملة تتمم المعنى ، والله أعلم .

وأمَّا عن رد ابن الضَّائع في عدم جواز حذف المضمر فمردود عليه بالنَّقل عن النُّحاة ، فهذا سيبويه يقول : (لا تكون « لات » إلَّا مع الحين تضمر فيها مرفوعاً ، وتنصب الحين ؛ لأنَّه مفعول به) [4] .

وعلّق المحقق بأن المراد أنَّه شبيه بالمفعول به ، إذ كان خبر « ليس » إنَّما يُنْصَبُ تشبيهاً بالمفعول به [5].

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٥٠٥ .

(٢) انظر الهمع ٢ / ١٢٣ ، ١٢٤ ، والتصريح ١٩٩/١ ، ٢٠٠ .

(٣) انظر الكتاب ٥٧/١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٩ ، والبيان ٣١٢/٢ ، وشرح الرضي ١٩٧/٢ ، والبحر ٣٨٣/٧ .

(٤) الكتاب ١ / ٥٧ .

(٥) المرجع نفسه .

وقال الأنباري : (ولا يجوز إظهار اسمه ؛ لأَنَّه أوغل في الفرعية ...) [١].

ومردود أيضاً على ابن الضَّائع حكمه بالشذوذ على الآية التي استشهد بها ابن عصفور ؛ لأنَّ القرآن منزه عن هذا ، وكون العلماء يكثر حديثهم وتوجيهاتهم للآية دليل على إعجاز القرآن ، والله أعلم .

وكثيراً ما يُعَبِّر النُّحاة بالإضمار دون الحذف ، والمؤدى واحد [٢].

---

(١) البيان ٢/٣١٢ .

(٢) خزانة الأدب ٤/١٧٢ .

المسألة الثالثة والخمسون

المبتدأ والإخبار عنه :

حكى ابن الضّائع عن ابن عصفور جواز إعمال « لاتَ » في الضمير ، معللاً بأنّها قد تعمل في غير الحين من أسماء الزمان كقول الشاعر :

لاتَ هَنّا ذِكْرَى جبيرة أَومَن   جاءَ منها بطائف الأهْوَالِ [(١)]

* فاعترض ابن الضّائع بقوله : (قُلْتُ هذا كلّه لا يجوز ، قال سيبويه : لا يكون ذلك إلاّ في الخبر ، يعني عمل « لات » ، قال : وتضمر فيها مرفوعاً ، وتنصب الحين قال و لم يستعمل إلا مضمراً فيها يعني « لات » وليس ما أنشد بأقيس من البيت الذي قبله[(٢)] بل كلاهما شاذ فلم يفرق بينهما ويخالف مانصَّ الإمام عليه .)[(٣)] .

الدراسة :

حكى هذا القول ابن الضّائع عن ابن عصفور والذي في المقرّب قوله : (وأمّا « لات » فلم ترفع بها العرب إلاّ « الحين » مظهراً أو مضمراً فتقول :

لات، حين قيام لك ، ولات حين قيام لك ، فتنصب حين تريد لات حين قيام لك ، وتعمل في الحين معرفة ونكرة لاختصاصها به ، ومن إعمالها فيه معرفة قول

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ٣، وانظر شرح المفصل ٣ / ١٧ ، والمقرب ١/١٠٥ ، والخزانة ١٩٦/٤ .

(٢) المراد قول الشاعر : نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا .
وقد نسب لابن عصفور الحكم عليه بالشذوذ . وقرر المحذوف : نحن الذين تطلب .

(٣) انظر شرح الجمل ٣ / ١١ ـ أ ، وانظر الكتاب ١/ ٥٧ ، ٥٨ .

الأعشى ...[١] فأعملها في هَنَّ وهو معرفة ...)[٢] .

ومذهب الجمهور أنّ « لات » تعمل عمل « ليس » ولكن في لفظ الحين ، أو مرادفه [٣]. وأما « لات » الواقع بعدها « هنّا » فللنحويين فيه مذهبان :

أحدهما : أن « لات » مهملة لا اسم لها ولا خبر ، و « هنا » في موضع نصب على الظرفية ، وهو من الظروف التي لاتتصرف ، وهذا نسب للفارسي ووافقه ابن مالك[٤] .

والثاني : أن يكون « هنّا » اسم « لات » و « ذِكْرَى » الخبر، قال به ابن الحاجب [٥]ونُسِبَ للشلوبين[٦] ، واختاره ابن عصفور [٧].

وعلى الإعمال يخرج قول الشاعر :

حَنَّتْ نَوَار ، ولاتَ هنّا حَنَّتِ وبدا الذي كانَت نَوار أجَنَّتِ[٨]

وأعملت فيها « لات » واحتج لذلك ابن الحاجب بأمور لحملها على الزمان منها :

أن « لا » المكسوعة بالتاء لا تدخل إلاّ على الأحيان .

والآخر أنّ المعنى انكار الحنين بعد الكبر، وذلك إنّما يتحقق بالزمان .

---

(١) أنشد البيت السابق .

(٢) المقرب ١/١٠٥ .

(٣) انظر الكتاب ١/٥٨ ، والجنى ٤٨٥ ، والرضي ٢/١٩٦ ، والصبان ١/٢٥٥ .

(٤) انظر شرح الكافية ١/٤٥٥ ، والصبان ١/٢٥٦ .

(٥) انظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ٤٢٠

(٦) انظر شرح الكافية ١/ ٤٤٥ ، والهمع ٢ / ١٢٣ .

(٧) المقرب ١ / ١٠٥

(٨) البيت لشبيب بن جعيل التغلبي ، وقيل لحجل بن نضلة ، وانظر شرح المفصل ٣/ ١٧ ، والايضاح في شرح المفصل ١/٤٢٠ ، وشرح الكافية ١/٤٤٥ ، والهمع ١ / ١٢٣ ، والخزانة ٤ / ١٩٥ .

والثالث : تحقق الإضافة إلى الجملة الفعلية ، حيث لم يضف من أسماء المكان إلى الأفعال إلاَّ الظروف غير المتمكنة [١].

وبهذا يمكن القول بأن ما قال به ابن عصفور هو الراجح لما علل به ابن الحاجب ، ولكثرة شواهده ، ومع هذا فبعض النحاة ذهب إلى أن « هَنَّا » خبر «لات» ، واسمها محذوف، والتقدير : ليس الحين حين حنينها[٢] . وما جاء من شواهدٍ موهماً بأَنَّ الإضافة فيه إلى مفرد كبيت الأعشى السابق .

وبيت الطرَّماح :

لات هنَّا ذِكْرَى بُلَهْنِية الدَّهـ ـر وأَنَّى ذِكْرَى السنين المَوَاضِي[٣]

فخرَّجه البغدادي على أن « ذكرى » مفعول مطلق عامله محذوف[٤] وهو توجيه جيد ، وا لله أعلم .

---

(١) الايضاح ١/٤١٩ - ٤٢٠ .

(٢) انظر الخزانة ٤/١٩٧ .

(٣) الديوان: ٢٦٤، وجمهرة أشعار العرب ٧٩٦ ، وفي الجمهرة لا تأيَّا ذكرى .... ، والبلهنية : النعمة والرخاء .

(٤) الخزانة ٤ / ١٩٩ .

المسألة الرابعة والخمسون

باب المبتدأ والإخبار عنه :

حكى ابن الضّائع عن ابن عصفور منعَ الإِخْبَارِ عن خبر « ليت » ، و « لعل » وحكى أَنَّه علل بأنّه لا يكون صلة إلاّ ما يحتمل الصدق والكذب [1].

* ثم اعترض بقوله : (كذا زعم ابن عصفور أنّه لا يخبر عن خبر « ليت » ، و« لعل » ويمكن عندي الإخبار عنهما على أَنْ يكونَ « ليت » و « لعل » بعض جملة خبرية ، فتقول: الذي قال زيد لعلي هوعالم ، وكذلك « ليت » ..)[2] .

الدراسة :

لم أجد أحداً من النُّحاة تكلم في هذه المسألة فيما اطلعت عليه بالرغم من توسع بعض النحاة في هذا الباب [3].

إلاّ أَنَّ المفهوم من كلام ابن السرّاج يؤيد ما ذهب إليه ابن عصفور إذ جاء في الأصول قوله : (كل ما تمكن في جملة الإخبار ، و لم يزد فيه معنى على جملة الإخبار، وصلح أنْ يُقَال فيه صدق ، وكذب ، وجاز أنْ توصف به النكرة فجائز أن يوصل به الذي .)[4] .

---

(١) شرح الجمل لابن الضّائع ١١/٣ ـ أ ن ١٩ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) منهم المبرد في المقتضب ٣ / ٨٩ وما بعدها ، وابن السراج في الأصول ٢٦١/٢ وما بعدها ، والرضي في شرحه على الكافية ٣/ ٢٩ وما بعدها .

(٤) الأصول ٢٦٧/٢ .

فبقوله : و لم يزد فيه معنى ، يخرج « ليت،ولعل » لأنَّ مؤداهما ليس من الخبر بل هما إنشاء ، ثم إنَّهما غير بائنين في نفسيهما فكيف يتبين بهما غيرهما ! ؟ .

ومما يزيدُ ترجيحَ قولِ ابن عصفور قولُ ابنِ السَّراج : (وليت ، ولعل لا يجوز أَنْ يُوْصَل بهما ؛ لأَنَّهما غير أَخبار ، ولا يجوز أنْ يُقَال فيهما صدق ولا كذب)[١].

ثم إن ابن الضائع ناقض نفسه حيث قال قبل إيراده رأي ابن عصفور : (غير أنَّه لا يخبر عن خبر « ليت ، ولعل » ؛ لأَنَّهما لا يصلحان صلة ؛ لأنَّه تقدم أنَّه لا يكون صلة إلاَّ ما يحتمل الصدق والكذب .)[٢] .

ولعل سبب اضطراب ابن الضَّائع أَنَّه وقف على نصٍّ لهشام[٣] أجاز فيه أن يوصل بجملة مصدرة « بليت » ، و « لعل » و « عسى » نحو : الذي ليته أو لعله منطلق زيد[٤] ، إلاَّ أَنَّ ما جاء عند ابن السَّراج واختاره ابن عصفور يرده وا لله أعلم .

(١) الأصول ٢ / ٢٦٩ .

(٢) شرح الجمل ٣ / ١١ - أ ن ١٩ .

(٣) لعله هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد ا لله النحوي الكوفي ت ٢٠٩ هـ ، عن البغية ٢/ ٣٢٨ .

(٤) حكاه السيوطي في الهمع ١ / ٢٩٥ .

المسألة الخامسة والخمسون

باب الفاعل والإخبار عنه :

حكى ابن الضَّائع عن ابن عصفور أَنَّه يجوز « الذي سِيرزَيد » على حذف « به» تشبيهاً بالمنصوب والمجرور ، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾[1] ، فحذف « بِهِم » ، من « أَبْصِر » وهو فاعلٌ في المعنى[2].

* ثم عقَّب ابن الضَّائع بقوله : (وهذا خطأ ؛ وذلك لأنَّ الضميرالمجرور في الصلة لا يجوز حذفه ، وهو في موضع نصب ، لا يجوز : الذي مررت زيد ، إلاَّ ضعيف جداً ، فكيف ُيقَاس عليه حذف المجرور العمدة ، وأيضاً فقياسه على أَسْمِع وأَبْصِر فاسدٌ ؛ لأن الضمير في الآية لو كان مرفوعاً لاستغنى بالأول واستتر .)[3] .

الدراسة :

حكى هذا النَّص ابن الضَّائع عن ابن عصفور ، و لم أقف عليه عند غيره .

وعمَّمَ المنعَ في حذف الضمير المجرور ، وحقيقة الأمر أنَّ الضمير على نوعين :

أحدهما : ما كان مخفوضاً بإضافة اسم ، وهذا لا يجوز حذفه .

والثاني : ما كان مخفوضاً بحرف ، وهذا على وجهين :

أ ـ إمَّا أَنْ يكون بالصلة ضميرٌ غيره ، فلا يجوز حذفه لما يؤدي إليه من لبس نحو: الذي أحسن إليه غلامه عمرو .

ب ـ أولايكون في الصلة غيره ، ولا يدخل علىالموصول حرف خفض من جنس الحرف الذي دخل على الضمير ، وهذا لا يجوز حذفه أيضاً ، وما سمع منه

---

(١) سورة مريم آية ٣٨ .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٣ / ٩ ـ ب / ن ١٩ بتصرف يسير .

(٣) المرجع السابق .

يحفظ ولا يقاس عليه .

أما إن دخل عليه حرف من جنس الحرف الذي دخل على الضمير فيجوز إثباته وحذفه ومن ذلك قول الشاعر :

نُصَلِّي للذي صَلَّت قريشٌ ونعبُده وإنْ جَحَد العُمُومُ (١)

والتقدير : صلت قريش له .

وإن تعلق المعنى لا يجوز الحذف ، إلا في ضرورة ، وكذلك عائد الألف واللام لا يجوز حذفه (٢).

وبسط هذه الآراء لا يعني رد اعتراض ابن الضائع ، وإنما يؤخذ عليه الحكم بالخطأ على قول ابن عصفور مع أن الحذف والإثبات وارد فيهما ، والإثبات في الصلة أجود ؛ لأن الموصول لا بد أن يكون في صلته ما يرجع إليه بخلاف محل الهاء في الجملة الفعلية التي لم تسبق بموصول (٣).

ثم إن ابن عصفور تابعٌ في ذلك للأخفش بدليل قول السيوطي :

(وفي جواز حذفه مع « أفعل » خلفٌ ؛ قال سيبويه : لا يجوز .وقال الأخفش وقوم : يجوز ، لقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمِ وأَبْصِر ﴾(٤) . أي : بهم ...) (٥).

والذي ألمسه من ابن الضائع أنه مضطرب في توجيه الآية ، إلا أن الراجح أن الجار والمجرور في موضع رفع ؛ لأنه فاعل . أي : ما أسمعهم ، وحذف من « أبصر » اكتفاء(٦) ، والله أعلم.

---

(١) البيت مجهول قائله ، وانظر في الاستشهادية المقرب ١ / ٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٩٣/١ ، وقطر الندى ص ١١٧ وفي جميعها بدون نسبة .

(٢) هذا التفصيل نقلا عن شرح الجمل ١ / ١٨٤ - ١٨٥ ، والمقرب ٦١/١ — ٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢٩٢/١ ، والرضي ٢٥/٣ ، والتصريح ١٤٤/١ .

(٣) انظر المقتضب ١١٥/٣ - ١١٦ .

(٤) سورة مريم آية ٣٨ .

(٥) الهمع ٥ / ٥٩ .

(٦) انظر البيان ٢ / ١٢٦، والفريد ٣ / ٤٠١ ، ومعنى (ما أسمعهم) أي: صاروا ذا سمع وبصر.

المسألة السادسة والخمسون

باب الصلات : « الإخبار عن ضمير المتكلم والمخاطب »

قال ابن عصفور : (وإن كان ضمير متكلم أو مخاطب ، ففيه خلاف : منهم من أجاز الإخبار عنه ومنهم من منعه .

فالمانعَ يقول : لا يجوز الإخبار ؛ لأنّك إذا أخبرت عنهما ، أعني ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضعت موضعها ضمير غيبة ، وضمير الغيبة أعمّ منهما ووضع الأعمّ موضع الأخصّ لا يجوز .

وهذا الذي قالوا ليس بشيء ؛ لأنّ ذلك قد جاء في كلام العرب ، فمما جاء منه قول الشاعر :

فَلمّا بَلغْنَا الأمّهاتِ وجَدتُمُ ... بَنِي عَمّكُم كَانُوا كرامَ المضَاجِعِ [1]

فوضع بني عمكم موضع ضمير المتكلم ، والتقدير : وجدتمونا كرام المضاجع)[2] .

* ثم اعترض ابن الضّائع بقوله :

(قلت : والصواب في الرّد عليه بالسماع أنه مشهورٌ من كلام العرب : « أنا الذي قام » أليس في قام ضمير الغيبة يعود على الذي وهو ضمير المتكلم في المعنى ، فأي فرق بين هذا وبين الذي قام أنا .)[3] .

(١) سبق الاستشهادية ص٢١٤ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٥٠٠ .

(٣) انظر شرح الجمل ٣ / ٨ / أ ن ١٩ .

الدراسة :

ابن الضّائع يتفق مع ابن عصفور في جواز الإخْبَار ، إلاّ أَنَّه يستدرك عليه الاستشهاد بالبيت جاعلاً الأقوى في الرَّد على المانعين قول العرب « أنا الذي قام » وَسَوَّى بينه وبين « الذي قام أنا » .

مع أنَّ ابن عصفور فَصَّل في المسألة بقوله :

(فَضَميرُ الغيبة حملاً على اللفظ ؛ لأَنَّ الذي اسم ظاهرٌ ، والاسم الظاهر إنّما يُعاد عليه ضمير الغيبة ، وضمير المتكلم حملاً على المعنى ؛ لأَنَّ « الذي » هو"أنا" في المعنى ، وأنت لو أعدت على" أنا "ضمير متكلم فتقول إذا أعدت على اللفظ : أنا الذي قام ، وإذا أعدت على المعنى : « أنا الذي قُمْتُ ») [1].

وبهذا يمكن القول إنَّ اعتراض ابن الضّائع الأولى تركه ، واستحسانه لتركيب نحوي لا يمنع استشهاد ابن عصفور بالبيت ، بل إنَّ استشهاد ابن عصفور يؤيد مامثّل به ابن الضّائع وعرض إليه ابن عصفور ، والله علم .

(١) انظر شرح الجمل ٢ / ٥٠٠ .

المسألة السابعة والخمسون

باب الصلات : « الإخبار عن المفعول من أجله » :

قال ابن عصفور :

(وإن كان المخبر عنه المفعول من أَجْلِه ، ففيه خلاف . منهم من أجازه ، ومنهم من منعه، أعني الإخبار عنه .

فالمانع يقول : الإخبار عنه يغيره عن حاله التي كان عليها قبل الإخبار ؛ لأن المفعول من أجله إِنَّما يكون اسماً ظاهراً ، وكان منصوباً ؛ لأَنَّه فعلٌ لفاعل الفعل المعلل، فإذا أدى الإخبار عن الشيء إلى تغيير حاله لم يجز الإخبار عنه .

والمجيز يقول إذا أخبر عنه لم ينتقل عن أحواله ، ألاتراه إذا أخبر عنه لزم معه شرط من شروطه ، وهو ثبوت اللام فتقول إذا أخبرت عن إجلال » من قولك : قُمْتُ إجلالاً لك، الذي قُمْتَ له إجلالاً لك ، ولا يجوز أن يتقدم لك على إجلال ؛ لأَنَّه معمولٌ له والمصدر لا يتقدم عليه معموله ؛ لأَنَّه من صلته ، والصلة لا تتقدم على الموصول .

والصحيح أَنَّ الإخبار عن المفعول من أجله لا يجوز .)[١] .

* فاعترض ابن الضَّائع بقوله : (وعندي أَنَّه يجوز الإخبار عنه إذا أضمر بحرف الجر فتقول : الذي قمت له إجلالاً زيد وليس مفعولاً وهو مرفوع ، بل هو اسم نسب [إليه] [٢] السببُ في قيامه كما تقول : إجلال زيد حملني على القيام له ، وإِنَّما يمتنع أن ينصب إضماره)[٣] .

---

(١) انظر شرح الجمل ٢ / ٥٠٨ - ٥٠٩ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٣ / ٨ - أ .

الدراسة :

بسط النحاة الحديث في باب « الإخبار بالذي وفروعه » عن هذه المسألة وغيرها ، وشرطوا عدة شروط لما يخبر عنه كلها تهدف لإمكان الاستفادة به [١]، واختلفوا في أكثر من مسألة .

أما هذه المسألة التي ذهب ابن عصفور فيها إلى منع الإخبار عن المفعول له ، وابن الضائع أجازه بشرط أن يضمر بحرف الجر .

فكثير ممن خلفهم نسب إليهما الخلاف فيها دون ترجيح[٢] . إلا أن ما علل به ابن عصفور للمنع يجعله أقرب إلى الصواب ؛ إذ علل بأن الإخبار عنه يغيره عن حاله؛ لأنه اسم ظاهر، ومنصوب ، ولم تجز إقامته مقام الفاعل ، والنحاة يمنعون الإخبار عن الحال والتمييز ، لتنكيرهما ، والمفعول لأجله قد يأتي نكرة [٣].

ويذهبون إلى أن الإخبار عن المصدر المؤكد قبيح ، لأن المصدر إنما عمل بما فيه من حروف الفعل [٤].

ثم إن المفعول له لا ينصب إلا بشروط ليست موجودة في الضمير [٥].

ومما يرجح قول ابن عصفور أيضاً أن ابن الضائع قبل عرضه لرأي ابن عصفور قال : (ومما لا يجوز الإخبار عنه ؛ لأنه لايرفع : « المفعول له » [٦]. فهو مضطرب في المسألة .

أما كونه يقرن الجواز في ذلك بحرف الجر ، ففيه شيء من التنازع بين الموصول وزيد ، في المثال . والله أعلم .

---

(١) انظر هذه الشروط في الإيضاح العضدي ١٠٠ ، ١٠٥ ، وحواشي المحقق ، والمقدمة الجزولية ٢٨٨/١ ، والارتشاف ٢ / ٣ ، والتصريح ٢ / ٢٦٥ .

(٢) انظر الارتشاف ٢ / ١٣ ، والمساعد ٣ / ٢٨٥ .

(٣) قلت هذا ؛ لأن بعض النحاة ذهب إلى أن « أل » زائدة ، وانظر الارتشاف ٢ / ٢٢٤ .

(٤) انظر في ذلك : التخمير ٣٠١/٢ ، والمقدمة الجزولية ١ / ٢٨٨ ، والرضي ٣ /٣٤، والتصريح ٢/ ٢٦٦ .

(٥) انظر الارتشاف ٢ / ١٣ ، ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٦) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٣ / ٨ - أ ن ١٩ .

المسألة الثامنة والخمسون

الصلات : « الإخبار عن المفعول معه » :

قال ابن عصفور :

(وإن كان المخبر عنه مفعولاً معه ففيه خلاف :

فأبو الحسن الأخفش يمنع الإخبار عنه ، وحجته لذلك أَنَّه يقول : الإخبار عنه بغيره عن حاله قبل الإخبار ؛ لأَنَّك إذا أخبرت عن الطيالسة من قولك : « جَاءَ البردُ والطيالسة » أحللت محلها ضميراً وأدخلت الواو عليه ، وأخرت الطيالسة إلى آخر الكلام ، دون واو ؛ لأَنَّ الواو قد أدخلتها على الضمير ، فيكون في ذلك تغيرٌ للمفعول معه ، وليس فيه ؛ لأَنَّ المفعول معه لا يعرف إلاَّ باقترانه بالواو .

وغيره يجيز الإخبار عنه ، ولا يعتبر ما قال أبو الحسن .

والصحيح أَنَّه لا يجوز الإخبار عنه .)[١] .

* فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

(واعلم أَنَّ ابن عصفور منع الإخبار عن المفعول معه ، كما يمتنع في المفعول له ...، قلت : لا يمتنع عندي أن يقال في : قُمْتُ وزيداً ، الذي قمت وإيَّاه زيد ، كما تقول : الذي قمت معه زيد ... ، وأَمَّا المفعول معه فلا إشكال عندي في جواز الإخبار، ومنعه غلط .) [٢].

---

(١) انظر شرح الجمل ٢ / ٥٠٨ .

(٢) انظر شرح الجمل ٣ / ٨ / ب ن ١٩ .

الدراسة :

للنّحاة مذهبان في الإخبار عن المفعول معه [(١)]:

أحدهما : مذهب الأَخْفَش الذي لا يُجِيزُ الإخبار عنه ، وصححه ابن عصفور.

والثاني : مذهب المجيزين وهو اختيار ابن الضّائع .

والذي أرجحه في المسألة منع الإخبار وفقاً لما صححه ابن عصفور ؛ لما علّل به الأخفش ، وابن عصفور .

- ولأن المفعول معه هو التالي واو المصاحبة ، ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه [(٢)] .

ثُمَّ إِنَّ بعض النّحاة علّل منع مسائل هذا الباب بضيق الباب ، ويرى أنّه لا يُقْدَم على إجازة شيء فيه إلاّ بالسماع [(٣)].

ثم أنَّ ابن الضّائع قدر بقوله : الذي قمت معه زيد . والرّاجح في الواو أنّ تكون بمعنى « مع » أما إذا لُفِظَت فهي عاملُ جرٍ . وا لله أعلم .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠٨ ، والارتشاف ٢ / ١٣ .

(٢) هذا ينسب لابن كيسان ، ووافقه أبو حيّان ، وانظر الارتشاف ٢ / ٢٩٣ .

(٣) انظر في ذلك الارتشاف ٢ / ٢٩٣ ، والهمع ٣ / ٢٤٦ .

المسألة التاسعة والخمسون

باب المفعول والإخبار عنه :

قال ابن عصفور : (وأمّا المرفوع فمتصل كلّه إلاّ أنّ تفصل بينه وبين العامل بـ« إلاّ » ... ، أو يكون في معنى المفصول بينه وبين عامله بـ « إلاّ » وذلك نحو قول الشاعر :

... ...، وإنّما يُدَافِعُ عَنْ أَحسابهم أَنا أَوْ مِثْلي [(١)]

كأنّه قال : ما يُدافع عن أحسابهم إلاّ أنا أو مثلي ، على خلاف في هذا ، فإنّ سيبويه رحمه الله يجعل ما يرد من مثلِ هذا ضرورة ، ولم يلتفت للمعنى . والزجّاجي [(٢)]ذهب إلى أنّه غير ضرورة ، لما ذكرناه من معنى إلاّ . والصحيح أنّ الفصل ضرورة ؛ إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل للضمير لوجب ألا يُؤْتَى به متصلاً كما لا يجوز ذلك مع إلاّ ، فتقول العرب : إنّما أدفع عن أحسابهم ، وأمثاله دليل على أنّه من موانع الاتصال ، وأنّ الانفصال فيه ضرورة) [(٣)].

* ثم اعترض ابن الضّائع بقوله :

(قُلْتُ : وزعم ابن عصفور أنّ هذا الذي زعم الزّجّاج توجيه لا يخرج عن الضرورة بدليل أنّك تقول وهو من كلام العرب : إنّما نخدمك لتحسِنِ إلينا ، ولا

---

(١) البيت للفرزدق وتمامه : أنا الرائد الحامي الديار وإنما
وفي الديوان: ١٥٣/٢، أنا الضّامن الراعي عليهم .
وانظر في الاستشهاد به البيان ١٣٧/١ ، والخزانة ٤ / ٤٦٥ .

(٢) هكذا بالأصل والصواب أنه « الزجّاج » ، وانظر شرح الجمل لابن الضّائع ٣ / ١١ ــ ب ، وهوامش تحقيق شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٧ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٧ .

يقول أحد : إنّما نَخْدِمُ إيّاكَ قُلْتُ : الذي ينبغي أن يقال : أنْ إنّما إذا كان بعدها معمولاتٌ للفعل ، فالمتأخر منها هو المقصود بالإثبات والتوكيد ، فتقول : إنّما ضرب عمراً زيدٌ ، فالمعنى مختلف بعض اختلاف ، وذلك أنَّ المتأخر منهما هو : قدرت مخاطبك ينازعك فيه ، ففي هذا يمكن أنْ يُخَالِفَ مُخَالِفٌ في فصل الضمير فيه ؛ لأنّك إذا قلت في المسألة الأولى : الذي إنّما ضربه زيداً عمرو ، اختلف المعنى ، وأمّا: إنّما ضربت زيداً ، فأنت تترك الضمير في الإخبار هنا خبراً ، كما كان قبل الإخبار ، فتمثيل ابن عصفور بهذا المثال غير محرر ، ولا محقق ، فلا ينبغي أن يقع في اتصاله خلاف .) [1].

الدراسة :

الجمهور يرون أنَّ كل موضع يمكن أنَّ يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، وخصوا ما جاء منه في الشعر بالضرورة [2]. ولهذا حمل ابن عصفور البيت على الضرورة .

وذكر الخلاف بين سيبويه والزّجّاج [3].

ومن ثم استشهد للمنصوب بقول الشاعر :

كَأَنّا يومَ قُرَّى إنّـ ـما نَقْتُلُ إيّانا [4]

فَقدَّره إنّما نقتل أنفسَنا ، وخصَّ وضع المنفصل موضع المتصل بالضرورة [5].

---

(١) انظر شرح الجمل ٣ / ١١ - ب ن ١٩ .

(٢) انظر في هذا الكتاب ٢ / ٣٥٠ ، وضرائر الشعر ٢٦١ ، والخزانة ٥ / ٢٨٠ .

(٣) انظر شرح الجمل ٢ / ١٧ ، وانظر الكتاب ٢ / ٣٦٢ ، والخزانة ٥ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٤) البيت لذي الإصبع العدواني ، وانظر الكتاب ٢ / ١١١ ، ٣٦٢ ، والخصائص ٢ / ١٩٤ ، والإنصاف م٩٨ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠١ ، وضرائر الشعر ٢٦١ ، والخزانة ٥ / ٢٨٠ .

(٥) انظر ضرائر الشعر ٢٦١ .

فالجمهور على أنّها من الضرائر التي لا تجوز في الاختيار ، إلّا أنّهم التمسوا له العذر في عدم إتيانه بالمتصل ؛ لأنّه يتعدى فعلَه وفاعلَه إلى ضميره المتصل إلا أنْ يكون من أفعال العِلْم والحُسْبان ، ولم يأتِ في غيرها إلّا في « عَدِمْتُني، وفَقَدْتُني »[1].

وأمّا عن تضعيف ابن الضّائع لتمثيلٍ حكاه عن ابن عصفور : « إنّما نَخْدِمُك لتُحْسِنَ إلينا . إذ يرى ابن عصفور أنّ هذا هو التركيب الصحيح ، ولا يقال : إنّما نَخْدِم إيّاك لتُحْسِنَ إلينا.

وقد ضعّفه ابن الضّائع بأنّه غير محقق ، ولا محرر ، فأرى أنّه لا يَرِدُ على ابن عصفور ؛ لأنّه تمثيل يوافق رأي الجمهور بأنّ كل موضع يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، وخصّوا ما جاء خلافه بالضرورة .

ثم إنّ استقامة المثال تتمثل في تركيب ابن عصفور ، وعَلَمٌ مثل ابن عصفور من حقه أن يأتي بمثال يوافق القاعدة .

ثم إنّ الحكاية عنه أنه مثّل ولم يقل : ومن شواهدهم .

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أنّ المثال الذي حكاه ابن الضّائع عن ابن عصفور لم يَرِد فيما اطلعتُ عليه من كتبه مع أنه تحدث عن القضية في أكثر من كتاب[2].

وإضافة إلى هذا أنّ ما أَسْنَدَه ابن الضّائع لابن عصفور ليس فيه إخبار حتى يُنَظّر له بقوله : « الذي إنّما ضربه زيدٌ عمرو »[3].

وأرى أنّ تقديم الضمير ووصله فيما نَظّر به ابن الضّائع يؤدي إلى لبس والله أعلم .

---

(١) انظر النكت ١ / ٤٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥٧ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠٢ – ١٠٣ ، والخزانة ٥ / ٢٨٠ .

(٢) منها شرح الجمل ٢ / ١٧ - ١٨ ، وضرائر الشعر ٢٦٠ ، وما بعدها .

(٣) انظر شرح الجمل ٣ / ١١ - ب ن ١٩٥ .

المسألة الستون

المفعول والإخبار عنه :

قال ابن عصفور :

(وإن كان المُخْبَرَ عنه مفعولاً به فلا يخلو أن يكون الفعل متعدياً إلى واحدٍ أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة ... ، وإن كان متعدياً إلى اثنين فلا يخلو أن يكون من باب " أعطيتَ"، أو من" ظَننتُ"... ، وإن كان المتعدي إلى اثنين من باب" ظننت" فلا يخلو أن يخبر عن الأول ، أو عن الثاني ، فإن أَخبرت عن الأول بالذي قلت : الذي ظننته منطقاً زيدٌ ، وقد يجوز حذف العائد كما تقدم .

ومن النَّاس من منعه ؛ لأنَّ أحد هذين المفعولين مبتدأ والآخر خبر ، ولا يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر ، ولا حذف الخبر وإبقاء المبتدأ هذا حجة من منع ، والصحيح أَنَّه يجوز حذفه ؛ لأَنَّه لا يُحْذَف إلاَّ للعلم به ، والمبتدأ قد يُحْذَفُ للعلم به، والخبر أيضاً كذلك .)(١)

* ثم اعترض ابن الضَّائع بقوله : (فإذا أجازَ حذفَ أحد المفعولين للدلالة حتى ردَّ على الأخفش ، فَلِمَ منع حذف الضمير فيما تقدم ؟ ... ، وإذا أجاز في غير الصلة ضعيفاً ، فينبغي أن يجوز في الصلة حسناً .) (٢)

الدراسة :

الحذفُ لدليلٍ جَائزٌ ، وهو ما يُسمَى بالاختصار ، ومما جاء شاهداً عليه قول الكُمَيت :

---

(١) انظر شرح الجمل ٢ / ٩ ٠ ٥ ، وانظر حديثه عن حذف الاقتصار والاختصار ١ / ٣١١ .

(٢) انظر شرح الجمل ٣ / ١٣ / أ ن ١٩٥ .

بأَيِّ كتَابٍ أَمْ بأَيَّةِ سُنَّةٍ ... ترى حُبَّهم عَاراً عليَّ وتَحْسَبُ[(١)]

أي وتَحسِب حبهم عاراً علي ، فحذف لدلالة ما تقدم .

وأمَّا حذفهما حذف اقتصار ففيه مذاهب :

أحدها : المنع ، ونُسِبَ للأخفش ، والجرمي ، وابن طاهر ، والشلوبين[(٢)] ، ونسبه ابن مالك لسيبويه[(٣)] ، وجعل الأخفش من المجيزين مع وجود القرينة المفيدة[(٤)] .

والثاني : الجواز مطلقاً ، ونَسِبَ لابن السَّراج ، والسيرافي ، و ابن عصفور[(٥)] إلّا أَنَّ الثابت عن ابن السَّراج منع الاقتصار في « ظَنَّ ، وحَسِب ، وعَلِم » [(٦)].

والثالث : الجواز في « ظَنَّ » وما في معناه ، دون « عَلِمَ » ، وما في معناه ، وَيُنْسَبُ للأَعْلَم ، وتعليله أَنَّ الإنسان قد يخلو من الظن ، ولا يخلو من العلم [(٧)].

هذا وقد رد عليه ابن عصفور معللاً بأَنَّه إذا أمكن حمل الكلام على ما فيه فائدة يكون أولى [(٨)].

والرَّابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً ، ويُنْسَب لأبي العلاء

(١) انظر في الاستشهادبه : المحتسب ١ / ١٨٣ ، والمقرب ١ / ١١٦ ، والتصريح ١ / ٢٥٩ ، والخزانة ٩ / ١٣٧ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١١ ، والهمع ٢ / ٢٢٥ ، والتصريح ١ / ٢٥٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢ / ٧٤ - ٧٥ ، وانظر الكتاب ١ / ٣٩ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٢ / ٧٤ - ٧٥ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١١ ، والارتشاف ٣ / ٥٦ - ٥٧ ، والهمع ٢ / ٢٢٥ .

(٦) انظر الأصول ٢ / ٢٨٤ .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١١ - ٣١٢ ، والهمع ٢ / ٢٢٥ .

(٨) انظر شرح الجمل ١ / ٣١١ - ٣١٢ .

القرطبي[١]، فهو وارد في : ظننت ، وخلت ، وحسبت [٢]. وكل ما في الأمر أن ابن عصفور رد على الأخفش منع الحذف ؛ لأن الأخفش أجراها مجرى القسم ، ومفعولاتها مجرى جواب القسم . وعلل بأن القسم لا يبقى دون جواب ، وكذلك هذه الأفعال لا تستغني عن مفعولاتها[٣] .

فرد ابن عصفور بأَنَّ العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم ، وما مانع الحذف إذا لم يدخلها معنى القسم[٤] .

أَمَّا عن التنظير الذي نظَّر به ابن الضَّائع متسائلاً : لِمَ منع ابن عصفور حذف الضمير في باب الإخبار عن المفعول به ، وأجاز حذف أحد المفعولين[٥] ؟ فيمكن إيضاحه بأَنَّ ابن عصفور لم يمنعه على وجه الإطلاق ، وإنَّما قصره على تحقق الفائدة والعلم به ، وأن يكون الإخبار « بالذي » ؛ لطول الجملة ، ومنعه مع « أل » لعدم الطول [٦].

وبهذا يمكن القول : إنَّ ابن عصفور عنده عموم وخصوص في المسألة ؛ حيث تحدث عن مواضع الجواز ، وعدمه ، و ابن الضَّائع كان همه الانتصار للأخفش ، و لم يثقل عليه إلاَّ ردُّ ابن عصفور علماً بأَنَّ جواز الاقتصار نُسِبَ لكثير من النُّحاة[٧]، وللأخفش .

وما علَّل به ابن عصفور من تحقق الفائدة ، وقياسه على حذف ما يعلم من المبتدأ و الخبر يُرجِّح رأيه ، وا لله أعلم .

---

(١) هو / إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي ت ٦٤٧ هـ ، وانظر البغية ١/٤٣٦ .

(٢) انظر شرح الجمل ١ / ٣١١ - ٣١٢ ، والهمع ٢ / ٢٢٥ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١١ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢ / ٥٠٩ - ٥١٠ . (١/ ٣١١)

(٥) انظر شرح الجمل ٣ / ١٣ - أ ن ١٩ .

(٦) انظر شرح الجمل ٢ / ٥٠٩ - ٥١٠ .

(٧) انظر شرح الجمل ١ / ٣١١ ، والارتشاف ٣ / ٥٦ - ٥٧ ، والهمع ٢ / ٢٢٥ .

المسألة الحادية والستون

المفعول و الإخبار عنه:

قال ابن الضّائع : (فإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين[1] ، قُلْتُ في الإخبار عن المفعول الأول : الذي أعلمته زيداً منطلقاً عمرو ، ويجوز حذف الضمير إلاَّ على مذهب من يمنع الاقتصار دونه ، وهو مذهب أبي عثمان المازني ، كذا حكى ابن عصفور عنه ، وأَظنّه غَلِط ، والذي حكى ابن السّراج عنه منع الاقتصار عليه فقط ، وذلك أن مُسْتَندهم في ذلك قول سيبويه في هذا الباب : ولا يجوز على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، ... ، وقد خُولِف سيبويه في هذه المسألة ، وقد اختار ابن السّراج جواز الاقتصار على المفعول الأول وهو الصحيح عندي .)[2]

الدراسة :

لم أَجِد نصاً لابن عصفور في هذه المسألة في باب الإخبار ، وإنَّما حديثه عن جواز الحذف وعدمه في باب [أقسام الأَفْعَال في التعدي] : (وأمَّا الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تُحذَف مفعولاته أو اثنان منها ويبقى واحد ، أو يحذف واحد ويبقى اثنان .

فإن حُذِفت كلُّها جاز على حذف الاقتصار وعلى حذف الاختصار ...)[3]

---

(١) نقل الأزهري عدم صحة هذا التعبير عن أبي حيّان عن النّحاس ؛ لأن « مفعول » اسمٌ للفظ وهو غير عاقِل ، فلا يجمع جمع سلامة . انظر التصريح ١ / ٢٦٤ .

(٢) انظر شرح الجمل ٣ / ١٣ ـ أ ن ١٩ .

(٣) انظر شرح الجمل ١ / ٣١٣ .

وأمَّا نقطة الخلاف فهي أنَّ ابن الضَّائع غلَّط ابن عصفور في نقله المنع عن المازني ، علماً بأنَّ ابن عصفور فصَّل الحديث في المسألة و لم ينسب شيئاً[1] ، وبهذا يكون تغليط ابن الضَّائع لابن عصفور لاستدله فيما وقفت عليه من آثاره . ومما يؤيد نفيه عنه قول ابن الضَّائع : « وأظنُّه غلط » وما نسبه ابن الضَّائع لابن عصفور حكاه ابن السَّراج عن المازني [2].

والذي يظهر لي أن الذي جعل النُّحاة يذهبون في هذه المسألةِ عدةَ مذاهب نصُّ سيبويه إذ يقول : (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أنّ تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأَنَّ المفعول ها هنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى ...) [3]

وهذا مما دفع ابن الضَّائع إلى القول بأَنَّ سيبويه قد خولف في هذه المسألة وحقيقة الأمر أَنَّ الخلاف الذي ذكره يتوقف على حذف الاقتصار دون الاختصار ، حيث أنَّ الاختصار لا خلاف في جوازه ، وأَمَّا الاقتصار ففيه مذاهب منها [4]:

١ - جوازُ حذف الأول بشرط ذكر الآخرين ، أو الآخرين بشرط ذكر الأول، وبه قال المبرِّد ، وابن كيسان ، وابن السَّراج ، وابن أَبي الربيع [5]. وصححه ابن مالك [6].

٢ - عدم جواز الحذف مطلقاً ؛ لأنَّ الأول كالفاعل ، والآخرين كهما في

---

(١) انظر شرح الجمل ١ / ٣١٣ ، ٢ / ٥٥١ .

(٢) انظر الأصول ٢ / ٢٨٥ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٤١ .

(٤) انظر تفصيل هذا في الارتشاف ٣ / ٥٤ ـ ٥٨ ، والهمع ٢ / ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، والتصريح ٢٦٥/١.

(٥) انظر المقتضب ٣ / ١٢٢ ، والأصول ٢ / ٢٨٥ ، والبسيط ١ / ٤٥٠ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٢ / ١٠٠ .

باب « ظن » وبه قال سيبويه ، وابن الباذش ، وابن خروف ، و ابن عصفور . والمنع في حذفهما اقتصارا [(١)].

٣ -- جواز حذف الأول مع ذكر الآخرين فقط ، ونُسب للشلوبين [(٢)].

٤ -- جواز حذف الآخرين فقط دون الأول ، ويُنسب للجرمي وابن القوّاس[(٣)].

أما عن الراجح من هذه الآراء فهو الأول ؛ وذلك لأن جمهور النحاة قالوا به ، والمانعين يأتي عندهم استثناءات تفيد الجواز ، كاشتراط جواز الاختصار دون الاقتصار ، وجواز حذف ما يعلم .

يضاف إلى ذلك أن الأعلم فسر قول سيبويه « لا يجوز » بأن معناه « لا يحسن » وعلل بقوله:

(ألا ترى إلى قوله : « لأن المفعول ها هنا كالفاعل في الباب الذي قبله » ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله) [(٤)].

هذا وقد حاول ابن الضائع أن يتأول نص سيبويه بقوله : (ثم إن الأولى عندي أن يقال في لفظ سيبويه : إنه عام أراد به الخصوص ، وإنما أراد لا يجوز الاقتصار على الثاني وحده ، ولا على الثالث وحده ولا على الأول والثاني ، ولا على الأول والثالث ، فعمم بقوله : على مفعول منهم واحد ، وكان ينبغي أن يستثني المفعول الأول ، فاستغنى عن الاستثناء بالتعليل [(٥)].هذا مجمل ما في المسألة وا لله تعالى أعلم.

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٤١ ، وشرح الجمل ١ / ٣١٣ ، ٢ / ٥٥١ ، والهمع ١ / ٢٥٠ .

(٢) انظر الارتشاف ٣ / ٨٥ ، والهمع ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٣) انظر الارتشاف ٣ / ٨٥ ، والهمع ١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، وابن القواس هو: عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي المشهور بابن القواس، قرأ عليه أبو الحسن ابن السباك شرح ألفية ابن معط وكافية ابن الحاجب. وانظر البغية ٢/٩٩ .

(٤) انظر النكت ١ / ١٧٥ ، وكذلك حكى هذا التفسير ابن الضائع عن السيرافي ، وانظر شرح الجمل ٣ / ١٣ ـ ب ، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٩١.

(٥) انظر شرح الجمل ٣ / ١٣ ـ ب ن ١٩٥ .

المسألة الثانية والستون

المفعول و الإخبار عنه :

قال ابن عصفور : (وأما حذف اثنين منها أو واحد فجائز على الاختصار ، وأما على الاقتصار فغير جائز[١]، فمثال حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال: هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً ؟ أعلمت زيداً . أو أعلمتُ زيداً عمراً ... ، ومثال حذف الاقتصار أن تقول : أعلمتُ زيداً أو أعلمتُ زيداً أخاك ، من غير دلالة على المحذوف ، وإنما لم يجز ذلك لالتباس أعلمتُ المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين ، المنقولة من علمت بمعنى عرفت ، فلم تحذف شيئاً ، أو المنقولة من علمت المتعدية إلى مفعولين ، فتكون قد حذفت مفعولاً واحد ؟ .

وإذا قلت : أعلمت زيداً ، لم تدر أيضاً هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين ، أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً ، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس لم يجز .)[٢]

فاعترض ابن الضائع بقوله : (وهذا كله هذيان ؛ لأنه لم يثبت نقل «عَلِمَ» بمعنى « عَرفَ » بالهمزة بل بالتضعيف ، ثم إن الفرق بين « علم » التي بمعنى « عرف » وبين علم المتعدية إلى اثنين في التعدية خاصة ، لا في المعنى فيراعى الالتباس، والذي ينبغي أن يتحرز منه الالتباس في الألفاظ المشتركة .)[٣]

الدراسة :

هذه المسألة مرتبطة بالسابقة حيث إنها قائمة على تعليل أورده ابن عصفور

---

(١) الاختصارهو: الحذف مع وجود دليل يدل على المحذوف، وأما الاقتصار: فهو الحذف مع عدم وجود دليل يدل عليه. وانظر أوضح المسالك ٣٢٢/١-٣٢٤ .

(٢) انظر شرح الجمل ١ / ٣١٣ ، والمقرب ١ / ١٢٢ .

(٣) انظر شرح الجمل ٣ / ١٣ - أ - ب ن ١٩ .

لعدم جواز حذف المفعول الأول اقتصاراً ، وقد أجاز الجمهور ذلك ، إلَّا أنَّه لا يُسْتَبعد وقوع اللبس بين « علم » المنقولة بالهمزة من مفعول إلى مفعولين أي التي بمعنى « عَرَف » وبين « عَلِمَ » المنقولة من مفعولين أصلاً إلى ثلاثة ، فإذا جاز الحذف ورد اللَّبس .

وقد حكم عليه ابن الضَّائع بالهذيان معللاً بأنَّه لم يثبت نقل « عَلِمَ » - التي بمعنى عرف - بالهمزة ، بل بالتضعيف . ولا أدري ما الذي دفع ابن الضَّائع لهذا الحكم ؟ والثابت أنَّ « عَلِم » تُنْقَل بالهمزة دون تقييد ، فهذا ابن السَّراج يقول : (وكل فعلٍ لا يتعدى إذا نقلته إلى « أَفْعَلَ » تعدى إلى واحد ، فإن كان يتعدى إلى واحد تعدى إلى اثنين ، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة .)[1]

وبه قال الصيمري وابن مالك ، ونصوا على أن هذا ثَابتٌ بالسماع في « أعلم وأرى»[2].

ومنع بعض النُّحاة قياس أخواتِهما عليهما ؛ لأنَّ المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه[3].

ثم أردفَ ابن الضَّائع بقوله :(ثم إنَّ الفرق بينهما في التعدية لا في المعنى .) فأقول وا لله أعلم : إنَّ ما مَثَّل به ابن عصفور تركيب نحوي ، يَجِبُ النظر إليه من حيث الوجه النَّحوي لا الدلالي ؛ لأنَّ الشَّك يَرِدُ إلى السامع عند إلقاء الخبر ، هل هي متعدية إلى اثنين أساساً ولم يحذف من الجملة شيء أو تعدت إلى ثلاثة ،

---

(١) انظر الأصول ٢ / ٢٨٥ .

(٢) انظر التبصرة ١ / ١١٩ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٠٠ - ١٠٢ ، والتصريح ١ / ٢٦٦ ، والصَّبان ٢ / ٤٢ .

(٣) وقد حكاه ابن أبي الربيع في البسيط ١ / ٤٤٩ - ٤٥٠ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ١٠٠ وقال من المجيزين الأخفش وابن السراج على الإطلاق ، وسيبويه في (نبأ) فقط ، وانظر الأصول ٢ / ٢٨٥ ، والمساعد ١ / ٣٨٣ .

وحذف المفعول الأول .

ويؤيد هذا إن شاء الله ما وقع فيه ابن الضّائع من اضطراب إذ يقول : (فلا فرق بين « عَلِمتُ أنَّ زيداً ذاهبٌ ، وبين عرفت أنّ أباه ذاهب » في المعنى ، فإذا قيل: علمت زيداً أخاك ، وإنّ زيداً أخوك ، فالمعنى واحد[1] وكذلك عرفت أنّ زيداً أخوك .) [2]

هذا ما مثّل به والتناقض ظاهر فيه ، ولا أدري هل يريد أن يفصل الإعراب عن المعنى ، أو أن الخطأ من النّاسخ ، وإن قيل هذا في التنظير الثاني لا يمكن أن يتأتى في الأول لاختلاف المعنى، ثم عقّب ذلك بقوله : (وهذا كلّه مستند إلى لفظ سيبويه[3]، وليس بنصٍّ في المسألة) والذي أراه في المسألة جواز الاقتصار ، وقد سبق ترجيحه ، والتعليل له ، وهو ما يسعى إليه ابن الضّائع ، إلّا أنّه تجنّى على ابن عصفور في تعليله باللبس حيث أنّه وارد ، ولو لم يكن فيه مخالفة للجمهور لرُجّح المنع بسببه ، وقد قال به ابن خروف فيما عدا « أعلم ، وأرى » ؛ لأنها ألفاظ مشتركة)[4].

ثم إنّ السيرافي فسّر قول سيبويه « لا يجوز » بـ « لا يحسن » [5]، وكذلك فسره الأعلم[6] . والله أعلم .

---

(١) في الأصل بإسقاط الفاء .

(٢) انظر شرح الجمل ٣ / ١٣ ـ أ / ن ١٩ .

(٣) سبق إثباته في المسألة السابقة ، وانظر الكتاب ١ / ٤١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٣ ـ ١٣ / ب / ن ١٩ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٣ ـ ١٣/ ب / ن ١٩ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ٢٩٣/١.

(٦) انظر النكت ١ / ١٧٥ .

المسألة الثالثة والستون

باب المفعول فيه والإخبار عنه :

قال ابن عصفور :

(وإنْ أَخبرتَ بالألف واللام قلت : الصائمُهُ أناَيوم الجمعة ، ولا يجوز حذفُ العائدِ لعدم الطول .

ومما جاء فيه الضمير العائد محذوفاً بعد الاتساع قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لَّا تَجزي نَفْسٌ عَنْ نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾ [١]. فكان أولاً : تُجْزي فيه. ثم اتسع فصار تُجْزيه ، ثم حذف فصار « تُجْزَي » وليس معنا دليل على حذفه بعد الاتساع إلاَّ القياس ؛ لأَنَّه إن حذف قبل الاتساع جاء في ذلك كثرة الحذف ، وكان في ذلك أيضاً حذف حرف ليس في الكلام ما يدل عليه ، وإن حذفته بعد الاتساع لم يكن فيه شيء من ذلك .)[٢] .

* ثم اعترض ابن الضَّائع بقوله :

(فإذا قلت : الذي جلَستَ فيه اليوم ، فينبغي ألا يجوز حذف هذا الضمير كما لا يجوز حذفه من : الذي مررت به زيد . وقد يجيء محذوفاً ، ومذهب أبي الحسن فيه أنَّه اتُّسِع فيه ، وحينئذ حذف ، وظاهر كلام سيبويه أَنَّه حذف أولاً مع حرف الجر ، ومن ذلك حذفه في الصفة كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمَاً ...﴾ . فزعم أنَّه اتسع فيه أولاً ، فقيل : لا تجزيه ، وحينئذ حذف تشبيهاً بالصلة ، فإن قيل : كيف

---

(١) سورة البقرة آية ٤٨ ، ١٢٣ ، هذا وفيها قراءة أخرى بضم التاء « تجزي » ذكرها الهمذاني في الفريد ١ / ٢٨٦ ، وانظر البحر ١ / ١٨٩ ، وهي القراءة التي اعتمدها محقق شرح الجمل .

(٢) انظر شرح الجمل ٢ / ٥٠٨ .

جاز في القرآن هذا الحذف ؟ وأنّهم قد ضعفوه في الصلة ، وبلا شك أن الحذف في الصلة أحسن منه في الصفة . قلت : حسَّن حذفه أنَّ الظرف تجوز إضافته إلى الجملة، فلا يذكر الضمير ...

ورجّح ابن عصفور مذهب سيبويه على مذهب الأخفش ، فإنَّ فيه ضرورة زائدة ، وهي وصول الفعل بنفسه ، فيقال له على هذا الوجه يحسن الحذف ، وعلى غيره ينبغي ألايجوز. فمذهب أبي الحسن أولى لو كان الحذف على التشبيه بالصلة ، والأولى أن يحمل مذهب سيبويه على ما هو الأولى في الآية ، وحينئذ لا يحتاج إلى الاتساع .

فإن أخبرت عن الظرف متسعاً فيه أضمرته إضمار المفعول به ، وجاز حذف الضمير كما يجوز في المفعول به ، فقلت : الذي جلستُ يوم الجمعة ، وزعم أبو بكر بن السّرّاج أنَّ إثبات الضمير هنا أولى منه في المفعول به ؛ لحذف حرف الجر أولاً .

ورَدَّ عليه ابن عصفور بأنه لما اتسع فيه لم يكن في تقدير حرف الجر ، فلا حرف محذوف ، ولا شك أن المعنى على حذف الحرف ، وهذا أراد ابن السّرّاج ، ويقوّي مذهبه أنّه يكثر الاتساع فضعف والحذف اتساع .)[1] .

الدراسة :

القياس في الإخبار عن المفعول فيه[2] ، ألا يحذف الضمير العائد على الموصول،

---

(١) انظر شرح الجمل ٣ / ١٤ ـ أ ن ١٩٥ .

(٢) لا يخبر إلّا عن كل ظرف متمكن ، أمّا ما لا يقع إلّا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه ، وانظر المقتضب ٣ / ١٠٣

وانظر الأصول ٢ / ٣٦١ ـ ٣٦٣ ـ ٣٦٤ ، وشرح الجمل ٢ / ٥٠٧ .

وعلل ذلك ابن عصفور بقوله:(ولا يجوز حذف الضمير العائد على الموصول؛ لأنه لا يخلو أن تحذفه وحده وتترك حرف الجر، أو تحذفه مع حرف الجر، فإن حذفته دون حرف الجر كان ذلك خطأ؛ لأن حرف الجر يكون معلقا عن العمل[1]، وإن حذفته مع حرف الجر كان ذلك أيضاً قبيحاً؛ لأنه ليس في الكلام ما يدل على حرف الجر المحذوف)[2].

أما عن تقدم الاتساع على الحذف أو العكس ففيه مذهبان :

الأول : يظهر أن مذهب سيبويه تقديم الحذف على الاتساع فيما حكاه ابن الضائع [3].

والثاني : مذهب الأخفش تقديم الاتساع على الحذف[4] .

ولا أدري كيف حكى ابن الضائع عن ابن عصفور أنه رجح مذهب سيبويه والذي في شرح الجمل لابن عصفور ينص على تقدم الاتساع على الحذف دون عزوه لأحد[5] .

هذا وفي المحذوف خلاف ، فالبصريون يقدرونه « فيه » ويوافقهم جماعة من الكوفيين[6].

وأما الكسائي وآخرون ، فالتقدير عندهم « لا تجزيه » حملاً على اللفظ ؛ لأنه مفعول على السعة ، وعلل الكسائي بأن الظروف لا يجوز حذفها [7].

(١) بالأصل « على » مكان « عن » ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) انظر شرح الجمل ٢ / ٥٠٧ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٣٨٦ ، إلا أنه لم يفصح عن اختياره ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع ٣ / ١٤ ـ أ ـ ١٩ ن .

(٤) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٣ / ١٤ ـ أ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٢ وما بعدها ، وإن لم ينص على ما نسبه إليه ابن الضائع .

(٥) انظر شرح الجمل ٢ / ٥٠٧ ـ ٥٠٨ .

(٦) انظر الكتاب ١ / ٣٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١ ـ ٣٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٢٨ ، والفريد ١ / ٢٨٦ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٢٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢١ .

هذا وقد نسب ابن الشجري لسيبويه والأخفش جواز الوجهين[١] ، إلَّا أنَّ الذي في الكتاب لا يُفْهَم منه ذلك[٢] ، والله أعلم .

والرَّاجِح في المسألة رأي البصريين ومن وافقهم ، وذلك لإجماع النُّحاة والمفسرين عليه [٣]

ولمجيء شواهد تؤيده منها قول الشاعر :

قَدْ صَبَّحَتْ صَبَّحَها السَّلام

بِكَبِدٍ خَالطَها سَنام

في سَاعَةٍ يُحبُّها الطَّعامَ [٤]

ولم يَقُلْ يُحَبُّ فيها .

وقول الآخر :

وَيومٍ شَهِدنَاه سُليْماً وعامِرا قَلِيلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ [٥]

والشَّاهِد نصب الضمير في شهدناه تشبيهاً بالمفعول على التوسع مجازاً . وَعَلَّق عليه ابن عصفور بقوله : (فجعل اليومَ مَشْهُوداً اتساعاً ، وإن كان مشهوداً فيه ، ولا يتسع في الظرف إلَّا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعدٍ ، أومتعدياً إلى واحد أو

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١ / ٦ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٨٦ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٣٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١ ، والكشاف ١/ ٢٧٩ ، والبحر ١ / ١٨٩ .

(٤) ورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٧ ، ٣/ ٢٢٦ .

(٥) ينسب لرجل من بني عامر ، وانظر الكتاب ١ / ١٨٧ ، وجاء بلا نسبة في المقتضب ٣ / ١٠٥ — ١٠٧ ، والكامل ١ / ٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٧ ، ٢٨٧ ، ٣/ ٢٢٦ ، والمقرب ١٤٧/١، والمغني ٢ / ٥٠٣ ، وفيه بنصب « يوماً » و « قليلاً » وانظر شرح شواهده للسيوطي ٧ / ٨٤ — ٨٥ .

ما عمل عمله إن كان من جنس ما ينصب المفعول به .) [(١)].

وقول الآخر :

تَــــرَوَّحِي أَجدَر أَنْ تَقِيلي
غَـــداً بِجَنْبَيَ بَـــاردٍ ظَليلِ [(٢)]

هذا وقد ذكر ابن جني وغيره أن فيه خمسة حذوف بمحملها .

أصله « ائتي مكاناً أجدر أن تقيلي فيه » . فحذف الفعل الذي هـو : « ائـتي » ؛ لدلالة تروحي عليه . ثم حذف الموصوف الذي هومكاناً ، ثم حذف الياء تخفيفـاً ، فصار : أجدر أن تقيلي فيه ، ثم حذف حرف الجر ، فصار : أجدر أن تقيليـه ، ثـم حذف العائد المنصوب فصار : أجدر أن تقيلي .

قال ابن جني:(وهناك وجه سادس وهو أن أصله : أجدر بأن تقيلي فيه من غيره [(٣)]) وا لله أعلم.

إضافة إلى ذلك أن بعض النحاة صرَّح بالرد على الكسـائي ، ومنهـم الفـراء إذ يقول : (...، الصفة في هذا الموضع والهـاء متفـق معناهمـا ، ألا تـرى أنـك تقـول : آتيك يوم الخميس، وفي يوم الخميس ، فترى المعنى واحد ، وإذا قلت : كلمتك غير كلمت فيك ...)[(٤)] .

وما ذهب إليه ابن السراج من أن إثبات الضمير هنا أولى منـه في المفعـول بـه ؛

(١) انظر المقرب ١ / ١٤٧ .

(٢) هذا الرجـز لأحيحـة بـن الجـلاح في ديوانـه ص ٨١ ، وانظـر الإيضـاح العضـدي ١٨٤-١٨٥ ، والمحتسب ٢١٢/١ ، والمقتصد ٦٤٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٠٠/٢ ، والكشاف ١ /٢٧٩ .

(٣) انظر المحتسب ١ / ٢١٢ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٠ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢٢١ .

لأن حرف الجر محذوف ، ولو حذف الهاء معه لكان إخلالاً بالكلام [1] ذهب إليه غيره ، فإن كان يقصد ما ذهب إليه الكسائي ، فقد سبق الرَّدُّ عليه ، وإن كان يقصد أَنَّه عدّاه إلى الضمير أولاً اتساعاً[2]

فوجهه حتى لا يكثر الاتساع ، ومع هذا لم أجد لابن عصفور رداً عليه والله أعلم .

---

(١) انظر الأصول ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) نسب هذا أبو حيّان لأبي علي واختاره ، وانظر البحر ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

المسألة الرابعة والستون

باب الإخبار عن المعطوف والمعطوف عليه :

قال ابن الضائع حكاية عن ابن عصفور :

(وزعم ابن عصفور أن حذف المعطوف ، وإن ورد في القرآن كالآيتين[(١)] ، فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه إلا ضرورة .)[(٢)] .

ثم اعترض بقوله :

(فحمل القرآن على الضرورة هذا غاية الخطأ ، وليس كما قلنا من حذف المعطوف وإبقاء المعطوف عليه ، بل من إقامة المعطوف مقام المعطوف عليه ...)[(٣)].

الدراسة :

ليس الغريب أن يحكي ابن الضائع عن ابن عصفور رأياً في مسألة معينة ، حتى وإن لم ترد فيما وجد من مؤلفات ابن عصفور .

كما أنه ليس بغريب أن يعترض عليه ، فكلٌ يؤخذ منه ويرد عليه ، وإنما الغريب أن ينسب قولاً يتعلق بكتاب الله ، ويلحق بابن عصفور ما لم يقله ، كما في هذه المسألة حيث حكى عنه أنه حمل القرآن على الضرورة ، والقرآن منزه عنها .

والصحيح في المسألة أن ابن عصفور اسشهد بالآيتين على جواز حذف حرف

(١) يشير إلى قولة تعالى : ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ سورة البقرة آية ١٨٤ ، وقوله تعالى : ﴿ وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست منه اثنتا عشرة عيناً ﴾ سورة الأعراف آية ١٦٠ .

(٢) انظر شرح الجمل ٣ - ١٥ / أ / ن ١٩ .

(٣) المرجع السابق نفسه .

العطف والمعطوف عليه والتقدير عنده في الآية الأولى « فأفْطَر فَعِدّةٌ » ، وفي الآية الثانية : « فَضَربَ فانْبَجَسَتْ » [١].

ولم يستشهد بها على حذف المعطوف كما حكى ابن الضّائع ؛ إذ ذهب إلى أنّه من إقامة المعطوف مقام المعطوف عليه ، وخرّج عليه قول النّابغة :

قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لنا ... إلى حَمامَتِنا أو نصفُه فَقَدِ [٢]

وقال : (إنّ الثالث معطوف على الأول ، وإن لم يكن سبباً ومسبباً) [٣].

والذي خرّج عليه ابن عصفور البيتَ قوله بعد استشهاده بالآيتين : (وعلى هذا يتخرّج ما رواه قُطْرُب من قول النّابغة . تقديره : أوهذا الحمامُ ونصفُه ، فحذف هذا الحمام ، وهو المعطوف عليه ، وحذف حرف العطف وهو الواو .) [٤] .

أما ما نسبة ابن الضّائع لابن عصفور من القول بأنّ حذف المعطوف ضرورة ، فمَرْدُودٌ عليه ؛ لأنّ ابن عصفور قال : (ويَجُوزُ حَذْفُ حرف العطف و المعطوف إذا فهم المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ سَرَابِيلَ تقيكُمُ الحَرَّ ﴾ [٥].

تقديره : تَقِيكُم الحَرّ والبردَ ، فحذف « والبرد » لفهم المعنى ...) [٦].

وبهذا يمكن القول: إنّ اعتراض ابن الضّائع لا يَرِدُ على ابن عصفور،لوجود نصوص عن ابن عصفور تفيد خلاف ما نسب إليه ، والله أعلم .

---

(١) انظر شرح الجمل ١ / ٢٥١ .

(٢) رواية الديوان ص ٢٤ : « ونصفه » وبها في الكتاب ٢ / ١٣٧ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥ ، ٢/٥٨، وفي الخصائص ٢ / ٤٦٠ ، والإنصاف م/٦٧ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥١ «أو نصفه» .

(٣) انظر شرح الجمل ٣ / ١٥ ـ أ / ن ١٩٠ .

(٤) انظر شرح الجمل ١ / ٢٥١ .

(٥) سورة النحل آية ٨١ .

(٦) انظر شرح الجمل ١ / ٢٥٠ .

المسألة الخامسة والستون

باب الإخبار عن المبدل منه :

حكى ابن الضائع عن ابن عصفور أنه نسب للمازني منع الإخبار عن البدل وأن ابن عصفور يرى إجازته على ضعف . زاعماً أن مذهب سيبويه يقتضي إجازته مستدلاً بأنه أجاز في « ضربت زيداً أخاك ضاحكاً » أن يكون الحال منهما ، وعاملهما الفعل الملفوظ به . ومستشهداً بقول الشاعر :

وكأنّه لَهِقُ السَّراة كأنه ما حاجبيهُ مُعَيَّنٌ بسواد [1]

فلولا أن البدل من الكلام المتقدم ما جاز الفصل بين المخبر عنه وخبره [2].

ثم اعترض ابن الضائع بقوله :

(أما استدلاله على مذهب سيبويه بتلك المسألة فضعيف جداً ؛ لأن العامل في البدل والمبدل منه واحد ،وليس معنى تكرير العامل أنه محذوف ، و سيبويه قد أجاز : زيد ضربت عمراً وأخاه ، فكذلك ينبغي أن يجوز : ضربت عمراً أخاه .

وأما استدلاله بالبيت فهو أقرب إلى أن يستدل به المازني فيقول : لو كان البدل غير مراعي في الكلام ما جاز أن يخبر عن الأول ويترك البدل ، هذا مع أن

(١) البيت من شواهد الكتاب ١ / ١٦١ بدون نسبة ، وكذلك في الإفصاح ١٦٠ ، و شرح المفصل ٣ / ٦٧ ، ونسب في إعراب القرآن لأبي حية النميري ، وكذلك في ضرائر الشعر ٦٩، ونسب في الخزانة ٥/١٩٧ ـ ١٩٨ للأعشى وليس في ديوانه المطبوع . واللهق: الأبيض الشديد، والسراة: أعلى الظهر، ومعين: الثور بين عينيه سواد. انظر اللسان.

(٢) نقلاً من شرح الجمل لابن الضائع ٣ / ١٥ ـ ب / ن ١٩ .

البيت فيه ضعف) [١].

الدراسة :

اختلف النحويون في الإخبار في هذا الباب ، فمنهم لا يجيز الإخبار عن المبدل منه إلا والبدل معه كما يفعل في النصب[٢]، وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما [٣].

وبالرغم من أن ابن عصفور تحدث عن الإخبار عن المبدل منه إلا أنني لم أجد مانسبه إليه ابن الضائع ، من أن مذهب المازني المنع ، ولم أجد نصاً لابن عصفور يقضي بإجازة ذلك على ضعف ، وكل ما في الأمر أن مذهب المازني فيما حكاه عنه ابن السراج منع الإخبار عن المبدل منه إلا والبدل معه ، واختاره ابن السراج[٤]، وحكى عن المازني قوله : (فإن أخبرت عن أخيك من قولك : « مررت برجل أخيك ، قلت : المارّ أنا برجل به أخوك ، قال : وهذا قبيح ؛ لأنك جئت بالبدل الذي لا يصح الكلام إلا به فجعلته بعدما قدرت كلامك تقديراً فاسداً، قال: ومن أجاز هذا أجاز : « زيدٌ ضربت خاك أباه » قال وهو جائز على قبحه[٥].

وفسره ابن السراج :بأن حق الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل ... فلو قلت : « المارُّ أنا برجل أخوك » لم يجز ؛ لأنه لم يرجع إلى الألف واللام شيء ، فكان الكلام فاسداً ، وكذلك لو قلت : « زيدٌ ضربت أخاك » لم يجز لأنه لم يرجع إلى « زيد » شيٌّ ، وقولك : « إياه » بعد بمنزلة ما ليس في الكلام . قال المازني :

---

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر الأصول ٢/٣٠٤ .

(٣) انظر في ذلك المقتضب ٣ / ١١١ ، والأصول ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٠٥ - ٥٠٦ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٤ فما بعدها .

(٤) الأصول ٢ / ٣٠٤ .

(٥) الأصول ٢/٣٠٥ .

(وكلا القولين مذهب وليسا بقولين .)[1] .

وأمَّا عن رد ابن الضَّائع استدلال ابن عصفور على مذهب سيبويه فجيدٌ ؛ وذلك لأن سيبويه عقد باباً عنوانه : « هذا بابٌ من الفعل يستعمَلُ في الاسم ثُمَّ يُبْدَلُ مكانَ ذلك الاسمِ اسمٌ آخرَ ، فَيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأَوَّلِ . » [2].

وفسَّره السيرافيُّ والأعلم بأنَّ العامل فيهما واحدٌ ، على معنى أنَّ البدل قائمٌ بنفسه غير مبيِّن للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت [3].

أمَّا عن رده الاستدلال فابن عصفور اسشهد بالبيت على جواز الفصل بين المبدل منه والبدل « بما »"فحاجبية" بدلٌ من الضمير في « كَأَنَّه » [4] و « ما » زائدة .

وما وجَّه به ابن عصفور اسشهد به غيره [5].

وَعلَّق على البيت بأَنَّ الوجه أن يقول : « معيَّنان » بالتثنية ، إلَّا أَنَّه أفرد حملاً على لفظ الهاء في كأَنَّه ، وقيل بأنَّ الحاجبين لما لزم أحدهما الآخر صار الإخبار عنهما كالإخبار عن الشيء الواحد [6]. وبهذا يمكن القول بأَنَّ المازني منعَ الإخبار عن المبدل منه دون البدل فقط ، وأجاز على قبح الإخبار عن المبدل ، ويكون الرَّاجح رأي ابن الضَّائع إنْ صَحت الرواية عن ابن عصفور ، والله أعلم .

---

(١) الأصول ٢ / ٣٠٥ .

(٢) الكتاب ١ / ١٥٠ .

(٣) ينظر شرح الكتاب ٢/٢٠ والنكت ١ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) ضرائر الشعر ٦٩ .

(٥) الكتاب ١ / ١٦١ ، والإفصاح ١٦٠ ، والخزانة ٥ / ١٩٧ .

(٦) الإفصاح ١٦٠ ، والخزانة ٥ / ١٩٧ - ١٩٨ .

المسألة السادسة والستون

باب الإخبار عن المخفوض :

حكى ابن الضّائع عن ابن عصفور أَنَّه لا يجيز الإخبار عما أُضِيف إليه اسم الفاعل المشتق من اسم العدد ، وقال : إِنَّ ابن عصفور احتج للمنع بعدم إضافة فائدة من الخبر غير مستفادة من المبتدأ لو قلت : اللذان هذا ثانيهما اثنان .

وحكى عنه أَنَّه يُجِيز الإخبار من الأربعة . وعن المختلف اللفظ نحو اللذان هذا ثالثهما اثنان.

* ثم اعترض ابن الضّائع بقوله :

(قلت : قد يجوز إذا جئت باثنين وبثلاثة مخصوصة ، و بصفة أو بمعرفة . قال وجاز في الأربعة ؛ لأنّك إذا قلت : الذين هذا رابعهم أربعة ، يجوز أن يأتي عوض الأربعة بثلاثة ، قلت : لا فائدة في هذا أيضاً ؛ لأنك إذا قلت : الذين هذا رابعهم علم أنّه رابع أربعة ولا بُدَّ ، ... ، وكذلك في الاثنين والثلاثة ، فتفريقه بينهما فاسد، وأجاز في المختلف اللفظ من الثلاثة ، وينبغي ألا يجوز ...) [1].

الدراسة :

أفرد النُّحاة باباً لما يشتق من اسم العدد على وزن فَاعِل ، وجعلوه مضافاً إلى ما يَبِينُ به العدد ، ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ [2] وقوله عز وجل : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾[3].

---

(١) شرح الجمل لابن الضّائع ٣ - ١٤ - ب / ن ١٩ .

(٢) سورة التوبة آية ٤٠ .

(٣) سورة المائدة آية : ٧٣ .

وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة [(١)].

إلَّا أنَّ الخلاف الذي ذكره ابن الضَّائع خاص بالإخبار بها ، فهو يجيز الإخبار فيما لو خصص بصفة أوتعريف نحو : اللذان هذا ثانيهما اثنان صالحان أو الاثنان لمن بينك وبينه عهد في اثنين [(٢)].

واعترض على ابن عصفور في منعه الإخبار في اثنين وثلاثة ، وإجازته في الأربعة وما زاد . وابن عصفور منعه لعدم إضافة فائدة من الخبر غير التي كانت في المبتدأ ، وبما أنَّني لم أجد نصَّ ابن عصفور في المسألة ، و لم أعلم وجهة نظره في إجازة الأربعة وما زاد،وقد رد عليه ابن الضَّائع .

فإنَّني أكتفي برد أبي حَيَّان على ابن الضَّائع حيث قال :

(وزعم ابن عصفور والأبذي شيخنا أنه يجوز في الأربعة فما زاد في نحو : رابع أربعة ، أنه يخبر بالأربعة فتقول في هذا رابع أربعة : الذين هذا رابعهم أربعة ، ورد ذلك شَيخُنا أبو الحسن بن الضَّائع ورده مردود ...)[(٣)] .

وأمَّا في ثاني اثنين وثالث ثلاثة ، فذكر أبو حَيَّان أن ابن الضَّائع يمنع الإخبار به وفاقاً لابن عصفور،والآمدي ، وذكر أنَّ ابن الدَّهان سبقهم إليه [(٤)].

إلَّا أنَّني أرى أنَّ موافقة ابن الضَّائع هذه فيما لو لم يخصص ؛ لأنَّه نص على ذلك في شرحه على الجمل [(٥)].

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٥٥٩ ، والمقتضب ٢ / ١٧٩ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٩ .

(٢) شرح الجمل ٣ / ١٤ ـ ب ، والارتشاف ٢ / ١٤ .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٤ .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٤ . والآمدي هو / الحسن بن بشر بن يحيى النحوي الكاتب أبو القاسم المتوفي ٣٧١ هـ ، وانظر ١ / ٥٠٠ ، ٥٠١ .

(٥) شرح الجمل ٣ ـ ١٤ / ب / ن ١٩ .

ومع هذا فإنَّ أبا حَّيان خالفهم وأجازه في ثالث ثلاثة [١]، وأظنُّه في هـذا تـابع لابن السَّراج في قوله : (تقول : هذا ثالث ثلاثة ، قلت : الذيـن هـذا ثَـالثُهم ثلاثـة ... وثالث ثلاثة إِنَّمَا يـُرادُ بـه أحـد ثلاثـة)[٢] ولهـذا فَأَنَـا أُرجِّـح رأي ابـن السَّـراج لسبقه، وتوسعه في مسائل هذا الباب ، وأَمَّا ما حكاه ابن الضَّائع من أَنَّ ابن عصفور يُجيز الإخبار إن اختلفا في المادة من الثلاثة نحو ثالث اثنين ، ورابع ثلاثـة ، ورد عليـه بأنه لا يجوز إلا من الأربعة على حد قوله .

فأجازه ابن السَّراج على ضعف وخصَّـه بـالضروة ، وعلـل بأنَّـه ليـس لـه فعـل معلوم إنَّما هو مشتق من العدد ، وقال إن هـذه الأشـياء الـتي اتسـعت فيهـا العـرب مجراها مَجْرَى الأمثال ، ولا ينبغي أن يتجاوز بها استعمالها [٣].

ولهذا ينبغي أنْ يُحَمل رأي ابن عصفور على رأي ابن السَّراج ، ويكون اشتراط ابن الضَّائع من الأربعة فيه موافقة لما قال به ابـن عصفـور فيمـا اتحـدت مادتـه وردَّ عليه وبه يُرَجَّح رأي ابن عصفور مع أخذ شرط التخصيص عنـد ابـن الضَّـائع بعـين الاعتبار وا لله أعلم .

---

(١) الارتشاف ٢ / ١٤ .

(٢) الأصول ٢ / ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٣) الأصول ٢ / ٣٣٢ .

المسألة السابعة والستون

باب وحده :

قال ابن عصفور :

(فإذا قُلْت : ضربتُ زيداً وحدَه ، ففيه خلاف ، فسيبويه – رحمه الله – لا يجعله حالاً ، إلاَّ من الفاعل ، أي أفردته بالضرب ، فكأنَّك مفرد له .

وأبو العبَّاس يجيز أن يكون حالاً من المفعول ، فإذا قلت : ضربتُ زيداً وحده . فمعناه : ضربت زيداً في حال أنَّه مفرد بالضرب ، ومذهب سيبويه أولى ؛ لأنَّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول .) [(١)].

* فاعترض ابن الضّائع بقوله :

(وزعم ابن عصفور أنَّ مذهب سيبويه أنَّه من الفاعل ، قال : وهو الصحيح ؛ لأنَّ وضع المصادر موضع الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول . ولاحجة في هذا ؛ لأنَّه إذا جعله من المفعول قدره موضوعاً موضع انفراد أي منفرد ، فهو موضوع موضع الفاعل إلاَّ أنَّه حال من المفعول .)[(٢)] .

الدراسة :

نَصَّ ابن عصفور على أنَّ في توجيه نصب « وحدَه » مذهبين :

أحدهما لسيبويه ،والآخر للمبرِّد ، ثم اختار مذهب سيبويه [(٣)].

---

(١) انظر شرح الجمل ٢ / ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢) انظر شرح الجمل ٧٢ / أ - ب .

(٣) انظر شرح الجمل ٢ / ١٦٢ ، وقال به المرادي في توضيح المقاصد ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ .

إلّا أن نص سيبويه لا يُنْبِىءُ عما نسب إليه إذ يقول :

(وزعم الخليل حيث مثل نصب وحده وخمستهم أنه كقولك : أفردتهم إفراداً فهذا تمثيل ، ولكنه لم يستعمل في الكلام .)[1]. وقال الرُّماني تعليقاً عليه :

(وتقول : مررتُ به وحده فينتصب على معنى أفردته بمروري وحده ، واختصصته بمروري وحده ...)[2].

ومع هذا لم أجد نصاً يفصح عن الاختيار المنسوب إليه في المسألة [3]والمفهوم من كلام النحاة أنَّ « وحده » في جميع الكلام نصب على المصدر الموضوع موضع الحال[4] .

ولعل ما قاله ابن يعيش خير تعليل للمسألة إذ يقول :

(وأماما جاء مضافاً فنحو قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، فوحده مصدر في موضع الحال ، كأنه[5] في معنى « إيحاد » جاء على حذف الزوائد، أَو إِيْحَاد في معنى موحد ، أي مُنْفَرِد ... ، ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل وللمفعول ، وكان الزَّجاج يذهب إلى أنَّ « وحده » مصدر ، وهو للفاعل دون المفعول .

فإذا قلت : مررت به وحده ، فكأنَّك قلت : مررت به منفرداً)[6] . هذا ونَسِبَ لابن طلحة[7] القول بأنَّ الحال من المفعول ، معللاً بأنَّهم لو أرادوا الفاعل

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٧٢ .

(٢) أثبت هذا النص محقق الكتاب ١ / ٣٧٣ هامش (٤) .

(٣) وانظر المقتضب ٢٣٩ ، ٢٤٧ .

(٤) انظر المقتضب ٣ / ٢٤٠ ، والجمل ١٨٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ ، والهمع ٤/٢٠.

(٥) بل صرح بهذا التقدير ، وانظر المقتضب ٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٦) انظر شرح المفصل ٢ / ٦٣ .

(٧) هو / أبو بكر طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي . أخذ عن والده وعن =

قالوا : مررت به وحدي [١].

كما نُسِب ليونس وهشام أنّه منتصب على الظرف ، والتقدير : زيد موضع التفرد [٢].

هذا ولتقي الدين السبكي[٣] رسالة سماها : « الرقدة في معنىٰ وحده » أوردها السيوطي في الأشباه[٤] ، وأختم هذا بقول السبكي :

(هذا كلام النّحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان ، والمعنى متقارب كله دائر على ما يقيده من الحصر في المذكور .) [٥]. وا لله أعلم .

= الدبّاج والشلوبين . ت سنة ثلاث وأربعين وستمائة للهجرة وقيل غير ذلك . وانظر البغية ١٩/٢ - ٢٠ .

(١) انظر توضيح المقاصد ٢ / ١٣٦ .

(٢) انظر توضيح المقاصد ٢ / ١٣٦ .

(٣) هو / علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى ... أبو الحسن تقي الدين السبكي، تتلمذ على أبي حيان وغيره . ت سنة خمس وخمسين وسبعمائة . وانظر البغية ٢ /١٧٦ - ١٧٧ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ٧ / ١٧١ - ١٨٢ .

(٥) انظر الأشباه ٧ / ١٧٤ .

المسألة الثامنة والستون

باب الجواب بـ « بَلى ونَعم » :

حكى ابن الضّائع اختيار ابن عصفور لقول بعض النُّحاة بأنَّ « إنَّ » ليست بمعنى « نَعم » [1] في قول الشاعر :

وَيَقُلْنَ : شَـيبٌ قَدْ عَلا ... كَ وقَد كَبُرتَ فَقلتُ:إنَّه [2]

وإنّما هي « إنَّ » المؤكدة حُذِفَ اسمُها وخبرها .

* فاعترض ابن الضّائع بقوله : (... ، بل قد أثبتها سيبويه ، كما قلنا ، والأخفش، وغيرهما ، وقد روي في بعض خُطَبِ النبي (ﷺ) : « إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه » [3] فهذه بمعنى « نعم » ولا بد من ذلك .) [4]

الدراسة :

حكى هذا الاختيار لابن عصفور ابن الضّائع وذكر أنّه احتج بقوله : (وليس في حذف الجملة بأسرها- حتى لايبقى منها إلّا حرف واحد -بُعدٌ .

وذكر أنّه استشهد بقول الشاعر :

لَمَّا تَزل بِرحَالنا وكأن قَدِ [5]

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ٨٩ / أ / ن ١٩ .

(٢) البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه: ٦٦، وانظر الكتاب ١٥١/٣ ، ١٦٢/٤ ، والأصول ٣٨٣/٢، ورصف المباني ١١٩ ، والمغني ١/ ٣٨ ، وشرح أبياته ١٨٨/١

(٣) سبق الاستشهادبه ص: ٥٦ ..

(٤) شرح الجمل ٢ / ٨٩ / أ

(٥) هذا شطر بيت للنابغة الذبياني ، وصدره :

أي قد زالت .

وابن الضائع يرد عليه بأن سيبويه أثبتها وخرَّج عليه قول النبي . وحقيقة الأمر أن النحاة ذهبوا فيها مذهبين :

- ذهب سيبويه إلى أن « إنَّ » فيه تصديق للخبر ، بمنزلة أجَلْ ، والهاء للسكت وقال به الزمخشري على أنها تخرج إلى معنى « أجل »[١] وهو ما اختاره ابن الضائع .

- وذهب أبو علي في البغداديات حكاية عن أبي بكر إلى أن تكون « إنَّ » المحذوفة الخبر، وقدره : (إن الشيب قد علاني) وقال : إن حذف الخبر في هذا أحسن : لأن عنايته بإثبات الشيب[٢] ، وهو اختيار ابن عصفور ، ونُسب هذا لأبي عُبيد[٣] ، والمبرد[٤] ، وأبي حيان[٥] . والراجح في المسألة قول سيبويه ومن وافقه ، وذلك لما يترتب عليها من اختلاف لو جُعلت مؤكدة ، هل تعتبر الهاء للسكت ، أوتعتبر ضميراً في محل نصب بإنَّ ، والخبر محذوف ، أو تعتبرها ضمير الشأن فتقع في محظور وهو حذف خبره ، وشرط خبره أن يكون جملة مستقلة [٦].

أما عن البيت الذي حكى ابن الضائع أن ابن عصفور احتج به فقد درجت كتب النحو على أنَّ الشاهد فيه حذف الياء ، ومجيء التنوين عوضاً عنها[٧] .

أزف الترحل غير أن ركابنا

وانظر ديوانه ص٨٩ ق١٣ ، وانظر ابن عقيل ١/ ١٩ ، والتصريح ٣٦/١ ، ورواية الديوان: « أفد الترحل » .

(١) الكتاب ١٥١/٣ ، والمفصل ٣٠٠ ، وشرح المفصل ٦/٨ .

(٢) البغداديات ٤٢٩، والخزانة ١١ / ٢١٣ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٨٨، وهذا والذي في الأصول أنها بمعنى (أجل) ٤٠٦/٢ .

(٣) الخزانة ١١ / ٢١٤ .

(٤) المغني ١ / ٣٨ .

(٥) الخزانة ١١ / ٢١٥ .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ١٥١ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٦٥ ، والنكت ٢ / ١٠٩٩ ، والمغني ١ / ٣٨، والخزانة ١١ / ٢١٥ .

(٧) انظر في توجيه الشاهد ، ابن عقيل ١٩/١ ، والتصريح ٣٦/١ . وفيه شاهد آخر وهو تخفيف (كأن) التي للتشبيه ومجيء اسمها ضمير الشأن والفصل بينها وبين خبرها بقد .

وأمّا ما ذكره ابن عصفور من حذف للجملة وبقاء حرف دليل عليها، فمن شواهده قول الشاعر :

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يا سَلمى وإنْ كان فقيراً مُعدماً قالَت : وإنْ[1]

والتقدير : وإنْ كان فقيراً معدماً قبلتُهُ .

واشترط ابن عصفور بقاءَ كلامٍ يدل على الجواب[2].

وقولهم : قاربتُ المدينة ولمّا[3] . والتقدير: ولما أدخلها .

---

(١) الرجز في ملحقات ديوان رؤبه ١٨٦ ، والمقرب ٢٧٧/١ ، وضرائر الشعر ١٨٥ ، والارتشاف ٣١٢/٣ ، والخزانة ١١ / ٢١٦ .

(٢) المقرب ١ / ٢٧٧ .

(٣) الخزانة ١١ / ٢١٦ .

المسألة التاسعة والستون

بابُ ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لايجوز :

قال ابن عصفور : (والذي يُفَسِّره ما قبله ينقسم ثلاثة أقسام :

- قِسمٌ يفسره ما قبله لفظاً لا معنى . وذلك نحو قولك :

" عِنْدِي دِرهَمٌ ونصفُهُ" ، فالهاء في اللفظ عائدة على الدرهم المتقدم الذكر ، وإن كان المُرَاد درهماً آخر ؛ لأنَّه معلوم إذا كان عنده دِرْهَم فإنَّ نصف ذلك الدرهم المذكور عنده ، فلو عاد الضمير عليه لفظاً ومعنى لكان عِيّاً ...) [1]

فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

(وعندي أنَّ قوله : إنَّ المراد نصفُ دِرهَم آخر خطأ ؛ لأنَّه ليس الذي عندك بنصف درهم آخر بل معنى الكلام : ومثل نصفه ، فالضمير عائد على ما قبله لفظاً ومعنى) [2]

الدراسة :

ليس غريباً أن يختلف ابن الضَّائع مع ابن عصفور في مسألة معينة ، أو رأي ، وإنَّما الغريب الحكم عليه بالخطأ في رأي يُعَدُّ ابن عصفور تابعاً فيه ، وذلك أنَّ الفراء سبق إليه عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِه ﴾ [3] .

---

(١) انظر شرح الجمل ٢ / ١٢ .

(٢) انظر شرح الجمل ٣٧ - ب .

(٣) سورة فاطر ، آية ١١ ، « وينقص » بالبناء للمجهول قراءة الجمهور ، وقرأ يعقوب وغيره عن أبي عمرو « ولا ينقص » مبنياً للفاعل ، عن البحر ٧ / ٣٠٤ .

فقال : (يقول : ما يطوّل من عُمر ، ولا ينقص من عمره ، يريد آخر غير الأول ، ثم كَنَّى عنه بالهاء ، كأنَّه الأول ، ومثله في الكلام : « عندي درهم ونصفُه » يعني نصفَ درهمٍ آخر ، فجاز أن يُكنى عنه بالهاء ؛ لأَنَّ لفظ الثاني قد يظهر كلفظ الأول ، فكنى عنه ككناية الأول ، وفيها قول آخر ...

يقول : إذا أَتى عليه الليل والنهار نقصا من عمره .

والهاء في هذا المعنى للأول لا لغيره ... ، وكلٌّ حسن ، وكأنّ الأول أشبه بالصواب)[1].

وما ذهب إليه ابن الضَّائع تابعه فيه أبو حيَّان بقوله : (والظاهر أنَّ الضمير في «من عمره » عائدٌ على « معمّر لفظاً ومعنى)[2] . إلَّا أنَّ ما رجَّحه الفراء واختاره ابن عصفور هو رأي الجمهور[3] وهو الرَّاجح ؛ لأَنَّه من المُسلَّم به إذا كان عنده درهم ، فنصفه عنده ، فإذا قال : درهم ونصفُه ، فالمراد : نصفٌ من درهم آخر ، وهو من قبيل المسكوت عنه لاستحضاره .

ولورود ما يؤيده من الشواهد ، كقول الشاعر :

أَرَى كُلَّ قَوْمٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحلِهِم وَنَحنُ خَلَعْنَا قَيْدَه فَهُو سَارِبُ [4]

أي : قيد فحلنا . واستشهد به ابن عصفور عل أن الضمير يعود على الظاهر في اللفظ لا في المعنى [5]. وكذلك قول النَّابغة :

---

(١) انظر معاني القرآن ٢ / ٣٦٨ .

(٢) انظر البحر المحيط ٧ / ٣٠٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/١ ، وتعليق الفرائد ١١٢/٢ ، والمساعد ١١٠/١ ، والأشباه ١٥٠/٨ .

(٤) البيت للأخنس بن شهاب التغلبي شاعر جاهلي ، وانظر المفضليات ٢٠٨ ، و شرح المفصل ٥٨/٨ والأشباه ٨/ ١٥٠ .

(٥) انظر شرح الجمل ١ / ٦٢٢ .

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامُ لنا إلى حَمامَتِنا أو نِصفُه فَقَدِ [١]

َففسّره ابنُ عصفور بـ « نصفِ حمـامٍ آخـر ؛ لأنَّ التمـني وقـع علـى الحمـام كلِّـه فمحالٌ أن يتمنى بعد ذلك نصفه[٢] . وا لله أعلم .

(١) سبق الاستشهاد به ص٢٥٠

(٢) انظر شرح الجمل ١ / ٦٢٢ ، بتصرف يسير .

المسألة السبعون

ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لايجوز :

قال ابن عصفور تعليقاً على قول الشاعر :

لَمَا عَصَى أَصحَابُه مُصْعَبا أدَّى إليه الكَيلَ صَاعاً بِصَاعِ[1]

(إن ثبتت هذه الرواية فهي محمولة على الضرورة ، ولا يجوز أن يعود الضمير على العصيان ؛ لأن التقدير[2] يكون إذ ذاك :

لما عَصَى أَصحابُ العصيان مصعباً ، وليس للعصيان أَصحَاب مختصون معروفون، ... ، والراية الصحية عند أهل البصرة :

لَمَا عصَى المُصعَبَ أَصَحابُهُ أَدَّى إِليه الكيلَ صاعاً بِصَاعْ

فإذن قَدْ يعود الضمير على متقدِّم بالرتبة دون اللفظ ، فلا بدَّ من معرفة مراتب الأسماء .)[3]

* فاعترض ابن الضّائع بقوله :

(وقدحمل ابن عصفور هذا البيت على ذلك التأويل ، فقدره أصحاب العصيان وهو في هذا البيت تأويل غَثّ ...)[4] .

---

(١) ينسب هذا البيت للسفاح بن بكير ، وانظر المفضليات ٣٢٣ ، وروايته

لما حلا الخلان عن مصعب

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت ، وانظر في الاستشهاد به : شرح الرضي ١ / ٧٢ ، وتذكرة النحاة ٣٦٥ ، والخزانة ١/٢٩٠ .

(٢) بالأصل : « التقديم » والصواب ما أثبت .

(٣) انظر شرح الجمل ٢ / ١٤ ..

(٤) انظر شرح الجمل ٣٨ / أ

الدراسة :

اعترض ابن الضَّائع على تأويل تقديـر تحمـل الضـرورة عليـه في بيـت السَّـفَّاح ، وقبله في بيت أبي الأسود :

جَزَى ربُّه عنّي عَدِيّ بن حَاتم جزاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وقَد فَعَل[1]

معللاً بأنَّ الله هو ربُّ الجزاء ،وأمَّا العصيان ، فليس له أصحَـاب مختصـون بـه ، وفضَّل الرواية الأخرى ؛ لأنَّها تَدْفَعُ التَّأْوِيلَ[2] .

وأمَّا تَوجِيه ابنِ عصفور لبيت أبي الأسود فَنصُّه : (فمنهـم مـن حملـه علـى أنَّـه ضرورة ، ومنهم من جَعَل الضمير عائداً على الجزاء الذي يدل عليه « جزى » فيكـون من باب قولهم: « مَنْ كَذَبَ كانَ شَراً له »[3] أي كان الكذب شراً له .)[4] .

والذي جعل ابن عصفور يتأول هذا أنَّه وجد نفسه أمـام نَـصٍّ عربـي لم يسـتطع رده ، ونقل البغدادي عن حاشية المطوَّل لحفيد السعد قوله : « أفرد ضمير « إليه » مـع أنَّه راجع إلى الأصحاب ، قصداً إلى كل واحد منهم »[5].

والقياس أنَّ الضمير يعودُ على متقدم لفظاً ورتبةً .

---

(١) مما اختلف في نسبته وصحة الاستشهادية هذا البيت ، وانظر الخصـائص ١/٢٩٤ ، وشـرح الجمـل لابن عصفور ٢/١٤ ، وشرح الرضي ١/٧٢ ، هذا وينسب للنابغة الذبياني إلا أن الثابت في ديوانه: ص١٩١

جزى الله عبساً في المواطن كلِّها

ونسب في الخزانة ١ / ٢٨١ لأبي الأسود الديلي وروايته :

جزى الله عبساً عبس آل بغيض

(٢) انظر شرح الجمل ٣٨ / أ

(٣) انظر هذا القول في الكتاب ١/٣٩٥ ، والإنصاف ١ / ١٤٠ ، وفي نظري أنه تنظير غير دقيـق ؛ لأن الضمير في البيت يعود على لفظ موجود .

(٤) انظر شرح الجمل ٢ / ١٤ .

(٥) انظر الخزانة ١ / ٢٨٩ .

ولهذا منع الجمهور نحو : « ضرب غلامُه زيداً » ؛ لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبة.

مع أن فريقاً أجازوه ، واستدلوا بما روي عن العرب ، ومن هؤلاء الأخفش ، والطُّوال[1] ، وابن جني ، وابن مالك ، والرضي [2]، وخصه ابن هشام بالشعر[3] .

هذا وفي نظري أن اعتراض ابن الضائع لا يرد على ابن عصفور ؛ لأنه تحفظ في التقدير لما علل به ابن عصفور ، ولم يغفل الرواية الأخرى حتى يستدركها عليه ابن الضائع ، وماذهب إليه ابن عصفور ذهب إليه غيره [4].

وكل هذا مع أن ما ذهبا إليه حمل المسألة ما لا تحتمل ؛ لأنه لا يقاس عليه ، وكان الأولى أن تُقصر المسألة على مورد السماع ، وعدم طردها لأنه ضرورة ، وهما يتفقان على ذلك ، والله أعلم .

---

(١) هو : محمد بن عبد الله الطوال النحوي ، من أهل الكوفة ، من أصحاب الكسائي ، حدث عن الأصمعي ، مات سنة مائتين وثلاث وأربعين للهجرة ٢٤٣ هـ ، عن البغية ١/٥٠ .

(٢) انظر الخصائص ١ / ٢٩٤ ، وشرح الرضي ١/ ٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦١ .

(٣) انظر أوضح المسالك ١ / ٣٦٦ .

(٤) انظر شرح الرضي ١/ ٧٢ .

المسألة الحادية والسبعون

باب حكاية الجمل :

قال ابن عصفور : (فإنْ كان حرف الجر على حرفين ، فلا يخلو أن يكون ثانية حرف [علة][1] أو حرفاً صحيحاً . فإن كان حرف علة ، فإنك تحكي اللفظ الذي سمعته ، فتقول: جاءني في زيد ، ورأيت في زيد ، ومررت بـ « في زيد » فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً فإنك تحكيه ، فتقول : جاءني من زيد ...، ويجوز لك أن تعربه وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني من زيد ... وإنما لم يمسع هذا فيما ثانيه حرف علة؛ لأنه ليس من الأسماء ما هو على حرفين ثانيه حرف علة إلا اسمين خاصة ، فلذلك لم يقس عليهما ، وهما : فوك ، وذو مال ...فإن كان على أزيد من حرفين فلك فيه وجهان ، الإعراب والحكاية نحو : جاءني منذُ اليوم ، ورأيت منذ اليوم ، ومررت بمنذ اليوم، هذا إذا أعربت ، فإن حكيت قلت : منذ. على كل حال)[2] .

ثم اعترض ابن الضائع بقوله :

(واعلم أن ابن عصفور قسَّم التسمية بالجار والمجرور بحسب حرف الجر إلى أقسام أربعة : ... ، وقسّم الثاني إلى قسمين :

أحدهما : ما ثانيه حرف علة كـ « في زيد » وزعم أيضاً فيها الحكاية فقط ، وسيبويه قد نص فيها على الإعراب فقط ، فلم يذكر الحكاية كما تقدم ....، والثاني: ما ثانيه حرف صحيح ، فأجاز فيه الوجهين ، كما فعل أبو القاسم ، غير

(١) سقط بالأصل .

(٢) انظر شرح الجمل ٢ / ٤٧٢، ٤٧٣ .

سيبويه ، وأمّا ابن عصفور ، فقدّم الحكاية ، وهو بلا شك مخالف لما قال سيبويه .

وزعم في الرّابع أنّه يجوز فيه الوجهان غير أنّه مثّل « بـ « منذُ اليوم » ويجب عندي في هذا الإعراب ، ولا بد . وإذا كان سيبويه لم يذكر في « من زيد » إلاّ الإعراب ، فهذا أجدى لوجهين :

أحدهما : أنّ شبه « مُنْذُ » بالأسماء المضافة إلى ما بعدها أقرب لأنّها على عدد أكثر الأسْماءِ ، وهي الثلاثية ؛ لأنّ الأسماء الموجودة على حرفين قليلة ، « فمِنْ » ، وعَن » شبه الأسماء القليلة ، و « مُنذُ » ليست كذلك .

والوجه الثاني : أنّه لو صح هذا الحكم لما هوعلى ثلاثة أحرف من حروف الجر أعني : جواز الوجهين ، لكان تمثيله بـ « مِنْذُ » غَيرَ جيّد ؛ لأنّه يمكن أن يجب لها الإعراب ؛ لأنّها التي تكون اسماً ، كما لايجوز غيره ، وذلك أنّ « من » لو سميت بها وحدها لم يجز إلاّ إعرابها ، وحكم الخافض والمخفوض حكم الأسماء المفردة ، ... ، وأيضاً فإذا قلنا : إنّ الإضافة كالإفراد ، فتصير « في زيد » كالتسمية بـ « في » وحده ، فعلى هذا ينبغي ألا يجوز فيها ، إلاّ الإعراب خلافاً لابن عصفور ، فإنّه لم يجوّز فيه الحكاية ...)[1] .

الدراسة :

في كثير من المسائل يعترض ابن الضّائع على ابن عصفور ؛ لأنّه تعرض لما لم يأتِ به سيبويه . ونصُّ سيبويه في هذه المسألة فيما حكاه عن الخليل : (قلت : فإن سميته بـ « في زيد » لا تريد الضّمّ ؟ قال أُثقّله فأقول: هذا فِيٌّ زيدٍ ، كما ثَقّلته إذا جعلته اسماً لمؤنث لا يَنْصرف ... ، وياؤه تُحرّك في النّصب ، وليس شيءٌ يتحرك

(١) انظر شرح الجمل ٢ / ٨٠ / ب ، ٨١ / أ

حرف إعرابه في الإضافة ويكون على بناء إلَّا لزمه ذلك في الانفراد .)[١] .

ويرى أَنَّ المضاف لا يكون حكاية ، كما أَنَّ المفرد لا يكون حكاية[٢] . وما اختاره ابن عصفور في الأَوَّل هو رأي الجمهور ، إلَّا أنَّ المبرِّد والزَّجَّاج أجازا فيه الإعراب بزيادة حرف نحو : « رأيت فيَّ زَيد » ومررت بـ « في زيد »[٣] وما كان ثلاثياً أو ثنائياً صحيح الآخر فالحكاية والإعراب ، إلَّا أن سيبويه لم يذكر في « من زيد» إلا الإعراب[٤] .

وبهذا يمكن القول : إنَّ اعتراض ابن الضَّائع على ابن عصفور غير وارد ؛ لأنَّ استقصاء ابن عصفور للمسألة ، وذكره جميع الآراء لا يعني أنَّه أخطأ .

أَمَّا ردُّ ابن الضَّائع بوجود الإعراب في « مُنْذُ اليومِ » فلعله الرَّاجح على قول ابن عصفور ؛ لما علَّل به ابن الضَّائع ، ولأنَّ بعض النُّحاة حكاه دون اعتراض عليه[٥] والله أعلم .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٠ ، وانظر الأصول ٢ / ١١١ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٠ ، و انظر الأصول ٢ / ١١١ .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٨ ، والارتشاف ١/ ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، والهمع ٥/ ٣٣٠ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٣٠ .

(٥) انظر الهمع ٥ / ٣٣٠ .

المسألة الثانية والسبعون

باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان :

قال ابن عصفور : (وقسمٌ استُعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التأنيث ، وهما : فارس ، وعُمان ، وعليه قوله :

لقد علمت أبناءُ فارس أنني على عربيات النساء غيور[1]

فمنع الصرف « فارس » .)[2] .

فاعترض ابن الضائع بقوله : (وجعل ابن عصفور « فارس ، وعُمان » مما استعمل مذكراً ، والغالب عليه التأنيث . وهو كما ترى مخالف لسيبويه ، فإن قيل : قد زعم المبرِّد وهو إمام في اللغة أن التذكير في « عُمان » جائز ، قلت : ليس في كلامه نصٌّ عن العرب،وكثيراً ما يعتمد القياس حتى إنه ليرد به في بعض المواضع على السماع، فلا تثبت اللغة هكذا ، مع أن سيبويه قد نص على أنها للتأنيث فقط)[3] ورد على استشهاد ابن عصفور بالبيت : (بأن السيرافي قال : إنه أعجمي فكيف يستدل بمنع صرفه على التأنيث)[4] .

الدراسة :

لم يكن ابن عصفور متفرداً بهذا الرأي ، حتى إن سيبويه الذي احتج برأيه ابن الضائع يقول :

(١) البيت لمزاحم العقيلي. وانظر الكتاب ١/٧٢،١٤٧، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٣ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢ / ٢٣٨ .

(٣) انظر شرح الجمل ٢٣٩ / ب .

(٤) المرجع السابق نفسه .

(إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة ، وكان مؤنثاً ، أوكان الغالب عليه المؤنث كـ « عُمان » فهو بمنزلة : قدر ، وشمس ، ودعد)[١] .

وفي نصه هذا إشارة إلى قول سبق له هو : (اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف ، فكان الأوسط منها ساكناً ، وكانت شيئاً مؤنثاً أواسماً الغالبُ عليه المؤنث ، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود . وتلك الأسماء نحو : قدر ، وعنز ، ودعد ...)[٢]

وهذا لا يعني تخطئة ابن الضائع ؛ لأن سيبويه له نص يقول فيه : (وإذا سميت رجلاً بـ « سعاد » ، أو زينب ... لم تصرفه ، وكذلك تسميتك رجلاً بمثل: عُمان ؛ لأنها ليست بشيء مذكر معروف ، ولكنها مشتقة لم تقع إلا علماً لمؤنث ، وكان الغالبُ عليها المؤنث، فصارت عندهم حيث لم تقع إلا لمؤنث كـ « عناق ، لا تُعرف إلا علماً لمؤنث.)[٣]

وفسر الجرمي فيما نقله عنه السيرافي قوله : (مشتقة ، بأنها مستأنفة لهذه الأسماء، لم تكن من قبل أسماء لأشياء أُخرَ فنقلت إليها ...) [٤]

وما ذهب إليه ابن عصفور من تغليب التأنيث وجواز التذكير هو مذهب الجمهور ، وقد قالوا به من قبله ومن بعده [٥].

ولعل ابن الضائع اعتمد على نص الكتاب الثاني ، ونصٍّ للزجاج يقول فيه :

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٢٤٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٢٣٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٢٣٩ ، هامش رقم (١) ، وانظر شرحه للسيرافي ٤/١٠٢.

(٥) انظر المقتضب ٣ / ٣٥٨ ، والجمل ٢٢٦ ، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٥٨١ ، و الهمع ١ / ١١٢ .

(هذا باب ما لم يستعمل إلَّا اسماً للقبيلة كما أَنَّ عُمَان لم يُسْتَعمل إلاَّ اسماً لمؤنث)[1].

وهذا لا يكفي للرَّد على ابن عصفور ؛ لأَنَّ الزَّجَّاج لم يَنْفِ وروده مذكراً ، ثم إنَّ الجمهور أَجازوا التذكير ، لأنَّه الأصل في الأشياء ، ثم تختص بعد . فكل مؤنث شيء والشيء يذكر ، فالتذكير أول ،وهو أشدُّ تمكناً وهذا ما قال به سيبويه[2] .

أَمَّا عن رد الاستشهاد بالبيت فغير وارد ؛ لأنَّ ابن عصفور لم يصرِّح بأنَّ التأنيث سببٌ في منع الصرف . وا لله أعلم .

(١) انظر ما ينصرف وما لاينصرف ٦٠ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٢٤١ .

المسألة الثالثة والسبعون

أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان:

قال ابن عصفور : (والمسمى باسم حرف من حروف التهجي لا يخلو أن يكون مسمى باسم واحد ، أو بأكثر ، فإن كان مسمى باسم واحد من حروف التهجي ، فإن أضفت إليه سورة كان موقوفاً لا إعراب فيه ، فتقول : « هذه سورة صاد » وإن لم تضف إليه سورة في اللفظ ولا في التقدير جاز فيه ثلاثة أوجه :

الوقف على الحكاية ، وأن تعربه إعراب ما ينصرف إن قدرته منقولاً من مذكر ، وإعراب ما ينصرف وما لاينصرف ، إن قدرته منقولاً من مؤنث ؛ لأن أسماء الحروف يجوز فيها وجهان : التذكير على معنى الحرف ، والتأنيث على معنى الكلمة.)[1] .

فاعترض ابن الضائع بقوله : (وأجاز ابن عصفور الحكاية مع جعلها اسماً للسور، وينبغي ألا يجوز كما لا يجوز أن يسمى رجلاً بـ « صاد » وتحكيه ؛ لأنه اسم قد انتقل عن موضعه ، فلا ينبغي إلا أن يعرب كما لا يجوز أن تسمى رجلاً بـ « اضرب » وأنت لا تنوي ضميراً ، ولا تعربه ، ولا تقطع همزته)[2] .

الدراسة :

لا أظن مثل هذا الاعتراض يرد على ابن عصفور من ابن الضائع ؛ لأن ابن عصفور أورد المسألة مفصلة ، وأعني بذلك أنه ذكر الوجه إذا كانت التسمية بحرف

---

(١) انظر شرح الجمل ٢ / ٢٤١ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢٤٠/ أ. ب

أو بأكثر ، ومن ثم إذا كان مضافاً أو مقطوعاً . وحجة ابن الضَّائع في الرد لعدم جواز الحكاية انتقال الاسم عن موضعه فيما لو سميت رجلاً بـ « صاد » وقاسه على تسميتك رجلاً بـ « اضرب » وأقول لا يرد هذا الاعتراض ؛ لأن نَصَّ ابن عصفور مُحَرَّرٌ ، ولا داعي لافتراضات ابن الضَّائع .

ثم إنَّ الذي فهمته من دراسات النحويين للمسألة يفيد مثل ما قال ابن عصفور حتى عند السابقين له .

قال سيبويه : (ويجوز أيضاً أن يكونَ « ياسين » ، وصاد ، اسمين غير متمكنين، فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ...)[1] .

ويرى عدم صرف « صاد » جوازاً[2] .

وذكر المبرِّد الصرف وعدمه في « ن » ، و « ص~ » ، و « ق~ » ، إذا جعلت أسماء للسور ، ويرى أنَّ فواتحَ السور على الوقف ؛ لأنَّها حروف مقطعة [3].

وقال الزَّجَّاج بعد أن ذكر جوازالصرف وعدمه ، في نحو: « هذه قاف » . « وإن شئت قلت : « هذه نون يا هذا » موقوفة ، فحكيت الحرف على ما كان يُلفَظ به في السورة)[4].

وفي التَّبصرة : (وكذلك « يس » ، و « طس » ، وما أشبهها إذا جعلتها اسماً للسورة جريا مجرى « حمَ » وإن أردت الحكاية تركتها وقفاً ؛ لأنَّها حروف مقطعة سبيلها أن تُحكَى ، وحُكِي عن بعضهم أنه قرأ : قافَ ، وصادَ ، وياسينَ ، فجعلها اسماً واحداً غير مصروفة ونصبها بتقدير : اذكر « ياسين » ، وقاف ، وصاد)[5] .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٢٥٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر المقتضب ٣ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٢ .

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٨٠ .

فكل هذه النصوص في نظري تؤيد رأي ابن عصفور ولعله نهل منها ، أمَّا السيوطي فقد صرَّح بما أجازه سيبويه حيث قال : (أسماء السور أقسام ... حرف الهجاء : كـ « ص~» و « ن~ » و « ق~ » ، فتجوز فيه الحكاية ؛ لأنَّها حروفٌ ، فتحكى كما هي ، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء ، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه ، وسواء في ذلك أُضيف إليه اسم سورة أَم لا ...)[1].

وأخيراً أقول : كون ابن الضَّائع لم يجد هذا عند سيبويه ، ولا عند الشلوبين لا يعني الحكم على ابن عصفور بالخطأ ، وكم ترك السَّابقُ للاَّحِق ، و لم أجد نصاً للشلوبين[2] يرجح رأياً على الآخر فيما اطلعت عليه من كتبه[3] .

وما نقله من نصوص حتى لسيبويه ترجح ما ذهب إليه ابن عصفور و الله أعلم.

---

(١) انظر الهمع ١ / ١١٣ .

(٢) ذكر هذا أثناء عرضه للمسألة ٢٤٠/أ.

(٣) منها : شرح المقدمة الجزولية ، وحواشي المفصل .

المسألة الرابعة والسبعون

أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان :

ذهب ابن عصفور فيما حكاه عنه ابن الضَّائع إلى أنَّ « عَمَّرتُك الله ، سألتُكَ يعمرك سؤالك الله بعمره ، من حذف الموصوف وإبقاء صفته[١] ، ويرى أنَّه لا يجوز إلاَّ في الشعر .

و « أنَّ عمر الله » مصدر مضاف إلى الفاعل ، والتقدير عمَّرتُك تعميراً مثل تعميرك الله .

ثم حكى عنه أَنَّه ذهب إلى أنَّ "عمرتُّك" متعدية إلى واحد ، وقد تتعدى إلى اثنين، والتقدير: سألت الله تعميرك كما تسأله بعمرك ، وأنَّ « الكاف » قدتكون فاعلة ، والمفعول الثاني محذوف ، أو تكون مفعولة والفاعل محذوف[٢] .

فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

(قلت : وهذا كُلُّه تقدير بَعِيدٌ ، وقد اعترف بأَنَّه لا يجوز إلاَّ في الشعر ،ولا أدري أي ضرروة ضمته إليه ، فالظاهر من كلام سيبويه أنَّ « عمرتُّك الله إلَّا فعلت ونشدتُّك الله إلَّا فعلت ، وعمرك الله إلَّا فعلت ، وقعدك الله إلَّا فعلت كله بمعنى واحد ...)[٣].

---

(١) بالأصل الموصول « مكان الموصوف » ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢٤٢/ب .

(٣) المرجع السابق .

الدراسة :

حكى هذا ابن الضّائع عن ابن عصفور إلاّ أنّ الثابت عنه قوله : (وأمّا عَمْرك الله فمعناه : أسألك ببقاء الله «وعَمْر» مصدر من عمَّر على حذف الزيادة بمعنى تعمير ، فتقديره : عمر من الله عمرتك به تعميراً أي سألته بعمر الله أي ببقاء الله)[1] .

أمّا عن حذف الموصول ، وإبقاء صلته ، فعدّه ابن عصفور من الضرائر، ووصفها بالقُبْح ، وجعل منها قول جرير :

هَلْ تَذكرّن إلى الدَّيْرَيْنِ هجرَتكم   ومسَحَكُم صُلْبَكُمْ رحمانُ قُربانا[2]

وقدره : (تذكرن مسحكم صلبكم وقولكم : يا رحمان قربانا - كأنّه عيرهم اللّكنة التي في النصارى - فحذف المصدر وهو « قولكم » ، وهو من قبيل الموصولات ، وأبقى صلته ، وهو يا رحمان قربانا ؛ لأنّه في موضع مفعول به ، وهو عند الكوفيين جائز في سعة الكلام، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[3] ، وقوله سبحانه : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[4] .

التقدير : « ومنا من دون ذلك » ، ولقد تقطع ما بينكم » ، و « ما » و « من » عندهم - موصولتان .

والآيتان وأشباههما عند البصريين على تقدير موصوف محذوف)[5] .

وابن الضّائع احتج على ردّ الرأي بأن ابن عصفور عدها من الضرائر ويرى أنّه

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤١٢ . وشرح الجمل ١/٤٦٧

(٢) انظر ديوانه ١٦٧/١، وضرائر الشعر ١٨٢ . ورواية الديوان:

هل تتركن إلى القسين هجرتكم   ومسحكم صلبكم رحمانا قربانا

(٣) سورة الجن ، آية ١١ .

(٤) سورة الأنعام ، آية ٩٤ .

(٥) ضرائر الشعر ١٨٢ ، ١٨٣ .

ليس هنالك ضرورة تجعل ابن عصفور يتأول هذا التأويل ، واختار تقديراً سبقه إليه سيبويه حيث قال : (وكأنه حيث قال : عمرك الله وقعدك الله . قال : عمرتك الله بمنزلة نشدتك الله .

فصارت عمرك الله منصوبة بعمرتك ، كأنك قلت : عمرتك عمراً ونشدتك نشداً ، ولكنهم خزلوا الفعل ؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به)[١] .

وهذا قول من عدة أقوال في المسألة يمكن إيجازها فيما يأتي :

أ ـ انتصب « عمرك » على المصدرية ، وهو ما قرره سيبويه .

ب ـ أجاز المبرد نصبه على نزع الخافض ، والتقدير : أقسم بعمرك الله .[٢]

ج ـ يضمن « عمر » معنى سأل فيكون لفظ الجلالة مفعول به .

د ـ وعند أبي العلاء نصب عمرك بتقدير أذكرك ، وقيل غير ذلك[٣].

أما ما ذهب إليه ابن عصفور من أن الكاف فاعل فنقله ابن الشجري عن الفارسي ، والتقدير : عمرتك الله تعميراً[٤].

وبهذا يمكن القول بأن رد ابن الضائع مجاراة واختيار لرأي سيبويه . ولا ينال من ابن عصفور ، حتى ما أخذه عليه من حكايته للضرورة لا يرد عليه ؛ لأن ابن عصفور وصفها بالقبح ، وابن الضائع لمس اختلاف العلماء وكثرت أقوالهم في المسألة، فتوقف عند رأي سيبويه .

وكان يجمل به ألا يرد ؛ لأن ابن عصفور احتاط للمسألة ، وذكر الأوجه ، الممكنة ، وهذا يحمد له ، والله أعلم .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٢٢ . والخزل: القطع، واستعمله سيبويه كثيرا بمعنى الحذف، وانظر اللسان (خزل) .

(٢) المقتضب ٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، والكامل ٣ / ١٤٤٤ .

(٣) انظر تفصيل ذلك في المقتضب ٢/٣٢٦ ، ٣٣٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٩ ، والرضي ٣١٢/١، والارتشاف ٤٩٨/٢ ، والخزانة ١٣/٢ ، وحواشي محقق المقتضب ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢ / ١١٠ .

المسألة الخامسة والسبعون

أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان :

قال ابن عصفور :

(قوله: ومنها ما جاء مصوباً توكيدً ، وهو قولهم : له عليَّ ألف درهم اعترافاً. وهو نفس الاعتراف .

فقوله بعد ذلك : اعترافاً توكيد ، فهو إذن من المصادر الموضوعة موضع الفعل لقيامه مقام اعترف ، الذي هو في موضع الحال . والعامل فيه ما في له من معنى الفعل .)[1].

وحكى عنه ابن الضائع رداً على من فرق بين هذا زيد حقاً ، وله علي ألف دينار عرفاً . معللاً بأنك لم تقل حقاً إلا وقد بنيت على أحد المحتملين فلم تأت به لرفع أحد المحتملين بل توكيداً له ، أعني المحتمل الثاني .

وحكى عنه أن الفرق بينهما أن الحق ليس بنفس الكلام الذي قبله بل هو صفة لتحملها الخبر ، والعرف هو نفس ما قبله[2] .

ثم اعترض ابن الضائع بقوله :

(قلت ليس هذا الذي زعم غير الذي قال السيرافي ، وذلك أن ألفاظ التوكيد كأنها فيها رفع أحد محتملين هو مجاز ، فهذا عبدا لله ، يحتمل أن يكون حقاً ، وأن

---

(١) انظر شرح الجمل ٢/٤٢٤ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٢٤٦ / أ ، وقد أدخل ابن الضائع هذه المسألة في هذا الباب لما عرف به من الاستطرادات والخروج عن الباب الذي هو فيه ، والصواب أن هذه المسألة من مباحث باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، انظر الجمل ٣٠٧ .

يكون باطلاً ، غير أنَّ المتكلم لا يتكلم به إلَّا على أنّه حق ، وإن كان يقصد الكذب، فهذا دل على نَاصبِ الحق .

وأمّا :«له علي ألفَ دِرْهَمٍ»، فهو الاعتراف نفسه ، فقول السيرافي « يرفعُ أحد المحتملين » ، لا يلزم منه إلاّ أن يكون مبنياً على أنّه حق .

بل باحتماله أن يكون باطلاً خالف الثاني ، لا يمكن في الثاني أن يكون غير اعتراف .

فإذا قلت : حقاً فهو منتصب بفعل يدل عليه ما قبله ، وهو أحق من أحققته ، فهو على حذف الزيادة .)[1] .

الدراسة :

قبل أن يحكى ابن الضّائع رأي ابن عصفور ورده عليه ذكر أنَّ سيبويه قسَّم هذه المصادر المؤكدة قسمين : أحدهما: جعله توكيداً لما قبله وهو : هذا زَيْدٌ حقاً ، والحق لا الباطل ، وغير ما تقول ، ولا قولك .

والثاني : جعله توكيداً لنفس ما قبله وهو : له علي ألف دينار عرفاً .

وحكى عن السيرافي : أنَّ الفرق بينهما أنَّ الأول يجوز أنْ يُظَن أنَّ ماقبله حقٌ ، ويجوز أن يُظَن أنَّه باطلٌ ، فحقّ يرفع أحد الاحتمالين عند السامع ، وليس كذلك الثاني ، بل هو نفس الاعتراف حقاً كان أو باطلاً [2].

وما حكاه ابن الضّائع عن سيبويه جاء في بابين من أبواب الكتاب إذ قال في أحدهما [هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله] ثم قال :

---

(١) انظر شرح الجمل ٢٤٦ / أ

(٢) انظر شرح الجمل ٢٤٦ /أ، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١١٧/٢ .

(وذلك قولك : هذا عبدا لله حقاً .)[١] .

وقال في الثاني : [هذا باب مايكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً] (وذلك قولك : له علي ألف ريال عرفاً) [٢].

وعلى هذا التقسيم درجَ النُّحاة [٣].

وأجمعوا على أنَّك إذا قلت : هـذا عبد ا لله ، فوقفت . أصبح الشك قائماً ، ويزول إذا أتيت بكلمةِ حقاً .

وبهذا فابن عصفور فيما حكاه عنه ابن الضَّائع ، واهـمٌ في ردِّه ، وما علَّل به من أنَّ كلمة « حقاً » ليس بنفس الخبر ، بل هو صفة لتحملها الخبر . فلا أَظُنّ المسألة بحاجة إلى مزيد من التعميم حتى يَلْجَأ ابن عصفور لهذا التقدير ، ومما يؤيد رأي ابن الضَّائع أن ابن عصفور ينظر للمسألة من جهة المتكلم ، وابن الضَّائع ينظر إليها من جهة السامع ، ومراعاة السامع أكثر أهمية ؛ لأنَّه هو الذي يُلْقَى إليه الخبر ، وبناء على حالة قُسِّم الخبر إلى أضربه المعروفة . وا لله أعلم .

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٨/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٨٠/١ .

(٣) انظر المقتضب ٣٣٧/٣ ، والنكت ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ ، وشرح المفصل ١١٦/١ ، والارتشاف ٢١٥/٢ .

المسألة السادسة والسبعون

أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان: [1]

حكى ابن الضَّائع عن السيرافي و ابن عصفور عطفَ الأَسدِ على زيد في : « خَوَّفتَ زيداً الأسدَ » وجعلاه كقولهم : إيَّاك والشر ، وإيَّاك والأسد ، وذكر أنَّهما احتجا بأنَّ الفعل متوجه عليهما ، وإن كان على معنيين .

ثُمَّ أضَافَ تعليلاً لابن عصفور بقوله : (وعلَّل ذلك ابن عصفور بأنَّ اللازم في العطف التشريك في نفس العامل لا في معناه ، ونَظَّر لذلك بـ « ضَرَبْتُ زيداً في داره وعمراً » فلا يلزم عنده أن يكون عمرو مضروباً في داره .)[2] .

* ثم اعترض ابن الضَّائع بقوله :

(قلت : والفرق بين المسألتين ظاهر ، وذلك أنَّ ضربت ليس يختلف معناه بالمكان ، ولقائل أن يقول : إنَّك إذا قلت : خَوَّفت الأسد ، فمعنى « خَوَّفت » في المسألتين مختلف ، وهو شبيه بأن تقول : رأيت زيداً وعمراً أخاك ، تريد برأيت زيداً، بصرته ، وبه مع ما بعده : علمت ، ولا ينبغي أن يجوز هذا باتفاق ؛ لأنَّه من تعميم اللفظ المشترك ...)[3] .

الدراسة :

ما حكاه ابن الضَّائع عن السيرافي و ابن عصفور هو ما درجت عليه كتب

---

(١) هذه المسألة كسابقتها من مسائل باب « ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره» وانظر الجمل ٣٠٧

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع ٢٤٧ /أ

(٣) المرجع السابق .

النحو ، وأسندت إليهما هذا الرأي[١] .

و سيبويه مثل بقوله : (إياك وزيداً والأسد) بالنصب[٢] . ويقوى ذلك قول الأعلم : (وإذا قلت : إياك والأسد ، فإنك تضمر فعلاً تنصب به إياك ، وتعطف الأسد عليه ... ، فإن قال قائل : فإذا جعلت الأسد عطفاً على إياك بالواو ، فقد شاركه في معناه ؛ لأن المعطوف بالواو يشارك المعطوف عليه ، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيداً وعمراً ، فيشتركان في الفعل ، فينبغي أن يكون الأسد مشاركاً لإياك ، فيكون المخاطب محذوراً مخوفاً كما أن الأسد محذور مخوف ، قيل له : لا يستنكر أن يكون التخويف واقعاً بهما جميعاً وإن كان طريق التخويف مختلفاً ، ألا ترى أنك تقول : خوفت زيداً الأسد ، فزيدٌ مخوف ، والأسد مخوف ،وليس معناهما واحد ... ولفظ خوفت قد تناولهما جميعاً ...)[٣] .

وقواه الرضي وقال: إن الواجب المشاركة في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله ، وأجاز العطف .[٤]

وقال ابن يعيش : (وأما اختلاف معنييها فلا يمنع من عطف الأسد عليه ؛ لأن العامل قد يعمل في المفعولين وإن اختلف معناهما ...)[٥] .

واختيار ابن الضائع هو مذهب ابن طاهر[٦] وابن خروف حيث ذهبا : إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل محذوف ، وهو عندهم من قبيل عطف الجمل [٧].

---

(١) انظر شرح المفصل ٢ /٢٥ ، والتصريح ١٩٢/٢ ، والهمع ٣ / ٢٤ ، والصبان ١٩٠/٣ ، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١١٦/١.

(٢) الكتاب ٢٧٨/١ .

(٣) النكت على الكتاب ٣٤٥/١ .

(٤) شرح الرضي ٤٨٣/١ .

(٥) شرح المفصل ٢٥/٢ .

(٦) ابن طاهر هو: محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي أبو بكر المعروف بالخدب، له على الكتاب طرر مشهورة، توفي سنة ٥٨٠ هـ. عن البغية ٢٨/١ بتصرف .

(٧) انظر الارتشاف ٢٨١/٢ ، والتصريح ١٩٣/٢ .

وعند ابن مالك على تقدير : اتق تلاقي نفسك والأسد ، فَحُذِف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه [١].

والرّاجح رأي الجمهور وهو ما اختاره ابن عصفور وقَوّاه لبُعدِه عن التكلف ؛ ولأنّ باب التحذير مكان اختصار ، ولأنّ العامل يعمل في المفعولين وإنْ اخْتلَف معناهما .

والظّاهر من تنظير ابن عصفور بـ « ضربتُ زيداً وعمراً » أنّه يريد أن يُدَلل على التشريك بقصد الإفهام والتمييز ، وبالرغم من حسن تنظير ابن الضّائع (رأيت زيداً وعمراً أخاك) إلّا أنّه نَظّر بعامل مذكور له علاقة بزيد ، وأُخرى (بعمراً أخاك) والرأيان جيّدان . والله أعلم .

---

(١) ورد منسوباً إليه في الارتشاف ٢٨١/٢ ، والتصريح ٢ / ١٩٣ ، إلّا أَنني لم أقف عليه في كتبه .

المسألة السابعة والسبعون

باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر :

قال ابن عصفور :

(فالضرائر تَنْحَصِر في الزيادة والنقص ، والتقديم ، والتأخير ، والبدل ، ... ، فمن زيادة الحرف التنوين المزيد في الاسم الذي لا ينصرف إذا صرفته ضرورة ... ، وذلك جائز عندنا في كل مالا ينصرف إلَّا فيما آخره ألف ، فإنَّه لا ينصرف ؛ لأنَّه لا فائدة في صرفه، وذلك أنَّ صرف ما لاينصرف إمَّا أن يكون لزيادة حرف أو لأجل حركة ، فزيادة الحرف نحو ما تقدم ، ... ، فلو صرفنا ما في آخره ألف لم يكن في صرفه فائدة ؛ لأنَّه مستوي الرَّفع والنَّصب والخفض ؛ ولأنَّه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين ، فينقص بقدر ما يزيد .)[1] .

* فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

(وزعم ابن عصفور ، ... ، قُلْتُ : ومثل هذا لا ينبغي أن ينبه عليه لو كان صحيحاً : فقد يقول القائل : يمكن أن يكون له فائدة ، وذلك أنه بعد تلك الألف ساكن ويجب حذف الألف ، فإذا نَوَّنا الاسم حركنا التنوين لالتقاء الساكنين ، فزدنا حرفاً متحركاً ، وكذلك يمكن أن يكون هذا الألف همزة ، فإذا نوَّنا نقلنا حركة الهمزة إلى التنوين ، فسقط حرف ..

وعلى هذا يكون في صرف ما لاينصرف زيادة تؤول إلى بعض وشبه بهذه الزيادة زيادة التنوين في المبني على الضم في النداء .)[2] .

---

(١) انظر شرح الجمل ٢/٥٥١ ، ٥٥٢ .

(٢) انظر شرح الجمل ٣ - ٤٨ / أ ن ١٩

الدراسة :

بما أنَّ الشعر كلام موزون مقفى تخرجه الزيادة والنقص عن صحة الوزن أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام(١) .

وحقيقة الأمر أنَّ ابن عصفور له رأيان متباينان في هذه المسألة :

أحدهما : ما ذَكَر ، ومفاده المنع .

والثاني : يحكيه قوله : (وصرف ما لاينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى....، وذهب بعض البصريين إلى أنَّ كل ما لاينصرف يجوز صرفه ، إلاَّ أنْ يكون آخره ألفاً، فإنَّ ذلك لا يجوز فيه ؛ لأنَّ صرفه لا يقام به قافية ، ولا يصح به وزنٌ ، والصحيح أنَّ صرفه جائز لما بينَّاه قبل ، من أنَّ الشعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام ، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر وأيضاً فإنَّ السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف ، قال المُثلَّم بن رباح المرِّي :

إنِّي مُقَسِّم ما مَلَكْتُ فَجَاعِل   أجراً لآخرةٍ ودُنيا تَنْفَعُ (٢)

رواه ابن الأعرابي(٣) بصرف « دنيا » ...) (٤).

هذا ما قاله ابن عصفور من منع وإجازة ، ولعل رأيه بالمنع سابقٌ لرأيه بالجواز ، لظني أنَّه ألَّف شرحه على الجمل قبل كتاب الضرائر ؛ لعدم الإحالة عليه في شرح الجمل ، ولأنَّه أفرد له باباً في شرح الجمل ، فلو أنَّ كتاب الضرائر سابق لاكتفى بما

---

(١) انظر الكتاب ٦١/١ ، وضررورة الشعر ٣٣ ، وضرائر الشعر ١٣ .

(٢) الشاعر جاهلي ، وقيل لشبيب بن البرصاء في شرح الحماسة المنسوب لأبي العلاء ١١٠٤/٢ ، وعند الأعلم في شرح الحماسة ١٠٠٧/٢للمثلم ، وانظر العيني ٣٧٦/٤ ، وبلا نسبة في الأشموني ٢٧٤/٣.

(٣) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي ، كان نحوياً عالماً باللغة والشعر مات سنة ٢٣٠ هـ ، وقيل غير ذلك ، انظر نزهة الألباء ١٥٠ ، وبغية الوعاة ١٠٥/١ .

(٤) انظر ضرائر الشعر ٢٤ ، ٢٥ .

ورد فيه ، وأحال عليه .

ثم إنَّ كثيراً من الشواهد في كتاب الضرائر غير موجودة في بابها في الجمل والذي أُرجِّحه جواز الصرف كما قال ابن عصفور في كتابه الضرائر ؛ لأنَّه في هذا الكتاب بصدد تحقيق المسألة . وهو ما قال به ابن الضّائع .

ثم إنَّ السيرافي عمَّم جواز الصرف في كل الأسماء وجعله مطرداً ؛ لأنَّ الصرف يردها إلى أصلها(١) .

وعلى ذلك درجت أغلب المؤلفات بالجواز دون استثناء إلّا إذا كان الاسم مبنياً(٢) .

أمّا إذا كان ابن عصفور يقصد ما كان منتهياً بألف التأنيث المقصورة فقط «كبُشْرَى » حتى لا يلتبس العلَم بغير العلَم ، ففيه نظر ، وقد أَشار إلى ذلك أبوحيّان بقوله : (واستثنى بعضهم ما آخره ألف تأنيث نحو : بشرى فذكر أنّه لا يصرف للضرروة .)(٣)

وهذا أرى أنَّ فيه تفريعاتٍ واحتمالات قد تخرج على القياس ، وتخالف الجمهور، فالأولى ألا يلتفت إليها طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وا لله أعلم .

---

(١) انظر ضرورة الشعر ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال الكتاب ٢٦/١ ، والجمل ٣٩٣ ، وإصلاح الخلل ٣٨٨ ، والارتشاف ٤٤٨/١ ، والاشباه ١٣٦/٤ .

(٣) انظر الارتشاف ٤٤٨/١ .

المسألة الثامنة والسبعون

باب الوقف :

قال ابن عصفور :

(فإن كان معتل الآخر ، فلا يخلو أن يكون معتلاً بالياء ، أوبالواو ، أو بـالألف، فإن كان معتلاً بالألف فإنَّه يجوز في الوقف عليه أربعة أوجه :

أحدها : إبقاء الألف من غير تغيير .

والآخر : بإبدالها ياء .

والآخر : إبدالها واواً .

والآخر : إبدالها همزة .

إلَّا أنَّك إذا وقفت بالألف على المنوَّن ، فإن في تلك الألف خلافاً :

فمنهم من ذهب إلى أنَّ الألف عوض من التنوين في الأحوال الثلاثة ، من رفع أو نصب ، أو خفض ، وهو مذهب المازني ...

ومنهم من ذهب إلى أن الألف في حال الرفع والخفض ألـف الأصـل ، وفي حـال النصب تبدل من التنوين وهو مذهب سيبويه ، وحجتـه إجراء الاسـم[1] المعتـل مُجْرَى الصحيح ، ...

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الألف التي في آخـر « رحـى » إذا وقفـت عليـه في جميـع الأحوال ألف أصل ، وهو مذهب الكسائي .

وحجته إن التقـى سـاكنان : ألـف الأصـل والتنويـن لم يكـن بـدٌّ مـن حـذف أحدهما، وكان حذف التنوين أولى ، لأنه زائد ؛ لأنَّ التنوين مما يحذف في الوقـف في

(١) بالأصل « الفعل » وصوَّبها المحقق .

في غير التقاء الساكنين ، فكيف إذا التقى مع ساكن آخر .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، وأما مذهب الكسائي فالذي يبطله أن الألف لا تمال في حال النصب ولا تقع قافية ، فدل ذلك على أنها ليست ألف الأصل ، إذ لو كانت أصلاً لم يمنع شيء من ذلك فيها .

وأمامذهب المازني ، فالذي يدل على فساده أن الألف تمال في حال الرفع والخفض وتقع قافية ، ألا ترى أن القراء قد قرأوا : « مفترى[1] ، وقرى[2] » إذا كانا في موضع رفع أو خفض بالإمالة ، إذا وقفوا ، و لم يفعلوا ذلك فيها في حال النصب ، ولو كانت بدلاً من التنوين لم يجز ذلك فيها ، فتبين إذن أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه .)[3] .

فاعترض ابن الضائع بقوله :

(وزعم ابن عصفور أن ما اختاره أبو علي هو مذهب سيبويه ، قال : ويدل على صحته أن هذه الألف تمال في حالتي الرفع والخفض ، ولا تمال في حال النصب، وكذلك زعم أنها تقع قافية في الحالين ، ولا تقع قافية في حال النصب ، وما قال إن صح دليل، ونقل عن الفراء إمالة مفترى وقرى في الرفع والخفض، وأنهم لم يفعلوا ذلك في النصب، واعلم أنه لا نص لسيبويه على ما نسب إليه، قال: وأمَّا الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف)[4] .

الدراسة :

كثير من اعتراضات ابن الضائع على ابن عصفور تبعث العديد من التساؤلات!!

---

(١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ قالوا ما هذا إلا سحر مفترى ﴾ سورة القصص آية ٣٦ . وقوله تعالى : ﴿وقالوا ما هذا إلا إفك مفترى ﴾ سورة سبأ آية ٤٣ .

(٢) وأما كلمة « قرى » فوردت كثيراً في القرآن منها : قوله تعالى﴿وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة﴾ سبأ: آية: ١٨ ..

(٣) انظر شرح الجمل ٢/٤٢٩، ٤٣٠ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢٥٤ /أ .

وعلى سبيل المثال هذه المسألة ، ما الذي حدا ابن الضّائع إلى إنكار ما نسبه ابن عصفور لسيبويه ؟ مع أنّ رده لا ينفي النّصّ عن سيبويه ، وكأنّ ابن الضّائع يتهم ابن عصفور بالكذب .

والأمر الآخر أنّه حكى عنه أنّ ما اختاره أبو علي هو مذهب سيبويه مع أنّ ابن عصفور ساق الآراء في المسألة وأدلة كل منها والرّدّ عليه ، ولم يعزُ لأبي علي شيئاً ، ولم يَرِد ذِكْرُه عنده .

أمّا ما نسبه ابن عصفور لسيبويه واستبعد وجوده ابن الضّائع ، فقد نَصّ عليه سيبويه بقوله : (والألف تكون بدلاً من الياء ، والواو ، إذا كانتا لامين في « رَمَى ، وغَزا » ونحوهما، ... ، والتنوين في النّصب تكون بدلاً منه في الوقف .)[1] .

وحقيقة الأمر أنّ المسألةَ خلافية وللنّحاة فيها عدة مذاهب منها[2] :

ما نسبه ابن عصفور لسيبويه ورجّحه [3].

- وذهب المازني إلى أن هذه الألف هي المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاثة . وأخذ عليه ابن عصفور أنّ الألف تُمَال في حال الرّفع والخفض وتقع قافية ، واستدل بأنّ القراء قرأوا : « مُفْتَرَى » و « قُرَى » إذا كان في موضع رفع أو خفض بالإمالة إذا وقفوا ، ولم يفعلوا ذلك فيها في حال النّصب ، ولو كانت بدلاً من التنوين لم يجز ذلك فيها[4] .

وذهب أبو عمرو والكسائي إلى عدم الإبدال مطلقاً ، وإنّما يحذف التنوين مطلقاً،

---

(١) انظر الكتاب ٢٣٨/٤ .

(٢) انظر بسط هذه الآراء في : التبيين عن مذاهب النحويين م١٩ ، والتخمير ٤ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل ٧٦/٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ ، والارتشاف ٣٩٣/١ ، وضياء السالك ١٥٨/٥ ، والصبان ٢٠٤/٤ ، والهمع ٦/ ٢٠١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٣٨/٤ ، وشرح الجمل ٤٢٩/٢ ، ٤٣٠ .

(٤) شرح الجمل ٢ / ٤٣٠ .

فتعود الألف في أحوالها كلها ، ونُسِب هذا لابن كيسان و السيرافي وجماعة ، وقال أبو حيّان : إنّه الأرجح [١]، أما الفارسي فيرى أنها في الاسم المنصرف بدل من التنوين في حال النصب ، وحرف إعراب في حال الرفع والجر[٢] .

وبعد هذا العرض لمجمل الآراء في المسألة أرى أن ما نسبه ابن عصفور لسيبويه هو الأرجح وعليه أكثر النحويين ، وتعليل العكبري وجيه في الترجيح إذ يقول :

(... ، والمختارمذهب سيبويه ، ووجهه أن الألف لام الكلمة فكان الوقف عليها في الجر والرفع كالاسم الصحيح ، وهي في النصب بدلٌ من التنوين كالاسم الصحيح أيضاً ، وبيانه أنّ المذهب المشهور في الاسم الصحيح أن تقول في الرّفع والجر: هذا زيدْ ، ومررت بزيدْ فتقف على الدال من غير إبدال ؛ فكذلك المعتل ، وذلك أنّ الصحيح هو الأصل المعلوم ، والمقصور مجهول من جهة اللفظ فيجب أن يحمل على المعلوم الظاهر ، إذ حكم المجهولات أن ترد إلى المعلومات ، والمقدر محمول على المحقق .)[٣] .

هذا وقد ردّ ابن عصفور رأي الكسائي بأنّ الألف لا تُمَال في حال النصب ، ولا تقع قافية ، فدل ذلك على أنّها ليست ألفَ الأصلِ ، إذ لو كانت أصلاً لم يمنع شيءٌ من ذلك فيها [٤].

كما رَدّ مذهب المازني بأن الألف تمال في حال الرّفع والخفض وتقع قافية [٥].

ومع هذه الردود من ابن عصفور لم أجد أحداً اعترض عليه فيها ، وتعد من مرجحات اختياره وا لله أعلم .

---

(١) انظر الارتشاف ١/٣٩٣ ، وانظر الهمع ٦ / ٢٠٢ .
(٢) انظر التكملة ١ / ١٩٩ .
(٣) التبيين : مسألة ١٩
(٤) شرح الجمل ٢/٤٣٠ .
(٥) المرجع السابق نفسه .

المسألة التاسعة والسبعون

باب المذكّر والمؤنث :

قال ابن عصفور :

(فَأَمَّا الأَفْعَال فمذكَّرةٌ كلها لأمرين :

أحدهما : أَنَّ الفعل مدلوله الجنس، والجنس مذكر ، فكذلك الفعل .

والآخر : أَنَّ العرب إذا سمَّت بالفعل الزائد على ثلاثة أحرف الذي وزنه مشترك صرفته ، قال سيبويه : سمعناهم يصرفون الرجل يسمى « بِكَعْسَب » وهو فَعْلَل من «الكعسبة» وهي شدة المشي مع تداني الخُطَى ، ولو كان مؤنثاً لامتنع الصرف للتعريف والتأنيث .)(١) .

* ثم اعترض ابن الضَّائع بقوله :

(... ، وهذا كلّه فاسدٌ ، فإنَّ الفعل لا يصح فيه تذكير ولا تأنيث ... فإنَّما يمتنع صرف الاسم المذكر كـ « زينب » اسم رجل إذا كان ذلك الاسم قبل التسمية مؤنثاً في كلامهم ولا بد ، أوغالباً عليه التأنيث ، والفعل قبل التسمية ليس بمؤنث ، وليس إذا لم يكن مؤنثاً يلزم أن يكون مذكّراً ؛ لأَنَّك إذا جعلت التذكير والتأنيث مختصين بالأسماء انتفيا جميعاً عن الفعل، وهذا ظاهر ، فليس صرف « كَعْسَب » ؛لأنَّك نقلته من مذكّر ، بل لأَنَّك نقلته مما ليس بمؤنث)(٢) .

(١) انظر شرح الجمل ٢/٣٦٩ .

(٢) انظر شرح الجمل ١٧٩ / ب .

الدراسة :

الفعل في أساس وضعه لا يدخله التأنيث ؛ وذلك لأَنَّ الأفعالَ موضوعةً للدلالة على نسبة الحدَث ، ودلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ ، وإنَّما هي التزام ، فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات لم يدخلها التأنيث .

وأمر آخر أن مدلولها الحدث وهي مشتقة منه ، والحدث جنس ، والجنس مذكر[١].

ولعلَّ مما يَزِيدُ المسألةَ وضوحاً أنْ أعرِض بعض آراء النُّحاة ومنها قول سيبويه :

(وأمَّا « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » ونحوهما فليس فيهما كلام ... ؛ لأنَّهُنَّ أَفعال ، والأفعال على التذكير ...)[٢].

ولعل الشلوبين أزال الإبهام في هذه المسألة بقوله : (لا يلحق الأفعال تأنيث شخصي أصلاً كما لايلحق الأجناس تأنيث شخصي ... إذ الأفعال إنَّما يُقَال فيها مؤنثة ومذكرة إذا قيل بتأنيث مصادرها أو بتذكيرها ...)[٣] .

وقد فَسَّر ابن عصفور ما يوهم بتأنيث الفعل بَأَنَّ هذه التاء إنَّما لحقت لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل ، واستدل بأنَّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر[٤] .

وبهذا يمكن القول بأَنَّ لفظ ابن عصفور فيه عموم ، خاصة وأَنَّ التأنيث منه حقيقي ومجازي ، ولا يمنع أن يكون تأنيث المصادر مجازياً[٥]، وهذا الذي جعل ابن

---

(١) انظر شرح المفصل ٥ / ٨٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٦٦ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٣١٦ .

(٤) شرح الجمل ٢ / ٣٦٩ .

(٥) وانظر كتاب الجمل المنسوب للخليل ٢٧٦ ، والمذكر والمؤنث ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٣٦ ـ ٣٧ وحواشي شرح المقدمة الجزولية ٣١٦/١ .

الضّائع يقول : « فما زعم الأستاذ أقرب » [١].

أمّا عن اعتراض ابن الضّائع في سبب صرف « كَعْسَب » الذي يرى ابن عصفور أنّه صُرِف لعدم توفر علتين تمنعه من الصرف ؛ وذلك لأنّه نقل من مذكر فقد حكى سيبويه صرفه عن العرب[٢]، وحكاه الزّجّاج[٣] ، و ابن عصفور تابعٌ لهما ، و ابن الضّائع يرى أنّه منقول مما ليس بمذكر ولا مؤنث .

وأرى أنّ اعتراضه هذا لا يرد على ابن عصفور ؛ لأنّ التذكير هو الأصل ، وما جاء على أصلِه لا يُسْأَلُ عن علته ، وا لله أعلم .

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١٧٩ /أ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٦١ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ - ٢١ .

المسألة الثمانون

المذكر والمؤنث :

قال ابن عصفور :

(أما العين فمؤنثة ولا يجوز تذكيرها ، بدليل قولهم في تصغيرها : « عيينة » ... وإخبارهم عنها إخبار المؤنث ... فأما قوله :

إذ هي أحوى مِن الربعي حاجِبُه والعين بالإِثمد الحاري مكحولُ[1]

فالجواب : أن هذا ضرورة ،وقد يحتمل أن يكون مكحول من صفة حاجب والعين معطوفة على الضمير في مكحول كأنه قال : مكحول هو والعين ، وهذا أولى، وقدم المعطوف على المعطوف عليه وذلك سائغ .

ومنهم من حمله على الترخيم ضرورة ، وهذا فاسد ؛ لأن الترخيم في غير الشعر لا يجوز إلا حيث يجوز في الكلام والصفة لا ترخم ...) [2].

ثم اعترض ابن الضائع بقوله :

(ولابن عصفور هنا في تفسيره على الحمل غلطة ، وهو أن جعل العين معطوفاً على الضمير في مكحول، وجعله من تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولا أدري ما أحوجه إلى ذلك ، و لم يجعله معطوفاً على الحاجب ، وحُذف خبره ، أو يكون مكحول خبراً عنهما ؛ لأن الشيئين المتلازمين قد يفرد الخبر عنهما ؛ لأنهما كشيء

---

(١) البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ٥٥، وانظر في الاستشهادية الكتاب ٢/٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٧ ، والتكملة ٢٩٦ ، والنكت ١ / ٤٦٣ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٨ ، والارتشاف ٢/٤٨ ، هذا وفي البيت روايات أخرى منها : رواية الفراء « خاذلة » مكان « حاجبة » ورواية الأعلم: حاجبها . وأحوى: الذي به سفعة بسواد. اللسان (حوا)، والحاري: نسبة إلى الحيرة على غير قياس، وانظر الكتاب ٢/٤٦ هامش رقم ٣ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٤ .

واحد ، ... ، وعندي أنَّ مذهب سيبويه أولى وذلك أنَّ مكحول من صفة الحاجب ليس بمعنى مكحول من صفة العين ، فلا يجوز أنْ يحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه إلا مجازاً .

ثم إن مكْحُولاً في العين هو الحقيقة في الأَصْلِ ، وهوفي الحاجب على التشبيه به، فكيف يُحذَف الحقيقة لدلالة المجاز عليه ؟

فلذلك الأولى أن يكون الحاجب مرفوعاً بأحوى كذا زعم الفارسي في التذكرة، وصحح مذهب سيبويه ، لكن لا يتمُّ إلاَّ بما قلنا من أَنَّ مكحولاً في الموضعين كاللفظ المشترك فتأمله .) [١].

الدراسة :

استشهد بهذا البيت سيبويه على الإخبار بـ « مَكْحُول » عن العين وهووصف مذكر ، والعين مؤنثة ، وجعله من مراعاة المعنى .

أي أَنَّ العين يطلق عليها « الطَّرْفُ » وهو مذكَّر[٢]. وإليه ذهب الأعلم [٣].

أَمَّا الأصمعي فيما حكاه عنه الفارسي فيرى أنَّه خبر عن الحاجب والتقدير : « حاجِبُه مكْحُولٌ والعين بالإثمد الحاري مكحولة » [٤].

وهذا حسنٌ ؛ لأنَّه لا ضرورة فيه ، ولا حذف .

إلَّا أنَّ ابن بري يرى أنَّ الذي ذهب إليه سيبويه أَقْربُ للنفس وأبعد من الاحتمال واللبس؛ لأنَّ اختلاف الخبرين يوهم اختلاف المعنيين ؛ ولأَنَّ حمل الخبر على الأقرب أولى[٥].

---

(١) انظر شرح الجمل ١٨٦ /أ ، ب .

(٢) انظر الكتاب ٤٦/٢ .

(٣) انظر النكت ٤٦٣/١ .

(٤) انظر التكملة ٢٩٦ .

(٥) انظر شواهد الإيضاح ٤٨/٢ .

وبهذا يُمْكِن القولُ أنَّ ما ذهب إليه سيبويه أولى .

ويؤيده نَصٌّ لأبي حيّان يقول فيه :

(والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التّذكير والتأنيث إنْ كَان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو : الاسم كَلِمَةٌ ، وفاطمة هذا الرجل،إذا كان اسمه فاطمة، وإنْ كَان غيره صفة ، فالموافقة وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي كقوله :

والعَيْنُ بالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ

أي،عضو أو أي شيء مكْحُول ، أو جامد فلا يكون إلاَّ على التحقير نحو هذا الرَّجل امرأة، أوعلى التنكير نحو : هذا المرأة رجل)[1].

أمَّا عن احتمال ابن عصفورأنْ يَكون مكْحُولٌ من صفة حاجب ، والعينُ مَعطُوفةٌ على الضمير في مكْحُول ، ففيه كثرة تأويلات منها تذكير العين سواء أكان للضرورة أو بالحمل على المعنى ، ومنها تقدير محذوف ، إضافة إلى أَنَّ رواية البيت فيها تباين .

فلهذا أرى أنَّه لا داعي لزيَادةٍ أَوْتقَدِيم وتأخير وبُعْد في التأويل لا يتناوله الذهنُ إلاّ بِعَناء .

وما تبنّاه ابن الضّائع وصححه للفارسي فيه أيضاً نظر ؛ لطول الفصل بين العامل والمعمول، ثم إنَّ « فَعِيل » أبْلَغُ في الوصف من « مفعول » وأنَّ « فَعِيْلاً » المحمول عن « مَفْعُول » يَسْتَوِي فيه المذكّر والمؤنث فَيُقَال : طَرْفٌ كَحِيلٌ ، وعَينٌ « كَحِيلٌ »[2].

وبهذا فالرَّاجح قول سيبويه وبه أخذ الجمهور . والله أعلم .

---

(١) انظر الارتشاف ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

(٢) انظر التعليل في شرح المفصل ١٠ / ١٨ .

المسألة الحادية والثمانون

باب ما يُؤَنَّث مِنْ جَسد الإنسان :

قال ابن عصفور :

(وأمَّا الكُرَاع والذِرَاع فمؤنَّثَان في مذهب سيبويه ، وزعم بعض النحويين أنهما مذكران، واستدل على ذلك أنَّه إذا سمي بهما مذكر لم يمنع الاسم الصرف والمذكَّر إذا سمي بمؤنث على أزيد من ثلاثة أحرف منع الصرف مثل أن سميت رجلاً بـ « زينب » لمنعت الصرف .

والصحيح أَنَّهما مؤنثان ، وسبب ذلك أنَّ صَرفَ المسمى بـ « ذِرَاع أو كُرَاع » كثرة الاستعمال ، فكأنَّهما اسمان لهما ...) [1].

* فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

(والكِرَاعَ وجمعها « أَكْرُع » يدل على التَّأْنيثِ ، وزعم بعضُهُم فيها التذكِّير بدليل صرفها إذا سمي بها رجل ، كذا حكى ابن عصفور ، وقد تقدم في باب ما لاينصرف غلَطه في ذلك ، بل الفصيح منع صرف « كُرَاع » اسم رجل .

كذا حكى سيبويه ، وإنَّما الصرف فصيح في الذِرَاع .) [2].

الدراسة :

تبيَّن في كثير من المسائلِ أنَّ ابن الضَّائع يعترض على ابن عصفور لمجرد المخالفة، ويحاول أن يقرر عليهِ قولاً قد يكون أورده عرضاً ، واختار غيره ، وقد يذكره ، ولا يُبنىَ عليه حكم نحوي .

---

(١) انظر شرح الجمل ٢/٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) انظر شرح الجمل ١٨٨ / ب ، ٢٣٥ /أ ، ب .

وعلى سبيل المثال هذه المسألة ، فابن عصفور ذهب إلى أنّهما مؤنثان ، ويرى أنّ جوزا الصرف عائدٌ لكثرة الاستعمال .

وحكايتُه عن بعض النحويين تذكِيرهِما ، والصرف وعدمه استقصاء للمسألة ، وقد ذكر جواز الصرف سيبويه قبل ابن عصفور حيث قال : (وأمّا « كُرَاع » فإن الوجه ترك الصرف ، ومن العرب من يصرفه يشبهه بـ « ذِرَاع » لأنّه من أسماء المذكر، وذلك أخبث الوجهين .)[1] .

ونص ابن عصفور في باب « ما ينصرف ومالا ينصرف » هو : (ومنها كل مذكّر سميته بمؤنث ... إلّا كُراعاً ، وذِرَاعاً ؛ لكثرة تسمية المذكّر بهما صُرِفَا ، وبعض العرب يمنع الصرف من كُرَاع .)[2] .

ولهذا حكَم ابن الضّائع بغلطه ، مع أنّ ابن عصفور لم يلزم بصرف « كُرَاع » بل يحكي ذلك ويتأول لمن صرفه حجة ، وهي كثرة الاستعمال .

وبهذا يمكن القول إنّ الحكمَ بالغلط على ابن عصفور فيه جفوة من ابن الضّائع؛ لأنّ ماانتهجه وحكاه انتهجه سيبويه والمبّرد[3] ، وذكرا فيها الرأيين اللذين أوردهما ابن عصفور.

والمفهوم من كلامه أنّه يميل إلى عدم الصرف بدليل قوله : (والصَّحِيحُ أنّهما مؤنثان)[4] ، وقوله : (وسبب صرف المسمى بـ « كُرَاع ، وذِرَاع » كثرة الاستعمال) [5].

فالظاهر أنّه يرى أنّ الصرف حكْمٌ ثانٍ على عدمه ، وأضعف منه وا لله أعلم .

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٢٣٦ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢ / ٢٢٩ .

(٣) انظر المقتضب ٣ / ٣٦٦ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢ / ٣٢٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٥) شرح الجمل ٢ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

المسألة الثانية والثمانون

باب تكسير ما كان على « فَاعل » :

قال ابن عصفور معلقاً على قول الشاعر :

يَالَيلةً خُرْسَ الدجَاج سَهِرتُها ببغدادَ ما كَادَت إلى الصبح تَنْجَلي[1]

(فأمَّا أبو علي فتأول هذا البيت بأَنْ جعل الليلة لطولها كالجمع فكأنَّ كلَّ جُزْء من هذه الليلة لَيلةٌ ، والعربُ قد تفعل مثل هذا ، حكى من كلامهم : ثوبٌ أَخْلاقٌ ، وبُرْمَة أعشار ...، وهذا الذي تَأوَّل به أَبو علي الفارسي حَسَنٌ لولا أنَّ يعقوب حكى عن الأصمعي أنَّ العربَ تقول : لَيلةٌ خرُسٌ ، إذا لم يُسْمَع فيها صَوتٌ ، والعربُ قَدْ تُسَكِّن « فُعُلاً » فتقول في عُنُق : عُنْق ، وفي أُذُن : أُذْن ... ، فعلى هذا لا إشكال في البيت ، لأنَّه من وصف المفرد بالمفرد)[2] .

فاعترض ابن الضَّائع بقوله :

(وزعم ابن عصفور في توجيه هذا البيت إلى ما حكى عن بعض اللغويين من أنَّه يقال: « لَيلةٌ خُرْس » أي:ساكنة ، ... ، وهي صفة مفردة ، وهذا كما ترى ؛ فإنَّ خُرْساً على هذه الحكاية صفة لليلة . لا شيء من سببها ، فكيف أضاف الصفة إلى الدجاج؟

---

(١) لم أعثر على نسبة لهذا البيت ، وانظر المسائل البصريات ٥٦٣/١ ، والمخصص ١٦ / ١٦٣ ، وفيه: يا ليلة وانظر المقرب ١ / ١٣٩ ، وشرح الجمل ١ / ٥٦٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٤ ، هذا وفي البيت روايات أخرى منها :

يا ليلة خرس الدجاج طويلة

وانظر اللسان (بغدد) وفيه (وما كانت) مكان (كادت) ، وفي شرح التسهيل ١ / ٢٦٤ ، والمساعد ٢/ ٢٢١ ، « أيا ليلة » بزيادة الهمزة .

(٢) انظر شرح الجمل ١ / ٥٦٨ ، والمقرب ١ / ١٣٩ .

إلاّ أَنْ ينقل دجاجة خُرْس ، فيكون « خرس » يستعمل عموماً حيث يستعمل أخرس وخرساً .

وحينئذ يَصِحّ ، ولا ينبغي أنْ يُعدَل عن توجيه الفارسي بوجه .)[١] .

الدراسة :

استشهد الفارسي بهذا البيت وقال :

(فالأَصْلُ في هذا « خُرْساً دجاجها » . فكما حذف الضمير وأضاف الصفة إلى ماكان فاعلاً لها في المعنى ، فكان ينبغي أن يفرد الصفة فيقول : « خرساء الدجاج » . ألاَ تَرى أنّه قد صار فيها ضمير الليلة ، إذ قد حذف الراجع فما كان يرجع من الصفة إلى الموصوف .)[٢] .

وحقيقة الأَمر أَنَّ ابن عصفور قد استحسن هذا التأويل ، إلاَّ أنَّه ورد عليه نَصٌّ للأصمعي. ولا أَدْرِي ما الذي جعل ابن الضَّائع يُحَاوِلُ رد اختيار ابن عصفور ، علماً بأنَّ ابن عصفور لم يَردّ رأي الفارسي ، الذي رجحه ابن الضّائع ، ويجعله القول في المسألة ، وأخذ يتكلفُ في توجيه البيت .

وكل هذا مع أنَّ ابن عصفور استحسن توجيه الفارسي ، لولا أنّه ورد عليه رأي عن العرب له من الشواهد ما يؤيده ، كما ساقه في الأمثلة .

وثَمّة رأي آخر للفارسي ذكره ابن الضّائع عرضاً وهو : أنَّ«خُرْساً»صفة للدجاج في الأصل: (خرساً الدجاج)[٣] .

والشاهد في البيت معاملة الصفة غير الرّافعة ما هي له إن قُرِن « بأل » معاملتها إذا رفعته . والله أعلم .

---

(١) انظر شرح الجمل ٣ / ٣٠/أ .

(٢) انظر المسائل البصريات ٥٦٤/١ .

(٣) انظر شرح الجمل ٥٦٨/١ ، والمساعد ٢٢٠/٢ - ٢٢١ .

الباب الثاني

منشأ الاعتراضات ونتائجها

مَنْشَأُ الاعتراضَات ونَتائجُها

مما لا شك فيه أنَّ من عوامل ازدهار الفن التنافس الشديد بين العلماء ، وقد أفاد هذا في إثراءِ المكتبة العربية في جانب الدرس النَّحوي خاصة ، ومباحث العربية وفنون المعرفة عامة.

وبالرَّغم مما في التنافس من كَسْبٍ للعلم باجتهاد العلماء في تحصيله وجمع مسائله، وقضاياه والتنقيب عن حججه إظهاراً للقدرة العلمية ، والتفوق على الآخرين وحُبّاً للغلبة، فَحِرْصُ النُّحاة على المنافسة في الصنعة أوجدَ ظاهرةً من النَّقد العدائي ، ومتىٰ خلت المناقشة العلمية مما يورثها من حوافز المادة أو الجاه بقيت هادئة ، جميلة صافية مفيدة .

وهذه المناقشات اتَّخَذَت سماتٍ متنوعة فمنها ما عُرِفَ بالمناظرات ، ومنها المحاورات ، ومنها المجالس ، ومنها ما كان ردوداً ضُمِنَت المؤلفات تفصل بين السابق، واللَّاحِق مدةٌ زمنية سواء في عصرين مختلفين لمدرستين مختلفتين أوعالمين من مدرسة واحدة ، أو بين علمين في عصر واحد ، فمَنْ أَلَّف فقد استَهدَف . ولا غرابة أَنْ يقَع الخلافُ بين عالمين من مدرستين مختلفتي الاتجاه،ولا بين عالمين من مدرسة واحدة في عصرين مختلفين ؛ لأنَّ لكل جيل خصائصَه وسماته ، ولكل شيخ طريقة .

إلَّا أَنَّ الذي يجعلنا نَضَعُ عدداً من علامات الاستفهام إذا كان الخلاف واقعاً بين علمين ينتميان إلى مدرسة واحدة ، وعاشا في حقبة زمنية واحدة ، وتتلمذا على شيخ واحد تردد ذكرُه في كتبهما مميزاً بالأستاذية ، اقتبسا منه علمهما وكثرت أفكاره في مؤلفاتهما وأعني بذلك أبا علي الشلوبين ت ٦٥٤ هـ .

ولكي نصل بمشيئة الله إلى السبب الحقيقي الذي يكمن وراء هذه الاعتراضات

من ابن الضّائع علىٰ ابن عصفور ، لا بد من عرض ما أحاط بها من عوامل ، وردت مبثوثة في كتب الطبقات .

فابن عصفور الذي برع واستقل وكانت له حلقة يدرس فيها طلابه[1] كان ماهراً في العربية من أبْرَعِ من تخرج على الشلوبين ، وقُدِّم على أقْرَانه إذ يقول عنه الغبريني : وكل من قرأ علي أبي على الشلوبين ببلده نَجَبَ ، وأجلهم عندي رجلان: الأستاذان أبو الحسن هذا .

والأستاذُ أبو الحسن بن أبي الربيع .

وأجل الأستاذين أبوالحسن بن عصفور ، وما أعْتَقد في المتأخرين من الأساتيذ أجل منه ، جمع رحمه الله بين الحفظ والاتقان والتصوروفصاحة اللسان ، وهو حافظ متصور لما هو حافظ له،قادر على التعبير عن محفوظه وهذه هي الغاية ،وهي أنْ يَكُون المرءُ حافظاً له متصوراً معبراً ، وقل أنْ يجمع مثل هذا إلّا الآحاد ...)[2].

وتَحَدَّث عنه تلميذه ابن سعيد المغربي ت (٦٨٥هـ) فقال :

(وإليه انتهت علوم النّحو وعليه الإحالة الآن من المشرق والمغرب .)[3]

ووصفه الصفدي بأنّه حامل لواء العربية في الأندلس[4] . وقد قال في مدحه القاضي ناصر الدين بن المنيِّر المالكي الاسكندراني ت ٧٣٣هـ :

نَقَل النّحوَ إلينَا الدُؤَلي عَن أَمِيرِ المؤْمنينَ البَطَلِ
بَدأَ النّحو عَليٌ وكَذا خَتَمَ النّحو ابنُ عصفُور عَلي[5]

---

(١) انظر نفخ الطيب ٢ / ٢٠٩ ..

(٢) انظر عنوان الدراية ١٨٩ ، وانظر شرح الجمل ٣٢/١ .

(٣) انظر نفح الطيب ١٨٤/٣ ، وشرح الجمل ٣٣/١ .

(٤) انظر نفح الطيب ٤ / ١٤٨ .

(٥) انظر البغية ٢ / ٢١٠ .

وقَال عنه ابنُ الزُبَير :

(وتقاييده كُلّها نَافِعة لمقرئ العَربيةِ على قبولِ اخْتيَاراتِه للاعْترَاضِ والرَّدِ عند من حَذِقَ الصنَاعة ...) [١].

أقول هذه الإضَـاءة لمكانته العلميـة ، ومـا امتَـازتْ بـه مؤَلفَاتـه مـن الوضُوح ، وحُسْنِ السَّبكِ ، وتنوعها في فنون العربية مَع الإجَادة والإحاطة ممـا ينبغـي أن يقـفَ عنده المرءَ، ويدقِقَ النظـر في منشـأ هـذه الاعتراضـات ، الـتي بلغـت تخطئتـه حينـاً ، ووصفه بالجهل والغفلة حيناً آخر .

كما أَنَّ صاحبَنا ابن الضّائع بَلغَ مكانـةً عظيمـة في النحـو و في غـيره . يتضـح ذلك من قول المؤرخين عنـه : (كـان إذا أَخَـذ في فَـنٍ أَتَـىٰ بالعجَـائب[٢] وإنْ كَـانَ مُتقَدِّماً في فن النّحو ، وتظهر هذه المكانة في نقل السيوطي عن ابن الزُبير قوله : بَلَـغَ الغايةَ في فَنِ النّحو ، ولا زَمّ الشلوبين ، وفَاقَ أَصحابَه بأَسرِهـم ، ولـه في مشـكلات الكتاب عَجَائبَ ، وقرأ ببلده أيضاً الأصلين وكان مُتقَدِّمـاً في هـذه العلـوم الثلاثـة ، وأَمّا العربية والكلام فَلَمْ يَكُنْ في وقته من يقاربه فيهما .) [٣].

وَيظْهرُ ذلك جَلياً في شرحه على الجُمَل ، الذي جاء حـافلاً بـالنحو والصـرف والقراءات ، والردود على كَثـيرٍ مـن النّحـاة في اختيـاراتهم ، وقـد نعتـه ابـن الزُبـير بالأستاذ المحقق ...[٤]

وَقد نَقِل عن أبي عبدا لله محمد بن الأزرق في كتابـه روضـة الأَعْـلَام رداً على مدح الاسكندراني لابن عصفور بتفضيل ابن الضّائع عليه :

---

(١) انظر صلة الصلة ١٤٨/٤ .

(٢) انظر البغية ٢٠٤/٢ .

(٣) المرجع السابق نفسه .

(٤) روضات الجنات ٥ / ٢٨٩ .

بضَائعُكَ ابن الضَّائع النَّدبِ قَدْ أَتَتْ
بحقٍ من التَّحقِيقِ والعلمِ مَـوفُـور
فَطِرتَ عقَاباً كَاسِـــــراً أو ما تَرىٰ
مطارِكَ قد أَعيا جَناح ابن عصفُورِ (١)

وفي نظري مع عدم إنكار ما لكل من العالمين من مكانة علمية ، وما قيل في كل منهما من عبارات الثناء إلَّا أَنَّها تَخْضَعُ لعوامل نفسية جعلت ابنَ عصفور قريباً من نفوس فريقٍ ، و ابن الضَّائع يَنالُ حظوةً عند آخرين فَضَّلوه على ابن عصفور.

إلَّا أنَّني أُرجِعُ مَنْشَأَ هذه الاعتراضاتِ لسببين :

أحدهما : ما يمكن أن نُسَميه الانتصار للشيوخ ، وذلك لما حدث بين الأستاذ أبي علي الشلوبين وبين ابن عصفور من جفوة انتهت بالمقاطعة ، كما يصورها لنا المقَّري عند ترجمته للأستاذ أبي جعفر اللَّبلي أحد طلبة الشلوبين ، إذ يقول :

(إنَّ الأستاذ أبا جعفر اللَّبلي - رحمه الله - قُرِئَ عليه يَوْماً قولُ امرىء القيس:

حَيّ الحمُولَ بجَانِبِ العَزْلِ إذْ لا يُلائِم شَكْلُها شَكْلِي (٢)

فقال لطلبته : ما العامل في هذا الظرف ؟ يعني « إذ » فتنازعوا القول ، فقال حسبكم قرئ هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوبين ، فسألنا هذا السؤال، وكان أبو الحسن بن عصفور قد بَرَعَ واستقل وجلس للتدريس ، وكان الشلوبين يغضُ منه ، فقال لنا : إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل ، يَعني ابن عصفور ، فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ، ودخلنا المسجد ، فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة ، وهو

---

(١) انظر نفح الطيب ٧٠١/٢ .

(٢) انظر ديوان امرئ القيس ٢٣٦ . والحمول هي الإبل التي عليها الأحمال ، وانظر اللسان (ح م ل) ، وهوامش الديوان .

يتكلم بغرائب النحو ، فلم نجسر على سؤاله لهيبته ، وانصرفنا ، ثم جئنا بعد على عادتنا لأبي علي ...فتذكر ، وقال : ما فعلتم في سؤال ابن عصفور ؟ فصدقنا له الحديث ، فأقسم ألا يخبرنا ما العامل فيه ...)[١] .

قلنا في هذه القصة شاهدان أحدهما يحسب لابن عصفور والآخر يحسب عليه أما الذي يحسب له فهو مكانته العلمية التي جعلته يستقل بحلقة يلتف حوله الطلبة مع تصدر شيخه الشلوبين للإقراء ، وهيبته التي صورها الليلي . وأما الشاهد الآخر فهو تصوير المقاطعة بينه وبين شيخه حتى نعته بالجهل . ولعل هذا الذي حدث بين ابن عصفور وشيخه يرجع إلى عاملين أيضاً :

أحدهما : ما اتصف به الشلوبين من حدة الطبع وسلاطة اللسان ، الذي أطلق له العنان حتى وصف بعض العلماء بأنه مجنون من مجانين هذا الوقت[٢] ، ووصف ابن طلحة بالتخلف[٣] ودعا على الجزولي بألا تقال عثرته [٤].

وحكي عن أبي العلاء بن منصور : أنه جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب، فوضع لسانه في أئمة الفقه ، فمنع الحضور من حينئذ ، وقيل له : أنت رجلٌ لا تترك عادتك ، وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو ، ويخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك .)[٥] .

وقصته مع ابن الصابوني[٦] الذي كان يلقب بالحمار ، ويضيق من ذلك ، إذ دخل يوماً على الشلوبين ، وفي أثناء قراءته عليه كتاب الإيضاح للفارسي عرضت

(١) انظر نفح الطيب ٢ / ٢٠٩ ـ ٢١٠ وقد أورد الجواب على سؤال الشلوبيين بأن « إذ » حرف معناه التعليل تشترك فيه الأسماء والحروف كما اشتركت في عن .

(٢) انظر شرح المقدمة الجزولية : ١٨ ، ٢٢٩ ويستظهر محققه أن المقصود بهذا ابن عصفور .

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٨ ، ٨٨٥ ، ٨٦٠ . وابن طلحة هو: محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد أبو بكر الإشبيلي، درس العربية بإشبيلية أكثر من خمسين سنة، عرف بالعقل والذكاء ، توفي سنة ٦١٨ هـ، عن البغية ١٢١/١ .

(٤) انظر المرجع نفسه ص١٨ ، ١٠١٨ .

(٥) انظر اختصار القدح المعلى ١٥٣ ، وشرح المقدمة الجزولية ص١٧ .

(٦) هو أبو بكر محمد بن أحمد شاعر إشبيلية في عصره، رحل إلى تونس ثم إلى القاهرة، وتوفي سنة ٦٣٦ هـ.انظر نفح الطيب ٥١٨/٣ .

مسألة : « السمنُ مَنوَانٌ بِدرهم » فتشعبت المناقشة فضاق بذلك الأستاذ أبوعلي ، فزحف إلى ابن الصابوني من صدر مجلسه ، وقال له : يا حمار ، يابن حمارين ، إلى أن قال : يا مائة ألف حمار ، يا ملء الأرض حمير ، ثم جعل اصبعه في أُذنيه ونَهَّق وهو يَزحفُ إليه ، فاجتمعت العامة على باب المسجد ، فكانت حادثة مشهورة[1].

وقد حاول الدكتور حمَّاد أنْ يلتَمِس عُذراً لأبي علي في هذه الحادثة معللاً بأَنَّ الصابوني كان معروفاً بالزهو والتكبر خاصة مع العلماء[2].

وقد استأنس بهذا التعليل الدكتور / تركي بن سهو[3] .

إلَّا أَنَّني أرى أنَّ الصفتين ممقوتتان ، ومقتها على الشلوبين أكثر ؛ لما فيها من تنابز بالألقاب من شيخ نَصَّب نفسه للإقراء ، وكان حَريٌّ به أن يكونَ قدوةً في العلم والخلق .

كما أنَّ هذا الموقف ليس مع ابن الصابوني فحسب ، وإنَّما هو ديدنه مع كثير من العلماء.

وفي ذلك يقول ابن عُتْبَة الطَّبيب الذي كان يَلم بمجالس الشلوبين إلماماً قليلاً :

تَجنَّب إنْ رَشَدتَ أَبا عَلي ... ولا تقربه ما بين الأَنَام

ونَكِّب نحوه إنْ كُنْتَ تَأْبى ... وتأنف هِمَّةَ سَقْط الكلام

يَمُدَّ الرجلَ في الإقراءِ جَهْلاً ... ويلعَنُ سيبويه بلا احتشَام[4]

وإنْ باراه مُعترِضٌ بحَقٍ ... سَمِعتَ لديه غَوغَاء الطغَام

فكل هذه الطباع التي عرف بها الشلوبين ، ومالمتاز به ابن عصفور من

---

(١) انظر اختصار القدح المعلى ١٥٤ ، وحواشي المفصل ص٢٠ .

(٢) انظر حواشي المفصل ص٢٠ .

(٣) انظر مقدمة شرح المقدمة الجزولية ص١٧ .

(٤) انظر اختصار القدح المعلى ١٥٤ ، والذيل والتكملة ٥/٥٦٢ ، وشرح الجمل ٢٦/١ .

فصاحة وذكاء جعلته يستقل بحلقة للتدريس مع وجود شيخه ، وأقبل عليه الطلبة حتى رأى فيه الشلوبين منافساً ، ومنازعاً له ، كل هذا جعل الشلوبين يتذمر من تلميذه ، فأخذ يتهكم به ، وينعته بالجهل . فحدثت الجفوة بينهما وا لله أعلم .

أما العامل الثاني :

فيتمثل فيما لمسه الشلوبين من ذكاء ودقة رأي في ابن عصفور ، وما رآه من إقبال الطلبة عليه حتى رأى أنه سيكون له منافساً ، بعد أن أصبح اسمه مقروناً باسم الشلوبين في تلقي الطلبة عنهما ، إذ يقول المقرىء في التعريف بأبي الحسن علي بن موسى العنسي :

(أخذ عن أعلام إشبيلية كأبي علي الشلوبين وأبي الحسن الدباح وابن عصفور)[١] .

وحقيقة الأمر أن الشلوبين بهذه المقاطعة والجفوة ، وحدة الطبع اكتسب نفرة من الكثير، يتجرأ على كثير من العلماء بالتخطئة ويصفهم بالتخلف والجنون ، ومنهم شيخه ابن طلحة .

ثم إن مخالفة التلميذ للشيخ في بعض المسائل - إذا كان لها وجه وعليها دليل قائم يقبله غير الشيخ من العلماء - ليس من سوء أدب التلميذ مع الشيخ ، ولا ينبغي للشيخ أن يتبرم من هذه المخالفة [٢].

وفي نظري أن هذه النفرة بين الشلوبين و ابن عصفور كانت عاملاً من العوامل التي جعلت ابن الضائع يقف موقف المعارضة والرد على ابن عصفور منتصراً لشيخه.

(١) انظر نفح الطيب ٢٧١/٢ . والدباج هو: علي بن حابر بن علي أبو الحسن الإشبيلي، قرأ النحو على ابن خروف وغيره، توفي سنة ٦٤٦ هـ. عن البغية ١٥٢/٢ .

(٢) هذا من كلام ابن الأزرق كما نقله المقري في نفح الطيب ٧٠٠/٢ ، ٧٠١ .

وإن قال قائل : هذا منهج عُرِفَ به ابن الضّائع مع كثير من العلماء بدليل قول السيوطي عنه :

(له ردودٌ على اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي ، واعتراضاته على سيبويه، واعتراضات البطليوسي على الزجاجي .)(١) .

نقول له : لا شك في هذا ، فقد حَفَل شرحه على الجمل بتعقب كثير من العلماء ، وخطأهم في بعض آرائهم ، إلاّ أنّ ذكر ابن عصفور ارتبط عنده بالتخطئة، والاعتراض عليه ، فما من رأي مال إليه ابن عصفور ، أو رجّحه إلاّ وردَّ عليه ابن الضّائع ، حتى وإن لم يجد مجالاً للتخطئة يلجأ إلى عبارة يرددها كثيراً وهي : (أن سيبويه لم يقل بهذا)، أو (لم يقل به الأستاذ) وانظر على سبيل المثال ص١١٥ من البحث .

ومما لا شك فيه أنّ الاستدراك من اللاّحِق على السابق جُهْدٌ يحسب لصاحبه متى كان صحيحاً ، أو أضاف جديداً في إطار قواعد اللغة ، وكم ترك السابق للاّحق.

إلاّ أنّ هذه الاستدراكات متى خرجت إلى النيل من العلماء ، وهدفت إلى التقليل من قيمتهم العلمية ، فهو أمرٌ لَسْتُ مع ابن الضّائع فيه .

ثُمّ إنّ تخطئة عالم كـ « ابن عصفور » ليست بالأمر السهل ، إذ إنّها تحتاج إلى أدِلَةٍ وبراهين تُثْبِتُ خطأَه أو فسادَ رأيه بالإجماع ، وما تعرَّضَتْ له من مسائلَ خطأ فيها ابن الضّائع ابن عصفور يُفيد أنّ أكثر هذه الاعتراضات ليس موفقاً . وانظر علي سبيل المثال المسائل رقم ١، ٢، ١٠، ٦٤

وهذا دليل على أنّ ثمّة عاملاً نفسياً غلب عليه الهوى ، والتّعصب

(١) انظر البغية ٢/ ٢٠٤ .

لشيخه الشلوبين ، ومما يؤيده قوله :

(ورد على الأستاذ ابنُ عصفور وكان مولعاً بالرّد عليه .)[1] .

أمّا العامل الثاني الذي أُرَجّح أنّه دفع ابن الضّائع إلى الاعتراض على ابن عصفور، ومخالفته في جُل آرائه فهو ما يمكن أن نسميه : « حسد الأقران » مع اعتذاري عن هذه التسمية ، إلاّ أنّ ما صوره أصحاب الطبقات من أن ابن عصفور استقل للتدريس ، وسبق بالتأليف يَفْرِض هذه التسمية .

فهذا المقّري يقول :

(ولما ألف ابن عصفور كتابه « المقّرب » في النحو انتقده جماعة من أهل قطره الأندلسيين، وغيرهم ، ، منهم ابن الضّائع[2] وابن هشام[3] ، والجزري[4] ،وله عليه « المنهج المعرِب في الرّد على المقّرب » وفيه تخليط كثير وتعسف :

وفي تعبٍ من يحسدُ الشمسَ نورَها ويأمــلُ أن يأتي لها بضَريب[5]

---

(١) انظر شرح الجمل ٢٠٧ / ب .

(٢) بالأصل بالصاد المهملة والغين المعجمة ، والصواب ما أثبت بالضاد المعجمة ، والعين المهملة .

(٣) هو ابن هشام الخضراوي محمد بن يحيى ، أخذ عن ابن خروف ، وله : النقض على الممتع ، وفصل المقال في أبنية الأفعال ، وغيرها . ت ٦٤٦ هـ ، وانظر البغية ١/٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٤) بالأصل « الجزيري » والصواب ما أثبت ، وهو / ابراهيم بن أحمد بن محمد الجزري الخزرجي أبو إسحاق ، أخذ عن الرندي وابن جزي ، وله : المنهج المعرب في الرد على المقرب ، وتقصي الواجب في الرد على ابن الحاجب ، وغيرها . وانظر البغية ١/٤٠٦ .

(٥) البيت لأبي الطيب المتنبي، وانظر ديوانه بشرح العكبري ١/٥٦ ق١٢ .

ومنهم ابن الحاج[1] ، وأبو الحسن حازم القرطاجني الخزرجي ، وسماه « شد الزنّار على جحفلة الحمار » وابن مؤمن القابسي[2] ، وبهاء الدين بن النحّاس[3].

فهذه المنزلة العلمية لابن عصفور وسرعة تفوقه ، كانت مبعث ضيق في نفوس بعض أقرانه، فهذا ابن الحاج يقول : (إذا مت فعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ماأراد فإنّه لا يجد من يَرُدُّ عليه ... » . [4]

وهذا النّص فيه من المبالغة والاعتزاز بالنفس ما يُرَجِّح كفة ابن عصفور على أَقْرَانه ، وصدقَ من قال :

وإذا أراد الله نشر فَضِيلة ... طويت أتاحَ لها لسانَ حَسودِ

وبعد هذه الإلمامة السريعة التي حاولت فيها الوصول إلى معرفة منشأ اعتراضات ابن الضّائع على ابن عصفور ، وأثبتُ أنَّ ذلك يمكن إرجاعه إلى عاملين عنونت للأول بالانتصار للشيوخ،نظراً لما وقع بين ابن عصفور وشيخه الشلوبين من مقاطعة.

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي ت ٦٥١ هـ .

(٢) لم أعثر على شيء أكثر مما أثبت .

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس ت٦٩٨ هـ ، وانظر البغية ١/١٣ ، ١٤ .

(٤) ابن الحاج النحوي للدكتور / حسن الشاعر ص٣٢ .

وهل أدَّى هـذا الاختـلاف إلى ترجيـح أصـل نحـوي علـى آخـر ؟

أوأدى إلى منـع وجـه جـائز ، أو إجَـازة وجـه ممنـوع ؟

أو أَدَّى إلى رَدِّ روايـة أو نقـل .

وهل كان كـلٌّ منهمـا السَّـابق فيمـا ذهـب إليـه أومسـبوقاً ؟

وعنونتُ للآخر بحسَدِ الأقْرَان ، وأوردتُ لكل منهما شواهدَ تثبت ما رأيت أنّه منشأٌ للاعتراض راجياً من الله أن أكونَ قد هُدِيتُ إلى شيء من الصواب،ومعتذراً عما أكون قد وَهِمتُ فيه ، مرحباً بكل نَقَدٍ أو توجيه يهدف إلى إعطاء صورةٍ صحيحة وواضحة • وسأحاول مستعيناً بالله إلقاء الضوء على ماكان وقع فيه خلاف بسبب فهم نصوص القدماء ، أو كان الخلاف فيه نَشأَ من اجتهاد لابن عصفور أثار عليه اعتراضاً من ابن الضّائع، أو كان ناشئاً من اعتراض لابن عصفور ، أو ردٍّ على السابقين ، فحاول ابن الضّائع الانتصار لهم ومن ثم سأُحَاول استخلاص ثمرة هذه الاعتراضات ، وما الإضافات التي أضافتها لهذا النّمط من التأليف،وأعني به باب المحاورات والمناظرات بين العلماء ، وماذا أضافت إلى الدرس النحوي بصفة عامة راجياً من الله التوفيق والسداد وسمو الهدف والمرام.

وبناء على هذا فقد صنّفتُ المسائلَ إلى ثلاثة أقسام .

أ ـ الاختلافُ بسببِ فَهْمِ عبَارة سيبويه .

ب ـ ما نشأ فيه الاعتراض بسبب الانتصار للشيوخ .

ج ـ ما نشأ فيه الاعتراض لحكم نحوي أولعلة نحوية ، ...

وبعد عرض المسائلِ التي اعترض فيها ابن الضّائع على ابن عصفور تَبيّن أنّ منشأَ هذه الاعتراضات إمّا ناتجٌ عن اختلاف في فَهْمِ عبارة سيبويه، وإمّا انتصار من ابن الضّائع لأحد العلماء السابقين ، الذين اعترض على كلامهم ابن عصفور ، فحاول ابن الضّائع الاحتجاج لهم ، أوتعليل آرائهم ، وإمّا ردّ لاجتهاد ابن عصفور في حكم نحوي أوعلة نحوية ، ونحو هذا،والذي أهدف إليه من هذا الباب خاصة ، ومن البحث عامة أن أبيّن ما الذي أنتجته هذه الاعتراضات ، وما ثمرة ذلك ؟

الاختلافُ بسبب فَهْمِ عِبارة سيبويه:

تبيَّن في بَعضِ المسائلِ أَنَّ الاعتراض نَشأَ بسبب فهمهما لنصِّ سيبويه ، وأرى أنَّ مما يجعل الرؤية واضحة أنْ أُبيِّن موقف كل منهما من سيبويه ؛ حتى لا يَظُنَّ القارئ أنَّ ابنَ عصفور له موقف من سيبويه ، فتحامل عليه ، وأراد ابن الضّائع الانتصار له .

بل إنَّ من المسلم به أَنَّ كتاب سيبويه حَظِي بإجلال وتقدير وإعجاب من النحويين عامة، والأندلسيين خاصة .

وقد قام النحويون على خدمته بين شرح له ، أوتعليق ، أو شرح لأَبياته ، وأبنيته، وما به من اللهجات ، حتى أصبح من يَقْرأُ الكتاب يحظىٰ بمكانة علمية خَاصة عند الأَقْرَانَ واللّاحقين .

وبالمقابل إذا أرادوا النَّيل من عِلْم أحدٍ قالوا:

إِنَّه لم يقرأ كتابَ سيبويه ، أو لم يُتِمَّه ، وقد اتُّهِمَ ابن عصفور بهذا وقد ناقشت هذا الزعم، وبيَّنت الصواب فيه ص٦ ، ٧

ومن هؤلاء العلماء الذين كان لهم عناية خاصة بالكتاب وصَاحِبه أبو الحسن ابن عصفور ، وأبو الحسن بن الضّائع .

فقد كان لهما وَلعٌ خاصّ بالكتاب وصاحِبه ، ولعٌ جعل آراءَه قياساً للصواب والخطأ عندما يكون في المسألة أكثرُ من رأي ، فيرجّحانِ رأيه على غيره غالباً ، وينافحان عنه بكافة السُبل والحجج . وبلغ بهما هذا الولع الـرَّد على من خالفه ، والحكم عليه بالخطأ حيناً ، وبالغفلة والفساد حيناً آخر ، أيّاً كان هذا المردود عليه .

إلَّا أنَّ ولعَ ابن الضائِع بالكتاب وصاحبه أكثر. يتضح هذا من كثرة الاعتماد عليه في آرائه ، واختياراته ، ولعل هذا يرجِع إلى شدة التصاق ابن الضّائع بالكتاب؛

لأَنَّه شرحه[1] شرحاً وصف بأَنَّه في غاية الحسن ، قال عنه السيوطي :

(... ، وله في مشكلات الكتاب عجائب ...، وَأَمَّا فهمه وتصرفُه في كتاب سيبويه فما أراه سبقه إلى ذلك أحد ، له شرح الجمل ، [و] شرح كتاب سيبويه، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن)[2].

وَهَا أنذا أُورِدُ بعضَ النماذج لكل من العالمين ؛ لتتضح الرؤية أمام الجميع :

١ـ جاء في شرح الجمل لابن عصفور قوله :

(وَأَمَّا كان وأخواتها فمذهبُ الفراء أنَّه يجوز بناؤها لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل ، وتُقِيم المنصوبَ مقامَه ؛ لأَنَّه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل ، كذلك ما أشبهه .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأنَّه يُؤَدي إلى بقاء الخبر دون مُخْبَرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير .

ومذهب السيرافي أَنَّه يحذفُ الاسمُ ، فيحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مُخْبَرٍعنه ، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف .

وهذا الذي ذهبَ إليه فاسد ؛ لأنَّ « كان » النَّاقِصَة وأَخواتَها لا مصدر لها .

ولمَّا رأى الفارسي أنَّ بناءَها يؤدي إلى ما ذكره الفراء ، وإلى ما ذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول .

والصحيح أَنَّه يجوز بناؤُها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه ، لكن لا بُدَّ من أن يكون في الكلام ظرفٌ أو مجرورٌ يُقَام مقام المحذوف ...)[3] .

---

(١) وكذلك ينسب لابن عصفور شرح على الكتاب وانظر ص٦٦

(٢) انظر البغية ٢/٢٠٤ .

(٣) شرح الجمل ١/٥٣٥ ولعله المفهوم من الكتاب ١/٤٥ ـ ٤٦ ، ٦٨

٢- جاء في شرح الجمل لابن عصفور قوله في باب النداء :

(وزعم أبو موسى الجزولي أنَّ « أيْ » تكون للقريب خاصة ، وذلك باطلٌ ؛ لأنَّ سيبويه رحمه الله حكى خلاف ذلك .)[1].

٣- قال ابن عصفور : (وما أُضِيف إلى واحد من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه، إلاَّ المضاف إلى المضمَر فإنَّه في رتبة العلم ، هذا مذهب سيبويه ـــ رحمه الله ـ ، والمبرِّد يقول: ما أُضِيفَ إلى واحد من هذه المعارف ، فهو أقل منه تعريفاً قياساً على المضمر ، وذلك فاسد ؛ لأنَّا قد وجدناهم يصفون المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام ...)[2] .

هذا ومما جاء وابن عصفور يلْتَمس حجة لسيبويه دون تخطئةٍ أورَدٍ لرأي من خالفه قوله:

(فإذا نُون المنادى للضرورة كما يُنَوَّن ما لا ينصرف فاختيار سيبويه ـ رحمه الله ـ الرَّفع ، واختيار أبي عمرو بن العلاء النَّصب ، وحجة أبي عمرو أنَّ المنادى بمنزلة ما لاينصرف في موضع الخفض في أنَّه مضموم في اللفظ وموضعه نصب ... وحجة سيبويه ـ رحمه الله ـ أنَّ هذا المَضْمُوم قد عُومِل معاملةَ المرفوع ، كما أنَّ المرفوع مما لا ينصرف إذا نون بقي على لفظه فكذلك المنادى ...) [3].

هذا قليل من كثير يبين موقف ابن عصفور من العلماء لتعارض آرائهم مع رأي سيبويه وبالأخص مع المبرِّد فقد رد عليه معظم اختياراته .

---

(١) انظر شرح الجمل ٨٢/٢ ، والكتاب ٢٢٩/٢ ، وانظر المقدمة الجزولية : ١٨٧ .

(٢) شرح الجمل ١٣٦/٢ - ١٣٧ ، وانظر الكتاب ٢/ ٥ - ٦ ، والذي في المقتضب ٢٧٧/٤ ، (وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة ، نحو : غلام زيد ، وصاحب الرجل ، وإنَّما صار معرفة بإضافتك إليه إلى معروف) وفي ٢٨٠/٤ قال : (وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض) .

(٣) شرح الجمل ٩٤/٢ - ٩٥ ، وانظر الكتاب ٢ / ٢٠٢ ، والمقتضب ٢١٣/٤ .

أمَّا عن موقفِ ابن الضَّائع من الكتاب وصاحبه فلعل مما يبينه النصوص التالية :

١- قال ابن الضَّائع في باب نِعم وبئس : (وزعم أكثر النَّحويين أَنَّ الرَّجُل ونحوه في هذا اسم جنس قصد بذكره المبالغة في مدح زيد ، أَيْ زيدٌ ممن يُمدَح به جنسه ، فصار زيد نعم الرجل ، كزيد نِعم جنسه ؛ ولذلك شبهه سيبويه بزيد ذهب غلامه ، وقد رَدَّ ابن ملكون هذا وقال : لو كان اسم جنس لم يُثَنَّ ولم يُجمَع، لأَنَّ أَسماء الأجناس لا تصح تثنيتها ولا جمعها ، واعلم أنَّ هذا الردَّ فاسدٌ ، فقد يُثنى اسم الجنس ويجمع عند إرادة التفضيل : قالوا : هذا خير رجلين في الناس...)(١).

٢- قال ابن الضَّائع في باب حبذا : (واختلفوا في إعرابه فزعم بعضهم أَنَّه مبتدأ ما بعده خبره ، فغلب عليه حكم الاسم ، ومنهم من زعم أَنَّه فعل [و] ما بعده وهو الممدوح فاعل به ، فغلب عليه حكم الفعل ؛ لأَنَّه أسبق وأكثر حروفاً . والأول أَوْلَى ، وهو الظاهر من سيبويه ؛ لأَنَّ التركيب إنَّما وجِدَ في الأسماء لا في الأفعال ، وأيضاً فَتغْلِيبُ جانب الاسم أَوْلى ، وأيضاً فالفعل يصير اسماً بأَنَّ يُسمَّى به...)(٢).

٣- قال ابن الضَّائع في باب تصغير الخماسي وما فوقه : (قال أبو القاسم : فإن كانت فيه زائدة حذفتها ؛ لأَنَّها أَحقُّ بالحذف من الأَصل ، يَحْتَمِل هذا الكلام وحده أنْ يُرِيد به ما هو على خمسة أَحْرف وأَحدها زائد كَمُدحرج ، فإنَّك تقول فيه دحيرج ، ولا بد ، فتحذف الميم ؛ لأَنَّها أَحقُّ بالحذف من الأَصل .

ويَحتَمِل أن يُرِيدَ به إن كان فيه زائد على الخمسة فَإنَّك تحذفه أولاً ؛ لأنَّه الأولى، وحينئذ تنتقل إلى الأُصول فتحذف حتى يصح مثال التصغير ...

وقد تقدم في "مغدودن" التفصيل ، ولم يعرض المؤلف له ، ولم يتعرض ابن السِّيد

(١) شرح الجمل ٣٤ / ب .

(٢) شرح الجمل ٣٤ / ب ، ٣٥/أ ، وانظر الكتاب ١٨٠/٢ .

لاصلاح شيء من هذا كله ، وهو دليل على قصورة في صناعة النحو ؛ لأنَّه لايذكر شيئاً من كلام سيبويه في ذلك .)[١] .

٤ـ قال ابن الضَّائع في « باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان » :

وَقَدَّر سيبويه العاملَ في : إِيَّاك والأسد ، إِيَّاك فاتقين والأسد ، [و] زعم ابن خروف أَنَّه تفسير معنى ؛ لأَنَّ الفَاء تمنع أنْ يَعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهذه غفلة ؛ فإنَّه يجوز : زيداً فاضرب ، فإن قال : هوعلى مضمر يفسره ما بعد الفاء كما زعم في إيَّاك فاتقين ، فقولهم : « بزيد فامرر » يدل على أنَّه ليس على مضمر يفسره ما بعده ؛ لأنَّه لا يجوز مثل هذا في الاشتغال ، ثم إنَّه قد تقدم أنَّه لا يفسر إلاَّ ما يعمل ، ومذهب ابن خروف في أنَّه يفسر ما لايعمل خطأ ، وهو مخالف لمذهب سيبويه...)[٢].

وبعد هذه النماذج التي آمل أَنَّها أعطت صورة واضحة عن موقف كل من ابن عصفور وابن الضَّائع من سيبويه ، حتى لا يُظَنَّ أَنَّ ابن عصفور تحامل على سيبويه، فتعقبه ابن الضَّائع لمجرد الانتصار ، سأُقدِّم نماذجَ كان منشأُ الاعتراض من ابن الضَّائع فيها على ابن عصفور هو فَهْمُ عبارة سيبويه ، أو أنَّ ابن الضَّائع جعل حجته في الرَدِّ على ابن عصفور عدم ثبوتِهِ عن سيبويه .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور أَجاز في « ابْنِ عِرْسٍ » التعريف والتنكير ، وحكى

(١) شرح الجمل ١٠٧ / أ، ب ، وفي الكتاب ٤٢٧/٣ : (و تقول في منطلق : مطيليق ؛ لأَنَّك لو كَسَّرته كان بمنزلة « مغتلم » في الحذق والعوض) ومغتلم عند سيبويه يصغر على : مغيلم ، ومغيليم ، وانظر الكتاب ٤٢٦/٣ ، وأَمَّا مغدودن فنصه فيها : (وتقول في مغدودن : مغيدين ، إن حذفت الدال الآخرة كأنَّك حقَّرت مغدون ؛ لأنَّها تبقى خمسة أحرف رابعتها الواو ، فتصير بمنزلة بهلول ، وأشباه ذلك ، وإن حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جوالق ، كَأَنَّك حقرت مغودن) وانظر الكتاب ٤٢٨/٣ .

(٢) شرح الجمل ٢٤٧ /أ ، ب ، وانظر الكتاب ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ .

سماعها فاعترض ابن الضّائع بأنّ ابن عصفور أخذ من نصّ سيبويه أَنَّ فيه لغتين ، وليس كذلك مع أن ابن عصفور لم يحدد مورد السماع ، و لم يشر إلى نَصِّ سيبويه حتى يتهمه ابن الضّائع بسوء الفَهْم ، و ابن عصفور مسبوق إلى القول بتعريفها وتنكيرها وانظر تفصيل هذا في المسألة رقم [٨]

* ومن هذ أنَّ سيبويه استشهد بقول القائل :

« مِن لَدُ شَوْلاً فَإِلى إتلائها »

ثم قال : (نصب ؛ لأنَّه أراد زماناً ، والشَّول لا يكون زماناً ولا مكاناً ، ... ، وقد جرّه قومٌ على سعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين ... وإن لم يكن في قوة المصادر ؛ لأنَّه لا يتصرف تصرفها .)[1] .

ففسّر ابن عصفور معنى السعة بأَنَّه جعل المصدر بمنزلة الظرف على التوسع .

فاعترض ابن الضّائع بما قاله الشلوبين من أنَّ سيبويه لم يحفظ الشّول مصدراً فأقامه مقام المصدر . وهذا معنىٰ السعة عنده .

وتبين بعد عرض المسألة أنَّ ما ذهب إليه ابن عصفور ذهب إليه غيره ، وانظر تفصيل هذا في المسألة رقم [٢٠] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور لا يَرىٰ إلاَّ النَّصب في الاستثناء المتقدم على المستثنى منه، فخطأه ابن الضّائع وأَجاز الاتباع بناء على ما فُهِمَ من نصّ سيبويه ،مع أنَّ نصّ سيبويه مفاده ترجيح النَّصب على الاتباع ، وانظر تفصيل هذا في المسألة رقم[٢٦] .

* ومن هذا أن سيبويه قد يقدر تقديرين في مسألة ما فيختار ابن عصفور تقديراً ويختار ابن الضّائع الآخر ، ومنه قول سيبويه : (... هنيئاً مريئاً ، كأنّك قلت : ثبت لك هنيئاً مريئاً ، وهنأه ذلك هنيئاً ...) .

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٤ - ٢٦٥ .

فحكى ابن الضّائع أنّ ابن عصفور اختار « ثبتَ » وتعليله لتكون الحال مُبيِّنة ؛ لأنّه لو قدر « هَنِيءَ » لكانت الحال مؤكدة وهو قليل .

ثم اعترض بأنّ الحال النائبة مناب فعلها ليست بقليلة ، واختار أن يكون العامل « هَنِيءَ » وتبين أن كلاً منهما مسبوق فيما ذهب إليه من تقدير ، وانظر تفصيل هذا في المسألة رقم[٢٢] .

* ومما كان منشأ اعتراض بينهما ، ولم يكن لابن الضّائع ردٌّ فيه إلّا أنّ سيبويه لم يقله أو لم يشترطه ونحو هذا :

أن ابن عصفور أجاز إجراء القول مجرى الظن لفظاً ومعنىً .

فَردَّ ابن الضّائع بأن الأمر لو كان كذلك لاشترطه سيبويه ، وما ذكره ابن عصفور هو مذهب من مذهبين في إجراء القول مُجْرَى الظَّنِّ ، وتفصيل هذا في المسألة[١٨] .

* ومن هذا أنّ ابن عصفور حكى عن سيبويه أنّه إذا وقف على الألف في المعتل المنوّن ، فهذه الألف ألف الأصل في حال الرّفع والخفض ، والمبدلة من التنوين في حال النّصب .

فاعترض ابن الضّائع بأنّه لا نص لسيبويه على ما نُسب إليه .

وتبيّن بعد عرض المسألة أنّ مانسبه ابن عصفور لسيبويه نسبه إليه غيره ورجّحه.ولعلي أثبتُ لسيبويه ما هو قَمِنٌ بما يقصد ابن عصفور ، وتفصيل هذا في المسألة رقم[٧٨] .

ما نشأ فيه الاعتراض بسبب الانتصار للشيوخ:

التأدب مع العلماء مطلبٌ من الجميع ؛ وذلك لما لهم من فضل في إثـراء المكتبـة العربية بشتى فنون المعرفة ، وكم أمدتنا الأيام بعطاء تقصر دونه الهمم ، وما هـو إلا قليل من كثير اندثر وضنت به الأيام .

وكثير مـن هـؤلاء العلمـاء بـرع في أكثر مـن فـن ، فـألف في اللغـة والأدب ، والدين، وأصوله ، ... ، ومنهم من أخذ من كـل فـن بطـرف وبـرع في فـن أصبح ينسب إليه .

وبهذا فتخطئة عالم من هؤلاء ليس بـالأمر السـهل لمـا عـرف عنهـم مـن سـعة الثقافة؛ ولأن ما يخطأ فيه قـد يكـون لـه وجـه لا يعلمـه اللاحـق . أو قـد يكـون في المسـألة أكـثر مـن وجـه فيسـتأنس أحدهـم بوجـه والآخـر بغـيره لنزعـة مذهبيـه ، أومنهجية.

ومن الأمثلة على ذلك ما لمسناه من ابن عصفور و ابن الضـائع ، فكـل منهمـا مولع بالرد على السابقين وتعقبهم ، حتى بلغ بهما هذا إلى الحكم بالفساد على رأي من يرد عليه ، أو الحكم بالغلط ، والوهم ، ونحو ذلك .

وقدحفلت كتب ابن عصفور بهذا المنهج ، فتعقب كثيراً مـن العلمـاء وبـالمثل رد على ابن عصفور كثيرٌ ممن لحقوا به ، ولا بأس في هذا ، فكل يؤخـذ منـه ويـرد عليه ، ولا سيما إذا كان هذا الرد يصلح خطأً أو يشرح مبهماً ، بعيداً عن التعصب لمذهب ، أوتلبية لرغبة نفسية .

ومن هؤلاء العلماء ابن الضائع الذي تعقب ابـن عصفـور في كثـير مـن ردوده على العلماء ، وكان تعقبه إما بنفي ما نسبه إليهـم ابـن عصفـور مـع محاولـة تلمـس الدليل ، ومحاولة التعليل احتراساً من سماع غـيره، أو بتخطئـة ابـن عصفـور في فهمـه عنهم، ونحو ذلك .

ومن هذا أن ابن عصفور حكى عن الشلوبين أن إذن » جواب وجـزاء حيثمـا جاءت ، ورد هذا الإطلاق عليه بـأن الغـالب فيهـا الجـواب ، وقـد تـأتي للجـزاء ،

فحكم ابن الضائع بفساد رد ابن عصفور ، ونفى هذه الحكاية عن الشلوبين ، وبعد دراسة المسألة تبين أن ما نسبه ابن عصفور للشلوبين نسبه إليه غيره وأن ابن الضائع تكلف في التأويل ؛ ليبطل رد ابن عصفور ، وانظر المسألة رقم

ومن هذا أن ابن الضائع حكى عن ابن عصفور أن المازني يمنع الاقتصار دون المفعول الأول فيما تعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وغلط ابن عصفور فيما حكاه عن المازني ، وما نسب لابن عصفور لم يرد في كتبه إلا أن يكون فيما لم نطلع عليه من كتبه ، فقد سبقه إلى النقل عن المازني ابن السراج ، ولا أظن أن ابن الضائع مع اشتهاره بنقله عن العلماء ونقده لهم يند عنه نص ابن السراج ، إلا أنه أراد أن يحمل ابن عصفور ما لم يقل ، ولكثرة رده عليه خف على لسانه ، وانظر المسألة .

وإما أن يكون اعتراض ابن الضائع على ابن عصفور بتلمس العذر والحجة لمن رد عليه ابن عصفور مع عدم نفي آرائهم :

ومن هذا أن ابن عصفور رد على الفراء خاصة وعلى الكوفيين عامة فيما ذهبوا إليه من أن أصل « اللهم » : يا الله أمنا بخير ، فحكم بفساد هذا ابن عصفور محتجاً بأن الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى بالأمر عن جواب الشرط ، واحتج بتناقض التقدير ، فنفى ابن الضائع احتجاج ابن عصفور معللاً بأنهم يقولون هذا أصله ثم صار يستعمل ملتزماً على جهة التقول بذلك الدعاء .وانظر تفصيل ذلك في المسألة رقم [٤١] .

ومن هذا أنه يقع خلاف في المصطلح بين ابن عصفور وأحد السابقين فيحاول ابن الضائع الاحتجاج للمردود عليه بما يستطيع من التعليلات ولا يبالي لو أخرجه هذا عن إطار المسألة . ومن هذا أن الأخفش يرى أن « كيف » حال فخطأه ابن عصفور معللاً بأن الحال خبر، و « كيف " استفهام .

فاعترض ابن الضائع بأن كلمة خبر تعني ما احتمل الصدق والكذب لذاته ،

وهذا قسيم الإنشاء ، وحكم على رد ابن عصفور بأنّه غَلَطٌ فاحِشٌ ، علماً بأنَّ الخلاف في المسألة في إعراب « كيف » هل هي ظرف أو اسم ، وانظر التفصيل في المسألة رقم[١٥] .

* ومن هذا أنَّ الأخفش يَمْنَعُ حذف أحد مفعولي « ظَنَّ » اختصاراً ، فردَّ عليه ابن عصفور، وأجازه ، فدفع وَلَعُ الردِ ابنَ الضَّائع إلى الخروج عن المسألة إلى باب آخر .

فالأخفش أجراها مُجْرَى القسم ، ومفعولاتها مُجْرَى جوابه ، ومن هنا رد عليه ابن عصفور. وانظر المسألة رقم

* ومما جاء الاعتراض فيه بسبب اختلاف في فَهْمِ المصطلح أنَّ الأخفش يرى أنَّ انتصاب« زيداً » في : « هذا الضارب زيداً » على التشبيه بالمفعول به ، كانتصاب « الوجه» في الحسن الوجه ، فرد عليه ابن عصفور بأن هنالك فرقاً بين المعمول في اسم الفاعل والمفعول ، وبين الوجه المنتصب في الصفة المشبهة ، فاعترض ابن الضَّائع بأنَّ الأخفش لم يقل هذا من باب هذا حتى يُرَدَّ عليه بالتفريق ، وإنَّما نظَّر لضعف العمل، وحكَم بِفَسادِ رَدِّ ابن عصفور ، وانظر مسألة رقم [١٠] .

* ومما فتح باباً للاعتراض على ابن عصفور أنّه قد يَجْتَهِد تأدباً مع القدماء في تعليل حكم قالوا به ، أوتعليل عللوا به ، فيردُّ عليه ابن الضَّائع ، ومن هذا أن المبرِّد يرى أن توالي العلل يوجب البناء ، فرد عليه ابن عصفور ، وتأول قوله بأنَّ الاسم الذي لاينصرف ، فتحدث عليه علة أُخْرَى فَإِنَّه يُبْنَى ، وأَمَّا ما دخلته العلل في أول أحواله لا يجب له البناء .

فاعترض ابن الضَّائع مستدلاً بعدم بناء « أَحْمَرَ » مع أنه حدثت به علة زائدة ، وانظر تفصيل هذا في المسألة رقم [٦] .

* ومما نشأ فيه اعتراض أنَّ الشلوبين ذهب إلى أنَّ الفتحة في « إِسَحار » اتباعاً للألف، واستدل بهذا على أنّه يمكن أنْ تكون الفتحة حركة للتخلص من التقاء الساكنين ، فردَّ عليه ابن عصفور بأنَّ سيبويه عدل عن حركة

الأَصْلِ خَوْفاً من اللَّبس فاعترض ابن الضَّائع بأَنَّ هذا تعسفٌ من ابن عصفور ؛ إذ لم يعرض سيبويه للَّبس أصلاً ، وانظر المسألة رقم [٥] .

* هذا ومما جاء يلتمس فيه ابن الضَّائع العذر لابن جني بعد أن ردَّ عليه ابن عصفور إذْ أنَّ ابن جني ذهب إلىأنَّ لامَ الاستغاثة متعلقة بياء النداء لما فيها من معنى الفعل ، فحكم ابنُ عصفور بفساد هذا ، معللاً بأَنَّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ، ولا في الظروف ، فأخذ ابن الضَّائع على ابن عصفور قسوَته في الردِّ ، ونظَّر لرأي ابن جني بعمل كأَنَّ في الحال بما فيها من معنى التشبيه وانظر المسألة رقم [٤٢] .

* ومما نشأ عنه اعتراض أنَّ ابن الضَّائع ينْسِب لابن عصفور رداً أو رأياً ويعلل وجه اعتراضه ،ويتضح بعد التتبع خلاف هذا .

* ومن ذلك أنَّه نَسب لابن عصفور استدراكاً على الجزولي ، إذ إنَّ ابن عصفور يرى أنَّ موجب البِنَاء في « أيّ » الخروج على النظير ، فرد ابن الضَّائع بأَن ابن عصفور استدرك على الجزولي ، وللجزولي أن يقول : إنَّ موجب البناء في « أَيّ » هو شبه الحرف ، وتبيَّن بعد عرض المسألة أنَّ ابن عصفور مسبوقٌ لهذا ، وانظر المسألة رقم [١]

* ومن هذا أنَّ ابن الضائع نسب لابن عصفور رداً على الأعلم عند قوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُوْن * ولا يُؤذَنْ لهم فَيَعتَذِرُوْن ﴾[1] .

إذ إِنَّ الأعلم ذهب فيما حكاه ابن الضَّائع إلى أنَّ معنى الرَّفع ومعنى النصب واحد؛ لأَنَّ المعنى : لو أُذِنَ اعتذروا ، ولو نَصَب«فيعتذروا »؛

وحكى عن ابن عصفور رداً على الأعلم أنَّ الإذن ليس سبباً في

(١) سورة المرسلات آية ٣٥ - ٣٦ .

الاعتذار ، وأنَّهما منفيان بالقصد ، وهذا مما لم أجده لابن عصفور ، وانظر المسألة رقم [٤٧] .

* ومما حاول ابن الضَّائع أَنْ يَردَّه على ابن عصفور ويقيم الدليل له ، ما استدركه ابن عصفور على أَبي القاسم من أَنَّه نقص له مما ينصب بعد الفاء معها التحضيض والدعاء ، فَردَّ عليه بنفي الاستدراك ؛ لأنَّه يرى أَنَّ معنى الأمر والدعاء واحد ، وأَنَّ العرض والتحضيض متقاربان ، وأرى أنَّ هذا كلامٌ إنشائي يفتقر إلى دليل ، ولا يُبْنَى عليه حُكْمٌ نحوي ، وانظر التفصيل في المسألة رقم [٤٨] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور استدرك على أبي القاسم جواز النَّصب فقط في «اسْتَوى الماءَ والخشبةَ» وأَجَاز العطفَ ، فاعترض ابن الضَّائع بأَنَّ العطف ضعيف ، ولم يقطع بمنعه من جهة القياس ، ثم تأَوَّلَ حجة لأبي القاسم بأنَّ نِسبَة الفعل إلى الخشبة مجاز ، وانظر التفصيل هذا في المسالة رقم [٢٥] .

ما نشأ فيه الاعتراض لحكم نحوي أو لعلة نحوية:

سبق وأنْ عرضتُ في منشأ الاعتراضات مبحثين :

الأول منهما ما رجّحتُ أنَّ سببَ الاعتراضِ فيه اختلافهما في فَهْمِ نَصِّ سيبويه.

وأمّا الثاني : فهو الذي لمست من ابن الضّائع في مسائله الدِّفاع عن السابقين ممن اعترض أو ردَّ عليهم ابن عصفور .

ولا أدَّعِي بذلك أنَّ هذين البابين يخرجان من إطار الخلاف في المباحث النّحوية، فالخلاف في قَضِيةٍ نَحويّة هو الذي فتح باب الرّدِ والاعتراض من ابن عصفور على السابقين ، ومن ابن الضّائع على ابن عصفور ، إلّا أنَّني لمست أنَّ ابن الضّائع يَسْعَىٰ لإبطال رَدِّ ابن عصفور ، أو دَحضِ حجته ؛ في سبيل تقوية حجة السابق ، أو نفي الرأْي المعترض عنه .

فإنْ أكونُ قد وفقتُ فيما توسمت فَمِن الله وله الحمد والمنّة ، وإنْ كانت الأُخرى فهو من جهد المقِّل ، وأسأل الله أنْ يُلهِمَني الصواب ، ويجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم .

أمّا عن طبيعة هذا المبحث فسنعرض لما نشأ فيه الاعتراض حول اجتهاد ، أو توجيه ، أو تعليل لحكم نحوي ، ونحو من ذلك .

مع أنّه مما تجب الإشارة إليه أنَّ كثيراً من المسائل تدخل في أكثر من منشأ وقد تصلح لأنْ تكون نموذجاً لأكثر من مبحث ، والسبب في هذا كثرة استطرادات ابن الضّائع التي تُخرِجُه أحياناً عن المسألة ، وعن الباب ، وقد صرَّح بذلك بنفسه إذ يقول في باب الإغراء (وقد خرجنا عَمّا كُنّا بِسَبِيلِهِ فلنرجع إلى تمام الباب)[1] .

---

(١) شرح الجمل ٩٥ / ب .

* فمما نشأ فيه الاعتراض من ابن الضَّائع أنَّ ابن عصفور قد يجتهد في توجيه حكم نحوي فيتصدى له ابن الضَّائع بالرَّدِ حاكماً عليه بالغلط ، أو بالفساد ، أو مُضَعِّفاً إيّاه ، ومن ذلك أَنَّ ابن عصفور زاد وجهاً في إعراب المخصوص إذا تأخر إذ أعربه مبتدأ والخبر محذوف .

فاعترض ابن الضَّائع بأَنَّ ما يَسْتَفِيدُ المخَاطب ينْبَغي أنْ يكونَ الخبرُ ، وإذا حُذِفَ انتفت الفَائدةُ ثُمَّ رجَّح إعرابه مبتدأ والجملة قبله خبر .

هذا مع أَنَّ في إعرابِ المخصوص أَرْبَعَة أَوْجه يتفاوت قبولها عند النَّحويين ، ولم يعترض ابن الضَّائع إلاَّ على توجيه ابن عصفور ، وانْظُر تفصيل هذا في المسألة رقم [٢٧] .

* ومما تفرد به ابن عصفور واجتهد في تعليله أَنَّه يرى أَنَّ الخطاب لا يُعرِّف في النَّكرة المقصودة فاعترض عليه ابن الضَّائع بإثبات ما منعه ابن عصفور ، ونفى ما علَّل به ابن عصفور ، وانظر تفصيل هذ في المسألة رقم [٢٨] .

* ومما كان منشأً اعتراض من ابن الضَّائع أَنَّ ابن عصفور يستدل لإثبات حكم نَحوي بدليل فيتصدى له ابن الضَّائع بالرَّدِ ، ومن هذا أَنَّ ابن عصفور استشهد على أَنَّ الغَالِبَ على « فَارِس وعُمَان » التأنيث بمنع صرف « فَارِس » في قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَتْ أَبْنَاءَ فَارِسَ أَنَّنِي عَلىٰ عَرَبِيَّاتِ النِّساءِ غَيُوَرُ

فاعترض ابن الضَّائع بأنَّ « فَارِس » به من العلل ما يكفي عن التأنيث ، ثم نَصَّ على أنَّ سيبويه نَصَّ على أنَّها للتأنيث فقط .

ومع هذا فابن عصفور لم يقصر منع الصرف على التأنيث ، وأمَّا عن تقوية رَدِّ ابن الضَّائع برأي سيبويه فلابن عصفور ما يُؤَيده من نصوص سيبويه ، وانظر المسألة رقم .

* ومما اعترض فيه ابن الضَّائع على الاستدلال أَنَّ ابن عصفور استدل على أنَّ « أَمْسِ » معرفة وقوعه على معين أَي اليوم الذي يليه يومُك .

فاعترض ابن الضّائع بأنَّ هذا ليس دقيقاً ، وعلّل بأنّه قد يطلق على الزمان الذي قبلك ، وبأنَّ غداً يقع على اليوم الذي بعد يومِكَ ، واختار أنْ يَسْتَدِل على تعريفه بالوصف وامتناع دخول لام التعريف ، ومع هذا فإطلاق « أَمْسِ » على ما مضَى من الزمان مجازٌ وقد ذكره ابن عصفور ، وما ذهب إليه ابن الضّائع من التعليل بالوصف لا يُضِيفَ جديداً أكثر من أنّه يدل على زمان مضى وأصبح في حكم المعلوم ، وانظر التفصيل في مسألة رقم [٢] .

* ومما نشأ فيه الاعتراض أن ابن عصفور قد يقدر تقديراً أو يختاره فيعترض عليه ابن الضّائع ، ومن هذا أنَّ ابن عصفور ذهب إلى القول بأنَّ مما يفسره ما قبله لفظاً لا معنى قولهم : « عندي دِرْهَمٌ ونِصْفُه » وأنَّ المراد نصف درهم آخر ، فاعترض ابن الضّائع بأنَّ معنى الكلام « مِثْلُ نِصْفه » والضمير عائد على ماقبله لفظاً ومعنىً .

وهذا الاعتراض أنشأه ابن الضّائع على ابن عصفور مع أنّه مسبوقٌ فيما اختاره من الفراء وهو اختيار الجمهور ، وقد أُثْبِتَ هذا بشواهده في المسألة رقم [٦٩] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور أَخْرَج « بَلْه » من باب الاستثناء ، وجعل معناها « دَعْ» في قول الشاعر :

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَاماتُها بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لم تُخْلَقِ

فاعترض ابن الضّائع بأنَّ هذا التقدير يُنَاقِضُ قوله : « كأنّها لم تُخْلَق » وحملها على « لا سيما » ومع هذا فاختيار ابن عصفور هو رأي البصريين ، و ابن الضّائع انطلق في اعتراضه من رأي الكوفيين ، مع تناقضهم في قياسها فتارة جعلوها بمعنى « غَيْرَ » ، وأُخْرَى بمعنى « لا سيما » وأمّا الطرف الآخر من الاعتراض فهو اختلاف في العبارة لا يبنى عليه قاعدة نحوية ، وابن عصفور أوجز لوضوح المعنى ، وانظر التفصيل في المسألة رقم [٣٠] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور لا يقدر « إنَّ » بمعنى « نَعم » في قول الشاعر :

وَيَقُلْنَ : شَيبٌ قَد عَلا كَ وقَد كَبُرتَ فَقُلْتُ: إِنَّه

وإنَّما هي عنده المؤكدة حُذِفَ اسمُها وخبرها .

فاعترض ابن الضَّائع مستدلاً بدليلين :

الأول : أنَّ سيبويه وغيره قد أَثْبَت لها هذا التقدير .

والثاني : قول النبي ﷺ : (إنَّ الحمدَ لله نَحمَدُه ونستعينُه) .

وبعد عرض المسألة تبيَّن أنَّ المسألَة فيها رأيان اختار أحدهما ابن عصفور ورجحه ، فلم يجد بُداً ابنُ الضَّائع إلَّا اختيار الثاني ، وانظر التفصيل في المسألة رقم٦٨

* ومما كان منشأ اعتراض من ابن الضَّائع التعليل لحكم نحوي .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور فيما حكاه ابن الضَّائع يجيز إعمال « لاتَ » في الضمير فمنع هذا ابن الضَّائع واحتج بأنَّ سيبويه خَصَّها بالحين .

فهذا ابن عصفور يحتج لإعمالها في غَير الحين من أَسماء الزمان ويستشهد لهذا ، وابن الضَّائع ينفي هذا الاحتجاج بأنَّ الإمام لم يقله ، ولم يعملها إلاَّ في لفظ الحين ، ويحكم على البيت بالشذوذ .

فابن الضَّائع بهذا جعل قولَ سيبويه مقياساً للخطأ والصَّواب فخطأ ابن عصفور مع أنَّ ما ذهب إليه ابن عصفور له من الشواهد والاحتجاجات ما يؤيده وانظر التفصيل في المسألة رقم ٦٨

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور قد يَخْتَارُ مذهباً ويُعَلِّل له ، فَيَرُدَّ عليه ابن الضَّائع ومن أمثلة هذا : (ضربتَ زَيْدَاً وحدَه » فابن عصفور يحكي عن سيبويه أن (وحدَه) حالٌ من الفاعل ، ويرجحه معلّلاً بأنَّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع اسم المفعول، ويحكى عن المبِّرد أن وحده (حال من المفعول) ثم يأتي ابن الضَّائع ويخطئُ ابن عصفور في اختياره وتعليله مع أنَّ احتمال القولين واردٌ في المسألة مع ترجيح رأي ابن عصفور وانظر التفصيل في مسألة رقم [٦٧] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور يُجِيْزُ في « عَسَىٰ » أن يستتر الضمير وأن يبرز ، واسشهد على هذا ، فاعترض ابن الضائع بمنعه ما لم يكن للغائب وجعل المصدر في

محل رفع ، هذا وإنْ كان ابن الضّائع موافقاً للجمهور إلّا أنّ ابن عصفور قال : يجوز أن يستتر وأن يبرز وثّبت أنّهما لغتان ، وانظر تفصيل هذا في المسألة رقم [١٤] .

* ومن هذا أنّ ابن عصفور قد يُجيزُ وَجْهَاً ويقيده بتركيبٍ معين ، فيعترض عليه ابن الضّائع بما شاع عند العلماء ، فابن عصفور لا يرى إلّا النّصب عند إرادة الجمع في (كيفَ أَنْتَ وزيداً) وابن الضّائع يخطئه ، ويحتج بأنّ سيبويه يختارُ الرّفعَ ويجيز النصب دون إشارة إلى استثناء ابن عصفور وانظر مسألة رقم [٢٦] .

* ومما نشأ فيه اعتراض من ابن الضّائع أنّ بعضَ الكلمات تأخذُ حكمين كالإعراب والبناء فيتحدث ابن عصفور عن الكلمة في حكم معين « كالبناء » ويعلّل لهذا ، فيعترِض عليه ابن الضّائع بأحكامها عند الإعراب ، ويجتهد في التعليل والترجيح لما يخالف ابن عصفور ، ومن أَمْثِلة هذا خلافهما في كلمة « أَمْسِ » والحركة التي ُبنيت عليها أصلاً ، والعدول عن حركة الأَصْلِ وانظر مسألة رقم [٣]

ومما لا شك فيه أنّ الحكم النّحوي لا بُدَّ له من دليل يقويه لا يتطرق إليه الاحتمال ؛ لأنّ الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ، ولهذا فكان مما نشأ فيه اعتراض من ابن الضّائع على ابن عصفور تلك الاستدلالات التي يستدل بها ابن عصفور على ما يذهب إليه من حكم أو تعليل أو توجيه ، ومن هذا :

* أنّ ابن عصفور يَرىٰ أنّ الفِعْلَ مُذَكَّر ، وعلّل بأنّ الفِعْلَ جِنْسٌ ، والجِنْسُ مُذَكّر، واستدل بصرف « كَعْسَب » عند نقله من الفعلية إلى الأسمية ، فردَّ ابن الضّائع قول ابن عصفور واستدلاله بأنّ « كَعْسَب » مَنْقُولٌ من غير المذكّر والمؤنث، وانظر التفصيل في المسألة رقم [٧٩] .

* ومن هذا أنّ ابن عصفور يرى أنّ « نِصْفَه » بدلٌ مِن قَلِيلٍ ، بدلُ بعض من

كل، في قوله تعالى : ﴿ قُمْ اللَّيلَ إلاَّ قَليلاً * نِصْفَه ﴾(١) ، واستدل بأنَّ القليل مُعَـيَّنٌ بالعرف، وبأَنَّ من قام نِصْفَ اللَّيلِ لا يُقالُ فيه قام اللَّيلَ إلاَّ قَلِيلا .

فاعترض ابن الضَّائع بأَنَّ ما دون النِّصفِ قَلِيلٌ ، وأَنَّ العرفَ إنْ أُريـد بـه تعيـين شخصه حتـى يقـع علـى الثلـث والربـع فهـو بـاطل ، وذهـب إلى أَنَّ النِّصـف بـدل إضراب، وانظر عرض هذا في المسألة رقم [٢٨] .

* ونظير هذا أَنَّ ابن عصفور ذهب إلى أنَّ الأَسَدَ « معطوفٌ على زيد » في قولـك خَوَّفْتُ زيداً الأَسد ، واحتج بأَنَّ اللازم في العطف التشـريك في نفـس العـامل لا في معناه ، واستدل بقوله : « ضَرَبْتُ زَيداً في داره وعمـرا » فـلا يـلزم عنـده أنْ يكـونَ « عمرو » مضروباً في داره ، فاعترض ابن الضَّائع مانعاً جواز العطف ، وفَرَّق بين المثالين بأَنَّ الضرب لا يختلف معناه بالمكان ، وخَوَّفت الأسد غير خَوَّفت زيداً الأسد .

و ابن عصفور يريد أن يدلل على التشريك بقصد الإفهام والتمييز كمـا سـبق إيضاحه في المسألة رقم[٧٦] .

* ومما كان منشأ اعتراض على ابن عصفور استئناسـه بـتركيب معين يُبْنَـى عليـه حُكْمٌ نحوي ، فيُعلَّل له بما يكون مثارَ جَدَلٍ عليه ، ويُخَطأ فيه ، ومـن هـذا : أَنَّ ابـن عصفور ذهب إلى أَنَّ « إِضَافة أَفْعَل » إلى المحلىٰ بأل غير محضـة ، وأَنَّهـا في معنـى مـا معه « مِنْ » ، فَردَّ ابن الضَّائع مُفَرِّقاً بين التركيبين بأَنَّ المضاف معرفة والمقرون بـ«من» نكرة ، وانظر تفصيل هذا في المسألة رقم[٣٥] .

ـ ومن هذا أنَّ ابن الضَّائع حكى عن ابن عصفور أنَّ « مَسرة » لا يستعمل إلاَّ مع كرامة ، ثُمَّ اعترض عليه بأنَّ هذا يفتقد إلى دليل ، ثُمَّ إِنَّ سيبويه لم يبينه وهو الأولى بذلك فهذا ما حكاه ابن الضَّائع ورده ، مع أنَّ الكتب درَجـت علـى ذكـر الاسمـين

---

(١) سورة المزمل آية ٢ ـ ٣ .

مجتمعين ، وصرح غير ابن عصفور بعدم جواز فصلهما ، وانظر تفصيل هذا في المسألة رقم [٢٤] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور يرى أنَّ « ما » « اسم موصول » في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (١)، ومنع أَنْ تكونَ زائدة ، فتدخل لام الابتداء على مثلها .

فاعترض ابن الضَّائع مجيزاً ذلك ، وقصرَ المنعَ على دخولِ اللاّم على اللاّم .

وما اختلفا فيه وَاردٌ عند غيرِهما ، وقد سبق بيانُه في المسألة رقم [١٣] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور أجاز « الَّذي سِير زَيْدٍ » على حذف « به » تشبيهاً بالمفعول والمجرور ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ أَسْمِع بِهِم وَأَبْصِر ﴾ (٢).

فاعترض ابن الضَّائع بأَنَّ الضمير المجرور في الصلة لا يجوز حذفه ، وهو في موضع نصب إلاَّ ضعيفاً جداً ، وحَكم على قياس ابن عصفور على الآية بالفساد .

وفي المسألة الحذف والإثبات وانظر التفصيل في المسألة رقم [٥٥] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور يرى أنَّ حَذْفَ المعطوف وإنْ ورد في القرآن فهو من القِلَّة ولا يُقَاس عليه إلاَّ ضرورة ، وردَّ عليه بأنَّ حمل القرآن على الضرورة غاية الخطأ.والصواب أَن ابن عصفور لا يمنع حذف المعطوف وإنَّما صرَّح بجوازه ، وانظر التفصيل في المسألة رقم [٦٤] .

* ومما نشأ فيه اعتراض أنَّ ابن عصفور قد يمنع تركيباً معيناً ، ويعلل سبب المنع عنده فيردُّ عليه ابن الضائع بجواز ما منعه ابن عصفور ومن هذا : أنَّ ابن عصفور يمنع الإخبار عن المفعول من أَجْلِه ، معللاً بأنَّ الاخبار عنه يغيره عن حاله ؛ لأَنَّه اسم ظاهر، ومنصوب ، ولا تجوز إقامته مقام الفاعل . فاعترض ابن الضَّائع مجيزاً الإخبار

---

(١) سورة هود آية ١١١ .

(٢) سورة مريم آية ٣٨ .

عنه بشرط أن يضمر بحرف جر نحو (الَّذِي قُمْتُ له إِجْلَالاً لاَ زيد) وانظر التفصيل في المسألة رقم [٥٧] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور فيما حكاه ابن الضَّائع يمنع الإخبار عن خبر « ليت ولعل » وتعليله أنه لايكون صلة إلاَّ ما يحتمل الصدق والكذب .

فاعترض ابن الضَّائع بجواز ذلك متى كانتا بعض جملة خبرية . وتفصيل هذا في المسألة [٥٤] .

* ومن هذا أنَّ ابن عصفور يمنع الاقتصار على مفعول فيما يتعدى إلى ثلاثة ، من غير دلالة على المحذوف ، خوفاً من التباس (أعلمت) المتعدية إلى اثنين بالمتعدية إلى ثلاثة ، فاعترض ابن الضائع بأَنَّ هذا هذيان لعدم ثبوت نقل (عَلِم) بمعنى (عَرَف) بالهمزة بل بالتضعيف ، وينتفي الالتباس باختلاف اللفظين ، وإيضاح هذا في المسألة رقم [٦٢] .

وبعد عرض المسائل ومحاولة الوصول إلى منشأ الاعتراضات من ابن الضَّائع على ابن عصفور يمكن القول أنَّ الدَّافع الأول هو عوامل نفسية لم يكن الهدف منها تقرير حكم نَحْوِي ، أو تَقْعِيد قَاعِدَةٍ أو نحو هذا ، ولهذا جاءت ردوده مثقلة بالتعليلات ، والاستطرادات التي تُخْرِجه من باب إلى آخر ، وقد تخرجه من فن إلى غيره .

والذي أَوْقَعَه في هذا وغَيرِه من الهنات أنَّه وضع شَخْصَ ابن عصفور في ميزان النَّقْدِ ، فجاءَ كَثِيرٌ مِنْ نُقُودِه يَهْدف إلى النيل من ابن عصفور مُجَرَّداً عن الصَّنْعَة ، وقواعدِها .

الخاتمة

كَمَا بَدأتُ عملي هذا بالحمد والثناء على الله عزّ وجَلّ، أَختِمُه بالشكر له عزّ وجلّ شكراً يليق بجلاله وعظمته، على عطائه وتوفيقه، إذ يسّر لي إنجاز ما عزمتُ عليه، وحقق لي ما صبوت إليه، في رحلة علمية مع علمين من مشاهير النّحو في الأندلس هما: **أبو الحسن بن عصفور، وأبو الحسن بن الضّائع**، في بحث بعنوان: (اعتراضات ابن الضّائع النّحوية في شرح الجمل على ابن عصفور)، وقد بلَغَتْ تلك الاعتراضات اثنتين وثمانين مسألةً، عرضتُها وناقشتُها، ورجّحت فيها الرأي الذي رأيته راجحاً، وقد توصلتُ من خلال هذا البحث إلى نتائج أُجْمِلُهافيما يلي:

١ - تحقيق اسم ونسبة ابن عصفور .

٢ - تحقيق اسم ونسبة ابن الضّائع .

٣ - رد بعض الأوهام حول شرح الجمل الكبير لابن عصفور .

٤ - أنّ ابن الضّائع لم يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقاً .

٥ - أنّ كُلاًّ من ابن عصفور و ابن الضّائع مولع بالرّدِ على السابقين .

٦ - أن ابن الضّائع عند الرّدِ على ابن عصفور انتصاراً لأحد السابقين يجعل ابن عصفور في كفةٍ ، والمردود عليه في كفة أخرى ، ويُجرِّد المسألة من آراء الآخرين ، إلاّ أنه يستأنس بذكر سيبويه أحياناً ؛ ولهذا جاءت أكثر الردود راجحة فيها كفة ابن عصفور .

٧ - إذا كان لابن عصفور رأيان في المسألة أحدهما يوافق ما يهدف إليه ابن الضّائع والآخر يخالفه ، يرد عليه ابن الضّائع دون الإشارة إلى رأيه الآخر .

٨ - وإذا كانت المسألة تأخذ حكمين ، كـ « الإعراب ، والبناء » فتحدّث ابن عصفور عن الكلمة في حكم معين وعلّل له ، يعترض عليه ابن الضّائع بأحكامها في الحكم الآخر .

٩ - اعتزاز ابن الضّائع بنفسه كثيراً حتى إنّه يفضّل رأيه على رأي ابن عصفور، وغيره ، يتضح هذا من رده أحياناً على ابن عصفور انتصاراً لأحد السابقين ، ثم يعقب بقوله : والأولى في الرّدِ عليه بكذا .

١٠ - يدفع ولع ابن الضّائع بالرّد على ابن عصفور في بعض المسائل إلى نفي ما ينسبه ابن عصفور للعلماء ، ويردّ عليهم فيه ، فينفي ذلك ابن الضّائع عنهم ، مع ثبوته في كتبهم .

١١- قد يعلّل ابن الضّائع لقبول الرأي الذي رده ابن عصفور بما يخالف رأي الجمهور في سبيل الرّدّ على ابن عصفور .

١٢ - ينسب ابن الضّائع لابن عصفور ما ليس له ؛ ليردّ عليه مع أنّه تناقلته الكتب عن نحوي بينه وبين ابن عصفور بضعة قرون .

١٣ - أنّ ابن عصفور قد يقول في المسألة الواحدة برأيين متباينين .

الفهارس الفنية

١ - فهرس الآيات القرآنية .

٢ - فهرس الأحاديث والآثار .

٣ - فهرس الأشعار والأرجاز .

٤ - فهرس الأعلام .

٥ - فهرس القبائل والمدارس النحوية .

٦ - فهرس الأماكن والأقطار .

٧ - فهرس المصادر والمراجع .

٨ - فهرس الموضوعات .

(١) فهرس الآيات القرآنية

اسم السورة، والآية	رقم الآية	أماكن ورودها
سورة البقرة		
﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾	١٢٣،٤٨	٢٤٣
﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعدةٌ من أيام أخر﴾	١٨٤	٢٤٩
﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً﴾	٢١٦	١٠٤،١٠٢،١٠١،٩٨
﴿وعسى أن تحبوا شيئاً﴾	٢١٦	١٠٢
﴿لا تضارّ﴾	٢٣٣	٧٢
فشربوا منه إلا قليلاً منهم﴾	٢٤٩	١٤٨
سورة النساء		
﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾	٧٩	١٢٩
سورة المائدة		
﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾	٧٣	٢٥٤
سورة الأنعام		
﴿ولتنذر أم القرى﴾	٩٢	٢٩١
﴿لقد تقطع بينكم﴾	٩٤	٢٧٩

اسم السورة، والآية	رقم الآية	أماكن ورودها
سورة الأعراف		
﴿وأَوْحَينَا إِلىٰ موسَىٰ إِذِ اسْتَسقَاهُ قَومُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنتَا عَشْرَةَ عَيناً﴾	١٦٠	٢٤٩
﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ﴾	١٨٦	١٩٨، ٢٠٠
سورة الأنفال		
﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾	٣٢	١٧٨
سورة التوبة		
﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَينِ﴾	٤٠	٢٥٤
سورة يونس		
﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾	٢٧	٩٢
﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾	٥٨	٥٣
سورة هود		
﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّك أَعمَالَهُم﴾	١١١	٩٥، ٣٣٥
سورة النَّحل		
﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾	٨١	٢٥٠

اسم السورة، والآية	رقم الآية	أماكن ورودها
سورة الإسراء		
﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾	٧٨	١٣٨
﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾	٧٩	٩٨،١٠٤
سورة الكهف		
﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾	٩٨	٨٧
سورة مريم		
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	٣٨	٢٢٣،٢٢٤،٣٣٥
سورة الأنبياء		
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	١٥٠
﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾	٦٠	١١٢
سورة الشعراء		
﴿فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾	٢٠	١٨٦
سورة النَّمل		
﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ﴾	٤٨	٢٨
سورة القصص		
﴿قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرًى﴾	٣٦	٢٩١

اسم السورة، والآية	رقم الآية	أماكن ورودها
سورة الأحزاب		
﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾	٤٠	٢١
سورة سبأ		
﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً﴾	١٨	٢٩١
﴿وَقَالُوا مَا هَذَا إِلَّا إِفْكٌ مُّفْتَرًى﴾	٤٣	٢٩١
سورة فاطر		
﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾	١١	٢٦٣
﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾	٣٦	٢٠٢
سورة ص		
﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٢١٥
سورة محمد		
﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾	٤	١٢٥
﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا﴾	٢٢	٩٩، ١٠١، ١٠٣
سورة الحجرات		
﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾	١١	١٠٣

اسم السورة، والآية	رقم الآية	أماكن ورودها
سورة النَّجم		
﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾	٦	١٣٤
سورة القمر		
﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾	١٢	١٥٩
سورة المنافقون		
﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾	١٠	١٩٥
سورة الجنّ		
﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾	٣	١٦٥
﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾	١١	٢٧٩
سورة المزمل		
﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً * نِّصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً﴾	٢، ٣	١٣٩، ٣٣٤
سورة المدثر		
﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾	٣٥	١٧٩
سورة المرسلات		
﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾	٣٥، ٣٦	٢٠٢،٢٠٣

(٢) فهرس الأحاديث والآثار

٣ - فهرس الأبيات الشعرية والأرجاز

البيت	بحره	قائله	الصفحة
باب الباء			
فصل الباء المفتوحة			
ليت هذا الليل شهرا			
لا نرى فيه غريبا	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٤٦، ٤٨، ٤٩
ليس إيـــاي وإيــا			
ك ولا نخشى رقيبا	==	==	==
فصل الباء المضمومة			
بأي كتاب أم بأية سنة			
ترى حبهم عاراً علي وتحسب	طويل	الكميت	٢٣٥
أرى كل قوم قاربوا قيد فحلهم			
ونحن خلعنا قيده فهو سارب	طويل	الأخنس التغلبي	٢٦٤
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها			
وما كان نفساً بالفراق تطيب	طويل	المخبل السعدي	١٦١
وإني جلست اليوم والأمس قبله			
ببابك حتى كادت الشمس تغرب	طويل	نصيب الأسود	٦٤
فصل الباء المكسورة			
وفي تعب من يحسد الشمس نورها			
ويأمل أن يأتي لها بضريب	طويل	المتنبي	٣١٣

البيت	بحره	قائله	الصفحة
باب التاء			
فصل التاء المضمومة			
فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت	وافر	سنان الطائي	٨٦، ٨٧
فصل التاء المكسورة			
حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنت	كامل	شبيب التغلبي	٢١٩
باب الدال			
فصل الدال المضمومة			
كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا	مجزوء الخفيف	عدي بن زيد	٢٤
فصل الدال المكسورة			
وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود	كامل	مجهول	٣١٤
وكأنه لهق السراة كأنه ما حاجبيه معيّن بسواد	كامل	الأعشى	٢٥١
من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد	وافر	مجهول	٩٠
كأنه خارجاً من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد	بسيط	النابغة	١٨٢
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد	بسيط	النابغة	٢٥٠، ٢٦٥

البيت	بحره	قائله	الصفحة
له داع بمكـــة مشمعـــل			
وآخر فوق رابية ينادي	وافر	أمية بن أبي الصلت	٢٢
إلى ردح من الشيزى ملاء			
لباب البر يلبك بالشهاد	==	==	==
باب الراء			
فصل الراء الساكنة			
لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم			
مرابط للأمهار والعُكَّر الدثر	طويل	أمرؤ القيس	٦٢
فصل الراء المفتوحة			
تقول ابنتي حين جد الرحيل			
فأبرحت رباً وأبرحت جارا	المتقارب	الأعشى	٢١١
هو المنزل الألاف من جو ناعط			
بني أسد حزناً من الأرض أو عرا	طويل	أمرؤ القيس	٢٤
فصل الراء المضمومة			
لئن كان إياه لقد حال بعدنا			
عن العهد والإنسان قد يتغير	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٨
رأت إخوتي بعد الولاء تتابعوا			
فلم يبق إلا واحد منهم شفر	طويل	شمر	١٥٢
إلى إمام تغادينا فواضله			
أظفره الله فليهنأ له الظفر	بسيط	الأخطل	١٢٤
لقد علمت أبناء فارس أنني			
على عربيات النساء غيور	طويل	مجهول	٢٧٢

البيت	بحره	قائله	الصفحة
الناس ألبٌ علينا، فيك ليس لنا			
إلا السيوف وأطراف القنا وزر	بسيط	كعب بن مالك	١٥٤
فصل الراء المكسورة			
ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلا			
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر	الكامل	مجهول	٨٠، ٨٣
كم عمة لك يا جرير وخالة			
فدعاء قد حلبت علي عشاري	الكامل	الفرزدق	٢٤
باعد أم العمرو من أسيرها			
حراس أبواب على قصورها	رجز	أبو النجم	٢٣
بضائعك ابن الضائع الندب قد أتت			
بحصوٍ من التحقيق والعلم موفور			
فطرت عقاباً كاسراً أو ما ترى			
مطارك قد أعيا جناح ابن عصفور	الطويل	مجهول	٣٠٨
إذا قلت: إني آيب أهل بلدة			
نزعت بها عنه الوليه بالهجر	طويل	الحطيئة	١١٥
باب العين			
فصل العين المفتوحة			
كم بجود مقرف نال العلا			
وبخيل بخله قد وضعه	مديد	أنس بن زنيم	٢٣
بينا تعنقه الكماة وروغه			
يوماً أتيح له جريء سلفع	رجز	أبو ذؤيب	١٠٩

البيت	بحره	قائله	الصفحة
فصل العين المضمومة			
إني مقسم ما ملكت فجاعل			
أجراً لآخرة ودنيا تنفع	كامل	المثلم بن رباح	٢٨٨
فصل العين المكسورة			
لما عصى أصحابه مصعباً			
أدى إليه الكيل صاعاً بصاع	رجز	السفاح بن بكير	٢٦٦
فلما بلغنا الأمهات وجدتم			
بني عمكم كانوا كرام المضاجع	طويل	يزيد بن الحكم	٢١٤، ٢٢٥
باب القاف			
فصل القاف المسكورة			
تذر الجماجم ضاحياً هاماتها			
بله الأكف كأنها لم تخلق	كامل	كعب بن مالك	١٤٥، ٣٣١
فقلت له صوب ولا تجهدنه			
فيدنك من أخرى القطاة فتزلق	طويل	أمرؤ القيس	١٩٥
باب الكاف			
فصل الكاف المفتوحة			
وأحضرت عذري عليه الشهود			
إن عاذراً لي وإن تاركا	متقارب	عبد الله السلولي	١١٩

البيت	بحره	قائله	الصفحة
باب اللام			
فصل اللام الساكنة			
جزى ربه عني عدي بن حاتم			
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	طويل	النّابغة	٢٦٧
فصل اللام المفتوحة			
قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذبا			
وما اعتذارك من قول إذا قيلا	بسيط	النعمان بن المنذر	١١٧
فصل اللام المضمومة			
إذ هي أحوى من الربعي حاجبة			
والعين بالإثمد الحاري مكحول	بسيط	طفيل الغنوي	٢٩٧، ٢٩٩
رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً			
شديداً بأعباء الخلافة كاهله	طويل	ابن ميّادة	٨٠
فهيهات هيهات العقيق وأهله			
وهيهات خل بالعقيق نواصله	طويل	جرير	٨
ويوم شهدناه سليماً وعامراً			
قليل سوى الطعن النهال نوافله	طويل	رجل من بني عامر	٢٤٦
فصل اللام المسكورة			
لات هنا ذكرى بجيرة أو من			
جاء منها بطائف الأهوال	خفيف	الأعشى	٢١٨
نقل النحو إلينا الدؤلي			
عن أمير المؤمنين البطل	الرمل	ابن المنير	٣٠٦

البيت	بحره	قائله	الصفحة
بدأ النجو علي وكذا ختم النحو ابن عصفور علي	الرمل	ابن المنير	٣٠٦
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل	طويل	أمرؤ القيس	١٣٨
حي الحمول بجانب العزل إذ لا يلائم شكلها شكلي	رجز	أمرؤ القيس	٣٠٨
وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول	طويل	كعب الأمثال	١٨٨
يا ليلة خرس الدجاج سهرتها ببغداد ما كادت إلى الصبح تنجلي	طويل	مجهول	٣٠٢
باب الميم			
فصل الميم المفتوحة			
إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما	بسيط	أبو مكعت	٣٠
فصل الميم المضمومة			
أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها	طويل	ذو الرمة	١٥٠
نصلي للذي صلت قريش ونعبده وإنجحد العموم	وافر	مجهول	٢٢٤
فصل الميم المكسورة			
ألا تنتهي عنا ملوك وتتقي محارمنا لا يبؤ الدم بالدم	طويل	جابر بن حني	٢٠٩

البيت	بحره	قائله	الصفحة
تجنب إن رشدت أبا علي ولا تقربه ما بين الأنام	وافر	ابن عتبة الطبيب	٣١٠
ونكّب نحوه إن كنت تأبى وتأنف همة سقط الكلام	==	==	==
يمد الرجل في الإقراء جهلاً ويلعن سيبوية بلا احتشام	==	==	==
وإن باراه معترض بحق سمعت لديه غوغاء الطغام	==	==	==
وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي	طويل	زهير	٦٣
باب النون			
فصل النون المفتوحة			
هل تذكرون إلى الديرين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمان قربانا	بسيط	جرير	٢٧٩
ويقلن: شيب قد علاك وقد كبرت فقلت: إنه	مجزوء الكامل	ابن قيس الرقيات	٢٦٠، ٣٣١
كأنا يوم قرّى إنما نقتل إيانا		ذو الأصبع	٢٣١
فصل النون المضمومة			
أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت رسولاً إلى أخرى جرياً يعينها	طويل	مجهول	١٥٧
و لم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا	مجزوء الوافر	سهل بن سنان	١٤٣

أنصاف الأبيات

البيت	بحره	قائله	الصفحة
إن الرياضة لا تنصبك للشيب	بسيط	منقذ الأسدي	٢٧، ٣٠
يا قر إن أباك حـــــي خويلد	كامل	جبار بن سلمى	١٦٥
لما تزل برحـــــالنا وكأن قد	كامل	النابغة	٢٦٠
شهادة بيدي ملحادة غـــدر	بسيط	أم عمران	١٧٧
بما لستما أهـل الخيانة والغدر	طويل	مجهول	١٩٠
رســـم دار وقفت في طلله		جميل بثينة	٢١
وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي	طويل	الفرزدق	٢٣١

فهرس الأرجاز

البيت	قائله	الصفحة
أحبُّ ريَّـــا ما حييتُ أَبـدا	مجهول	١٥٣
ولا أحبُّ غير ريـــا أحـــدا	=	=
لقد رأيت عجبا مذ أَمســـــا	العجاج	٦٧
ونارنا لم ير ناراً مـــثـلـهـا	مجهول	٢٩،٢٨
قد علمت ذاك مـعـــد كلـها	=	=
تروحي أجـــــدر أن تقـيـلي	أحيحة بن الجلاح	٢٤٧
غـــــــداً بجنبي بارد ظـلـيل	=	=
ومـــا عليك أن تقولي كلـما	مجهول	١٧٩
هلَّلت أو سبحت يا اللَّهُـم ما	=	=
اردد علينا شيخنا مســـلما	=	=
قد صبحت صبحها الســـلام	=	٢٤٦
بكبد خالطها ســــــنام	=	=
في ســـــــاعة يحبها الطعام	=	=
قالت بنات العم:يا سلمى وإن	رؤبة	٢٦٢
كــــان فقيراً معدماً قالت:وإن	=	=
من لا يزال شـــاكراً على المعه	مجهول	٩٠
فهو حرٍ بعيشـــــة ذات سعه	=	=
يــــا بـئــــرنا بئر بني عـدي	=	٨٦
لأنزحن قـــعــــــرك بالـدلي	=	٨٦
حتى تـــعـــودي أقطع الـولي	=	٨٦

(٤) فهرس الأعلام

(أ)

(ح)

(خ)

(د)

(ص)

(ض)

(ط)

(ن)

(هـ)

(٥) فهرس القبائل والمدارس النحوية

(٦) فهرس الأماكن والأقطار

(٧) فهرس المصادر والمراجع

(أ) الرسائل العلمية :

- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شـرحه على الجزولية . إعداد د/ سعد حمدان الغامدي ـ رسالة دكتـوراه ـ مكتبة مركـز البحث العلمي بجامعة أم القرى (٧٧٥) .
- ابن الضائع وأثره النحوي مع تحقيق ودراسة القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي . رسالة دكتوراه . إعداد د/ يحيى علوان البدرواي . مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .
- القسم الثاني من شرح الجمل الكبير ، شرح أبي الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع . تحقيق ودراسة . رسالة دكتوراه . إعداد د/ نادي حسين عبد الجواد . مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .
- تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري . إعداد د/ محمد حماد القرشي . رسالة دكتوراة ـ جامعة أم القرى .
- حواشي المفصل للشلوبين . رسالة ماجستير . إعداد د/ حماد محمد الثمالي ـ جامعة أم القرى .

(ب) المخطوطات :

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى . رقم : ج١ /٧٣، ج٢ /٧٤، ج٣/٧٧ .
- شرح الجمل لابن خروف . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٤٧٥.
- شرح الجمل لابن عصفور نسخة بخط أبي حيان ورقمها

بمركز البحث العلمي : ٥١ مصورة عن المكتبة السليمانية بتركيا برقم ٢٩٥٢
- شرح الجمل لابن عصفور « نسخة زاوية سيدي خليفة » بالجزائر .
- شرح الجمل لابن الضائع نسخة دار الكتب رقم ١٩، ورقمها في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى: ٥٨٨ .
- شرح الجمل لابن الضائع نسخة دار الكتب رقم ٢٠ ، ورقمها في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى: ١٦٣ .
- شرح الكتاب للسيرافي، مصورة دار الكتب المصرية برقم: ١٣٧ .

(أ)

- القرآن الكريم .
- أبو علي الفارسي . د/ عبد الفتاح شلبي ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ١٣٧٧ هـ.
- أسرار العربية / أبو البركات الأنباري ، تحقيق / محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي بدمشق ، مطبعة الفرقى بدمشق ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م .
- الأشباه والنظائر ، السيوطي ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م .
الأعلام / خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ــ بيروت ــ الطبعة الثامنة ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الشجري / ابن الشجري ، تحقيق الدكتور / محمود الطناحي ــ مكتبة الخانجي ـ مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام . تحقيق / مصطفى السقا ،

وإبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الطبعة السادسة ١٩٨٠ م .

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق د/ طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ـــ بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
- ابن الحاج النحوي ، الدكتور / حسن الشاعر ، دار القلم ـــ دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .
- ابن عصفور والتصريف ، د/ فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .
- ابن كيسان النحوي ، د/ محمد البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م .
- الإحاطة في أخبار غرناطة ـ ابن الخطيب ، تحقيق / محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .
- اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى لابن سعيد علي بن موسى، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ـ ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- الاختيارين للأخفش الصغير ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د/ مصطفى النماس ، دار المدني؛ مطبعة النسر الذهبي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م ، ج١ ، ج٢/ ١٤٠٨هـ و ج٣/ ١٤٠٩ هـ .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، للألباني ط١ ، المكتب الإسلامي .

فيصل ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

- اشتقاق أسماء الله ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق د/ عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر ، دار الفكر .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، ابن السيد البطليوسي ، تحقيق د/ حمزة النشرتي ، دار المريخ - الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .
- الأصول في النحو / لابن السراج - تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٨ م .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، الفارقي ، تحقيق / سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله - السيوطي ، تحقيق د/ محمود فجال ، مطبعة الثغر ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الباز ، الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦١ م .
- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي القيسي ، تحقيق د/ محمد الدعجاني ، دار الغرب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م .
- الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود ، دار

العلوم - الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق د/ موسى العليلي - وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق ، مطبعة العاني ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

(ب)

- البحر المحيط ، أبو حيان ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢ م .
- البسيط في شرح الجمل ، ابن أبي الربيع ، تحقيق د/ عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٦ م .
- البغداديات ، الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبدا لله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني - بغداد .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، الفيروز آبادي ، تحقيق / محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي - مركز المخطوطات والتراث - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .

(ت)

- تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان - ترجمة الدكتور / عبد الحليم النجار، والدكتور / رمضان عبد التواب ، والسيد يعقوب بكر . دار المعارف - الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، دار التراث بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .
- التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ــ دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ـ دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م.
- تخريج أحاديث مشكلة الفقر للألباني، ط١، المكتب الإسلامي .
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .
- التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .
- التصريح بمضمون التوضيح ، خالد الأزهري ، دار الفكر .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، للفارسي ، تحقيق د/ عوض القوزي ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م ج١ . دار المعارف ١٤١٢ هـ ١٩٩١م ج٢ .
- تفسير القرطبي ، تصحيح أحمد عبد العليم ط٢ ، دار الكتاب العربي .
- التكملة ، للفارسي ، تحقيق / كاظم بحر المرجان ، المكتبة الوطنية ببغداد ــ مطابع مديرية دار الكتب بالموصل ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .
- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ــ المرادي ، تحقيق الدكتور / عبد

الرحمن علي سليمان ـ مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦ م .

التيسير في القراءات السبع ، أبو عمر الداني ، دار الكتاب العربي ـ الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .

(ج)

- الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة دار الأمل ـ الأردن ـ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ـ المرادي ، تحقيق / د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل . دار الآفاق الجديدة . بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ـ دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٩م .
- حاشية الصبان على الأشموني ـ دار إحياء الكتب العربية .
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ، تحقيق / علي النجدي ناصف، والدكتور / عبد الحليم النجار ، والدكتور / عبد الفتاح شلبي ، مراجعة / محمد علي النجار ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الثانية .
- الحلل في شرح أبيات الجمل ، ابن السيد البطليوسي ، تحقيق د/ مصطفى إمام الدار المصرية . الطبعة الأولى ١٩٧٩م .
- الحماسة لأبي تمام ، تحقيق د/ عبد الله عسيلان ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية - مطابع الهلال ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
حماسة البحتري .

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الخصائص، لابن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي - بيروت.
- خصائص مذهب الأندلسي النحوي - خلال القرن السابع الهجري ، عبدالقادر الهيتي ، دار القادسية للطباعة - بغداد - ١٩٨٢م - ١٩٨٣ م .

(د)

- دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه ، تأليف عبدالكريم الزبيدي . دار البيان العربي - جدة . الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
- درة الحجال في أسماء الرجال، ابن القاضي المكناسي، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث، المكتبة العتيقة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور ط١ . دار الكتب العلمية .
- ديوان الأخطل ، صنعه السكري ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٣٧٩هـ .
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، تحقيق د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ديوان أحيحة بن الجلاح، تحقيق: د. حسن محمد باجودة، مطبوعات نادي

الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- ديوان امرؤ القيس ، تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ١٩٦٩م ، والطبعة الرابعة .

- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق د/ عبد الحفيظ السطلي، الطبعة الثانية.

- ديوان جرير، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، الطبعة الثالثة، دار المعارف ـ القاهرة .

- ديوان جميل بثينة ، تحقيق د/ حسين نصار ، دار مصر للطباعة ، مكتبة مصر .

- ديوان الحطيئة ، برواية وشرح ابن السكيت ، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي - مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ديوان ذي الرمة ، المكتب الإسلامي للبطاعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح وليم بن الورد البروسي ـ دار الآفاق الجديدة . الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة أبوالعباس ثعلب ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

- ديوان الطرماح، تحقيق د/ عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد ـ درا الكتاب الجديد ـ الطبعة الأولى ١٩٦٨م .بيروت .

- ديوان العجاج (رواية الأصمعي) ، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق ـ

بيروت .
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق د: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار بيروت ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٨٧م . توزيع دار الباز .
- ديوان الفرزدق ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م ، توزيع دار الباز .
- ديوان كعب بن زهير ، تحقيق سامي الكناني ، نشر مكتبة النهضة ببغداد ، طبع في مطبعة المعارف ببغداد ، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .
- ديوان كعب بن مالك . تحقيق / سامي الكناني ، نشرته مكتبة النهضة ببغداد، طبع في مطبعة المعارف ببغداد ، ط (١) ، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .
- ديوان المتنبي بشرح العكبري ، المسمى بالتبيان ، ضبط وتصحيح كل من : مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبياري . وعبد الحفيظ شلبي ـ دار الفكر .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف ـ الطبعة الثانية .

(ذ)

- الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة ، لابن عبد الملك المراكشي ، القسم الأول ـ تحقيق/ د/ إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت .

(ر)

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق / د/ أحمد الخراط ، دار القلم ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

(س)

- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د/ شوقي ضيف . دارالمعارف . الطبعة الثانية .
- سفر السعادة ، للسخاوي ، تحقيق / محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- السلسلة الصحيحة ، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ط٤ ، المكتب الإسلامي.
- سنن أبي داود ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ــ المكتبة العصرية ــ بيروت .
- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار الكتب العلمية .
- سنن البيهقي « السنن الكبرى » تصحيح دائرة المعارف بحيدر أباد ــ دار المعرفة .
- سنن الترمذي ، تحقيق محمد فؤاد الباقي - دار الكتب العلمية .
- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي - دار الكتب العلمية .
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي د/ محمود فجال ، نشر نادي أبها الأدبي .

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، مكتبة القدس ــ القاهرة ١٣٥١هـ .
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق د/ محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث - دمشق - ١٩٧٩م .
- شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، تحقيق د/ وهبة متولي ، مكتبة الشباب ــ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح ،

وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون . الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٨م.

- شرح أشعار الهذليين، صنعه السكري ، تحقيق / عبد الستار أحمد فراج وراجعه / محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة ـ مطبعة المدني .
- شرح الأشموني ومعه شواهد العيني ، دار إحياء الكتب العربية .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـــ ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق /د: صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٠هـ ـ ١٤٠٢هـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، تحقيق د: علي محسن ، عالم الكتب . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٩٨٥م .
- شرح الرضى على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر . منشورات جامعة بنغازي ـ مطابع الشروق ـ بيروت ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .
- شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري ، تحقيق / عبدالسلام هارون ، دار المعارف . الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام . تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ، وإشراف عبد العزيز الدقاق . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ دار المأمون . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- شرح المفصل لابن يعيش ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ مكتبة المتنبي ـ القاهرة .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير) ، لصدر الأفاضل

الخوارزمي، تحقيق / د/ عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب . الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للشلوبين ، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الراشد - الرياض ، طبع بمكتبة الخانجي - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- شعر ابن ميادة، جمع وتحقيق د/ حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شعر الخوارج - جمع وتقديم د/ إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت . الطبعة الثانية ١٩٧٤م .

- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٦أهـ - ١٩٦٦م .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، السلسيلي ، تحقيق د/ عبدا لله الحسيني ، دار الندوة - مكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .

(ص)

- صحيح البخاري ، مع شرحه فتح الباري - دار الريان .

- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للألباني . إشراف زهير الشاويش - المكتب الإسلامي ط٢ ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

- صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة المصرية .

- صلة الصلة لابن بشكوال، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، ١٩٦٦م .

(ض)

ضرائر الشعر لابن عصفور - تحقيق / السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - الطبعة الأولى ١٩٨٠م .

- ضرورة الشعر للسيرافي ، تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، القاهرة - مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

(ع)

- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تأليف / أبو العباس الغبريني ، تحقيق / عادل نويهض ، منشورات لجنة التأليف والترجمة - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٦٩م .

(غ)

- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ، للألباني ط٣ ، المكتب الإسلامي .

- غريب الحديث للخطابي ، تحقيق / عبد الكريم العزباوي ، مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . طبع بمطبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ ١٩٨٢ م .

(ف)

- فوات الوفيات ، محمد شاكر الكتبي ، تحقيق الدكتور / إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، وطبع بمطابع دار صادر - بيروت ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.

- الفريد في إعراب القرآن المجيد لأبي العز الهمداني ، تحقيق الدكتور/ فهمي

النمر ، والدكتور / فؤاد مخيمر . دار الثقافة ـ الدوحة ـ الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(ك)

- الكامل للمبرد ، تحقيق / محمد أحمد الدالي . مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الكتاب لسيبويه - طبعة بولاق - الطبعة الأولى ١٣٣٦هـ .
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق / عبدالسلام هارون . عالم الكتب ـ بيروت . والنسخة التي نشرتها مكتبة الخانجي ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر للفارسي ، تحقيق د/ محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ـ مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ـ تأليف الزمخشري ، وحقق الرواية / محمد صالح قمحاوي ، مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .

(ل)

- لسان العرب ، لابن منظور - دار الفكر .

(م)

- ما بنته العرب على فعال - رضي الدين الصنعاني ، تحقيق د/ عزة حسن . المجمع العلمي بدمشق ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- ما ينصرف ومالا ينصرف ، للزجاج ، تحقيق / هدى محمود قراعة ، المجلس

الأعلى للشئون الإسلامية ـ مطابع الأهرام ـ القاهرة ١٣٩١هـ ١٩٧١م .

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تعليق د / محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي .
- مجالس ثعلب ، تحقيق / عبدالسلام هارون . دار المعارف ، الطبعة الخامسة ١٩٨٧م.
- مجلة المورد ، المجلد الرابع عشر ـ العدد الثالث ١٤٠٥هـ .
- مجمع الزوائد وصيغ الفوائد للحافظ الهيثمي ط٣ ، دار الكتاب العربي .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءت والإيضاح عنها ، لابن جني تحقيق/ علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، والدكتور / عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٦هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق السيد عبد العال إبراهيم، الطبعة الأولى، الشؤون الدينية بدولة قطر، المطبعة الأهلية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .
- مختصر الشمائل المحمدية للترمذي ـ اختصره الألباني ط٣ دار المعارف .
- المخصص ، لابن سيدة ، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة .
- المدارس النحوية . د/ شوقي ضيف . دار المعارف . الطبعة الثالثة ١٩٧٦م .
- المذكر والمؤنث ، أبو بكر الأنباري، تحقيق: طارق عون الجنابي ـ بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية . ط١ .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . طبع بدار الفكر ومطبعة المدني ـ الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ـ ١٤٠٥هـ . ١٩٨٠م ـ ١٩٨٤م .
- المسائل الحلبيات للفارسي . تحقيق / الدكتور / حسن هنداوي ، دار القلم ـ

دمشق ، ودار المنارة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧ م .
ـ المسائل العضيات ، اللفارسي ، تحقيق د/ علي المنصوري ، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
ـ مسند الإمام أحمد ، المكتب الإسلامي ط٥ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
ـ المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم للذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، ط١ ١٩٦٢م .
ـ مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق / الدكتور / صالح الضامن مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د، عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
ـ معاني القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتورة / هدى فراعة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠ م .
ـ معاني القرآن للفراء . تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م ج١ ، ج٢ ـ تحقيق / محمد علي النجار– الدار المصرية ـ مطابع سجل العرب .
ج٣ ـ تحقيق /د ـ عبد الفتاح شلبي ، ومراجعة / علي النجدي ناصف ـ الهيئة المصرية ١٩٧٢م .
ـ معجم البلدان ، ياقوت الحموي، دار الكتاب العربي ـ بيروت .
ـ معجم الشعراء ـ للمرزباني ـ دارالكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م .
ـ المعجم الكبير / تحقيق حمدي السلفي ط١ ، مكتبة العلوم والحكم .
ـ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المتنبي ـ بيروت ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ـ تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد . دار الباز .
ـ المفصل في علم العربية ، للزمخشري ـ دار الجيل ـ بيروت .

- المفضليات ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة السابعة ١٩٨٣م .
- المقتصد في شرح الإيضاح - للجرجاني ، تحقيق الدكتور / كاظم المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية - دار الرشيد ١٩٨٢م .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مطابع الأهرام ١٣٩٩هـ .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة . دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- المنصف لابن جني ، تحقيق / إبراهيم مصطفى وعبدا لله أمين - مكتبة مصطفى الحلبي . الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .
- الموطأ بشرح الزرقاني . دار المعرفة - بيروت .

(ن)

- نتائج الفكر ، للسهيلي ، تحقيق د/ محمد البنا . دار الرياض . ط ٢ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٣٨٦هـ .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي - دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد التلمساني . تحقيق د/ إحسان عباس . دار صادر ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم ، تحقيق / زهير سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد . دار

الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(هـ)

- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) إسماعيل البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي . تحقيق / الأستاذ عبد السلام هارون ، والدكتور / عبد العال سالم مكرم . (ج١) ، وأكمل تحقيق الأجزاء الباقية د/ عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ - ١٤١٣هـ . ١٩٨٠ - ١٩٩٢م ، بالتعاون مع جامعة الكويت ودارالبحوث العلمية، الطبعة الأولى .

(٨) فهرس الموضوعات

والحمد لله أولاً وآخراً